الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
المركز الجامعي بمغنية
معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية
تخصص اقتصاد نقدي وبنكي

بعنوان:

الصدمات النفطية وتنويع الصادرات في الجزائر

دراسة تحليلية قياسية خلال الفترة (1995-2019)

من إعداد الباحثة:
❖ واسطي أسماء

تحت إشراف:
❖ أ.د. مكيديش محمد

أعضاء لجنة المناقشة:

أ.د. شيبي عبد الرحيم	أستاذ التعليم العالي	المركز الجامعي مغنية	رئيسا
أ.د. مكيديش محمد	أستاذ التعليم العالي	المركز الجامعي مغنية	مشرفا
د. بن عيني رحيمة	أستاذة محاضرة أ	المركز الجامعي مغنية	ممتحنا
أ.د. شكوري سيدي محمد	أستاذ التعليم العالي	المركز الجامعي مغنية	ممتحنا
أ.د. جديدن لحسن	أستاذ التعليم العالي	جامعة تموشنت	ممتحنا
د. نيشان عيماد داتو سعيد	أستاذ محاضر أ	جامعة سيدي بلعباس	ممتحنا

الموسم الجامعي: 2020-2021.

بسم الله الرحمن الرحيم

قال تعالى:

"... وقال رب أوزعني أن أشكر نعمتك التي أنعمت علي

وعلى والدي وأن أعمل صالحا ترضاه وأدخلني برحمتك

في عبادك الصالحين."

سورة النمل- الآية 19-

شكر و تقدير

الشكر والحمد لله وحده والصلاة والسلام على من لا نبي بعده.

لم يشكر الله من لم يشكر الناس، أتوجه بأسمى عبارات الشكر والعرفان لأستاذي المشرف الأستاذ مكيديش محمد على كل ما قدمه لي من توجيه ونصح وإرشاد، طيلة فترة إنجازي لهذا العمل، فجزاه الله عني الخير كله.

كما أتوجه بالشكر إلى الأساتذة الكرام أعضاء لجنة المناقشة على تفضلهم بقبول مناقشة هذه الأطروحة، وإلى كل أساتذتي في مساري الدراسي.

إلى كل من بذل معي جهدا ووفر لي وقتا، ونصح لي قولا، أسأل الله أن يجزيهم عني خير الجزاء.

إهداء

إلى من أوصى بها الهادي ثلاثا وجعلت الجنة تحت قدميها، إلى بسمة العمر ونبع الحنان، إلى التي حرمت نفسها وأعطتني، إلى أمي الغالية رحمها الله وأسكنها فسيح جناته.

إلى من تعب لأرتاح وضحى لأعلم، إلى سندي في الحياة أبي الغالي حفظه الله وأطال عمره.

إلى من قاسموني حلو الحياة ومرها إلى إخوتي وأخواتي.

إلى فرحة العائلة وبهجتها: {فطيمة، مريم، زكرياء، أسماء، سامية، وفاء}.

إلى من تردد اسمهم على لساني وأخذوا من قلبي الكثير صديقاتي العزيزات.

إلى كل الأهل والأقارب.

إلى اللذين تشاركت معهم درب العلم.

إلى كل من وسعتهم ذاكرتي ولم تسعهم مذكرتي.

إلى كل هؤلاء أهدي هذا العمل المتواضع.

فهرس المحتويات

شكر وتقدير

الإهداء

فهرس المحتويات I

قائمة الجداول III

قائمة الأشكال V

المقدمة العامة ..... أ- هـ

الفصل الأول: الإطار النظري للنفط وتنويع الصادرات

تمهيد 1

المبحث الأول: لمحة عامة عن الصدمات النفطية 2

المطلب الأول: العوامل المؤثرة على سعر النفط 2

المطلب الثاني: الصدمات النفطية والاقتصاد العالمي 11

المطلب الثالث: نقمة الموارد الطبيعية 26

المبحث الثاني: عموميات حول تنويع الصادرات 40

المطلب الأول: نظريات التنويع 40

المطلب الثاني: النفط والتنويع الاقتصادي 43

المطلب الثالث: تجربة التنويع لدى البلدان الغنية بالنفط 62

خلاصة الفصل الأول 81

الفصل الثاني: الدراسة القياسية لأثر الصدمات النفطية على تنويع الصادرات في الجزائر

تمهيد 82

المبحث الأول: واقع النفط وتنويع الصادرات في الجزائر 83

المطلب الأول: أهمية ومكانة النفط في الإقتصاد الجزائري 83

المطلب الثاني: أهم الصدمات النفطية ومدى استفادة الجزائر من الفوائض البترولية 99

المطلب الثالث: تنويع الصادرات في الجزائر 110

المبحث الثاني: الدراسة القياسية لأثر الصدمات النفطية على التنويع 123

المطلب الأول: الدراسات السابقة 123
المطلب الثاني: نمدجة تقلبات (تطاير) سعر البترول بالاعتماد على نماذج ARCH 131
المطلب الثالث: دراسة العلاقة بين تقلبات أسعار النفط وتنويع الصادرات في الجزائر 140
خلاصة الفصل الثاني 150
الخاتمة العامة 151
قائمة المراجع 156
الملاحق 169
الملخص

قائمة الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
1-1	واردات النفط الخام كنسبة مئوية من مجموع احتياجات الطاقة	17
2-1	تأثير انخفاض أسعار النفط بنسبة 60% على الاستهلاك الخاص	22
3-1	المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية في العالم العربي ومقارنات (2008)	39
4-1	الأداء الصناعي في المناطق النامية (2005)	51
5-1	حصة البلدان الأفريقية في التجارة مع شركاء مختارين في عام 2013	58
6-1	مؤشرات تركيز المنتجات وتنويعها، دول مختارة، 2016	59
7-1	مؤشر تركيز الصادرات لبلدان أفريقية مختارة	61
8-1	مؤشر التنويع لدول مختارة من المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا وأفريقيا (2007-2015)	78
1-2	موقع قطاع النفط في هيكل الناتج المحلي الخام	88
2-2	وضعية الموازنة العامة للجزائر (مليار دينار)	94
3-2	مساهمة القطاع النفطي في التشغيل	95
4-2	مؤشرات اقتصادية كلية مختارة في الجزائر	105
5-2	التغيرات في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بعد صدمة الأسعار في عينة من الدول المصدرة للنفط	106
6-2	اختبار الجذور الوحدية ل ADF وPP	133
7-2	ARIMA (1,1,1) D(LOP) AR(1) MA(1)	135
8-2	نتائج عملية تقدير النموذج MA(1)	135
9-2	نتائج عملية تقدير النموذج AR(1)	136
10-2	نتائج اختبار ARCH لمشكلة عدم ثبات التباين	138

11-2	نتائج تقدير نموذج ARIMA-ARCH	139
12-2	البيانات الوصفية لمتغيرات الدراسة	141
13-2	اختبار Jarque-Bera	142
14-2	اختبار جذر الوحدة لDicky-fuller	144
15-2	اختبار جذر الوحدة لPhilip Perron	144
16-2	نتائج اختبار التكامل المشترك وفق اختبار الحدود	145
17-2	نتائج NARDL	146
18-2	إحصائيات عدم التماثل	148
19-2	نتائج الاختبارات التشخيصية	149

قائمة الأشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
1-1	العرض والطلب العالمي على النفط بمليون برميل يوميا	04
2-1	سعر النفط منذ عام 1970	12
3-1	الاعتماد على النفط	24
4-1	تأثير صدمة النفط والاعتماد على النفط	25
5-1	متوسط معدلات نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ومتوسط حصة صادرات النفط في إجمالي الصادرات	28
6-1	آلية انتقال الثروة النفطية إلى الأداء الاقتصادي	34
7-1	مؤشر تركيز الصادرات حسب مناطق/اقتصاديات العالم، 2006	49
8-1	هيكل التصدير	50
9-1	مؤشر تركيز الصادرات (HHI): متوسط (1992-2005)	54
10-1	تركيز الصادرات في البلدان المنتجة للنفط وبقية العالم	56
11-1	تركيز الصادرات في البلدان المنتجة للنفط وسعر النفط الحقيقي	56
12-1	صادرات أفريقيا إلى العالم مقابل عينة صادرات البلدان الأفريقية إلى العالم، بملايين الدولارات الأمريكية (2000-2013)	57
13-1	حصة صادرات الشركاء الرئيسيين	58
14-1	دخل الفرد (2000 دولار حسب تعادل القوة الشرائية) في عينة من الدول الغنية بالنفط	63
15-1	تطور الدخل في المملكة العربية السعودية ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية والنرويج	64
16-1	تطور الصادرات وعائدات النفط عبر الزمن	68
17-1	تطور تكوين صادرات الاقتصاد الماليزي	71

18-1	تطور القيمة المضافة للصناعات التحويلية كحصة من الناتج المحلي الإجمالي في بلدان نامية مختارة	71
19-1	دول مجلس التعاون الخليجي: الاعتماد على النفط (متوسط 1998-2002؛ نسبة مئوية)	74
20-1	المشروعات المختلفة التي تقوم بها كل ولاية بحصتها حسب البلد والقطاع	75
21-1	مساهمة الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي في نيجيريا%	77
22-1	مؤشر التنويع لدول مختارة في غرب إفريقيا وأفريقيا	79
1-2	تطور الاحتياطي النفط الخام المؤكد في الجزائر خلال الفترة (1970-2019)	84
2-2	تطور الاكتشافات النفطية والمسح الزلزالي في الجزائر للفترة 1980-2018	85
3-2	تطور إنتاج النفط في الجزائر خلال الفترة (1970-2019)	86
4-2	تطور الإيرادات العامة وإيرادات الجباية البترولية في الجزائر للفترة 1995-2019	90
5-2	تطور نسبة مساهمة الجباية البترولية في إجمالي الإيرادات العامة خلال الفترة (1985-2019)	91
6-2	تطور رصيد الميزانية خلال الفترة (1985-2019)	93
7-2	هيكل صادرات المحروقات الجزائرية (2001-2005)	97
8-2	تطور حجم الصادرات النفطية الجزائرية للفترة من 1980-2018	99
9-2	تطور أسعار النفط	100
10-2	دور صندوق ضبط الموارد في الاقتصاد الجزائري	103
11-2	ارتفاع الإيرادات من الصادرات الهيدروكربونية عزز الموقف الخارجي في الجزائر	103
12-2	تطور حصة الاستثمارات العامة من إجمالي الاستثمارات في الجزائر (1970-2010)	104
13-2	التمثيل البياني لميزان المدفوعات الجزائري في الفترة 1985-1990	107
14-2	التمثيل البياني لتطور معدل النمو والاستثمار خلال الفترة 1985-1990	107

15-2	معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي للجزائر (1984-1989 ؛ 2012-2016) (بالنسبة المئوية)	108
16-2	الميزان المالي الجزائري (% من الناتج المحلي الإجمالي)	109
17-2	ميزان الحساب الجاري للجزائر (% من الناتج المحلي الإجمالي)	109
18-2	معامل Gini	114
19-2	تطور الصادرات خلال السنوات (1995-2019) القيمة (مليون دولار أمريكي)	115
20-2	تطور إسهام القطاعين النفطي وغير النفطي في الناتج المحلي الإجمالي للجزائر خلال الفترة 1995-2019	116
21-2	توزيع الناتج المحلي الخام حسب القطاعات بالأسعار الجارية للفترة الممتدة 1997-2019	117
22-2	تطور القيمة المضافة للقطاعات الاقتصادية خلال الفترة (1995-2019)	118
23-2	هيكل الصادرات من غير المحروقات حسب مجموعة المستخدمين ما بين 1995-2019	119
24-2	تطور تكوين الصادرات من الاقتصاد الجزائري	121
25-2	تكوين الناتج المحلي الإجمالي (الدول الغنية بالطاقة الأحفورية)	122
26-2	تطور مؤشر تركيز الصادرات في بلدان مختارة	122
27-2	التمثيل البياني لسلسلة سعر البترول الشهرية من 1995 إلى 2019	132
28-2	بعض المعلومات الإحصائية الوصفية المتعلقة بسلسلة سعر البترول	132
29-2	التمثيل البياني ل D(LOP) من 1995 إلى 2019	133
30-2	بيان الارتباط الذاتي للسلسلة D(LOP)	134
31-2	بيان الارتباط الذاتي للبواقي	137
32-2	بيان الارتباط الذاتي لسلسلة مربع البواقي	137
33-2	تطاير سعر البترول	139

المقدمة العامة

المقدمة العامة:

يعتبر النفط مثله مثل السلع الأولية الأخرى مدخلا حيويا في عملية الإنتاج للاقتصاد، وسلعة مهمة تؤثر على الاقتصادات العالمية، وسلعة استراتيجية يتم تداولها في سوق عالمية احتكارية، تشمل جانبين أساسيين فقط هما: الدول المنتجة للنفط والدول المستهلكة له، حيث تتأثر هذه السوق بجملة الإستراتيجيات المتضاربة بين مصالح هذين الطرفين والهيئات الممثلة لكل طرف، وعلى هذا أصبحت أسعار النفط أكثر الأسعار الدولية تقلبا على الإطلاق، مما نتج عنه سلسلة من حلقات الأزمات التي نجمت بشكل أساسي عن الصدمات في سوق النفط، وعليه حظي فهم سلوك أسعار النفط باهتمام كبير، خاصة بعد توالي هذه الصدمات النفطية حيث ركزت العديد من الدراسات المختلفة على تحليل تحركات أسعار النفط باستخدام مناهج ونماذج مختلفة وعلى بلدان متنوعة.

كما لا يوجد في عصرنا سلعة أخرى لها هذا التأثير وهذه الأهمية وهذا الاهتمام كما للنفط وأسعاره، وهذا بسبب ضخامة الآثار السالبة والموجبة التي تحدثها، وبما أنه يمثل موردا غير متجدد، فإنه يطرح العديد من التساؤلات تتعلق أساسا بكيفية استعمال أو استغلال ثروته النفطية بطريقة حكيمة دون استنزاف لهذه الثروة.

فالاقتصادات المصدرة للنفط تعتمد بشكل كبير على النفط، وتمثل الأنشطة الهيدروكربونية والحكومية التي تمولها عائدات النفط بشكل كبير غالبية الناتج المحلي الإجمالي في عدد لا بأس به من الدول المنتجة للنفط، ما يجعلها عرضة لصدمات الأسعار العالمية التي تؤثر بشكل كبير على عائدات التصدير، ومنه استقرار الاقتصاد الكلي للبلد، وتعرضها كذلك لاختلالات وتشوهات في هياكل اقتصادياتها والناجم أساسا من اعتمادها على مورد وحيد للدخل، وبالتالي وجدت بعض الدراسات أن أسعار النفط قد يكون لها آثار غير متماثلة على اقتصاد البلدان النامية المصدرة للنفط، أي أنهم لم يعانوا فقط من انخفاض أسعار النفط بسبب انخفاض العائدات، لكنهم أيضًا لم يستفيدوا بشكل كامل من ارتفاع أسعار النفط، والذي جلب احتياطيات أجنبية ضخمة، إذ تشير مجموعة من الأدلة إلى أن ارتفاع أسعار النفط في المدى القصير له آثار إيجابية على الناتج، ولكن هذا الارتفاع له آثار سلبية في المدى الطويل، حيث قيل أن الدول الغنية بالموارد الطبيعية تخضع لظاهرة تُعرف باسم نقمة الموارد، وهو الشيء الذي يحول مكاسب الطبيعة إلى عبء.

ولكن هذه النظرية أثارت جدل كبير بين متحيزين لها وغير المتحيزين لفرضية نقمة الموارد، حيث تبين أن بعض البلدان الغنية بالموارد لم تتأثر بالنقمة، وأنها تخطت جميع العقبات سواء كانت حقيقية أو محتملة مثل بوتسوانا والنرويج وتشيلي وإندونيسيا أو ماليزيا وغيرهم، والتي كان أداءها الاقتصادي أفضل من أداء دول أخرى لتنوع مصادر دخلها، ما يعني أن هذه الوضعية لا ترتبط بوفرة الموارد، حيث وجدت العديد من الأبحاث التجريبية أن

البلدان المتخصصة في صادرات المنتجات الأولية تميل إلى النمو ببطء أكثر من الاقتصادات ذات قواعد التصدير المتنوعة وأن الاقتصادات الأقل تنوعًا تواجه مخاطر أكبر من الصدمات الخارجية، كما يرتبط انخفاض مستويات التنويع بارتفاع التقلبات (أمثال: Acemoglu and Zilibotti, 1997، di Giovanni and Levchenko, 2006، Haddad et al, 2010، Papageorgiou and Spatafora, 2012)، وعليه كان هدف تحقيق **"تنويع الصادرات"** نقطة التوافق الفريدة التي يؤيدها العلماء لما يمكنها من أن توفر استراتيجية مثلى للبلدان الغنية بالموارد، حيث عادة ما تنصح الدول المصدرة للنفط والغاز بشكل روتيني بتنويع اقتصاداتها من أجل تقوية نفسها ضد المخاطر التي قد تواجهها خاصة وأنها قد تنوعت بشكل أبطأ من بقية العالم، وقد قامت دراسات تجريبية بفحص هيكل تنويع الصادرات في البلدان الغنية بالموارد واستنتجوا أنه يمكن تحقيق قدر كبير من الرفاهية إذا كانت هذه البلدان تتحرك نحو محفظة تصدير مثالية، وبالتالي سلطت العديد من المناقشات الضوء على دور التنويع في التخفيف من التقلبات الاقتصادية، وخاصة حركات أسعار المواد الخام في الاقتصادات النامية.

فمزايا التنويع هائلة، وهو هدف ضروري تسعى لتحقيقه معظم الدول النفطية أو غير النفطية، فهو يحصن الإقتصاد ويعطيه المرونة للتكيف مع تغير الظروف، والأهم من ذلك أنه قادر على خلق المزيد من الوظائف والفرص للأجيال القادمة، وأقل عرضة لدورات الازدهار والكساد في أسعار النفط والغاز الطبيعي، ويؤدي إلى زيادة القيمة المضافة المحلية، وزيادة الناتج المحلي الإجمالي من خلال إقامة المشاريع الجديدة وعبر مساهمة المزيد من الأيدي العاملة الوطنية في إنتاج السلع والخدمات للوصول إلى تحقيق تنمية حقيقية تتسم منافذها التمويلية بالديمومة، لكن ما يلاحظ في الواقع أن هذا الهدف لا تدعمه الحقيقة، حيث يبدو أن سلال التصدير للعديد من الدول النفطية شديدة التركيز علا عكس البلدان المتقدمة النمو رغم أن العديد من الاقتصادات النامية قد أجرت إصلاحات هيكلية في العقود الأخيرة بهدف تحسين الأداء الاقتصادي، بوجه عام، وتنويع الصادرات، على وجه الخصوص، وعليه على الرغم من شعبيته كتوصية للسياسة، فلا يعرف الكثير عن التنويع، حيث انتقل منتجي النفط بحدة نحو زيادة تركيز الصادرات خلال الطفرة الأخيرة في الأسعار، تماماً كما كان الحال خلال صدمات الأسعار في السبعينيات، وتمكنت ثماني دول فقط من التنويع بين عامي 1998 و2010، وأربعة منها فعلت ذلك بسبب نضوب الموارد أو العقوبات الاقتصادية وهذا يؤكد الدرجة التي تقودها مستويات تركيز الصادرات في الدول المصدرة للنفط بسبب صدمات الأسعار العالمية.

وبالتالي هناك اهتمام قوي لدى صانعي السياسات بفهم وتحقيق التنوع في مثل هذه البلدان، فعلى الرغم من أن عددا كبيرا من العلماء يتفقون مع هدف تنويع الصادرات، إلا أن التركيز على النفط له ما يبرره، إذ أنها عملية

معقدة، ولم تترجم إلى عمل مناسب رغم المحاولات العديدة لتحقيق اقتصاد أكثر تنوعًا، ما يعني أن تنوع النشاط الاقتصادي يعتبر مهمة صعبة للبلدان المصدرة للنفط، ولما يتطلبه من تعاون بين القطاعين الخاص والعام، حيث هناك مجموعة ناشئة من الأدبيات التي تشكك في التطبيق العملي للتنويع في البلدان النامية الغنية بالموارد والندرة في المهارات كذلك تمتعها بالبنية التحتية الضعيفة، وبيئة الأعمال عالية التكلفة للمعاملات، والمؤسسات الضعيفة، وسياسات الاقتصاد الكلي الضعيفة وعدم اليقين السياسي الذي يقلل من توفر الاستثمارات الأجنبية المباشرة، فضلاً عن تسهيل التجارة غير الفعال إلخ.

والاقتصاد الجزائري كغيره من الإقتصادات النفطية يعرف اختلالات في البنية الهيكلية ناتجة أساسا عن هيمنة القطاع النفطي في مساهمته الكبيرة في إجمالي الناتج المحلي والصادرات بسبب السياسات النفطية المعتمدة أين يعمل هذا القطاع لوحده، الأمر الذي جعل صناع القرار يدعون إلى "تنويع" الاقتصاد بعيدا عن إنتاج الطاقة وإلى الصناعة والزراعة لمواجهة لعنة النفط، لكن لا تزال تعتبر الجزائر من الدول النامية المصدرة للنفط الأقل تنوعا في صادراتها، حيث تعتمد على قطاع النفط كمصدر رئيسي لتوفير العملة الصعبة، ومصدر رئيسي للطاقة من جهة وللموارد المالية من جهة أخرى،كما يستحوذ على حصة الأسد مقارنة بالقطاعات الأخرى ما يجعل الاقتصاد الجزائري شديد الحساسية والتأثر بالتغيرات الحاصلة في سوق النفط العالمية، وعرضة لهذه التقلبات.

فرغم استيعابها للمخاطر العويصة التي يمكن أن تواجهها مستقبلا وتنفيذها لعدد لا يحصى من الإصلاحات الإقتصادية لم تتمكن من تحقيق التنويع، إذ لا تزال سائرة على نفس المسار حيث لم تتمكن من الاستفادة من الفوائض النفطية جراء ارتفاع أسعار النفط، وعند انخفاض الأسعار تحدث لها آثار موجعة وسلبية في إيرادات موازنتها تنعكس على مشاريع التنمية الاقتصادية والاجتماعية ومستوى الرفاه العام، وعلى فوائضها المالية وأسعار صرف عملاتها وما إلى ذلك.

وانطلاقا من ما تم عرضه سابقا كانت إشكاليتنا الرئيسية تتمحور في السؤال الجوهري التالي:

كيف يستجيب تنويع الصادرات لتغيرات أسعار النفط في الجزائر خلال الفترة (1995–2019)؟

اعتمدا على الفرضيات الآتية:

- الصدمات النفطية لها تأثير غير متماثل على تنويع الصادرات في الجزائر.
- الصدمات النفطية لها تأثير متماثل على تنويع الصادرات في الجزائر.

فتركيز هذه الأطروحة هو أبعد من القضية التقليدية، حيث نحاول إيجاد العلاقة التي تربط تقلبات أسعار النفط بأداء تنويع الصادرات في الجزائر للمساهمة ومعرفة المزيد حول سبب الفشل في تنويع الصادرات في بلد نفطي، إذ سنعتمد على المنهج الوصفي التحليلي لتحقيق أهداف هذا البحث والإحاطة بمختلف جوانبه، كونهما يتماشيان مع طبيعة الدراسة وذلك لتوضيح مختلف المفاهيم التي تحيط بالموضوع من خلال تحليل البيانات والإحصائيات المساعدة في فهم العديد من الظواهر المتعلقة بالدراسة، إضافة إلى استعمال المنهج القياسي لدراسة علاقة الصدمات النفطية بتنويع الصادرات في الجزائر من خلال استخدام نموذج NARDL وبالاستعانة ببرنامج stata لتقدير وإجراء الاختبارات اللازمة، ولمعالجة إشكال الأطروحة سنتطرق في دراستنا إلى استعراض فصلين كل فصل يحتوي على مبحثين وكل مبحث يحتوي على ثلاث مطالب.

ففي الفصل الأول سنحاول عرض إطار نظري حول النفط وتنويع الصادرات نبرز من خلاله أولا لمحة عامة عن الصدمات النفطية نذكر فيها مختلف العوامل التي تؤثر على أسعار النفط، وكذا محاولة معرفة أثر الصدمات النفطية على الاقتصاد العالمي سواء الدول المستهلكة أو الدول المنتجة، المتقدمة أو النامية، ثم نمر إلى عرض مختلف الأدبيات والمفاهيم لظاهرة نقمة الموارد الطبيعية بين علماء مختلفين حاولوا تفسير هذه الظاهرة المحيرة بالنسبة لهم، وثانيا نحاول أن نبرز عموميات حول تنويع الصادرات من خلال ذكر أهم نظريات هذا الأخير، وعلاقة النفط بالتنويع الاقتصادي، ثم إلى معرفة وعرض بعض تجارب البلدان الغنية بالنفط التي نجحت في تحقيق التنويع في حين البعض الآخر لم يتمكن من ذلك لمحاولة معرفة الخلل والمشكل أين مكنت بلدان من تحقيق ذلك على حساب بلدان أخرى.

أما الفصل الثاني فقد خصصناه لدراسة أثر الصدمات النفطية على تنويع الصادرات في الجزائر، حيث سنتطرق في المبحث الأول إلى واقع النفط وتنويع الصادرات في الاقتصاد الوطني مبرزين أهمية ومكانة النفط بالنسبة لهذا البلد وكيف تعاملت مع الصدمات النفطية ومدى استفادتها من الفوائض النفطية في سبيل النهوض بالاقتصاد الجزائري، وهل تمكنت من النجاح في تنويع الصادرات من خلال عرض مختلف مقاييس ومؤشرات التنويع ومن خلال تقييم صادرات ونشاط الاقتصاد الجزائري غير النفطي، وفيما يخص المبحث الثاني فخصصناه للدراسة القياسية لأثر الصدمات النفطية على التنويع حيث بدأنا بعرض دراساتنا السابقة التي لها صلة بموضوع الدراسة ثم إلى توضيح ذلك قياسيا عن طريق استخدام المتغيرات المناسبة لمعالجة الإشكالية الرئيسية إذ سنعتمد على سلسلة التطاير كمتغير مستقل والتي قمنا بنمذجتها واستخراجها في المطلب الثاني بالاعتماد على نماذج ARCH بما أن متغير سعر النفط على المستوى تعتبر غير فعالة، وعلى مؤشر تركيز الصادرات كمتغير تابع بالإضافة إلى المتغيرات

التقليدية للتنويع، وبما أن التقلبات يمكن أن تكون سلبية أو إيجابية وأن العوامل الاقتصادية تتفاعل مع هذه التغييرات بشكل مختلف، سنعتمد في هذه الدراسة على تقنيات الانحدار الذاتي الموزع غير الخطي (NARDL) لالتقاط كل من عدم التماثل على المدى القصير والطويل، لنختتم في الأخير بأهم النتائج والتوصيات المتوصل إليها.

الفصل الأول

الإطار النظري للنفط وتنويع الصادرات

تمهيد:

لقد عرف العالم عدة صدمات نفطية منذ الحرب العالمية الثانية أولها كانت سنة 1973 والتي أثرت على الاقتصاد العالمي بشكل كبير سواء على الدول المنتجة أو الدول المستوردة وذلك على حسب نوع الصدمة النفطية، إذ تشير العديد من الدراسات إلى أن للبلدان ردود فعل مختلفة حسب مستوى تركيبة وهيكلة الاقتصاد، وأن الاقتصادات الغنية بالموارد والأقل تنوعا تواجه مخاطر أكبر من الصدمات الخارجية حيث أن البلدان المصدرة للنفط تواجه تقلبات كبيرة في أسعار نفطها، التي تعتبر مصدراً رئيسياً للاضطرابات، وتستمر في إظهار هياكل تصدير عالية التركيز وتغيير قليل للغاية نحو التنويع، رغم أنها عادة ما تنصح نفسها بشكل روتيني بتنويع صادراتها من أجل تقوية اقتصاداتها ضد تقلبات أسعار السلع، وخلق وظائف جديدة خارج قطاع الموارد، والاستعداد لاستنفاد الموارد في المستقبل، ودرء "نقمة الموارد"، فقد أصبح هذا الموضوع يلفت انتباه الباحثين وصانعي السياسات خاصة وأنه غالبا ما يعتبر تنويع الصادرات الهدف الرئيسي لتخفيف الصدمات الخارجية والحفاظ على النمو الاقتصادي في مثل هذه البلدان، وعليه في هذا الفصل سنتطرق إلى دراسة مبحثين تشمل مختلف الجوانب المتعلقة بالصدمات النفطية وتنويع الصادرات.

المبحث الأول: لمحة عامة عن الصدمات النفطية.

يعتبر النفط، مثله مثل السلع الأولية الأخرى، مدخلاً حيوياً في عملية الإنتاج للاقتصاد، وسلعة مهمة تؤثر على الاقتصادات العالمية، إذ يتم استخدام سعر النفط على نطاق واسع كقيمة مرجعية لموارد الطاقة الأخرى ويشكل أحد الأسعار الرئيسية في الاقتصاد الدولي، وعليه سنتطرق في هذا المبحث لدراسة مختلف العوامل التي تؤثر على أسعار النفط ودراسة مختلف الأدبيات المتعلقة بالصدمات النفطية ونظرية نقمة الموارد الطبيعية.

المطلب الأول: العوامل المؤثرة على سعر النفط.

إن العوامل المؤثرة على أسعار النفط متعددة ومتشعبة ومتداخلة ويختلف تأثير كل منها من زمن لآخر، ويلاحظ أن الخلط بين درجة تأثير أي من تلك العوامل يكون عادة مصاحب للتغيرات في العرض (كأزمات انقطاع الإمدادات أو زيادة إنتاج منطقة ما) أو التغيرات الحادة في الأسعار، وهناك شبه إجماع بأن ظروف العرض والطلب هي التي تؤثر بنهاية الأمر على الأسعار وأن تأثير الظروف السياسية أيا كان مصدرها أو غاياتها يكون من خلال انعكاسها على العرض والطلب،[1] فمن يلاحظ حركة أسعار النفط منذ القدم حتى العصر الحالي، يرى أن هذه الأسعار ترتبط وتتأثر بعوامل عدة، منها ما هي طبيعية ومنها ما هي سوقية ومنها ما هي سياسية، وكل هذه التغيرات والتأثيرات أدت عبر الزمن خاصة القرن العشرين إلى فرض نفسها على اقتصاد العالم ككل[2] ولكن يبقى الطلب والعرض هما المحددان الأساسيان لسعر النفط شأنه في ذلك شأن أي سلعة أخرى،[3]وبالتالي يمكن إيضاح العوامل التي تؤثر على أسعار النفط من خلال العناصر التالية:

[1]ماجد عبد الله المنيف، "تحليل نظريات وأطروحات حول النفط وإدارة إيراداته وعلاقات أسواقه"، ورقة مقدمة إلى اللقاء السنوي لجمعية الاقتصاد السعودية، الرياض، 7-9 ابريل 2015، ص 32.

[2]العمري علي، "دراسة تأثير تطورات أسعار النفط الخام على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر (1970-2006)"، رسالة مقدمة من متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2008/2007، ص 33.

[3]عماد سالم محمد أبو ميري، "العوامل التي أثرت على تقلبات أسعار النفط العالمية وآثارها على اقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي خلال الفترة (2000-2014)"، أطروحة مقدمة للحصول على درجة الماجستير في الدراسات الاقتصادية، جامعة القاهرة، 2016، ص 36.

1. العوامل الاقتصادية:

إن الاستقرار في سوق النفط العالمي يعتمد على العرض والطلب والموازنة بينهما، بالإضافة للمخزون العالمي من النفط لأن النفط سلعة إستراتيجية لها أهميتها في النمو الاقتصادي فهناك عوامل تؤثر في جانب العرض والطلب العالميين،[1] ومن أهم هذه العوامل:

1.1. الطلب العالمي على النفط: يعتبر الطلب النفطي من أهم العوامل المؤثرة في سعر النفط، إذ يعبر عن مقدار الحاجة الإنسانية المنعكسة في جانبها الكمي والنوعي على السلعة النفطية كخام أو منتجات نفطية، عند سعر معين وخلال فترة زمنية محدودة بهدف إشباع وتلبية الحاجات الإنسانية، وسواء كانت لأغراض استهلاكية أو صناعية،[2] فينقسم الطلب على النفط إلى نوعين، الطلب بغرض الاستهلاك والطلب بغرض المضاربة ويتأثر الطلب على النفط بعدة تغيرات منذ الصناعة النفطية، وان الطلب على النفط في تزايد مستمر، حيث أن الطلب بغرض الاستهلاك يتأثر بزيادة معدل النمو الاقتصادي العالمي والتي ساهمت في زيادة الطلب على المنتجات النفطية، وان دخول الصين والهند وزيادة استهلاكهم للنفط اثر على الطلب العالمي على النفط،[3] أما الطلب على النفط بغرض المضاربة أو الأسواق المستقبلية للنفط، فقد عرفت هذه الأسواق منذ منتصف الثمانينات من القرن الماضي بدخول السماسرة والمضاربين للأسواق العالمية وتعاملهم في بيع البراميل الورقية بهدف تحقيق الأرباح وتأثر الطلب بصورة رئيسية بعوامل عديدة ذات تأثيرات مختلفة، ومنها معدلات النمو الاقتصادي المشجعة للطلب.[4]

2.1. العرض العالمي على النفط: يتأثر العرض العالمي من النفط بعوامل يأتي في مقدمها: الطلب على النفط وسعره، إذ يعتبر العرض استجابة لما يطلبه المستهلكون عند الأسعار السائدة في السوق وكذلك حجم الاحتياطي، وتكاليف الاستخراج والتطوير وأشكال الاستثمار، والأنظمة الضريبية المطبقة والظروف السياسية في مناطق الإنتاج، وسياسة الدول المنتجة للنفط ومدى حاجتها إليه، لمواجهة استهلاكها المحلي أو لتصديره تحقيقا لمورد

---

[1] صورية مساني، "الاستثمار السياحي كبديل استراتيجي لمرحلة ما بعد البترول دراسة حالة الجزائر للفترة 1995-2014 دراسة قياسية"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس سطيف01، 2019/2018، ص 43.

[2] يوب فايزة، "أثر تغيرات أسعار النفط على سعر الصرف الحقيقي للدينار الجزائري دراسة قياسية على الجزائر للفترة 1970-2014"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم الاقتصاد والمالية، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، 2018/2017، ص 32.

[3] م.م.حسين علي كيطان، "قياس وتحليل تأثير تقلبات أسعار النفط الخام في السوق الدولية على الإيرادات العامة في الإقتصاد العراقي للمدة (2003-2015)"، كلية الإدارة والإقتصاد. جامعة واسط، مجلة كلية الكوت الجامعة، المجلد الثاني، العدد2، 2018، ص 111.

[4] صورية مساني، مرجع سبق ذكره، ص 44.

نقدي يلبي احتياجاتها المالية إضافة إلى الشكل التنظيمي لإدارة العرض العالمي، ويدخل في هذا الإطار السياسة الجماعية التي تقررها (أوبك) بالنسبة إلى تحديد سقف الإنتاج، وتوزيع الحصص بين الأعضاء، ومدى التزامهم بتلك الحصص،[1] فيعرف العرض النفطي على أنه "الكمية التي يمكن للمنتجين توفيرها، سواء كانت هذه الكمية من النفط الخام أو المكرر عند سعر محدد وخلال فترة زمنية محددة، ويعتبر استجابة لما يطلبه المستهلكون عند الأسعار السائدة في السوق، ويتمثل في كل النفط المنتج أو معظمه وقد يضاف له جزء من المخزون استعدادا لمواجهة أي زيادة غير متوقعة في الطلب أو حدوث اختلال في الإمدادات النفطية"[2] والشكل الموالي يوضح كل من العرض والطلب العالمي على النفط:

الشكل (1-1): العرض والطلب العالمي على النفط بمليون برميل يوميا.

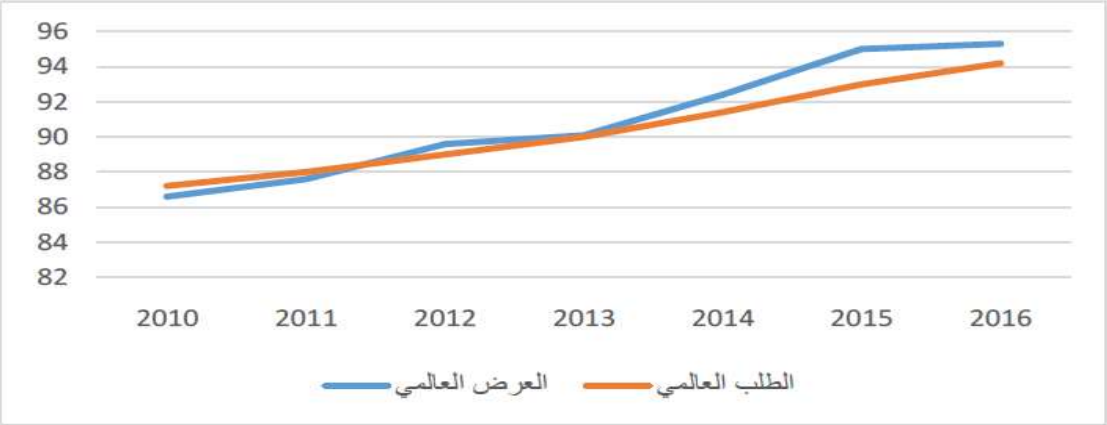

المصدر: من إعداد الباحثة بناءا على بيانات:

- منظمة الأوبك

- الوكالة الدولية للطاقة IEA

ولقد مرت الصناعات البترولية منذ نشأتها بتركيزها على ثلاث شركات ثم سبع شركات عالمية للنفط سيطرت على الإنتاج العالمي واحتكرت السوق وتمكنت من فرض سيطرتها على آليات الطلب والعرض وقد اتجهت الدول المصدرة والمنتجة للنفط لإنشاء كارتر ينظم العلاقة بين أطراف السوق، وبالتالي تتمثل الأطراف المسيطرة على إنتاج النفط في كل من:

---

[1] قصي عبد الكريم ابراهيم، "أهمية النفط في الاقتصاد والتجارة الدولية (النفط السوري أنموذجا)"، منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، وزارة الثقافة، دمشق، 2010، ص 93-94.

[2] خوميجة فتيحة، "أثر الأزمات النفطية على سياسة الإنفاق العام في الجزائر – دراسة حالة – الفترة (2000-2016)"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه طور ثالث LMD في علوم التسيير، جامعة أكلي محند أولحاج، البويرة، 2018/2017، ص 40.

الطرف الأول: الشركات العالمية للنفط.

نستعرض هنا أنواع الشركات العالمية للنفط وأثرها على أسعار النفط ومن هذه الشركات العالمية:

أ. **الشركات العالمية الكبرى:** لقد سيطرت شركات الشقيقات السبع على السوق العالمية للنفط خلال ما يزيد على خمس عقود زمنية حيث كانت تمتلك عدة مميزات منها ارتباطها الوثيق ببعضها الذي ساعدها في تنسيق سياساتها السّعرية فيما بينها، كذلك تمكنت من نسج خيوط شبكة عالمية فيما بينها تمتد مظلتها لتغطي الأنشطة الإنتاجية المختلفة كالإنتاج، التسويق، النقل والتوزيع، كما أن هناك عاملا ثالثا لا يقل أهمية عن السابقيين مكّن هذه الشركات من إحكام السيطرة على السوق العالمي للنفط، ألا وهو وجود هذه الشركات في سوق الولايات المتحدة الأمريكية ذات النفوذ الاقتصادي والسياسي فضلا عن تنويع أنشطتها في الصناعات المختلفة الغير النفطية.

ب. **الشركات العالمية الكبرى الأخرى:** مثل الشركة الفرنسية للنفط في الشرق الأوسط "أكتيتين" في أوروبا، وكذلك شركة فيلبس بتروليوم، وشركة أوكسيدنتال، وهذه الشركات مؤثرة في سوق النفط، مثل الشركات الكبرى السبع.

ج. **الشركات الأمريكية المستقلة:** وهي شركات لا تعمل إلا في الولايات المتحدة ذات أحجام مختلفة، وتمتاز هذه الشركات لانتاجها للنفط فقط.

د. **شركات بترولية وطنية:** وهي تلك الشركات التي تكون مملوكة للدولة، وتتبع السياسة النفطية للحكومة، الأمر الذي يؤدي إلى ضعف سيطرتها على البترول العالمي، لكنها محتكرة للسوق العالمي.

الطرف الثاني: الدول المصدرة للنفط.

وتنقسم هذه الدول إلى مجموعتين، إحداهما: تضم مجموعة الدول الأعضاء في منظمة الدول المصدرة للنفط (الأوبك) وتعتبر هذه المنظمة ذات أثر كبير في تقلبات أسعار النفط لأنها تعمل في ظل كارتر منظم، والأخرى تشمل على الدول المنتجة للنفط غير الأعضاء في منظمة الأوبك وتهدف هذه المنظمة إلى حماية الدول المصدرة للنفط من أي إجراءات تجاه أسعار النفط،[1] إذ في أوائل الثمانينيات من القرن الماضي، حاولت منظمة أوبك أن تعمل ككارتر في محاولة لمنع هبوط أسعار النفط،[2] فكان الهدف الأهم لهذه المنظمة الإبقاء على أسعار النفط

[1] يوب فايزة، مرجع سبق ذكره، ص 31.

[2] Kilian, Lutz., "Oil price shocks: Causes and consequences", Department of Economics, University of Michigan, 2014, p.140.

الذي يستغله للكارتر الدولي للنفط خارج حدودها في مستويات مرتفعة، وحماية مصالح الدول المنتجة والمصدرة وضمان دخل ثابت لها وتأمين تصدير النفط إلى الدول المستهلكة بطريقة اقتصادية منتظمة، وفوائد مناسبة لرؤوس أموال الشركات المستثمرة في الصناعات النفطية وتنسيق جهود الدول المنتجة للحصول على حصة أكبر من الأرباح نتيجة استغلال ثروتها الخاصة.[1]

2. العوامل الجيوسياسية:

تلعب العوامل الجيوسياسية دورا هاما ومؤثرا في ارتفاع أسعار النفط في التوترات والاضطرابات والنزاعات التي تحدث في مناطق إنتاج النفط وتكريره، والذي يهدد أمن تدفق الإمدادات النفطية إلى المستهلكين، وتدفع أسعار النفط إلى الارتفاع، وبذلك بقي العامل السياسي عاملا آنيا ومرحليا مرهونا بظروف سياسية معينة،[2] إذ يلقي التوتر الجيوسياسي عادة بظلاله الطويلة على أسعار النفط ففي النصف الثاني من عام 2014، أصبح واضحا أن الصراع في الشرق الأوسط وأوروبا الشرقية كان أقل ثقلًا مما كان متوقعًا على إمدادات النفط، فليبيا، على الرغم من صراعها الداخلي، أضافت 0.5 مليون برميل في اليوم من الإنتاج في الربع الثالث من عام 2014، وفي العراق، مع تقدم داعش، أصبح واضحا أن إنتاج النفط لن يتعطل، ووضعت الأسواق أهمية كبيرة على التطورات في العراق لأنه من المتوقع أن تمثل البلاد 60% من الزيادة في طاقة أوبك خلال 2015 وتبين أن إنتاج العراق من النفط ظل مستقرا عند 3.3 مليون برميل يوميا خلال عام 2014، وهو أعلى متوسط منذ عام 1979، عندما بلغ 3.5 مليون برميل يوميا وأخيراً، لم يكن للعقوبات والجزاءات المضادة التي فرضت بعد يونيو 2014 نتيجة للنزاع الروسي الأوكراني تأثير كبير على أسواق النفط والغاز الطبيعي الأوروبيتين[3] وعليه أثرت الاضطرابات والنزاعات خلال الفترة (2000-2014) في تذبذب أسعار النفط إلى مستويات غير مسبوقة، ومن أمثلة ذلك:

- ✓ توتر الأوضاع الأمنية على الحدود العراقية بين حزب العمال الكردستاني وتركيا في ذلك الوقت، واستمرار توتر الأوضاع السياسية والأمنية في العراق وعدم استقرارها.
- ✓ التوتر بين الغرب وإيران، بسبب برنامج طهران النووي وفرض مجلس الأمن والدول الأوربية مزيد من العقوبات على إيران، ثاني أكبر دولة مصدرة للنفط بعد السعودية.

[1] م.م.حسين علي كيطان، مرجع سبق ذكره، ص 112.

[2] صورية مساني، مرجع سبق ذكره، ص 48.

[3] Baffes, J., Kose, M. A., Ohnsorge, F., & Stocker, M.,"The great plunge in oil prices: Causes, consequences, and policy responses", Consequences, and Policy Responses, June 2015, pp.13-14.

- ✓ أحداث 11 سبتمبر 2001، ودورها في تدني أسعار النفط الخام.
- ✓ شعور السوق النفطية العالمية بأن ممرات النفط غير آمنة، بسبب الحرب الأمريكية على ما يسمى بالإرهاب، سواء في الخليج العربي أو شمال إفريقيا، ولاسيما نيجيريا أكبر مصدر للنفط في إفريقيا.
- ✓ عدم الاستقرار السياسي، ومشاكل في بعض الدول المنتجة للنفط، والخوف من العمليات التخريبية في مناطق إنتاج النفط المهمة.
- ✓ إعلان الولايات المتحدة سحب الاحتياطي الاستراتيجي المتوافر لديها بشكل منفرد إذا ما احتاجت إليه عام 2001، لذلك انخفضت أسعار النفط في ذلك العام وعام 2002 مقارنة بعام 2000.
- ✓ المخاوف المتزايدة من حدوث نقص في الإمدادات النفطية بسبب التوتر في منطقة الشرق الأوسط والاستمرار في انقطاع الإمدادات من فنزويلا نتيجة الإضراب العام والاضطرابات العرقية والقبلية في نيجيريا وقرار منظمة الأوبك عبر سياسة رفع الحصص الإنتاجية وعدم إغفال العمليات الإرهابية في السعودية والانقطاع المفاجئ في شبكة الكهرباء الذي طال أجزاء كبيرة من شمال الولايات المتحدة، فهذه العوامل مجتمعة تؤثر على السعر من حيث الارتفاع والانخفاض عام 2003.
- ✓ السياسات الأمريكية عام 2004، في منطقة الشرق الأوسط، وما ارتبط بها من تصعيد للمقاومة في العراق، وعدم الاستقرار في الأراضي الفلسطينية، زادت من المخاوف بشأن أمن إمدادات البترول القادمة من تلك المنطقة، وذلك في ظل الهجمات التي وقعت في السعودية، وانخفاض المخزونات الأمريكية من النفط بشكل عام، والبنزين بشكل خاص.
- ✓ ارتفاع تكاليف الحرب الأمريكية في العراق عامي 2005-2006، أثر تصاعد سياسة ضد الأمريكان من قبل شعوب المنطقة، ونشاط الاستكشاف والبحث عن احتياطات جديدة أدى إلى تحقيق زيادات طفيفة للاحتياطات العالمية من النفط الخام والغاز الطبيعي.
- ✓ تراجع مخزونات النفط الأمريكية، وزيادة إنتاج أوبك بأقل من المتوقع مع انخفاض أسعار الأسهم في الولايات المتحدة الأمريكية، وتعرض عدد ستة من خطوط الأنابيب للهجوم من قبل مجموعة يسارية في المكسيك وحدة التوتر في شرق تركيا، والقيام بالتجارب الصاروخية الإيرانية، وذلك في عامي 2007-2008، عوضا عن دخول الأزمة المالية العالمية التي تهاوت فيها الأسعار.

- ✓ حدوث اضطرابات مالية في جميع أنحاء العالم عامي 2009-2010، ما يشير إلى عمق المخاوف من الانزلاق نحو الركود، وتم تحديد الأسعار مع فرض بعض القيود على الإنتاج لدول الأوبك والدول المصدرة خارج الأوبك.
- ✓ انتعاش واستقرار أسعار النفط العالمية عامي 2011-2012، رغم وجود عوامل جيوسياسية كثيرة كانت تتفاقم بين الحين والآخر في جميع مناطق العالم، وبالأخص في منطقة الشرق الأوسط، التي تحتوي على أكثر من ثلثي احتياطات العالم، ومع بروز دور المملكة العربية السعودية المؤثر والايجابي في هذا الاستقرار فقد نفت تعمدها بدفع أسعار النفط إلى الارتفاع عبر خفض الإنتاج.
- ✓ في عامي 2013-2014، كان يجب على السعودية لعب دور المنتج المتأرجح الذي يخفض كمية الإنتاج كلما هبطت الأسعار، ولكن لم تفعل ذلك، لأن انخفاض الأسعار يضر بمنافستها الجيوسياسية إيران والقوى العظمى الحليفة لبشار الأسد روسيا، ومن هذا فان المسؤولية الأساسية لانهيار أسعار النفط في العام 2014 على أجندة سياسة الرياض الخارجية، ومع زيادة الاضطرابات في الدول العربية المستمرة حتى اللحظة، وفي الواقع: إن الأعمال الإرهابية تؤثر سلبا على أسعار النفط، وان كانت لم تستهدف منشآت نفطية، إلا أن هذه الآثار تزداد حينما تنتقل هذه الأعمال الإرهابية إلى المنشآت النفطية ذاتها، وما يؤدي بدوره إلى جعل الأسواق النفطية في حالة من التوتر وعدم الاستقرار المستمر، ويساعد على ارتفاع أسعار النفط.[1]

3. العوامل المناخية:

هي أسباب مرتبطة بتقلبات فصول السنة في نصف الكرة الأرضية الغربي، وموسم الأعاصير، ومن هذه التغيرات المناخية المفاجئة ما يلي:

- مخاوف زيادة قوة الإعصار (دين) وتأثيره في منشأة النفط المكسيكية، وإغلاق وحدات مصافي النفط الأمريكية.
- توقف إنتاج النفط الأمريكي عقب إعصار (ايفان) الذي حرم الولايات المتحدة من أكثر 10 ملايين برميل من الإنتاج وذلك منتصف شهر أيلول 2004، وهذا بالإضافة لتوقف الإنتاج في بعض حقول المكسيك نتيجة الأضرار الذي خلفها هذا الإعصار بإنقاصهم الإمدادات النفطية في السوق، والذي استمر توقفه عن الإنتاج لمدة تزيد عن 3 إلى 4 شهور تقريبا، بالإضافة إلى توقف مؤقت في المفاعلات النووية المولدة للكهرباء في اليابان.

[1] عماد سالم محمد أبو ميري، مرجع سبق ذكره، ص 41-43.

- إعصار (كترينا) وإعصار (أمبرتو) الذي ضرب مصافي النفط في الولايات المتحدة الأمريكية.
- برودة الطقس في الولايات المتحدة وأوروبا في الربعين الأول والرابع من العام 2007، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة الطلب على وقود التدفئة.
- تسبب الإعصار المداري (جونو) وقف عمليات الإنتاج والتحميل في سلطنة عمان وإغلاق مؤقت للميناء العماني.[1]

4. العوامل النفسية:

تلعب العوامل النفسية دورا كبيرا في سوق النفط لا تختلف كثيرا في أهميتها وحجمها عن العوامل الأخرى، من حيث كمية العرض وحجم الطلب، بل تتداخل جميع العوامل بشكل قوي، ليشكلا في النهاية الصورة الأخيرة لسوق النفط، كذلك، توقع حدوث الاضطرابات وتحولها إلى نزاعات أو أزمة، وتوقع نقص في الإمدادات النفطية الخام والمشتقات، أو شائعة تؤدي إلى ارتفاع أسعار النفط، ومن هذه العوامل:

- التأثيرات النفسية للأوضاع السياسية والأمنية المضطربة في منطقة الشرق الأوسط (إيران، العراق، فلسطين، السودان، اليمن، ومصر، وغيرها من الدول العربية)، الأمر الذي دفع المتعاملين في السوق النفطية (المضاربين) للمراهنة على ارتفاع أسعار النفط.
- انخفاض قيمة الدولار مقابل اليورو، دفع المستثمرين إلى استخدام النفط ملاذا آمنا في مواجهة ضعف الدولار.
- التهديدات المستمرة من قبل المتمردين في نيجيريا، حيث طالبوا شركات البترول بوقف إنتاجها مما أدى إلى ارتفاع أسعار البترول، ونيجيريا تعتبر خامس دولة مصدرة للنفط في أوبك.
- تهديد دول الاتحاد الأوربي والولايات المتحدة الأمريكية لإيران بوقف أعمالها النووية، مما رسخ في أذهان محللي السوق والمضاربين اعتقادا بأن إيران سوف تخفض إنتاجها من 3 مليون برميل يوميا إلى النصف.

5. العوامل الفنية:

يقصد بالعوامل الفنية الأعطال الميكانيكية والالكترونية والكهربائية التي تصيب المنشآت النفطية، خاصة المصافي، وأعمال الصيانة الدورية المفاجئة، وعدم توافق نوعيات النفط المنتج مع قدرة المصافي على التكرير، فقد شهد عام 2008 حدوث حرائق وفيضانات وأعطال أدت إلى توقف الإنتاج في مناطق، وارتفاعه في مناطق أخرى، ومن أمثلة ذلك:

[1] م.م.حسين علي كيطان، مرجع سبق ذكره، ص 113.

- قامت شركات أرامكو بإغلاق رصيف رقم 10 في مرفأ رأس التنورة، بسبب اندلاع الحرائق، حيث يمثل مرفأ رأس التنورة السعودي طاقة لشحن 5.5 إلى 6 مليون طن يوميا من النفط.
- الفيضانات في تكساس أدت لخفض إنتاج مصفاة النفط بمقدار 180 ألف برميل يوميا.
- التعطيل في بعض مصافي التكرير النفطية الأمريكية، مثل: شركة ميرفيأويل في ولاية لوزيانا. فضلا عن إغلاق خطوط أنابيب بنزين شمال شرق الولايات المتحدة، وعطل في مصفاة بيل تشيس.
- وقوع حريق في مصفاة تابعة لمجموعة اكسون وبيل الواقعة في فاولي ببريطانيا، والتي تبلغ طاقتها الإنتاجية حوالي 326 ألف برميل في اليوم.
- وقوع حريق في وحدة تكرير الخام النفط في مصفاة باسكاجولا، التي تتولى إدارتها شركة شيفرون في الميسيسيبي.

6. العوامل النقدية:

لا مراء بأن هبوط سعر الدولار يقلل من القوة الشرائية للدولار لدول منظمة " أوبك" ومجلس التعاون الخليجي، مما يجعلها تحجم عن زيادة الإنتاج وتخفيض الأسعار، ولقد برزت آثار انخفاض الدولار في منطقة الخليج في زيادة الشراء من السوق الأمريكية التي أصبحت أرخص من السوق الأوربية.

لذا فان التحول الكبير عن السوق الأوربية لصالح السوق الأمريكية سيتطلب وقتا كبيرا يستمر الدولار خلاله ضعيفا أمام اليورو والاسترليني، كما بلغ سعر اليورو 1.4 دولار في عام 2007، وقد واصل الدولار انخفاضه أمام اليورو والاسترليني منذ ذلك الحين وتواجه الدول المصدرة من خارج أوبك المشكلة نفسها.[1]

7. عامل الندرة:

كون النفط سلعة ناضبة فان تأثير ذلك في الأسعار أمر طبيعي، وقد بدأت الأسواق مؤخرا تتحسس هذا الأمر، فالعمر التقليدي لهذه السلعة الاستراتيجية غير محدد على وجه الدقة، وإنما يخضع لحسابات الاحتياطي والإنتاج، فهناك بعض الشركات النفطية والوكالات، المعنية بشئون النفط، تحددها بما يتراوح بين خمسين عاما واقل من مائة عام على أبعد تقدير، وحددته شركة بريتش بتروليوم البريطانية في إحصاءات حديثة بنحو 40 عام إذا استمر العالم بنفس معدلات الاستهلاك على أساس الاحتياطيات النفطية المؤكدة التي تبلغ حاليا 1.2 تريليون برميل، وحسب ما ورد في دراسة بريتش بتروليوم فان النفط في السعودية سينفد خلال 66 عام، ونفط الكويت والعراق خلال 100 عام، وإيران خلال 86 عام، وليبيا خلال 62 عام، والولايات المتحدة والصين خلال 11 عام، وتشير الدراسة إلى تراجع إنتاج عدد كبير من الدول المنتجة، وتحول دول منتجة إلى دول مستوردة.

[1] عماد سالم محمد أبو ميري، مرجع سبق ذكره، ص 44-45.

8. العوامل البيئية:

تحددها تشريعات وقوانين غالبة دول العالم، وتتضمن قواعد صارمة فيما يخص التلوث البيئي، من قبيل منع إقامة صناعية معينة، أو استيراد مادة معينة، للحد من التلوث البيئي، وتعتبر الولايات المتحدة من أكثر الدول تشددا وصرامة في هذا الجانب، كذلك، الدول الأوربية واليابان، ولكن بدرجة أقل من الولايات المتحدة، وخلال العقدين الماضيين تم نقل مسببة للتلوث البيئي، وضارة بالصحة إلى دول لا تولي هذا الجانب كبير اهتمامها، ومنها: الصناعات البتروكيماوية والاسمنت.

وقد ساهمت السياسة البيئية المتشددة في الولايات المتحدة الأمريكية في رفع أسعار المشتقات النفطية في أسواقها، وذلك من خلال ما يلي:

- القوانين الصارمة التي تفرضها الولايات المتحدة الأمريكية على نوعية البنزين المستخدم.
- عدم السماح للشركات الأمريكية لاستيراد الجازولين من الخارج، بسبب التشدد المفرط في القوانين البيئية، مما أدى إلى ارتفاع أسعاره في السوق الأمريكية.
- عدم السماح ببناء مصافي جديدة أو تطوير القائم منها في الولايات المتحدة لأسباب بيئية منذ 25 عام (منذ عهد الرئيس ريجان)، مما أدى إلى حدوث نقص في المشتقات النفطية وخاصة البنزين ووقود التدفئة والجازولين.
- إيقاف حكومة كازاخستان الأعمال في حقل كاشاجان الضخم لمدة ثلاثة أشهر جراء انتهاكات بيئية.[1]

المطلب الثاني: الصدمات النفطية والاقتصاد العالمي.

يعتبر النفط، وهو سلعة غير متجددة وإستراتيجية، مؤشرا رئيسيا للنشاط الاقتصادي والصناعي،[2] ويبقى واحداً من مصادر الطاقة الأولية الرائدة في جميع أنحاء العالم،[3] إذ قلة قليلة من السلع يمكن اعتبارها حيوية كالنفط لأنه ليس مصدرًا للطاقة فحسب، بل هو أيضًا مادة خام لتصنيع المنتجات الكيماوية لذلك، يتم استخدام سعر النفط على نطاق واسع كقيمة مرجعية لموارد الطاقة الأخرى ويشكل أحد الأسعار الرئيسية في الاقتصاد الدولي[4] حيث كان سعر النفط الخام الدولي يتذبذب بشكل متكرر منذ عام 1970 (أنظر الشكل 1-2)، والذي كان له تأثير

[1] عماد سالم مُحَمَّد أبو ميري، مرجع سبق ذكره، ص46.

[2] Vardar, G., Kurt-Gumus, G., & Delice, M. E., "The Impact of Oil Price Shocks on Sector Indices: Evidence from Borsa İstanbul" Business and Economics Research Journal, 9 (2), 2018, pp. 271-289.

[3] Fuinhas, J. A., Marques, A. C., & Quaresma, T. N., "Does oil consumption promote economic growth in oil producers? Evidence from OPEC countries", International Journal of Energy Sector Management, 9 (3), 2015, pp. 323-335.

[4] Liu, C., Sun, X., Chen, J., & Li, J., "Statistical properties of country risk ratings under oil price volatility: Evidence from selected oil-exporting countries", Energy policy, 92, 2016, pp. 234-245.

كبير على الاقتصاد والمجتمع العالميين[1] وبالتالي، فإن أي صدمات أو اختلافات في أسعار النفط هي ذات أهمية خاصة للمستثمرين وصانعي السياسات والمشاركين في السوق.[2]

الشكل (1–2): سعر النفط منذ عام 1970

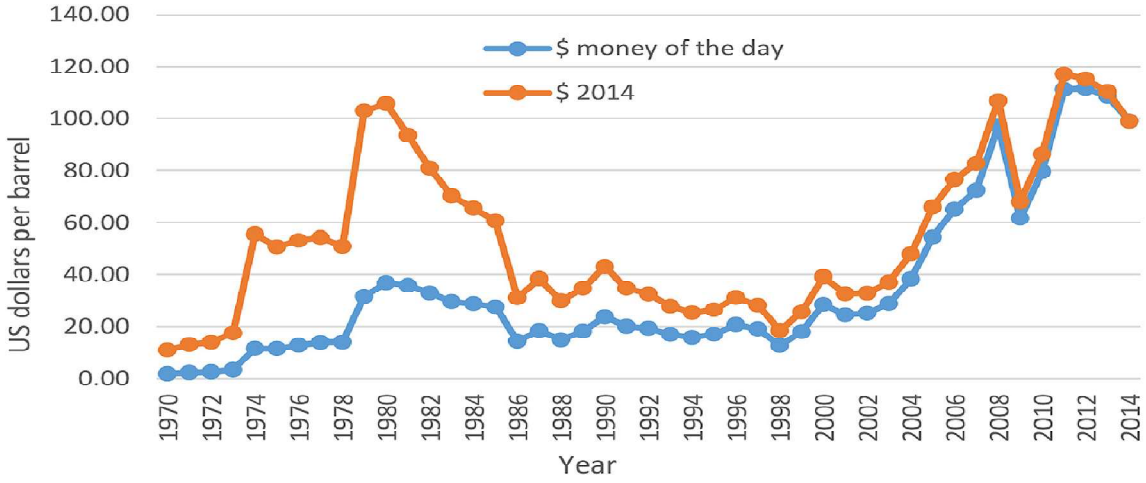

Source : BP statistical review of world energy

وبما أن النفط الخام يمكن القول أنه يشكل واحدا من أهم القوى الدافعة للاقتصاد العالمي، فإن تقلبات أسعار النفط لا بد أن يكون لها آثار كبيرة على النمو الاقتصادي والرعاية الاجتماعية، والواقع أن مستوى اعتماد الاقتصادات الصناعية على النفط أصبح واضحا بشكل خاص في السبعينات والثمانينات، عندما عرقلت سلسلة من الحوادث السياسية في الشرق الأوسط أمن العرض وكان لها آثار شديدة على الأسعار العالمية للنفط، ومنذ ذلك الحين ازدادت صدمات أسعار النفط بشكل مستمر من حيث الحجم والتردد،[3] إذ شهدت أسواق النفط فترات متكررة من الازدهار والكساد، أين دخلت أسواق النفط مرحلة جديدة حين فقدت "الأخوات السبع" سيطرتها على الأسواق ومنتجي النفط، وتضاعفت أسعار النفط أربعة أضعاف، مما أدى إلى عصر تقلبات أسعار النفط المرتفعة إلى فترات متكررة من الازدهار والكساد التي كثيرا ما تسببها الأحداث العسكرية والسياسية.[4]

فقد تم تداول ثلاث مصلحات شائعة الاستخدام في الأدبيات، تمثلت في كل من "صدمات النفط"، "تقلب أسعار النفط"، و"انهيار أسعار النفط"، إذ أنه في حين أن الصدمات النفطية (OPS) تعبر عن ارتفاع أو انخفاض

[1]Ju, K., Su, B., Zhou, D., Zhou, P., & Zhang, Y., "Oil price crisis response: Capability assessment and key indicator identification", Energy, 93, 2015, pp. 1353-1360.

[2]Vardar, G., Kurt-Gumus, G., & Delice, M. E., op-cit, pp. 271-289.

[3]Rentschler, J. E., "Oil price volatility, economic growth and the hedging role of renewable energy", The World Bank, 2013, p.2.

[4]Mohaddes, K., & Pesaran, M. H., "Oil prices and the global economy: Is it different this time around?", Energy Economics, 65, 2017, pp. 315-325.

غير مسبوق في أسعار النفط في فترة معينة لا تصمد أمام اختبار الزمن، أي أنها مفاجئة للغاية خلال فترة زمنية قصيرة، يبدو أن تقلب أسعار النفط هو الانحراف المنتظم لأسعار النفط على مدى فترة من الزمن، أما انهيار أسعار النفط (OPC) يعتبر حالة خاصة من الهبوط في سعر السلعة النفطية، حيث يستمر السعر في الانخفاض بشكل دائم ويقال أن انهيار أسعار النفط (OPC) هو مستوى التشوهات التي تعطل التدفق السلس للسلع والخدمات بين الطلب والعرض عبر السوق، الأمر الذي يتطلب معرفة نشطة بسياسة الطاقة الفعالة لإعادة الاستقرار.[1]

ومن بين أشد صدمات العرض التي ضربت اقتصادات العالم منذ الحرب العالمية الثانية كانت الزيادات الحادة في أسعار النفط ومنتجات الطاقة الأخرى،[2] إذ تشير البيانات التاريخية إلى أنه من 1960 إلى 2014، لوحظت عدة صدمات مهمة في أسعار النفط أدت إلى تعطيل النشاط الاقتصادي العالمي بشكل كبير، فوقعت أول صدمة لأسعار النفط في عامي 1973-1974،[3] أين أعلن الأعضاء العرب في منظمة الدول المصدرة للبترول (أوبك) فرض حظر على صادرات النفط لبلدان مختارة ينظر إليها على أنها تدعم إسرائيل، وأعقب ذلك تخفيضات كبيرة في إجمالي إنتاج أوبك من النفط، فانخفض الإنتاج من الدول العربية الأعضاء في أوبك في نوفمبر بمقدار 4.4 مليون برميل/اليوم عما كان عليه في شهر سبتمبر وهو عجز يعادل 7.5% من الناتج العالمي، والزيادة في الإنتاج من بلدان أخرى مثل إيران لا تعوض سوى جزء صغير من هذا وفي 1 يناير 1974، ضاعفت دول الخليج الفارسي سعر النفط،[4] وبالتالي زادت أسعار النفط من 3.4 دولارات للبرميل إلى 13.4 دولارًا للبرميل، حدثت صدمة أسعار النفط الثانية في الفترة 1978-1980 نتيجة للثورة الإيرانية واندلاع الحرب العراقية الإيرانية،[5] إذ في عام 1979 أثارت الثورة الإيرانية حالة من الذعر في جميع أنحاء العالم حول إمدادات النفط التي رفعت الأسعار مرة أخرى عدة مرات، ووجهت ضربة أخرى إلى الاقتصادات المتقدمة[6] حيث انتشرت الإضرابات في قطاع النفط بحلول خريف عام 1978، مما أدى إلى انخفاض إنتاج النفط الإيراني بمقدار 4.8 مليون برميل/اليوم (أو 7% من

[1]Anderu, K. S., "An empirical nexus between oil price collapse and economic growth in Sub-Saharan African oil based economies", Jurnal Perspektif Pembiayaan Dan Pembangunan Daerah, 5 (4), 2018, pp. 300-313.

[2]Cuñado, J., & de Gracia, F. P., "Do oil price shocks matter? Evidence for some European countries", Energy economics, 25 (2), 2003, pp. 137-154.

[3]Khan, M. A., Husnain, M. I. U., Abbas, Q., & Shah, S. Z. A., "Asymmetric effects of oil price shocks on Asian economies: a nonlinear analysis", Empirical Economics, 2018, pp. 1-32.

[4]Hamilton, J. D., "Historical oil shocks", National Bureau of Economic Research, (No. w16790), 2011, p.14.

[5]Khan, M. A., Husnain, M. I. U., Abbas, Q., & Shah, S. Z. A., op-cit, pp. 1-32.

[6] Venn, F., "The oil crisis", Routledge, 2016, p 1.

الإنتاج العالمي في ذلك الوقت) بين أكتوبر 1978 ويناير 1979 وقد عاد الإنتاج الإيراني إلى ما يقرب من نصف مستوياته قبل الثورة في عام 1979، ولكن تم إلغاؤه مرة أخرى عندما شن العراق حربًا ضد البلاد في سبتمبر عام 1980، فبلغت الخسارة مجتمعة للإنتاج من البلدين مرة أخرى حوالي 6% من الإنتاج العالمي في ذلك الوقت، على الرغم من أنه في غضون بضعة أشهر، تم تعويض هذا النقص في مكان آخر، وقد عطلت إمدادات النفط التي دفعت أسعار النفط من 20 دولارًا للبرميل إلى 30 دولارًا للبرميل، وفي عام 1981-1986 عرفت أسعار النفط انهيارا كبيرا أين أغلقت المملكة العربية السعودية طواعية 4/3 من إنتاجها بين عامي 1981 و1985، على الرغم من أن هذا لم يكن كافياً لمنع انخفاض بنسبة 25% في السعر الاسمي للنفط وانخفاض أكبر بكثير في السعر الحقيقي، فقد تخلى السعوديون عن تلك الجهود، وبدءوا في زيادة الإنتاج في عام 1986، مما تسبب في انهيار سعر النفط من 27 دولارًا للبرميل في عام 1985 إلى 12 دولارًا للبرميل عند أدنى مستوى له في عام 1986.[1]

ارتبطت حلقة أخرى لأسعار النفط كذلك بحرب الخليج الأولى في الفترة 1990-1991 عندما غزا العراق الكويت والذي أجبر أسعار النفط على الارتفاع من 16 دولارًا للبرميل إلى 26 دولارًا للبرميل، وحدث آخر في عام 1999 عندما خفضت أوبك إنتاج النفط، وارتفعت أسعار النفط من 12 دولارًا إلى 24 دولارًا للبرميل، وظهرت زيادات كبيرة في أسعار النفط خلال حرب الخليج الثانية عام 2003 عندما ارتفعت أسعار النفط بحدة من 25 دولارًا إلى 36 دولارًا للبرميل، وللمرة السادسة في التاريخ، شهدت حركة تصاعدية كبيرة في أسعار النفط في 2007-2008، عندما قفزت أسعار النفط إلى أكثر من 70 دولارًا للبرميل في عام 2007 ووصلت إلى 147 دولارًا للبرميل في يوليو 2008 ومع ذلك، تغير الوضع بعد ذلك عندما انهارت أسعار النفط بشكل كبير بأكثر من 75% بسبب الركود العالمي وانخفضت إلى 33 دولارًا للبرميل في ديسمبر 2008، وبعد التعافي إلى 48 دولارًا للبرميل، انخفضت أسعار النفط مرة أخرى إلى 35 دولارًا للبرميل في فبراير 2009 وبعد ذلك، تضاعفت إلى 71 دولارًا للبرميل في يونيو عام 2009 ووصل إلى 108.4 دولارًا للبرميل بحلول الربع الثالث من عام 2013، وقد لوحظت صدمة أسعار النفط الأخيرة بعد عام 2014 عندما انهارت أسعار النفط من حوالي 114 دولارًا للبرميل إلى 36 دولارًا للبرميل بحلول نهاية عام 2016، مسجلة انخفاضًا بنسبة 68% منذ يونيو 2014 وبشكل عام، انخفض سعر النفط بحوالي 81% من ذروته التاريخية البالغة 147 دولارًا للبرميل في أغسطس 2008 إلى 36 دولارًا للبرميل بحلول نهاية عام 2016.[2]

[1]Hamilton, J. D., op-cit, pp.16-18.

[2]Khan, M. A., Husnain, M. I. U., Abbas, Q., & Shah, S. Z. A., op-cit, pp. 1-32.

فلطالما انبهر الاقتصاديون بصدمات أسعار النفط على أداء الاقتصاد الكلي منذ ورقة هاملتون المؤثرة (1983)، واستفادوا منذ فترة طويلة من الأدلة التجريبية التي تشير إلى أن صدمات أسعار النفط قد ترتبط ارتباطا وثيقا بأداء الاقتصاد الكلي،[1] إذ أدى العمل الذي قام به هاميلتون (1983)، على وجه الخصوص، إلى وضع صدمات أسعار النفط كأحد العوامل الهامة لجميع ركود الولايات المتحدة من عام 1949 إلى عام 1972،[2] ويرى أن الزيادات في أسعار النفط كانت مسئولة جزئيا على الأقل عن كل الركود الأمريكي بعد الحرب العالمية الثانية باستثناء الركود في عام 1960،[3] ومن هنا حفز العديد من الباحثين على دراسة العلاقة بين أسعار النفط والاقتصاد الكلي[4] خاصة وأن العلاقة بين الناتج المحلي الإجمالي للنفط التقليدية يبدو أنها تغيرت بعد عام 1986، عندما كان الانخفاض المفاجئ في أسعار النفط يقترن بخسائر في الاقتصاد الكلي،[5] حيث أن هناك عديد من الأوراق التي تدعم الموقف القائل بأن العلاقة بين أسعار النفط والطاقة الكلية في الولايات المتحدة قد انهارت وسط انخفاض أسعار النفط وانهيار السوق في عام 1985[6] ونتيجة لذلك، على الرغم من أن مواصفات هاملتون (1983) الخطية هي تقريب جيد قبل عام 1986، فإنه ليس بعد عام 1986 بسبب زيادة أهمية اللاخطية الناجمة عن التغيرات الكبيرة في أسعار النفط السلبية،[7] إذ تم دراسة بعض الأبحاث الرائدة حول العلاقة بين صدمات أسعار النفط والنشاط الاقتصادي أمثال (Rasche and Tatom, 1977, 1981، Darby, 1982، Hamilton, 1983، Santin, 1985، Gisser and Goodwin, 1986) من أجل التحقق مما إذا كان الركود المرصود في السبعينيات يعزى إلى صدمة النفط في عام 1973.[8]

[1]Micco, A. A., "Oil shocks, output composition and labor demand", 2001, pp. 3677-3677.

[2]Sarbijan, M. S., "Asymmetric Effects of Oil Price Shocks on Gross Domestic Product in Iran Using the Markov Switching Model", International Journal of Management, Accounting and Economics, Vol. 1, No. 2, September, 2014, p.114.

[3]Sadorsky, P., "Oil price shocks and stock market activity", Energy economics, 21 (5), 1999, pp. 449-469.

[4]Park, J., & Ratti, R. A., "Oil price shocks and stock markets in the US and 13 European countries", Energy economics, 30 (5), 2008, pp. 2587-2608.

[5]Awerbuch, S., & Sauter, R., "Exploiting the oil–GDP Effect to Support Renewables Deployment", SPRU Working Paper (No 129), December. 2004, p. 9.

[6]Cuñado, J., & de Gracia, F. P., op-cit, pp. 137-154.

[7]Guo, H., & Kliesen, K. L., "Oil price volatility and US macroeconomic activity", Review-Federal Reserve Bank of Saint Louis, 87 (6), 2005, p.669.

[8]Ftiti, Z., Guesmi, K., & Teulon, F., "Oil shocks and Economic Growth in OPEC countries", Working Paper (No. (No. 2014-064), 2014, pp.3-4.

وبالتالي يعود هذا الاهتمام إلى السبعينيات، أين أدت صدمة أسعار النفط لعام 1973 والركود اللاحق إلى ظهور عدد كبير من الدراسات التي تحلل العلاقة المتبادلة بين المتغيرات الاقتصادية وتغيرات أسعار النفط[1] حيث عرفت فترة من الاعتماد المتزايد على النفط المستورد، وانقطاعات غير مسبوقة في سوق النفط العالمية، وضعف أداء الاقتصاد الكلي في الولايات المتحدة،[2]و قدمت الأدبيات التجريبية أدلة على العديد من البلدان ولفترات مختلفة باستخدام أساليب الاقتصاد القياسي المختلفة على العلاقة بين نمو النفط،[3] ما أدى إلى ظهور كتابات ضخمة تدرس آثار صدمات أسعار النفط على المتغيرات الاقتصادية المختلفة لكل من البلدان المتقدمة والنامية،[4] إذ على الرغم من الدور الأساسي الذي يتمتع به النفط الخام في الاقتصاد العالمي، كان تأثير صدمات أسعار النفط الخام على الاقتصاد مصدر قلق كبير للاقتصاديين[5] حيث بذلت عدة محاولات لكشف العلاقة الإحصائية بين صدمات صدمات أسعار النفط والنشاط الاقتصادي باستخدام المواصفات الخطية (مثل Burbidge and Harrison, 1984، Ferderer, 1996، Lee et al, 1994، Huang et al, 2005، Rahman and Serletis, 2012)، بينما استخدمت بعض الدراسات المواصفات غير المتماثلة وغير الخطية (مثل Mork, 1989، Kilian, 2008، Narayan et al 2014) وتخلص المجموعة الأخيرة من الدراسات إلى أن الاختلافات في أسعار النفط تميل إلى التأثير على البلدان بشكل مختلف حسب مستوى التنمية الاقتصادية، وتوافر موارد الطاقة المتجددة، والوضع الاقتصادي العالمي، وأنشطة المضاربة، والمواقف السياسية والاجتماعية والابتكارات التكنولوجية.[6]

فقد أظهر Hooker (1996a، 2002) وDoroodian and Boyd (2003) على سبيل المثال أن هذا التأثير السلبي (وجود علاقة عكسية بين ارتفاع أسعار النفط والنشاط الاقتصادي) أصبح محدودًا نسبيًا في العقود الأخيرة بسبب التحكم في سياسة الطاقة واستكشاف مصادر الطاقة الأخرى والابتكارات التكنولوجية في البلدان الصناعية

[1]Maghyereh, A., "Oil price shocks and emerging stock markets: A generalized VAR approach", Global stock markets and portfolio management, Palgrave Macmillan, London, 2006, pp. 55-68.

[2]Barsky, R. B., & Kilian, L., "Oil and the Macroeconomy since the 1970s", Journal of Economic Perspectives, 18 (4), 2004, pp. 115-134.

[3]Alsamara, M. K., Mrabet, Z., Elafif, M., & Gangopadhyay, P., "The asymmetric effects of oil price on economic growth in Turkey and Saudi Arabia: new evidence from nonlinear ARDL approach", International Journal of Development and Conflict, 7 (2), 2017, pp.97-118.

[4]Nusair, S. A., "The effects of oil price shocks on the economies of the Gulf Co-operation Council countries: Nonlinear analysis", Energy Policy, 91, 2016, pp.256-267.

[5]Wang, Y., Wu, C., & Yang, L., "Oil price shocks and stock market activities: Evidence from oil-importing and oil-exporting countries" Journal of Comparative Economics, 41(4), 2013, pp.1220-1239.

[6]Khan, M. A., Husnain, M. I. U., Abbas, Q., & Shah, S. Z. A.,op-cit, pp. 1-32.

المستوردة للنفط إذ أن تعرّض البلدان النامية المستوردة للنفط لارتفاع أسعار النفط يختلف اختلافاً ملحوظاً عن تعرض البلدان المتقدمة النمو، وذلك اعتماداً على درجة كونها مستوردة صافية وشدة اعتماد اقتصاداتها على النفط وباختصار، فإن التأثير الاقتصادي الضار لارتفاع أسعار النفط على البلدان النامية المستوردة للنفط هو أشد عموماً من التأثير على البلدان المتقدمة وذلك لأن اقتصاداتها تعتمد بشكل أكبر على النفط المستورد وكثافة استهلاكها للطاقة ولأن استخدام الطاقة أقل كفاءة، في المتوسط، تستخدم البلدان النامية المستوردة للنفط أكثر من ضعف كمية النفط لإنتاج وحدة إنتاج مثل البلدان المتقدمة، كما أن البلدان النامية أقل قدرة على التغلب على الاضطرابات المالية الناجمة عن ارتفاع تكاليف استيراد النفط[1] وتتسم بشكل عام بطابع مرتفع نسبياً، وأسواق مالية أقل تطوراً وضعفاً في البنية التحتية، إلخ.[2]

وعليه بالنسبة للدول الغربية المستوردة واجهت الصدمات النفطية بمطالب فورية لتعديل اقتصاداتها والتصدي للأخطار التي تهدد أمن الطاقة لديها، وكان التحدي الأكثر إلحاحًا والأكثر وضوحًا هو الحفاظ على الوصول الآمن إلى المصادر الأجنبية للبترول، ومن الواضح أن الأوروبيين واليابانيين أصبحوا أكثر عرضة للتهديد من الولايات المتحدة، على الرغم من أن الحظر العربي الأولي لأوبك كان موجها بالأساس إلى الأسواق الأمريكية، فقد تم ملء معظم احتياجات اليابان من النفط، أي 70% من استخدام الطاقة، بواسطة مصادر أجنبية (معظمها من الشرق الأوسط)، كما كانت فرنسا تعتمد بشكل كبير على نفط أوبك، وألمانيا الغربية حيث كانت صناعة الفحم لديها أقل من ذلك بكثير (انظر الجدول 1-1).

الجدول (1-1): واردات النفط الخام كنسبة مئوية من مجموع احتياجات الطاقة.

1981	1980	1979	1978	1977	1976	1975	1974	1973	1972	1971	
14	16	19	19	20	18	15	11	10	7	6	**United States**
49	57	64	60	65	68	64	74	75	71	67	**France**
31	41	39	42	44	39	37	40	42	42	42	**Germany**
57	63	66	68	70	69	70	72	74	71	68	**Japan**

Source: Ikenberry, G. John. "The iron of state strength: comparative responses to the oil shocks in the 1970s", International Organization, 40, 1986, p.108.

[1]Aydın, L., & Acar, M., "Economic impact of oil price shocks on the Turkish economy in the coming decades: A dynamic CGE analysis", Energy Policy, 39 (3), 2011, pp.1722-1731.

[2]Rafiq, S., Salim, R., & Bloch, H., "Impact of crude oil price volatility on economic activities: An empirical investigation in the Thai economy", Resources Policy, 34 (3), 2009, pp.121-132.

وعلى الرغم من مواردها المختلفة، واجهت الدول المستوردة الصناعية معضلات دولية مشتركة ظاهرية جعل الاعتماد على الاستيراد جميع الدول المستهلكة عرضة للضرر سياسياً، كما أن الاضطرابات في الاقتصادات الوطنية، التي يشعر بها العالم الصناعي، تؤكد أيضاً اهتماماً مشتركاً بتخفيض ضغط الطلب على سوق النفط الدولية، وقد أعطت هذه المصالح المشتركة الحكومات سببًا لإعلان أهداف أمنية مماثلة للطاقة في مؤتمر واشنطن الذي عقد في فبراير 1974، وعلى سبيل المثال، أقرت الدول المستهلكة لأوروبا الغربية وأمريكا الشمالية واليابان بثلاثة أنواع من أهداف أمن الطاقة: تنويع مصادر النفط بعيداً عن الشرق الأوسط، التنويع بعيداً عن النفط إلى أنواع أخرى من الطاقة، وفي الواقع، كان التحدي الكبير المتجسد في هذه الأهداف هو إعادة توجيه الاعتماد التاريخي والمتراكم للاقتصادات الغربية على النفط، وخاصة النفط من الشرق الأوسط، وفي عام 1979 أنتجت صدمة النفط الثانية مجموعة مماثلة من الأهداف المشتركة حيث أعلنت وكالة الطاقة الدولية (IEA)، وهي مؤسسة أنشئت في عام 1974 لتنسيق اتفاقيات تقاسم البترول الطارئة، أن دولها الأعضاء "ستساهم في استقرار الوضع العالمي من خلال تقليل الطلب على النفط في السوق العالمية".[1]

وبالتالي كان تحليل الأثر الاقتصادي الكلي لصدمات أسعار النفط موضوعا لأدب شاسع ومتزايد، وقد خلصت معظم الدراسات التجريبية إلى أن ارتفاع أسعار النفط له تأثير سلبي كبير على نمو الناتج المحلي الإجمالي ويساهم في ارتفاع الضغوط التضخمية في البلدان المستوردة للنفط،[2] وفي حين أنه من المتفق عليه عموما أن الزيادات لها آثار ضارة، فإن الدليل على آثار النقص بعيد عن أن يكون حاسما،[3] كما أن الصدمات الإيجابية في أسعار النفط أيضا تميل إلى التأثير على اقتصادات البلدان المستوردة للنفط بشكل مختلف عن الدول المصدرة للنفط،[4] إذ جادل العلماء وصناع القرار على نطاق واسع بأن تأثير الصدمات النفطية الإيجابية والسلبية على الاقتصاد الكلي يختلف من حيث الشكل والحجم[5] حيث أن الأدبيات المتعلقة بتقلب أسعار النفط وما يترتب عليها من نتائج على النمو

[1]Ikenberry, G. John., op-cit, pp 105-137. doi:10.1017/ S0020818300004495

[2]Jimenez-Rodriguez, R., "The impact of oil price shocks: Evidence from the industries of six OECD countries", Energy Economics, 30, 2008, pp.3095-3108.

[3]Rentschler, J. E., op-cit, p.3.

[4]Bastianin, A., Galeotti, M., & Manera, M., "Oil supply shocks and economic growth in the Mediterranean", Energy Policy, 110, 2017, pp.167-175.

[5]Rafiq, S., Sgro, P., & Apergis, N., "Asymmetric oil shocks and external balances of major oil exporting and importing countries", Energy Economics, 2016, doi: 10.1016/j.eneco.2016.02.01

الاقتصادي واسعة إلى حد كبير وتستمر في التوسع،[1] فمنذ عام 1970، تواجه البلدان المصدرة للنفط تقلبات كبيرة في أسعار نفطها، وبالتالي من حيث التجارة غالباً ما تؤدي مثل هذه التقلبات إلى ارتفاع معدل تذبذب الإنتاج والذي قد يؤدي إلى انخفاض معدلات النمو على المدى الطويل، بالإضافة إلى ذلك، تعتبر صدمات أسعار النفط ظاهرة مالية بشكل رئيسي بسبب تأثيرها المباشر على المالية الحكومية، مما يؤدي إلى تدفق عائد شديد التقلب، وغالباً، النفقات الحكومية المساندة للدورة الاقتصادية، فضلا عن التمويل الأجنبي والمحلي،[2] كما أن الاعتماد المالي على قطاع النفط والغاز وقاعدة ضريبية غير نفطية ضعيفة نسبيا يجعل الإدارة المالية صعبة للغاية في البلدان المصدرة للنفط، ويشير تاريخ صدمات أسعار النفط منذ أول صدمة نفطية إلى أن دورات أسعار النفط لا يمكن التنبؤ بها وأن أسعار النفط متقلبة وهذا يترجم إلى عدم اليقين بشأن الإيرادات الحكومية المستقبلية، وعلى النقيض من ذلك، يميل اتجاه ارتفاع أسعار النفط إلى تخفيف الضغط الفوري على السلطة المالية لضبط السياسة المالية ويقلل من الرغبة في الحصافة المالية، ويمكن أن تكون لهذه الميزات آثار هامة على أداء الاقتصاد الكلي واستقرار هذه الاقتصادات ولدى التعامل مع هذه التحديات، يمتلك معظم منتجي النفط صناديق ثروات سيادية تعمل أحيانا كصندوق ادخار وتعمل أحيانا كصندوق لتحقيق الاستقرار والغرض الرئيسي من هذه الأموال هو التحوط ضد تقلبات أسعار النفط واستنزاف الموارد في المستقبل، لكن مع ذلك أظهرت تجارب العديد من منتجي النفط أن إدارة هذه الصناديق تشكل تحديا، حتى في ظل القواعد المالية الحكيمة مثل النرويج.

فالإنتاج في الاقتصاد يتكون من إنتاج النفط والناتج غير النفطي، ويتذبذب إنتاج القطاع الخاص استجابة للتغيرات في أسعار النفط الحقيقية، مما يعكس حقيقة أنه على الرغم من جهود التنويع، فإن القطاع غير النفطي في البلدان المصدرة للنفط يتبع عن كثب صعودا وهبوطا في عائدات النفط فجميع عائدات النفط تذهب إلى الحكومة، حيث يمثل الناتج الحقيقي من النفط عائدات الحكومة[3] وبالنظر إلى أن البلدان المصدرة للنفط تعتمد اعتمادًا كبيرًا على عائدات النفط باعتبارها أحد مصادر دخلها الرئيسية، فإن زيادة عوائد أسعار النفط قد تؤثر إيجابًا على اقتصادها عندما ترتفع أسعار النفط، إذ ستتمتع بفائض في الإيرادات، وهذا يؤدي إلى زيادة في الناتج المحلي الإجمالي، وأرصدة الحسابات الجارية، والإيرادات الفيدرالية الإجمالية والاحتياطيات الأجنبية، وعلى سبيل

[1]Oriakhi, D. E., & Osaze, I. D., "Oil price volatility and its consequences on the growth of the Nigerian economy: An examination (1970-2010)", Asian economic and financial review, 3 (5), 2013, pp.683-702.

[2]El Anshasy, A., "Oil prices and economic growth in oil-exporting countries", Proceedings of the 32nd international IAEE conference, 2009, p.1.

[3]El Anshasy, A. A., & Bradley, M. D., "Oil prices and the fiscal policy response in oil-exporting countries", Journal of Policy Modeling, 34, 2012, pp.605-620.

المثال، Bruckner et al (2012) يجادل بأن الزيادات في أسعار النفط تزيد من نمو إجمالي الناتج المحلي في البلدان التي تتمتع بصافي صادرات نفطية كبيرة ففي ظل هذه الظروف، سيزداد الاستثمار ثم الإنتاج، مما يؤدي بالشركات إلى أداء أفضل كما أن ارتفاع أسعار النفط يعزز الوصول إلى التمويل الخارجي، مما يزيد الاستثمار والنمو، ويؤدي إلى تحسين أرباح الشركات علاوة على ذلك، فإن تحويل الدخل من الاقتصادات المستوردة للنفط إلى الاقتصادات المصدرة للنفط يتسبب في زيادة طلب الأسر على السلع والخدمات، مما يؤدي بدوره إلى زيادة الإنتاج وبشكل عام، في الاقتصادات المصدرة للنفط، يميل الوضع المالي للشركات إلى التعزيز، من خلال كل من قنوات العرض والطلب، وبالتالي، فإن موقف البنوك التي لديها مطالبات كبيرة على هذه الشركات سوف يتحسن ومع ذلك، سوف تنعكس هذه التطورات عندما تنخفض أسعار النفط، مما يؤثر سلبًا على الوضع المالي للشركات، وبالتالي قدرتهم على سداد القروض المصرفية، مما يؤدي إلى ارتفاع القروض المتعثرة وبعبارة أخرى، في حالات الركود الاقتصادي، فإن الانخفاض في إيرادات الحكومة والشركات يقلل من القدرة على الوفاء بالتزامات الديون، مما يؤدي حتماً إلى زيادة القروض المتعثرة للبنوك.[1]

كما تدّعي دراسات أخرى أن ارتفاع أسعار النفط يؤدي إلى ارتفاع الدخل القومي الحقيقي من خلال زيادة عائدات التصدير، وخلق تأثير على التجارة ونتيجة لذلك، سيتم تحويل الثروة من البلدان المستوردة إلى الدول المصدرة للنفط، مما يؤدي إلى زيادة القوة الشرائية للعوامل الاقتصادية لهذه البلدان، ومن ثم قد تحدث صدمات أسعار النفط تحولات كبيرة في القوة الشرائية بين البلدان المصدرة والمستوردة للنفط،[2] وعموما، تظهر هذه الدراسات أن تقلبات أسعار النفط لها تأثير مختلف على الاقتصاد لكل من البلدان المستوردة والمصدرة للنفط، ونتيجة لذلك، على الرغم من حقيقة أن الطلب والعرض على النفط يتجاوبان ببطء مع تغيرات أسعار النفط، إلا أنه يؤثر بشكل كبير على الأداء الاقتصادي لكل من البلدان المصدرة والمستوردة للنفط لذلك، فإن تقلبات أسعار النفط تمثل مؤشراً مهماً جداً يؤثر في الحياة الاقتصادية في البلدان المعتمدة على النفط ويعمل كمتنبئ للتنمية الاقتصادية المحتملة بسبب تأثيره الكبير على توقعات الوكلاء الاقتصاديين[3] وبالتالي فان التقلب في الأسعار، و بالإضافة إلى الفترات المتواصلة من انخفاض أسعار النفط، يمكن أن يجلب تحديات كبيرة لتلك البلدان التي تعتمد

[1]Al-Khazali, O. M., & Mirzaei, A., "The impact of oil price movements on bank non-performing loans: Global evidence from oil-exporting countries", 2016, p.7. doi: 10.1016/j.ememar.2017.05.006

[2]Bodenstein, M., Erceg, C. J., & Guerrieri, L., "Oil shocks and external adjustment", Journal of International Economics, 83 (2), 2011, pp.168-184.

[3]Hodula, M., & Vahalík, B., "Effects of oil shocks on EMU exports: technological level differences", Review of Economic Perspectives, 17 (4), 2017, pp.399-423.

بشدة على إنتاج الوقود الأحفوري للوظائف والنمو الاقتصادي،[1] حيث أثارت القضايا التي تدور حول انهيار أسعار النفط في الآونة الأخيرة سلسلة من المناقشات بين العلماء وصانعي السياسات، فعلى الرغم من النتائج التجريبية السابقة واسعة النطاق، تبقى العلاقة بين النمو الاقتصادي وأسعار النفط غامضة.[2]

إن الانهيار الحالي في عائدات النفط العالمية، والذي بدأ في عام 2014، ليس الأول الذي شهده العالم، حيث حدثت تحولات مماثلة في عائدات النفط بين عامي 1986 و2008،[3] وكان لانخفاض أسعار النفط بنحو 50% منذ 2014 تأثير ضار على اقتصادات الأسواق الناشئة المصدرة للنفط، وفي البلدان التي استفادت من طفرة أسعار النفط لأكثر من عقد من الزمان[4] إذ أن أهمية أسعار النفط بالنسبة للتنمية الاقتصادية للبلدان المصدرة للنفط أمر معترف به على نطاق واسع[5] فمنذ سبعينيات القرن العشرين، وحتى وقت قريب على الأقل، نظر خبراء الاقتصاد الكلي إلى التغيرات في سعر النفط كمصدر مهم للتقلبات الاقتصادية، وكذلك نموذج لصدمة عالمية، من المحتمل أن تؤثر على العديد من الاقتصاديات في وقت واحد[6] وكما هو متوقع، فإن انخفاض أسعار النفط يؤدي إلى تأثيرات مختلفة عبر البلدان مثلما يتضح من خلال الجدول (1-2)[7] وبالتالي، فإن التأثير (الإيجابي أو السلبي) الذي يمكن أن تحدثه تقلبات أسعار النفط على أي اقتصاد، يعتمد على أي جزء من الفجوة التي ينزل بها هذا الاقتصاد، وبالطبع طبيعة مثل هذا التغير في الأسعار (الارتفاع أو الانخفاض).

[1]Vandyck, T., Kitous, A., Saveyn, B., Keramidas, K., Los Santos, L. R., & Wojtowicz, K., "Economic exposure to oil price shocks and the fragility of oil-exporting countries", Energies, 11 (4), 2018, p.827. doi:10.3390/en11040827

[2]Anderu, K. S., op-cit, pp.300-313.

[3]Offiong, A. I., Atsu, I. A., Ajaude, E., & Ibor, B. I., "The impact of oil price shocks on the economic growth and development of Cross River State, Nigeria", International Journal of Financial Research, 7 (4), 2016, pp.96-104.

[4]Barisitz, S., "How do resource-driven economies cope with the oil price slump? A comparative survey of ten major oil-exporting countries", Exchange, 100, 2014, pp.33-53.

[5]Hesse, H., & Poghosyan, T., "Oil prices and bank profitability: evidence from major oil-exporting countries in the Middle East and North Africa", International Monetary Fund, 2009, p. 3.

[6]Blanchard, O. J., & Gali, J., "The Macroeconomic Effects of Oil Shocks: Why are the 2000s so different from the 1970s?", (No. w13368), National Bureau of Economic Research, 2007, p. 2.

[7]Kitous, A., Saveyn, B., Keramidas, K., Vandyck, T., Rey Los Santos, L., & Wojtowicz, K., op-cit, p.22-23.

الجدول (1–2): تأثير انخفاض أسعار النفط بنسبة 60٪ على الاستهلاك الخاص

Consumption *% change with Baseline, 2015*			
World	0.96	Mexico (MEX)	-7.33
European Union (EU28)	1.52	Argentina	0.95
USA	1.65	North Africa (NOAF)	-2.14
Russia (RUS)	-3.97	New Zealand	1.82
Canada (CAN)	1.30	Saudi Arabia (SAU)	-12.81
Japan	1.36	Iran (IRN)	-3.68
Australia	1.33	South Africa (ZAF)	2.02
China (CHN)	1.85	Rest of Middle East (MIEA)	-6.32
India (IND)	2.59	Sub-Sahara Africa (SSAF)	-7.25
Indonesia	2.88	Rest of Central and S. America	0.87
Brazil	2.05	Central Asia and Caucasus	-5.88
Republic of Korea	2.61	South-East Asia	2.58
Rest of Europe and Turkey	0.57	Rest of Asia and Pacific	3.02

Source : Kitous, A., Saveyn, B., Keramidas, K., Vandyck, T., Rey Los Santos, L., & Wojtowicz, K., "Impact of low oil prices on oil exporting countries", JRC Science for Policy Report, 2016, p.23.

فالبلدان الغنية بالموارد التي تعاني من قاعدة اقتصادية ضعيفة وغير متنوعة دون وجود آليات لتحقيق الاستقرار من أجل التخفيف من حدة الصدمات، ستكون معرضة بشدة لدورات الازدهار والركود، وتتكبد عدم استقرار باهظ التكلفة،[1] حيث تعتبر تقلبات أسعار النفط مصدراً رئيسياً للاضطرابات في اقتصادات البلدان المصدرة للنفط نظراً للأهمية النسبية لقطاع النفط في الإنتاج والصادرات وعدم اليقين في أسواق النفط العالمية[2] وقد جادل العديد من المراقبين بأن انخفاض سعر النفط سيدعم الانتعاش الاقتصادي من خلال زيادة الدخل الحقيقي المتاح وأرباح الأسر والشركات في منطقة اليورو وحذر آخرون، بدلاً من ذلك، من أن تراجع أسعار النفط قد يصبح راسخًا في توقعات التضخم، مما يؤدي إلى آثار الجولة الثانية التي تعزز الضغوط الانكماشية السائدة وقد تؤدي إلى كبح الانتعاش[3] وهكذا تبرز هذه الدراسات الأخيرة أن التحقيق في الآثار الاقتصادية الكلية لأسعار النفط لا يزال يمثل

[1]Mehrara, M., & Sarem, M., "Effects of oil price shocks on industrial production: evidence from some oil-exporting countries", OPEC Energy review, 33 (3-4), 2009, pp.170-183.

[2]Mehrara, M., "The asymmetric relationship between oil revenues and economic activities: The case of oil-exporting countries", Energy Policy, 36 (3), 2008, pp.1164-1168.

[3]Holm-Hadulla, F., & Hubrich, K., "Macroeconomic implications of oil price fluctuations: a regime-switching framework for the euro area", ECB Working Paper Series No 2119, 2017, p. 4.

يمثل أهمية كبيرة[1] إذ سوف يؤدي انخفاض أسعار النفط إلى تحولات كبيرة في الدخل الحقيقي من الدول المصدرة للنفط إلى مستوردي النفط، ومن المحتمل أن يؤدي ذلك إلى تأثير إيجابي صافٍ للنشاط العالمي على المدى المتوسط، يمكن أن يرتبط الانخفاض بنسبة 45% في أسعار النفط بزيادة قدرها 0.7 إلى 0.8% في الناتج المحلي الإجمالي العالمي على المدى المتوسط وانخفاض مؤقت في التضخم العالمي يبلغ حوالي نقطة مئوية واحدة على المدى القصير، وبالتالي بينما يمكن أن يكون الأثر الإيجابي لانخفاض أسعار النفط على مستوردي النفط أكثر انتظاماً ويستغرق بعض الوقت حتى يتحقق، فإن التأثير السلبي على المصدرين هو أمر فوري وفي بعض الحالات، يمكن للعديد من العوامل أن تعالج آثار النمو العالمي والتضخم في أسعار النفط المنخفضة ويشمل ذلك ضعف الطلب العالمي والنطاق المحدود للتيسير الإضافي للسياسة النقدية وفي العديد من البلدان، قد تكون التأثيرات الانكماشية لانخفاض أسعار النفط ضعيفة بسبب التعديلات الحادة في العملات وتأثيرات الضرائب والإعانات والأنظمة على الأسعار.[2]

فالعديد من مصدري النفط قليلو التنوع ويعتمدون إلى حد كبير على النفط، من حيث الصادرات والعائدات إذ يوضح الشكل (1-3) الاعتماد على النفط من خلال إظهار نصيب صادرات النفط وسعر النفط بالمائة من إجمالي الناتج المحلي عبر بلدان مختارة.

[1]Allegret, J. P., Mignon, V., & Sallenave, A., "Oil price shocks and global imbalances: Lessons from a model with trade and financial interdependencies", Economic Modelling, 49, 2015, pp.232-247.

[2]Baffes, J., Kose, M. A., Ohnsorge, F., & Stocker, M., op-cit, pp. 4-5.

الشكل (1–3): الاعتماد على النفط

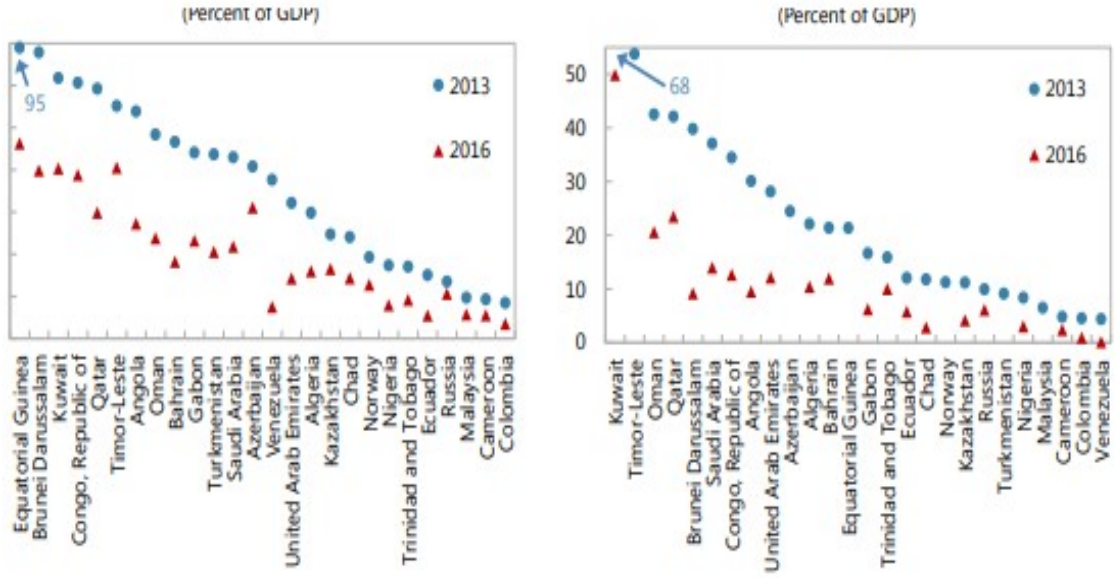

Source : Grigoli, F., Herman, A., & Swiston, M. A. J., " A Crude Shock: Explaining the Impact of the 2014-16 Oil Price Decline Across Exporters", International Monetary Fund, 2017, p. 10.

وكما هو موضح في الشكل أعلاه (البيان الواقع في جهة اليسار)، أن صادرات النفط في 26 دولة هنا تتراوح بين أكثر من النصف إلى أقل من عُشر الناتج المحلي الإجمالي في عام 2013، كما يوضح أيضًا الانخفاض في متوسط صادرات النفط بسبب انخفاض الأسعار، ويظهر كذلك البيان الواقع جهة اليمين من الشكل (1–3) عائدات النفط كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي إذ نلاحظ أن الإيرادات المتعلقة بالنفط تمثل مصدراً مهماً لتمويل الحكومات المصدرة للنفط، حيث بلغ متوسطها 22.8% من الناتج المحلي الإجمالي في العينة، ولكن بدرجة كبيرة من عدم التجانس، بين أكثر من نصف الناتج المحلي الإجمالي في عام 2013، إلى أقل من 5% من الناتج المحلي الإجمالي، كما تظهر كيف انخفضت هذه الأسهم في أعقاب صدمة أسعار النفط، وسيكون من الطبيعي الاعتقاد بأن تأثير صدمة أسعار النفط سيكون مرتبطا بدرجة الاعتماد على النفط في اقتصاد معين ومع ذلك، يوضح الشكل (1–4) أن صادرات النفط والعائدات من النفط مقارنة بالناتج المحلي الإجمالي لا ترتبط بحجم تأثير الصدمة على النشاط الاقتصادي، فالعديد من ثروات الاقتصاد الكلي للبلدان ترتفع وتهبط مع سعر النفط، كما أن العديد من شركات النفط العائدة للنفط، هي المصدر الرئيسي لإيرادات العملات الأجنبية وإيراداتها، بالإضافة إلى كونها جزءًا كبيرًا من الاقتصاد الحقيقي، سواء بشكل مباشر من خلال الإنتاج، أو من خلال الأنشطة الاجتماعية مثل إعادة التوزيع، فالروابط مع النشاط غير النفطي قوية أيضًا، حيث تؤدي تذبذبات أسعار النفط إلى تغيرات في الدخل القومي، مما يغذي الاستهلاك والاستثمار، وبالتالي في العديد من الاقتصادات المهيمنة على

النفط، هناك روابط قوية مع القطاع المالي حيث أن شركات النفط تستحوذ على حصة كبيرة من محافظ الإقراض، مما يخلق احتمال أن تؤثر تقلبات أسعار النفط على القدرة المالية، وبالتالي نمو الائتمان الإجمالي.[1]

الشكل (1–4): تأثير صدمة النفط والاعتماد على النفط

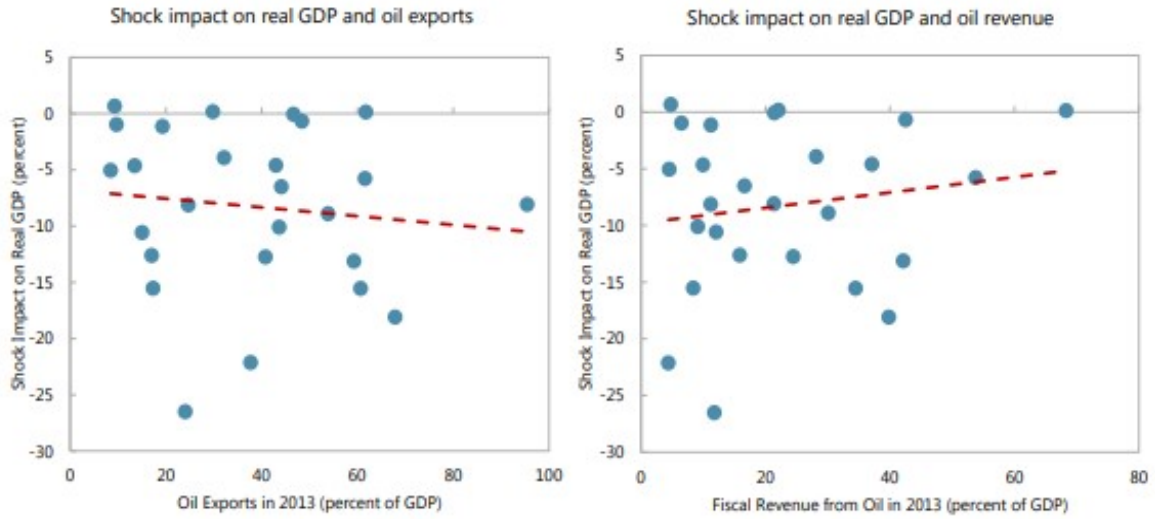

Source: Grigoli, F., Herman, A., & Swiston, M. A. J., op-cit, p.11.

فقد ساهم انخفاض النمو المتوقع للبلدان المصدرة للنفط في تدفقات رأس المال إلى الخارج، وخسائر الاحتياطي، وانخفاض حاد في العديد من البلدان المصدرة للنفط[2] إذ يعتمد الكثير من البلدان النامية المصدرة للنفط اعتماداً كبيراً على الصادرات من عائدات النفط وأنشطتها الاقتصادية التي تتأرجح مع أسعار النفط وتشير الدلائل إلى أن معظم البلدان النامية المصدرة للنفط تتخلف عن نظيراتها غير القائمة على الموارد وهذا يعني أن أسعار النفط قد يكون لها آثار غير متماثلة على اقتصاد البلدان النامية المصدرة للنفط، أي أنهم لم يعانوا فقط من انخفاض أسعار النفط بسبب انخفاض العائدات، لكنهم أيضًا لم يستفيدوا بشكل كامل من ارتفاع أسعار النفط، والذي جلب احتياطيات أجنبية ضخمة ضرورية لنموهم الاقتصادي.

فالتأثيرات غير المتماثلة لصدمات أسعار النفط على البلدان المستوردة للنفط ثابتة في الأدبيات، ومن المرجح أن تكون الآثار غير المتماثلة للصدمات النفطية في البلدان المصدرة للنفط مختلفة عن تلك الموجودة في البلدان المستوردة للنفط،[3] ولكن النتيجة الإجمالية الصافية للاقتصاد العالمي هي أكثر تعقيدًا وتعتمد على اعتبارات

[1]Grigoli, F., Herman, A., & Swiston, M. A. J., op-cit, pp.9-10.

[2]Hou, Z., Keane, J., Kennan, J., & te Velde, D. W., "The oil price shock of 2014", Technical report, Working Paper, Overseas Development Institute, London, UK, 2015, p. 4.

[3]Moshiri, S., "Asymmetric effects of oil price shocks in oil-exporting countries", the role of institutions, OPEC Energy Review, 39 (2), 2015, pp.222-246.

الاقتصاد السياسي المحلي وتأثيرات تغيرات أسعار النفط على ردود الفعل على الطلب العالمي على الطاقة وأسعار الفائدة والأسواق المالية والتجارة العالمية، وبالنظر إلى أن هناك العديد من القنوات التي من خلالها يمكن أن تؤثر أسعار النفط على النشاط الاقتصادي (الحقيقي والمالي) في الولايات المتحدة وأماكن أخرى.[1]

وأخيرًا، وجد أنه في حالة وجود الصدمات، تميل البلدان المستوردة للنفط إلى التكيف بشكل أسرع من الدول المصدرة للنفط، وقد لا يُعزى ذلك إلى هيكل اقتصاد معظم البلدان المصدرة للنفط والذي يعتمد إلى حد كبير على النفط وبالتالي، فإن أي صدمة للمتغير سيكون لها تأثير أكبر على اقتصادها الكلي مقارنة بالاقتصاد المتنوع جيدًا للبلدان المستوردة للنفط .[2]

المطلب الثالث: نقمة الموارد الطبيعية.

في خمسينيات وستينيات القرن العشرين، كان خبراء الاقتصاد يعتقدون أن ثروة الموارد ستساعد الدول بدل إلحاق الضرر بها، إذ كان دور الموارد الطبيعية في التنمية الاقتصادية مجالا من مجالات النقاش المتعمق في الاقتصاد[3] حيث كان يعتقد أن لدى الدول النامية وفرة في اليد العاملة، لكنها تعاني نقصا في رأس المال الاستثماري، وأن تلك البلدان التي تنعم بثروة الموارد الطبيعية ستكون استثناء، إذ سيكون لديها ما يكفي من الإيرادات للاستثمار في الطرق والمدارس وغيرها من البنى التحتية التي تحتاجها لتسريع عملية التطور،[4] وبالتالي كان الاعتقاد السائد هو أن وفرة الموارد الطبيعية تعد ميزة رئيسية بالنسبة لبلد يحاول تحقيق تنمية اقتصادية سريعة، حيث جادل خبراء اقتصاديون بارزون في مجال التنمية بأن وفرة الموارد الطبيعية ستمكن البلدان من الانتقال من التخلف إلى الإقلاع الصناعي،[5] وعلى سبيل المثال، Rostow (1961)، يعتبر وفرة الموارد الطبيعية عنصرا من الشروط المسبقة "للإقلاع" من حالة التخلف إلى التنمية الصناعية، كما كان الحال في بريطانيا وأستراليا وكندا والولايات المتحدة.[6]

---

[1]Pesaran, M., & Mohaddes, K., "Oil Prices and the Global Economy: Is It Different This Time Around?", (No. 1052), Economic Research Forum, 2016, p. 2.

[2]Salisu, A. A., Oloko, T. F., Okunoye, I., Opeloyeru, O., & Olabisi, N., "Energy consumption and economic growth in oil importing and oil exporting countries: A Panel ARDL approach", Centre for Econometric and Allied Research, University of Ibadan Working Papers Series, CWPS 0048, 2018, p. 7.

[3]Leite, M. C., & Weidmann, J., " Does mother nature corrupt: Natural resources, corruption, and economic growth", International Monetary Fund, 1999, p. 3.

[4]مايكل إل روس، "نقمة النفط"، منتدى العلاقات العربية والدولية، ط1، 2014، ص29.

[5]Benramdane, A., "Oil price volatility and economic growth in Algeria", Energy Sources, Part B: Economics, Planning, and Policy, 2017, p. 1. http://dx.doi.org/10.1080/15567249.2015.1128015

[6]Joya, O., "Growth and volatility in resource-rich countries: Does diversification help?", Structural Change and Economic Dynamics, 35, 2015, pp.38-55.

وهكذا، فإن هذا النطاق من الأدبيات، الذي يطلق عليه "نعمة الموارد"، يبين الجانب الإيجابي للموارد الطبيعية ويوضح دورها في التنمية الاقتصادية والتقدم ولكن مع ذلك، منذ الثمانينيات، شكك الاقتصاديون في فكرة أن وفرة الموارد تحفز التأثير الإيجابي في الاقتصاد[1] إذ كانت العلاقة بين وفرة الموارد الطبيعية والنمو الاقتصادي مسألة مثيرة للجدل بين الباحثين، حيث قدمت الأدبيات المكثفة إجابات متضاربة فشل فيها الاقتصاديون في التوصل إلى توافق في الآراء[2] فمنذ عام 1980، أضحت بلدان العالم النامي أكثر ثراء وأكثر ديمقراطية وأكثر سلاما لكن ذلك لا ينطبق إلا على البلدان التي لا نفط لديها أما دول النفط–المبعثرة عبر الشرق الأوسط وإفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية– فهي ليست أكثر ثراء أو ديمقراطية أو سلاما مما كانت عليه قبل ثلاثة عقود خلت، بعض تلك الدول أضحت في الواقع أسوء حالا، ففي الفترة الممتدة بين عامي 1980 و 2006 تراجع دخل الفرد 6% في فنزويلا، و 45% في الغابون، و85% في العراق، وكثير من الدول المنتجة للنفط– مثل الجزائر وأنغولا وكولومبيا ونيجيريا والسودان والعراق مرة أخرى– عانت حروبا أهلية على مدى عقود من الزمن خلفت وراءها آثار جروح لا تندمل[3] وعليه تشير مجموعة مقلقة من الأدلة إلى أن العلاقة بين هبات الموارد الطبيعية لبلد ما وتنميته الاقتصادية طويلة الأجل سلبية، فارتفاع أسعار النفط في المدى القصير له آثار إيجابية على الناتج، ولكن هذا الارتفاع له آثار سلبية في المدى الطويل،[4] وبشكل أكثر تحديداً، على مدى العشرين عامًا الماضية، ارتبط اعتماد أكبر على صادرات النفط في المتوسط بانخفاض النمو في البلدان المصدرة للنفط (الشكل 1-5)،[5] إذ قيل أن الدول الغنية بالموارد الطبيعية تخضع لظاهرة تُعرف باسم نقمة الموارد، وهو الشيء الذي يحول مكاسب الطبيعة إلى عبء.[6]

[1]Charles, A., Mesagan, E., & Saibu, M., "Resource endowment and export diversification: Implications for growth in Nigeria", Studies in Business and Economics, 13 (1), 2018, pp.29-40.

[2]Benramdane, A., op-cit, p.1.

[3]مايكل إل روس،مرجع سبق ذكره، ص27.

[4]بلقاسم منال، "أثر تقلبات أسعار النفط على نمو اقتصاديات الدول المصدرة للنفط"، مجلة ميلاف للبحوث والدراسات، جامعة الحاج لخضر، باتنة1– باتنة1–الجزائر، العدد 5، ص158.

[5]Kakanov, E., Blöchliger, H., & Demmou, L., "Resource curse in oil exporting countries", Economics Department (No 1511), 2018, p.6.

[6]Murshed, S. M., & Serino, L. A., "The pattern of specialization and economic growth: The resource curse hypothesis revisited", Structural Change and Economic Dynamics, 22 (2), 2011, pp.151-161.

الشكل (1–5): متوسط معدلات نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ومتوسط حصة صادرات النفط في إجمالي الصادرات

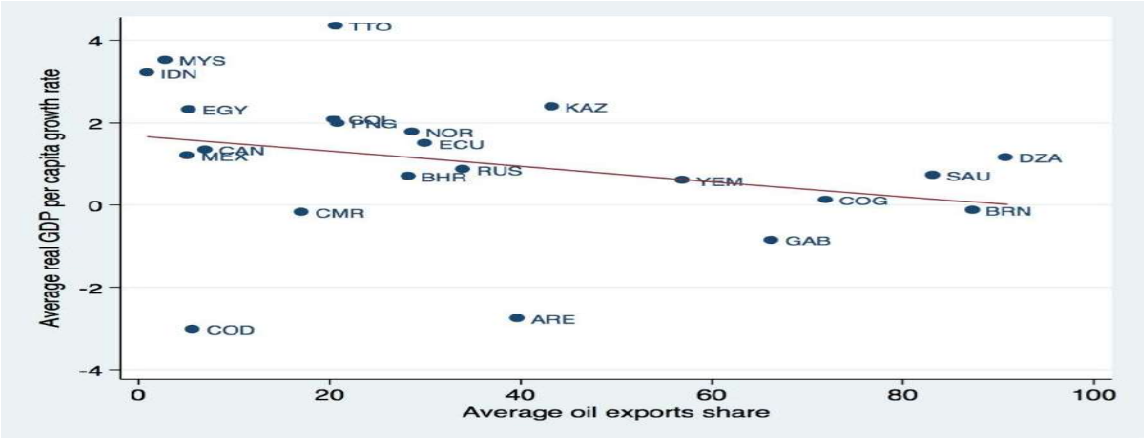

Source : Kakanov, E., Blöchliger, H., & Demmou, L., op-cit, p.7.

فالعديد من البلدان تتخصص بشكل غير فعال في قطاع الموارد والأنشطة غير التجارية الأخرى التي من المحتمل أن تعتمد عليها، والتي قد تؤدي إلى انهيار الإنتاج بعد نهاية فترة الازدهار[1] إذ أن القلق حول هذه الظاهرة على الأقل يعود إلى أيام آدم سميث منذ نشر كتاب ثروة الأمم مروراً بما عرف بمدرسة أمريكا اللاتينية (في عقد الخمسينيات) حول تفاوت النمو بين الدول النامية والمتقدمة وآخرها –حتى الآن–الكتاب المرجعي حول صعود وهبوط الأمم[2] وعليه جلبت اكتشافات النفط، والطفرات اللاحقة في الاقتصاد نموًا وتطورًا غير مسبوق للعديد من البلدان الفقيرة سابقًا ومع ذلك، فقد جرب آخرون ما يشار إليه باسم النقمة، التي تدرس الآثار السلبية للكميات الكبيرة من الموارد الطبيعية على النمو الاقتصادي من منظور اقتصادي وسياسي.[3]

ولقد استخدم هذا المصطلح لأول مرة من طرف الاقتصادي Auty Richard عام 1993 بإصداره لمؤلفه بعنوان: **"التنمية المستدامة في الاقتصادات المعدنية: نقمة الموارد"** الذي يصف من خلاله كيف أن الدول الغنية بالموارد الطبيعية ذات الدخل المنخفض غير قادرة على استخدام تلك الثروة لتعزيز نمو اقتصاديّاتها مقارنة بتلك الدول ذات الدخل المرتفع ولا تملك ذلك الحجم من تلك الموارد فهي تحقق معدلات نمو مرتفعة،[4] وفي

[1]Elbadawi, I., & Gelb, A., "Oil, economic diversification and development in the Arab World", Economic Research Forum Policy Research Report (Vol. 35), 2010, p. 7.

[2]ماجد عبد الله المنيف، مرجع سبق ذكره، ص15.

[3]Elwerfelli, A., & Benhin, J. K. A., "Oil a blessing or curse: A comparative assessment of Nigeria, Norway and the United Arab Emirates", Theoretical Economics Letters, 8, 2018, pp.1136-1160.

[4]نسرين معياش، "النفط لعنة أم نعمة الموارد الطبيعية على النمو الاقتصادي (حالة الجزائر)"، مجلة جامعة الشارقة للعلوم الإنسانية والاجتمعية، جامعة 08 ماي 45 قالمة–الجزائر–، المجلد 16، العدد1، 2019، ص 59.

وفي حين جرى العرف بأن "العثور على كنز هو ضمان لمستقبل سعيد"، كما كان ينظر إلى وفرة الموارد تقليديا كمحدد إيجابي للتنمية الاقتصادية، إلا أن معظم الدراسات الحديثة[1] أثبتوا لغزا محيرا، يظهر أن هذه الموارد بمثابة نقمة أكثر من كونها نعمة على هذه الدول صاحبة الثروات،[2] وقد أشار الكاتب الإسباني الشهير (في القرن السادس عشر) Savedra Sarvantes De Miguel في مؤلفه المعروف Mancha la de Quixote Don: "إن الاستفادة من الثروة لا تأتي من مجرد امتلاكها أو الإسراف في إنفاقها و لكن في طريقة استعمالها".[3]

ويعيش العديد من فقراء العالم في بلدان لديها احتياطيات كبيرة من النفط والغاز الطبيعي والموارد المعدنية، فعلى الرغم من وفرة هذه الثروة، لاسيما الموارد غير المتجددة ذات المصدر المحدد (مثل النفط والغاز والمعادن)، يميل عدد من هذه البلدان إلى انخفاض معدلات النمو الاقتصادي (مثل انخفاض نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي) ونتائج التنمية السيئة من البلدان ذات الموارد الطبيعية الأقل[4] وعليه توحي فرضية النقمة بأن وفرة الموارد قد تضر بالنمو الاقتصادي على المدى الطويل،[5] والذي حظي بالكثير من الاهتمام والدعم التجريبي في الأدبيات[6] إذ على على الرغم من اختلاف الآراء حول أهمية الموارد الطبيعية، إلا أن نتائج البحث التجريبي تظهر: أن الموارد الطبيعية لم تسهم فقط في النمو الاقتصادي لعدد من البلدان، بل كانت في كثير من الحالات غير مواتية، حيث تعاني العديد من الدول التي تتلقى عوائد الموارد من بطء النمو، وانخفاض الدخول وضعف المؤسسات السياسية.

وبالتالي يعود تاريخ نظرية نقمة الموارد إلى السبعينيات، أين تم تطوير عدد من الدراسات والمقالات التي تبحث في العلاقة بين الموارد الطبيعية والنمو[7] والتي ظهرت معها تفسيرات مختلفة عن سبب إخضاع الاقتصادات الغنية

---

[1]Chekouri, S. M., Chibi, A., "Algeria and the natural resource curse: oil abundance and economic growth", Economic Research Forum (No.990), 2016, p. 2.

[2]إدريس أميرة، "تقلبات أسعار البترول وأثرها على السياسة المالية دراسة قياسية على الاقتصاد الجزائري (1980-2014)"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان-الجزائر، 2016/2015، ص195.

[3]شكوري سيدي مُحَمَّد، "وفرة الموارد الطبيعية والنمو الاقتصادي دراسة حالة الاقتصاد الجزائري"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان-الجزائر، 2012/2011، ص3.

[4]Veit, P. G., Excell, C., & Zomer, A., "Avoiding the resource curse: spotlight on oil in Uganda", WRI working paper/World Resources Institute, January 2011, p. 2.

[5]Allegret, J. P., & Benkhodja, M. T., "External shocks and monetary policy in an oil exporting economy (Algeria)", Journal of Policy Modeling, 37 (4), 2015, pp.652-667.

[6]Apergis, N., & Katsaiti, M. S., "Poverty and the resource curse: evidence from a global panel of countries", Research in Economics,2018, p. 2. doi: 10.1016/j.rie.2018.04.001

[7]Zubikova, A., "Curse or blessing: economic growth and natural resources (Comparison of the Development of Botswana, Canada, Nigeria and Norway in the Early 21st Century)", Agricultural and resource economics: international scientific e-journal, (4,№ 1), 2018, pp.20-41.

بالموارد للنقمة وأشهرها ما يعرف بالمرض الهولندي[1] التي صيغت لشرح ضعف الأداء الاقتصادي لهولندا عقب اكتشاف نفط بحر الشمال، إذ تفترض هذه النظرية أن طفرة الموارد الطبيعية تتسبب في ارتفاع سعر صرف الدولة، مما يجعل صادراتها الصناعية أقل قدرة على المنافسة،[2] كما تشير المؤلفات الواسعة حول المرض الهولندي إلى أن صادرات الموارد الطبيعية ستؤدي إلى انكماش قطاع السلع غير القابلة للتداول، وربما مع تأثيرات ضارة على الدخل الحقيقي إذا كانت هناك فوائد خارجية للإنتاج القابل للتداول،[3] وقد صاغ مصطلح "مرض هولندي" في الأصل من قبل مجلة "إيكونومست" في عام 1976 التي جذبت قدرا كبيرا من الاهتمام بدءا من الدراسات الأولى التي قام بها Gregory (1976)، ثم من قبل Snape (1977)، Corden and Neary (1982)، وغيرهم[4]، وتشير نظريات المرض الهولندي إلى أن صادرات الصناعات التحويلية تنخفض خلال فترات ارتفاع أسعار النفط، لأن العملة المحلية تقدر، في المقابل نلاحظ أن ارتفاع أسعار النفط العالمية يزيد من صادرات الصناعات التحويلية على هوامش مكثفة وشاملة، وهو ما يبدو غير متسق مع فكرة أن عائدات النفط تقلص هذا القطاع، ومن المثير للاهتمام أن الزيادة في صادرات الصناعات التحويلية تحدث على الرغم من ارتفاع قيمة العملة المحلية، هذا الاكتشاف يبدو محيرا،[5] ففي القرن التاسع عشر تمكنت كندا والولايات المتحدة من التصنيع على الرغم من الاعتماد الشديد على صادرات السلع[6] وبالتالي يبدوا أن تطور المرض الهولندي ليس منهجياً، ويعتمد حدوثها وحجمها على بنية الاقتصاد المتأثر، أي درجة التنوع وطبيعة العلاقات بين الصناعات فمن المهم ملاحظة أن المرض الهولندي لن يشكل مشكلة إذا قدمت الحكومة استجابة سياسية مناسبة لها.[7]

[1]Mohaddes, K., El-Anshasy, A., & Nugent, J. B., "Oil, Volatility and Institutions: Cross-Country Evidence From Major Oil Producers", Economic Research Forum Working Papers (No. 1115), 2017, p. 2.

[2]Deacon, R. T., & Rode, A., "Rent seeking and the resource curse", Companion to the political economy of rent seeking, Edward Elgar Publishing, 2015, p. 7.

[3]Harding, T., & Venables, A. J., "The implications of natural resource exports for nonresource trade", IMF Economic Review, 64 (2), 2016, pp.268-302.

[4]Moradbeigi, M., & Law, S. H., "Growth volatility and resource curse: Does financial development dampen the oil shocks?", Resources Policy, 48, 2016, pp.97-103.

[5]Rahmati, M. H., & Karimirad, A., "Subsidy and natural resource curse: Evidence from plant level observations in Iran", Resources Policy, 52, 2017, pp.90-99.

[6]Cherif, R., "The Dutch disease and the technological gap", Journal of Development Economics, 101, 2013, pp.248-255.

[7]Dissou, Y., "Oil price shocks: Sectoral and dynamic adjustments in a small-open developed and oil-exporting economy", Energy Policy, 38 (1), 2010, pp.562-572.

وفي وقت لاحق، بحثت أدبيات واسعة، على أسس نظرية وتجريبية على حد سواء، تسعى من خلالها إلى تقديم أدلة على وجود "مرض هولندي" في الاقتصادات الغنية بالموارد الطبيعية[1] والتي كانت مختلطة بعض الشيء، فعلى الرغم من أن بعض الدراسات تقدم دليلاً على المرض الهولندي في بعض البلدان المصدرة للنفط، هناك دراسات لا تدعمه على سبيل المثال، يُظهر Mikesell (1997) أن آلية المرض الهولندية ليست مسئولة عن الأداء الاقتصادي الضعيف في نصف البلدان التي تم التحقيق فيها، ويجادل Fardmanesh (1991) بأن قطاع التصنيع القابل للتداول لم يتم التعاقد عليه بالضرورة في بعض البلدان المصدرة للنفط بعد طفرات النفط في السبعينيات والثمانينيات كما وجد Conway and Gelb (1988) أن سعر الصرف في الجزائر، أحد البلدان المصدرة للنفط، لم يقدَّر، وتحسن قطاع التصنيع على عكس التنبؤ بالمرض الهولندي،[2] وبالتالي كانت هناك أدلة محدودة على وجود مرض هولندي بسبب اكتشاف النفط، إذ حاول عدد محدود فقط من الدراسات اختبار هذه الفرضية مباشرة من خلال تحركات أسعار النفط أو إيراداتها، وكانت النتائج ضعيفة، حيث أن هناك نوعان من التحذيرات لهذا التحليل، الأول هو أن الحكومات تميل إلى ضبط سياستها الشاملة ببطء، خاصة بعد التجربة السلبية مع انهيار أسعار النفط في الثمانينات، وهذا يجعل من الصعب تقييم مقدار الإنفاق الكلي بسبب صدمات أسعار النفط المعاصرة أو الماضية، أو عوامل أخرى، والثاني هو أن العديد من الدول تحصل على معظم عائداتها المفاجئة إما عن طريق فرض ضرائب على صادرات البرميل، كما هو الحال في روسيا، أو من خلال الإتاوات، كما هو الحال في تشاد، والتي قد تخفف من الاضطرابات المفاجئة من حركات النفط قصيرة الأجل، وعليه لم يستطع مثلا Sala-i-Martin and Subramanian (2003) العثور على دليل على المرض الهولندي في نيجيريا بسبب حركة أسعار النفط علاوة على ذلك، فقد وجدوا أن سعر الصرف الحقيقي غير حساس لسعر النفط وسلطوا الضوء على قضية شائعة جدًا في تحليل تأثير أسعار النفط على متغيرات الاقتصاد الكلي لدى مصدري النفط، وهي أهمية معرفة نوع الإنفاق، وليس فقط الكمية، إذ أن إنفاق الإيرادات على السلع القابلة للتداول لا يؤثر على سعر الصرف الحقيقي، وبالتالي إذا تم إنفاق الجزء الأكبر من المفاجآت على البضائع القابلة للاستيراد، فقد تكون أي علامات على وجود مرض هولندي ضعيفة.[3]

[1]Gasmi, F., & Laourari, I., "Has Algeria Suffered from the Dutch Disease? Evidence from 1960–2013 Data", Toulouse School of Economics Working Paper, 2017, p.2.

[2]Moshiri, S., op-cit, pp.222-246.

[3]Ismail, K., "The Structural Manifestation of theDutch Diseas': The Case of Oil Exporting Countries" (No. 10-103), International Monetary Fund, 2010, p. 7.

وهناك أيضا مجموعة أخرى من التفسيرات تشير إلى تأثير المزاحمة، وتحويل الاستثمار من القطاعات القابلة للتداول إلى غير القابلة للتداول، وغالبًا ما يقال أيضًا أن الاعتماد على صادرات الموارد قد يزيد من تقلبات الاقتصاد، مما يؤثر سلبًا على رأس المال البشري وقرارات الاستثمار، فمن منظور سياسي، يتم تسليط الضوء على أن صادرات الموارد قد تزيد من تركيز السلطة في النخب المستأجرة، أو يؤثر سلبًا على جودة الأنظمة الديمقراطية، ومن المثير للاهتمام أن هذه الآليات قد نوقشت في المجالين العام والأكاديمي، وكان هذا مكثفا بشكل خاص خلال السنوات الأخيرة بسبب "دورة السوبر الأساسية للسلع" التي وقعت بين عامي 2004 و2014،[1] وقد اقترح البعض أن يؤدي تقلب أسعار النفط، وليس اتجاهه، إلى انخفاض الأداء الاقتصادي في البلدان المصدرة للنفط فسعر النفط متذبذب حيث أن كلا من الطلب والعرض للنفط غير مرن على المدى القصير، وبالتالي، فإن تغيرًا طفيفًا في الطلب أو العرض يتطلب تغيرًا كبيرًا في السعر لاستعادة التوازن، والواقع أن تقلب أسعار النفط هو الذي دفع بعض البلدان إلى إنشاء صندوق احتياطي للنفط للتخفيف من الأثر السلبي للتقلبات على أنشطتها الاقتصادية، كما أن هناك أيضا طرق بديلة لتفسير سبب تأخر البلدان المصدرة للنفط، هذه الآراء تفسر الأداء الاقتصادي الضعيف في البلدان المصدرة للنفط من خلال الآثار الضارة لمصادر النفط المفاجئة على الاستثمار في رأس المال البشري، والسياسات الحكومية، والمؤسسات، وقد قيل إن الاقتصادات الوفيرة بالموارد تتراكم في رأس المال البشري أقل من الاقتصادات التي تفتقر إلى الموارد بسبب انخفاض عائدات وجودة التعليم علاوة على ذلك، لا تستطيع الاقتصادات الغنية بالموارد الاستفادة من التعلم عن طريق ممارسة العوامل الخارجية في قطاع التصنيع وتعاني من رأس المال الاجتماعي الضعيف حيث لا يحدث التحضر وريادة الأعمال المرتبطة بالتصنيع المبكر لذلك، من المتوقع أن تعاني البلدان الغنية بالنفط من نقص العمالة عالية الجودة وصانعي السياسات الجيدين، الأمر الذي يتطلبه النمو الاقتصادي المستدام.

وإن النهج الأحدث لتفسير تأثيرات الصدمات النفطية على اقتصاد البلدان المصدرة للنفط ينبع من الاقتصاد السياسي فمن وجهة النظر هذه، تؤثر الثروة النفطية على الأداء الاقتصادي بشكل غير مباشر من خلال المؤسسات، تعمل هذه الثروة غير المتوقعة كحاجز أمام تطوير المؤسسات الفعالة، والحكومة الشفافة والخاضعة للمساءلة، والنظام السياسي المستقر، وسيادة القانون، والتوزيع العادل للدخل والثروة،[2] وعليه يوضح الاقتصاد

[1]Ducoing, C., Peres-Cajías, J., Badia-Miró, M., Bergquist, A. K., Contreras, C., Ranestad, K., & Torregrosa, S., "Natural Resources Curse in the long run? Bolivia, Chile and Peru in the Nordic countries' mirror", Sustainability, 10, 2018, p.965.

[2]Moshiri, S., op-cit, pp.222-246.

السياسي أن النظرية الاقتصادية غير كافية لشرح الخسائر الاجتماعية والكفاءة في الريع النفطي، حيث مالت الدراسات الأولية إلى التركيز ليس على الضعف المؤسسي، بل على مرض هولندي، وهو مرض اقتصادي كلي.[1] وبالتالي يعيد نهج الاقتصاد السياسي التركيز على التفاعلات بين الدولة والمجتمع، وكيفية تشكيل نتائج سوق النفط وتأثيراتها التوزيعية، وكيف يتم استخدام الإيجارات النفطية وتنظيم عملية صنع القرار؟، والتي هي أسئلة حاسمة يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار، ووفقاً لقسم كبير من أدبيات نقمة الموارد، تحفز إيجارات النفط نشاطًا مهمًا يسعى إلى الاستئجار بين المجموعات الاجتماعية المتنافسة، تنخرط مجموعات المصالح القوية المختلفة في سلوك المصلحة الذاتية لجني الفوائد من الريع النفطي، كما تعتبر الدولة عاملا حاسما في إدارة إعادة التوزيع الاجتماعي لمنافع تصدير النفط، نظراً لدورها الاقتصادي والسياسي المهيمن، تتدخل الدولة في التفاعل بين السوق والمجتمع، وغالبًا ما تستخدم الحكومات الغنية بالنفط المحسوبية وضرائب منخفضة لتخفيف الضغط من أجل المزيد من المساءلة، وإعاقة التحول الديمقراطي، وتمويل الأمن الداخلي على المدى الطويل، وبالتالي فإن بناء مؤسسات قوية هو أفضل طريقة للتوفيق بين فوائد النفط والتنمية الاقتصادية وهو مطلب لتحسين الحكم، وتعزيز رأس المال الاجتماعي، ومكافحة الفساد وغيره من الأمراض الاقتصادية والسياسية[2] وعليه كانت إجابة أخرى عن السبب في أن المزيد من الموارد الطبيعية قد تخفض الإنتاج والرفاهية هو البحث عن الإيجار،[3] فليس من المستغرب وجود دليل كبير على نشاط البحث عن الريع في العديد من الاقتصادات النامية ومع ذلك، على الرغم من وجود إيجارات كبيرة محتملة، فإن البحث عن الإيجار لا يلاحظ في كل مكان،[4] ويوضح الشكل (1-6) آلية انتقال الثروة النفطية إلى النمو الاقتصادي من خلال المؤسسات السياسية والاقتصادية.[5]

[1]Phillips, J. L., "Natural resources, opportunity, and global justice", A Ph.D. Dissertation submitted in partial fulfillment of the requirements for the degree of Doctor of Philosophy in the Program in Political Science, Brown University, 2010, p.66.

[2]Fuinhas, J. A., Marques, A. C., & Couto, A. P., "Oil rents and economic growth in oil producing countries: evidence from a macro panel", Economic Change and Restructuring, 48 (3-4), 2015, pp.257-279.

[3]Torvik, R., "Natural resources, rent seeking and welfare", Journal of development economics, 67 (2), 2002, pp.455-470.

[4]Baland, J. M., & Francois, P., "Rent-seeking and resource booms", Journal of development Economics, 61 (2), 2000, pp.527-542.

[5]Akanni, O. P., "Oil wealth and economic growth in oil exporting African countries", African Economic Research Consortium, 2007, p.6.

الشكل (1–6): آلية انتقال الثروة النفطية إلى الأداء الاقتصادي

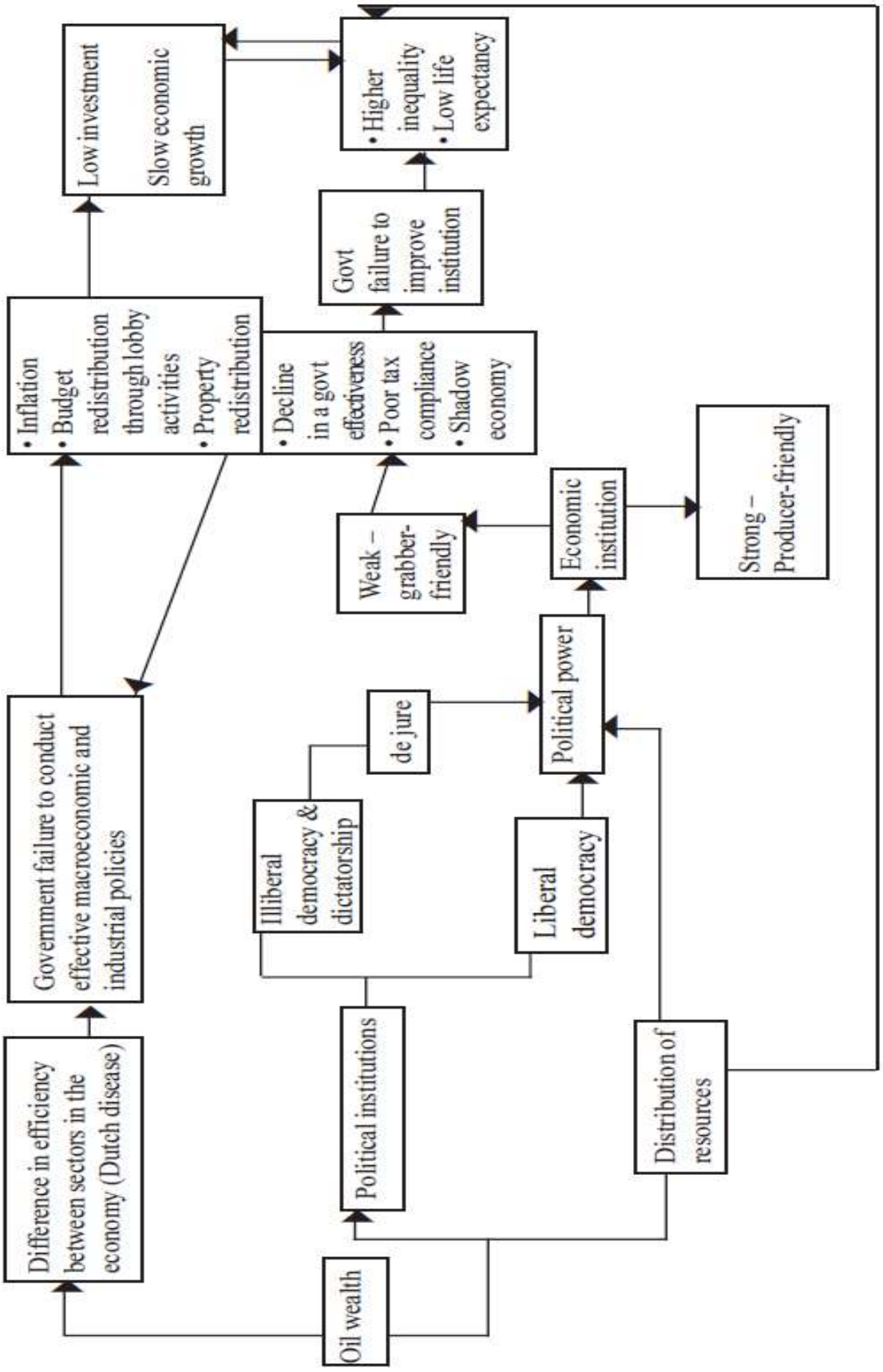

Source : Akanni, O. P., op-cit, p.5.

فلم تكن نظرية "نقمة الموارد" محدودة للأداء الاقتصادي الضعيف فقط وقد تطورت إلى ظاهرة متعددة الأبعاد تأخذ بعين الاعتبار القضايا التنموية والجودة المؤسسية واعتبارات الاقتصاد السياسي،[1] كما أن المؤسسات غير الفعالة التي تدوم طويلاً، والسلوكيات التي تسعى إلى الحصول على الفساد والإيجار، تعتبر من الأسباب الرئيسية الإضافية،[2]وعليه يمكن العثور على العديد من التفسيرات المحتملة لنقمة الموارد الطبيعية في الأدب يمكن اختصارها في النقاط الآتية: المرض الهولندي، البحث عن الإيجار، انخفاض الاستثمار في التعليم ورأس المال البشري، انخفاض المدخرات والاستثمار في رأس المال المادي، إيجارات الموارد والنزاع المسلح، المشاكل المرتبطة بتقلب أسعار السلع الأساسية.[3]

وقد تم تقديم الدعم التجريبي لهذه النظرة، المشار إليها باسم أطروحة نقمة الموارد في الأصل من قبل Sachs and Warner في أبحاثهم الأساسية التي نشرت لأول مرة في عام 1995، حيث أظهرا أن حصة عام 1970 من الصادرات الأولية في الناتج المحلي الإجمالي ترتبط بشكل سلبي بنمو الناتج المحلي الإجمالي في عينة كبيرة من 83 دولة خلال الفترة 1965-1990،[4] وادعيا أنهما قدّما دليلاً على التأثير السلبي لوفرة الموارد على النمو، إذ غالباً ما يُشار إلى عملهم على أنه دليل على وجود صلة بين وفرة الموارد ومعدلات النمو الاقتصادي،[5] فالنتائج قوية بمعنى أن الارتباط السلبي يظل مهمًا من الناحية الإحصائية حتى بعد التحقق من عدد كبير من المتغيرات الإضافية التي اعترفت بها الدراسات الأخرى على أنها مهمة في توضيح محددات النمو الاقتصادي (الناتج المحلي الإجمالي الأولي، السياسة التجارية، النشاط الاستثماري، تقلب الشروط من التجارة وعدم المساواة في الدخل وكفاءة البيروقراطية) فعادة ما يكون للموارد الطبيعية تأثير إيجابي على الاقتصاد، والتصدير يتنامى، والبطالة آخذة في الانخفاض، ويجري تعزيز النمو الاقتصادي، لكن على المدى الطويل، قد لا يكون الأمر كذلك، إذ يمكن أن تؤدي وفرة الموارد في النهاية إلى نمو اقتصادي منخفض والسبب هو (من بين أمور أخرى) أن التوسع في قطاع التعدين يجعل القطاعات الأخرى أقل قدرة على المنافسة ثانياً، غالبًا ما تقلل الثروة الطبيعية من كفاءة البيروقراطية والجهد السياسي وذلك لأن المكافأة (في شكل إيرادات مالية أعلى) هي ظاهرة أقل ارتباطاً بالجهد لأنها "هدية من فوق"، وثالثا، كثيرا ما

[1]Joya, O., op-cit, pp.38-55.

[2]Elwerfelli, A., & Benhin, J. K. A., op-cit, pp.1136-1160.

[3]Pendergast, S. M., "Corruption and the Curse of Natural Resources", A Thesis Submitted in Partial Fulfillment of the Requirements for the Degree of MASTER OF ARTS in the Department of Economics, University of Victoria, Canada , 2007, p.3.

[4]Elbadawi, I., & Kaltani, L., "Real exchange rates and export performance in oil-dependent Arab economies", Economic Research Forum Working Papers, (no 878), 2014, p.4.

[5]Pendergast, S. M., op-cit, p. 3.

يعتبر ممثلو البلدان الغنية بالموارد الطبيعية أن الموارد الطبيعية هامة للغاية مما قد يؤدي إلى عدم كفاية التنويع في الاقتصاد والمظهر الأخير تشمل الأعراض المتعلقة بالجودة البيئية.[1]

وتميل معظم الأبحاث في الأدب إلى إتباع مواصفات مستعرضة من Sachs وWarner، التي تقدم متغيرات توضيحية جديدة للاعتماد على/وفرة الموارد، في حين أن البعض الآخر يستمد النماذج النظرية المرتبطة بشكل فضفاض بمواصفاتها التجريبية وتؤكد بعض هذه الأوراق نتائج Sachs and Warner انظر، على سبيل المثال، Rodriguez and Sachs (1999)، وGylfason, Herbertsson, and Zoega (1999)، و Bulte, Damania, and Deacon (2005) وغيرها، ولكن العائق المهم لهذه الدراسات مع وجود استثناءات قليلة، هو قياس وفرة الموارد، إذ أن هناك عدد من الأسباب التي قد تكون موضع شك في الأدلة الاقتصادية القياسية على الآثار السلبية لوفرة الموارد على نمو الإنتاج.

أولاً، تعتمد الأدبيات أساسًا على مقاربة مستعرضة لاختبار فرضية لنقمة الموارد، وبالتالي لا تأخذ في الاعتبار البعد الزمني للبيانات بشكل كامل ثانياً، يمكن أن يعاني الانحدار في النمو المقطعي المعزز بمتغير وفرة الموارد من الاستمرارية وتجاهل المشكلات المتغيرة، وربما يكون هذا هو السبب الأكثر أهمية للتشكيك في دراسات الاقتصاد القياسي التي تشير إلى وجود علاقة إيجابية أو سلبية بين وفرة الموارد والنمو، وعليه يبدوا أن أوجه القصور هذه واستخدام تقنيات الاقتصاد القياسي المناسبة، جعلت الأدبيات التجريبية الحديثة توفر أدلة ضد مؤلفات نقمة الموارد التقليدية وتدافع عن التأثير الإيجابي لوفرة الموارد في التنمية والنمو،[2] فعلى سبيل المثال، من خلال النظر في أحداث تاريخية مختلفة، يؤكد van der Ploeg على وجود كل من أداء النمو الإيجابي والسلبي في العديد من البلدان الغنية بالموارد وبإتباع هذا النهج، وجد Smith علاقة إيجابية بين النمو والموارد الطبيعية عندما يتم تقسيم العينة بين منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية والدول غير التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، كما وجد Boschini وPettersson وRoine أن العلاقة السلبية بين النمو والموارد الطبيعية اختفت عند التحكم في جودة المؤسسات وبالمثل، فقد أكد Brunnschweiler على وجود علاقة إيجابية بين وفرة الموارد الطبيعية (تقاس بوجود رأس مال الموارد الطبيعية) والنمو الاقتصادي طويل الأجل، فتشير هذه الأفكار المختلفة إلى أن العلاقة بين الموارد الطبيعية والأداء الاقتصادي ما زالت مسألة مفتوحة تستحق المزيد من العمل،[3] خاصة وأن بعض البلدان الغنية

[1]Zubikova, A., op-cit, pp. 20-41.

[2]Mohaddes, K., El-Anshasy, A., & Nugent, J. B., op-cit, p. 3.

[3]Ducoing, C., Peres-Cajías, J., Badia-Miró, M., Bergquist, A. K., Contreras, C., Ranestad, K., & Torregrosa, S., op-cit, p.2.

بالموارد الطبيعية لم تتأثر بالنقمة حيث أن المشكلة الأساسية في هذه النظرية تتمثل في البحث عن "تفسير واحد وشامل" فهناك تحد تجريبي يتمثل في تلك البلدان الغنية بالموارد التي تباركت بها مواردها وليس لعنها أكثر الدول التي يتم الاستشهاد بها هي دول مثل بوتسوانا والنرويج وتشيلي وإندونيسيا قبل عام 1997 أو ماليزيا، لقد تخطت جميع هذه البلدان العقبات، سواء كانت حقيقية أو محتملة.[1]

وبالتالي ليس كل الاقتصاديين متفقين، فعلى الرغم من القبول على نطاق واسع بنقمة الموارد الطبيعية، هناك أيضا قدر كبير من التناقض أدلة تشير إلى أن وفرة الموارد الطبيعية قد لا تعرقل الاقتصاد[2] إذ أن هناك عدد متزايد من الأوراق التي تقدم أدلة ضد مفارقة لعنة الموارد التقليدية على سبيل المثال، Cavalcanti et al (2009)، Esfahani et al (2009)، Alexeev and Conrad (2009) وغيرهم[3] بالإضافة إلى ذلك، Mohaddes and Pesaran (2013) و Esfahani et al (b2012) يجادل بأن ثروة الموارد نفسها ليست بالضرورة ضارة بالنمو والتنمية، وأن النقمة تكمن في التقلبات القائمة في أسعار النفط والمنتجات المعدنية الأخرى والآثار السياسية والمؤسسية السلبية، وتتفق هذه النتائج مع نتائج دراسات أخرى، مثل Arezki and Gylfason (2011)، و Van der Ploeg and Poelhekk (2008)، و Jeffry Frankel (2012) التي أكدت نتائجها أن التقلب الشديد في أسعار الموارد الطبيعية يمثل أهمية آلية نقل "نقمة الموارد"، وهذا التقلب يزيد من تقلب النفقات الحكومية وسعر الصرف في الدول ذات الإيجار المرتفع، إذ تم العثور أن لتقلب الاقتصاد الكلي تكاليف كبيرة من حيث انخفاض النمو الاقتصادي، وفقدان الرفاهية، وزيادة عدم المساواة والفقر، ففي ورقة بحثية، وجد Ramey and Ramey (1995) أن التقلبات تؤثر سلبًا على النمو الاقتصادي وأظهروا أن البلدان ذات التقلبات العالية تميل إلى تحقيق متوسط نمو أقل، حتى بعد السيطرة على ارتباطات النمو الأخرى الخاصة بكل بلد. علاوة على ذلك، وجد Malik and Temple (2009) أن البلدان الغنية بالموارد تميل إلى أن يكون لديها تركيز أكبر للتصدير والذي يرتبط بنفسه بقوة مع تقلبات أعلى في الإنتاج وهكذا، إذا كانت الموارد الطبيعية تؤثر سلباً على النمو الاقتصادي من خلال قناة التقلب، فإن التنويع يمكن أن يوفر استراتيجية مثلى للبلدان الغنية بالموارد لإيقاف التأثير السلبي للموارد الطبيعية والسماح لها بجني ثمار مواردها.

[1]Zubikova, A., op-cit, pp. 20-41.

[2]Pendergast, S. M., op-cit, p.2.

[3]De V. Cavalcanti, T. V., Mohaddes, K., & Raissi, M., "Commodity price volatility and the sources of growth", CWPE 1112, 2011, p.4.

وباختصار، يبدو أن الأدبيات التجريبية الحديثة حول وفرة الموارد والنمو الاقتصادي ترفض الرأي القائل بأن وفرة الموارد هي نقمة على الأداء الاقتصادي، وتجادل هذه الأدبيات الناشئة أنه على الرغم من أن مستوى وفرة الموارد يؤثر على النمو الاقتصادي إيجابيا، فإن تقلب أسعار السلع يؤثر تأثيرا سلبيا،[1] إذ لم تجد بعض الدراسات دليلاً على نقمة الموارد، ووجدت بدلاً من ذلك علاقة ارتباط إيجابية بين هبة الموارد والنمو (Davis, 1995، Lederman and Maloney, 2007، Alexeev andConrad, 2009) واستخدم البعض الآخر مقاييس بديلة لوفرة الموارد (Stijns, 2000، Herb, 2005، Fearon, 2005) وبعضها ميز بين أنواع مختلفة من الموارد الطبيعية (Isham et al, 2002، Sala-i-Martin and Subramanian, 2003، Ross, 2003)، مما أدى بهم إلى استنتاج أن وفرة الموارد لا تؤدي بالضرورة إلى تحقيق نتائج اقتصادية وتنموية عالية.[2]

وبالتالي هناك الآن شبه إجماع على أن نقمة الموارد الطبيعية حقيقية ولكنها ليست مصيرًا، فمن ناحية، يعتبر النفط مورداً قيماً ارتبط بارتفاع معدل دخل الفرد، وعلاوة على ذلك، تمكنت العديد من الدول الغنية بالنفط، وليس كلها، من تحويل الإيجارات من النفط إلى مكاسب كبيرة من حيث الاستهلاك الأعلى والجوانب الأخرى للرعاية الاجتماعية لمواطنيها واستثماراتهم في السلع العامة المفيدة لاقتصاداتهم، رغم أن المقارنة بين النفط الخام إلى البلدان النامية غير النفطية تشير إلى أن الأولى تفوق في الواقع على الأخيرة من حيث مجموعة واسعة من المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية (الجدول 1-3) ومع ذلك، فإن لعنة النفط حقيقية وتتجلى في العديد من الجوانب الهامة لخطاب التنمية في البلدان الغنية بالنفط[3] ولذلك على الرغم من أنها تبدو متناقضة، إلا أن فكرة نقمة الموارد أمر صعب التجاهل، حيث تعد أنغولا والكونغو ونيجيريا وفنزويلا والشرق الأوسط أمثلة بارزة على الأماكن الغنية بالموارد الطبيعية، ولكنها تعاني أيضًا من نمو الناتج المحلي الإجمالي المنخفض والفقر الواسع النطاق وفشل الدولة والحرب الأهلية والفساد والقمع السياسي.[4]

[1]Chekouri, S. M., Chibi, A., op-cit, p.4.

[2]Joya, O., op-cit, pp.38-55.

[3]Elbadawi, I., & Gelb, A., op-cit, p.19.

[4]Deacon, R. T., & Rode, A., op-cit, p.1.

الجدول (1–3): المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية في العالم العربي ومقارنات (2008)

	Arab Oil Rich, Labor Importing	Arab Oil-Rich, Labor Abundant	Arab Non-oil Middle-Income Labor Exporting	Arab Non-Oil Low-Income	Russian Federation	China	Malaysia	Indonesia	Sub-Saharan Africa
Energy production (barrels/ capita)**	235.11	6.15	2.52	NA	6.11	0.95	2.68	0.98	0.70
Life expectancy at birth, total (years)	76	63	73	64	68	73	74	71	52
Mortality rate, infant (per 1,000 live births)	11	55	24	75	13	19	10	25	89
GDP per capita, PPP (constant 2005 international $)	28069	2218	4945	1820	14917	5511	13139	3674	1935
School enrollment, primary (% net)	90	75	89	63	NA	NA	97	95	72
Roads(KM/paved/ 1000 pop)	2.0	0.3	1.3	1.2	5.3	1.7	2.7	1.0	NA
Electricity production (kWh/capita)	14303	246	1676	NA	6974	2185	3506	597	NA

Source : Elbadawi, I., & Gelb, A., op-cit, p.20.

وفي الواقع، لوحظ أنه من بين 65 دولة يمكن تصنيفها **على أنها غنية بالموارد الطبيعية**، تمكنت أربعة منها فقط من تحقيق (أ) استثمار طويل الأجل يتجاوز 25% من الناتج المحلي الإجمالي في المتوسط من 1970 إلى 1998، أي ما يعادل مختلف البلدان الصناعية الناجحة التي تفتقر إلى المواد الخام، و (ب) نمو نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي الذي يتجاوز 4% سنويا في المتوسط خلال الفترة نفسها، هذه الدول الأربع هي بوتسوانا وإندونيسيا وماليزيا وتايلاند، **حققت الدول الآسيوية الثلاثة هذا النجاح من خلال تنويع اقتصاداتها** والتصنيع، أما بوتسوانا، **الغنية بالماس، حالت دون القيام بذلك، وفي شرق آسيا**، حققت البلدان ذات المواد الخام القليلة (هونج كونج **وسنغافورة وكوريا الجنوبية وتايوان**) أداءً أفضل من تلك الغنية بالموارد، **على سبيل المثال إندونيسيا وماليزيا** وتايلاند،[1] وعليه الاعتماد على النفط والسلع الأخرى **يمثل إشكالية عميقة بالنسبة للدول الأفريقية التي ترغب في** تجنب "نقمات الموارد" النموذجية التي تميل إلى مرافقة الاعتماد المفرط على عدد قليل من السلع الأولية و/أو تأمل في تجاوز **كونها مورِّدة للمنتجات الأولية**، إذ يتمثل أحد المخاطر في أنه حتى في حالة حدوث طفرة في السلع، فقد يمنع ذلك الحكومات من اتخاذ التدابير اللازمة لجعل النمو مستدامًا في المدى المتوسط (أي الاستثمار في رأس المال البشري، والبنية التحتية، والإصلاح المؤسسي، إلخ)، فالاعتماد المفرط على السلع مثل النفط يهدد بجعل الدول

[1] Akanni, O. P., op-cit, p.1.

أكثر عرضة لصدمات الأسعار السلبية وعلاوة على ذلك، إذا كانت المتحصلات مستحقة من صادرات النفط، فهناك إغراء حقيقي للنخب المحلية بعدم تنويع اقتصاداتها.[1]

وعليه بناءا على ما سبق تشير تجارب هذه البلدان إلى أن ظاهرة نقمة الموارد ليست عالمية ولا مفر منها، ما إذا كانت وفرة الموارد هي لعنة أو نعمة يبدو أنها تتوقف على ظروف البلد المضيف وعلى المورد المعين المعني.[2]

المبحث الثاني: عموميات حول تنويع الصادرات.

لقد لقيت ظاهرة تنويع الصادرات في الآونة الأخيرة اهتمام مجموعة كبيرة من الباحثين والمؤلفين خاصة في البلدان الغنية بالموارد لتجنب ما يسمى بنقمة الموارد، إذ سنتطرق في هذا المبحث لثلاث مطالب نستعرض فيها نظريات التنويع وعلاقة النفط بعملية التنويع مرورا لتجربة البلدان الغنية بالنفط لتحقيق التنويع.

المطلب الأول: نظريات التنويع.

لقد قام MacLaughlin (1930) بالعمل الرائد في مجال التنويع الاقتصادي في محاولة لتفسير الأزمات الاقتصادية التي اجتاحت المدن الأمريكية في ثلاثينيات القرن الماضي نتيجة فترة ما بين الحربين، باستخدام درجة تركيز الأنشطة الاقتصادية لشرح الدورات الاقتصادية في أمريكا، ووجد أن المدن ذات المستوى الأعلى من التركيز عانت من الأزمات أكثر من غيرها، بعد ذلك، تصور Rosenstein Rodan and Leontief كيف أن تركيز المصفوفات المشتركة بين القطاعات يؤدي بشكل عام إلى دفع التجارة الداخلية للاقتصادات النامية ومضاعفتها، وتظل هذه المناقشات حول العلاقة بين الدافع التراكمي والدور التحفيزي للصناعات موضوعًا رئيسيًا للنقاش حتى سبعينيات القرن الماضي، حيث سلط هذا الجدل المحتدم الضوء على دور التنويع في التخفيف من التقلبات الاقتصادية، لاسيما التحركات في أسعار المواد الخام في الاقتصادات النامية.

ولقد ناقش Kuznets (1966) وRostow (1960) بشكل منفصل أهمية التحول الهيكلي والتنويع في التنمية الاقتصادية وعملية النمو، حيث قدموا سلسلة من العناصر الضرورية لتحويل وتعزيز النظام الإنتاجي لأي اقتصاد تقليدي، إذ يعتبر التراكم الهائل لرأس المال (الاستثمار) عنصراً أساسياً في تنويع وتحويل الاقتصادات النامية، وتتفق أدبياتهم إلى حد كبير مع المناقشات حول الأولويات الطائفية التي شكلت نقاشاً هاماً حول التنويع من قبل كتاب الأجيال الأولى لذلك، إذا كانت فكرة النمو المتوازن مهمة في بعض الأوساط، فقد شدد عدد أكبر على فكرة أن

[1]Alemu, A. M., "The Impacts of Natural Resource Abundance on Export Diversification and Structural change in African Economies", Journal of Economic Development, Management, IT, Finance, and Marketing, 8(2), 2016, p.8.

[2]Deacon, R. T., & Rode, A., op-cit, p.2.

التحول الهيكلي للقطاعات أكثر أهمية بالنسبة للدور التراكمي لبقية الاقتصاد، وبنفس القدر من الأهمية مثل التراكم الهائل لرأس المال والسياسات القطاعية، نجد ما يتمثل في دور الصناعة على النحو الذي اقترحته الأعمال السابقة بشأن التنويع، بحيث افترضت هذه الأعمال السابقة أن التنمية الصناعية ستحول الاقتصادات التقليدية وتحديث الهياكل الإنتاجية للاقتصادات النامية، وركزت كذلك هذه الأعمال بشأن استراتيجيات التنمية الاقتصادية على التنويع – سلسلة من الخيارات التي يتعين تنفيذها – والأدوات التحليلية مثل مصفوفات المدخلات والمخرجات لقياس التقدم المحرز نحو التنويع، علاوة على ذلك، سعت هذه الأجيال من الأعمال الأولى إلى تحديد الدوافع الرئيسية لعملية التنويع وخلصت إلى أن الاستثمار والتنمية الصناعية (السياسة القطاعية) هما المحركان الرئيسيان، إلا أنه في نهاية المطاف، تم تهميش النقاش حول التنويع نتيجة للأزمات الاقتصادية في نهاية عام 1970 وفشل استراتيجيات إحلال الواردات في تحسين ثروات البلدان النامية الاقتصادية إلى استبدال نقاش التنويع بأفكار حول استقرار الاقتصاد الكلي والتخصص الدولي، ولكن في وقت أقرب من ذلك، هيمن النقاش المتجدد حول التنويع على مناقشة السياسة الاقتصادية، نتيجة العديد من العوامل التي كانت مسئولة عن ذلك منها: أولاً، آفاق النمو الضعيفة المسجلة في العديد من المناطق، وخاصة في أفريقيا، ثانيًا، فشل الدول الأفريقية في الاستفادة من خيارات التجارة المواتية التي تمنحها لها معظم الدول المتقدمة، وثالثًا، المكاسب المحدودة التي يمكن جنيها من جولة Doha كما هو موضح في العديد من الدراسات التي أجريت، حيث تشير الدراسات إلى أن مثبطات العرض والاقتصادات الأفريقية غير المتنوعة هي المسئولة عن انخفاض الفوائد المسجلة من خيارات التجارة الدولية المواتية الممنوحة لأفريقيا.

وعليه سعى النقاش المتجدد حول التنويع من قبل الاقتصاديين إلى صرف انتباههم حول الاهتمام النظري الجديد الذي يتعلق بالعوامل اللازمة لنجاح التنويع في التكوين الإنتاجي للاقتصادات، إذ يتمتع البحث الجديد بفائدة أكبر مقارنة بالدراسات التي أجريت قبل أربعة عقود لأنه يمكن مقارنة تجارب الدول النامية في العقود الثلاثة الماضية، بحيث تقر الدراسات الحديثة بالعديد من المحددات لتوضيح عملية التنويع، خاصة في إفريقيا، الأول يرتبط بمستوى الإنتاج في الاقتصاد، أين يظهر كل من Imbs and Waciag (2003) في دراسة ركزت على جوانب الاقتصاد الكلي أن التنويع له صلة مقلوبة على شكل حرف U مع مستوى التنمية، وتبعا لذلك، يزداد التنويع مع التنمية الاقتصادية، التي تقاس بإيرادات الفرد، ثم ينخفض بنقطة تحول، كذلك من العوامل الهامة الأخرى أيضا للتنويع هو الاستثمار، حيث تكشف الخلفية التاريخية للدول النامية أن الزيادة في الاستثمار عادة ما تؤدي إلى زيادة في تنويع حجم الإنتاج، كما تؤكد المؤلفات الحديثة أيضًا على دور السياسة القطاعية في تحقيق التنويع حيث

تشكل التنمية الصناعية الوسيلة الرئيسية لتجديد السياسة الصناعية، فمع زيادة تكامل العالم بأسره من خلال حملة العولمة، يجب أن يشكل التصنيع، وخاصة من قبل البلدان النامية، استراتيجية التنويع الرئيسية لتعزيز التكامل والمنافسة الدوليين، إذ تكشف التجربة التاريخية كيف تساعد التنمية الصناعية الاقتصادات الوطنية في جهود التنويع ودور التصنيع كمحرك للنمو مع إمكانية تحسين القدرة التنافسية الدولية للاقتصادات الوطنية، وتظهر كذلك العديد من الدراسات أيضًا محددات أخرى للتنويع مثل التقنيات الجديدة والأسواق الخارجية الإضافية، حيث تضيف هذه الدراسات للتأكيد على العلاقة بين عملية التنويع الاقتصادي والتقدم في المنافسة العالمية وفي الواقع، تُظهر التجربة التاريخية أن البلدان الناجحة من حيث نمو الإنتاج والمنافسة الدولية هي تلك البلدان، التي حافظت في العقود الثلاثة الماضية على معدل استثمار مرتفع خاصة في القطاع الصناعي، فارتفاع معدل الاستثمار يعزز قبول اقتصاداتها والوصول إلى التكنولوجيات الجديدة، وتحسين الإنتاجية والمنافسة الدولية.

ووفقًا للجنة الاقتصادية لأفريقيا (2004)، تلعب السياسة التجارية أيضًا دورًا رئيسيًا في جهود التنويع الاقتصادي، ومع ذلك، وفقًا ل Hammouda وآخرون (2006)، فإن السياسات التجارية في إفريقيا ليست ديناميكية وتعطي دائمًا تأثيرًا خطيًا على بعض المشاريع الصناعية التي لا تفيد في تقدم المنافسة للاقتصادات الأفريقية، كما يجادل مؤلفون مختلفون في دعم العلاقة بين التنويع والنمو، فيشدد نموذج النمو الداخلي لشركة Romer على فوائد التنويع وأهميته من خلال التأكيد على الكيفية التي قد تساعد بها المدخلات الإضافية في الاقتصاد على زيادة الناتج الهامشي للعمالة ورأس المال البشري، ويمكن للتنويع أيضًا أن يشجع النمو من خلال توسيع وزيادة عدد القطاعات، وبالتالي، خيارات الاستثمار وتقليل مخاطر المستثمرين، كذلك يجادل بعض المؤلفين بالتنويع كمحفز للنمو الاقتصادي من خلال تثبيت عائدات التصدير، ويجادلون بأن الاعتماد على منتج واحد فقط الناتج عن التخصص هو مصدر رئيسي للتقلبات وعدم الاستقرار ويقترحون استراتيجيات تنويع مختلفة للحد من مخاطر المستثمرين، وعليه تظهر معظم هذه الأعمال الصلة بين التنويع وإيرادات الصادرات المستقرة وكيف يمكن أن يؤدي ذلك إلى استمرار التغيير الإيجابي في النمو.

وقام Ekpo et al (2014) بتعيين سلسلة من محددات التنويع وجمعها في خمس فئات مختلفة من المتغيرات، الأول يتمثل في العوامل المادية مثل نمو الاستثمار ورأس المال البشري، وترتبط الفئة الثانية بقرارات السياسة، أي تأثير السياسات التجارية والصناعية في تأمين الهيكل الصناعي ومن ثم جهود التنويع، والثالث يتعلق بمتغيرات الاقتصاد الكلي، وهي أسعار الصرف ومعدلات التضخم وسوء الاقتصاد الكلي، أما المجموعة الرابعة مرتبطة بالمتغيرات المؤسسية مثل الصراعات وقضايا الحكومة وبيئة الاستثمار، وأخيراً، ترتبط الفئة النهائية بالوصول إلى الأسواق التي

لها آثار على السياسات المتعلقة بالتنويع، لاسيما من خلال إزالة التسعيرات المرتفعة والمتصاعدة على صادرات البلدان النامية إلى البلدان المتقدمة.[1]

المطلب الثاني: النفط والتنويع الاقتصادي.

في العصر الحديث، أصبح تنويع الصادرات في البلدان الغنية بالموارد يلفت انتباه مجموعة من الباحثين وصانعي السياسات،[2] خاصة وأنها تعتبر واحدة من أكثر الأدوات كفاءة للنمو والتنمية، فلقد اتبعت العديد من البلدان سياسة تشجيع الصادرات منذ عام 1970، وكان دور الصادرات في النمو الاقتصادي والعلاقة بين هذين الموضوعين موضوعًا لمجموعة واسعة من الدراسات التجريبية والنظرية في مجال التجارة الدولية والتنمية الاقتصادية،[3] فمن المعروف في جميع أنحاء العالم أنه بالنسبة لبلد لتحقيق النمو والتنمية، لا بد من تنويع اقتصادها ولا يحدث التنويع في فراغ، إذ يحتاج الاقتصاد الأحادي إلى إفساح المجال للتطور الإنتاجي لمختلف قطاعات الاقتصاد، وعليه التنوع الاقتصادي الذي يتطلب مشاركة نشطة في مجموعة واسعة من القطاعات، ومندمج بشكل قوي في مناطق مختلفة، قادر بشكل أفضل على توليد نمو قوي وإمكانات كبيرة لزيادة قدرة البلد على الصمود والمساهمة في تحقيق واستدامة التنمية والنمو الاقتصادي طويل الأجل، فاقتصاد مستدام قوي متنامي هو هدف كل دولة في العالم،[4] إذ يمكن النظر إلى عملية التنمية الاقتصادية على أنها عملية التحول الهيكلي حيث تنتقل البلدان من إنتاج سلع الدول الفقيرة إلى سلع البلدان الغنية، وكثيرا ما يكون الشرط المسبق لهذا التحول هو وجود طلب مرن على صادرات البلدان في الأسواق العالمية حتى تتمكن البلدان من الاستفادة من أسواق التصدير العالمية دون خوف من آثار التبادل التجاري السلبي ففي العديد من البلدان النامية، غالباً ما يكون الطلب المحلي منخفضاً للغاية، ولذلك تظل الصادرات واحدة من القنوات القليلة التي تساهم على المدى الطويل مساهمة كبيرة في ارتفاع معدلات نمو الدخل الفردي لبلد ما وكثير من البلدان التي تعتمد على سلعة تصدير أو تعرض سلعة ضيقة غالباً ما تعاني من عدم استقرار الصادرات الناجم عن الطلب العالمي غير المرن وغير المستقر، وبالتالي يمكن اعتبار تنويع الصادرات وسيلة للتخفيف من هذه القيود الخاصة، كما تتصل كذلك قضية أخرى بالقدرة التنافسية لصادرات بلد ما فحتى

[1]Ogbonna, I. C., "Private Sector Development and Economic Diversification: Evidence from Nigeria", Advances in Social Sciences Research Journal, 5 (3), 2018, pp.170-183.

[2]Charles, A., Mesagan, E., & Saibu, M., op-cite, pp.29-40.

[3]Nwanne, T. F. I., "Assessing the relatinship between diversification of non-oil export product and economic growth in nigeria", European Journal of Accounting, Auditing and Finance Research, 2 (10), 2014, pp.136-146.

[4]Uzonwanne, M. C., "Economic diversification in Nigeria in the face of dwindling oil revenue", Journal of Economics and Sustainable Development, 6 (4), 2015, pp.61-67.

تكون ناجحة في تنويع الصادرات، تحتاج صادرات هذه البلدان إلى منافسة عالمية للاستفادة من الأسواق العالمية.[1]

فتعتمد الاقتصادات المصدرة للنفط بشكل كبير على النفط، حيث أنه من بين أعضاء أوبك على سبيل المثال، يعتمد فيها النشاط الاقتصادي والعائدات المالية وعائدات التصدير والعملات الأجنبية بشكل مباشر وغير مباشر على إنتاج النفط، وتمثل الأنشطة الهيدروكربونية والحكومية التي تمولها عائدات النفط بشكل كبير غالبية الناتج المحلي الإجمالي في عدد لا بأس به من الدول المنتجة للنفط،[2] وبالتالي التركيز على منتج معين يجعل البلد عرضة لصدمات الأسعار العالمية التي تؤثر بشكل كبير على عائدات التصدير، ومنه استقرار الاقتصاد الكلي للبلد.

ومن ناحية أخرى، فإن تركيز الأنشطة الاقتصادية الإنتاجية على قطاع معين يفاقم اعتماد الاقتصاد على الواردات في حالة العملات والسلع وغيرها، فالتغيرات الكبيرة في أسعار الواردات تهدد رفاه السكان من خلال إضعاف قوتهم الشرائية وفرص العمل، وينسب Gelb (2010) وHvidt (2013) هذه التهديدات على وجه التحديد للبلدان الغنية بالنفط،[3] والواقع، أن فكرة التنويع هي جزء لا يتجزأ من عملية وضع السياسات لجميع البلدان التي تعتمد في الغالب على موارد النفط في دخلها بسبب إدراكها أن هذه المصادر من دخلها لن تستمر إلى الأبد وتقلبات أسعار النفط غير المتوقعة إذ يعتبر التنويع وسيلة للحفاظ على مستوى المعيشة بعد عصر النفط.[4]

وفي الأدبيات، تم تعريف مصطلح التنويع الاقتصادي على نطاق واسع ويبدو أنه لا يوجد إجماع في تحديد معنى التنويع الاقتصادي إذ تم طرح مجموعة من المفاهيم حول هذا المصطلح، فيقترح كل من Imbs and Wacziang (2003) أن التنويع الاقتصادي يتجاوز التغير في نوع السلعة المنتجة والمصدرة، وكذلك النوعية، وبالتالي يركز التنويع في هذا السياق بشكل خاص على جودة المنتج الذي يتم تصديره **ثانياً**، يتم تحديد التنويع الاقتصادي باعتباره مقياسًا رئيسيًا للتنمية الاقتصادية التي يتطور فيها بلد ما إلى هيكل إنتاج وتجارة أقل تركيزًا، وفي هذا الصدد، فإن هيكل الإنتاج الأقل تركيزًا يعني مصدرًا متنوعًا لكسب الإيرادات من مختلف قطاعات الاقتصاد. **ثالثًا**، يعتبر التنويع الاقتصادي عملية متوسطة إلى طويلة الأجل تتطلب التحول من أصول الموارد الطبيعية إلى

[1]Hesse, H., "Export diversification and economic growth", Breaking into new markets: Emerging lessons for export diversification, 2007, p.2.

[2]Onoh, J. O., Nwachukwu, T., & Mbanasor, C. A., "Economic growth in OPEC member states: Oil export earnings versus non-oil export earnings", Journal of Developing Country Studies, 8 (2), 2018, pp.77-94.

[3]Bayramov, V., & Orujova, L., "Volatility, diversification and oil shock in resource-rich Turkic countries: Avenues for recovery", 2017, pp.303-329.

[4]Nakibullah, A., "Economic diversification in Bahrain", Applied Economics and Finance, 5 (5), 2018, pp.67-74.

محفظة أكثر توازناً من رأس المال المادي والبشري، وخاصة بين الدول المصدرة للسلع الأساسية وفي هذا السياق، من المهم تحسين البنية التحتية والصحة والتعليم والإطار التنظيمي، وعليه إن التنويع الاقتصادي كما يمكن رؤيته يتجاوز مجرد زيادة كمية الصادرات إلى تطوير إطار متطور يوفر بيئة مواتية لاستدامة أي جهود تنويع.[1]

كما يُعرف التنويع كذلك في الدول النفطية أيضًا باسم (استغلال عائدات النفط لإنشاء قاعدة إنتاج تضمن استدامة اقتصاد ما بعد النفط من خلال إنشاء الصناعات الثقيلة وتحديث البنية التحتية والاستثمار في مختلف المجالات)، فقد عرّف خبراء الأمم المتحدة مثلا بأن التنويع الاقتصادي هو (الحد من الاعتماد المفرط على قطاع النفط من خلال تطوير اقتصاد غير نفطي وصادرات غير نفطية ومصادر بديلة للإيرادات الحكومية وتعزيز نمو القطاع الخاص على حساب تقليل دور القطاع العام)، وعليه إن التنويع الاقتصادي هو سياسة تنموية يهدف إلى الحد من المخاطر الاقتصادية وزيادة القيمة المضافة وتحسين مستوى الدخل، ولا يتم ذلك إلا عن طريق توجيه الاقتصاد إلى أسواق أو قطاعات جديدة أو متنوعة بدلاً من الاعتماد على منتج واحد وسوق واحد بمعنى آخر، يمكن الإشارة إلى التنويع الاقتصادي على أنه تنويع مصادر الإنتاج المحلي الإجمالي (GDP)، أو تنويع مصادر الإيرادات في الموازنة العامة، أو تنويع الأسواق الخارجية.[2]

وبالتالي التنويع هو التوسع في مجموعة من الأنشطة الاقتصادية أو الزيادة في عدد السلع المنتجة داخل الاقتصاد، وعادة ما يميز الاقتصاديون بين التنوع الاقتصادي وتنويع الصادرات، ففي حين يشير التنويع الاقتصادي إلى الزيادة في عدد المنتجات المصنعة داخل البلد، فإن تنويع الصادرات ينطوي بشكل أساسي على توسيع نطاق المنتجات التي يصدرها البلد، ومن ناحية أخرى، تعتبر استراتيجيات التنويع الرأسي (العمودي) النهوض بالبلد على سلسلة القيمة لإنتاج نوع معين من المنتجات من حيث توليد القيمة، بينما يشير التنويع الأفقي إلى تحول الموارد الإنتاجية للبلد نحو مجالات جديدة تماما للنشاط الاقتصادي،[3] فلقد أصبح تنويع الصادرات الشغل الشاغل لواضعي السياسات في البلدان النامية إذ يلاحظ مثلا Ferranti et al (2002) أن "الانشغال المتكرر لواضعي السياسات

[1]Isukul, A., Chizea, J. J., & Agbugba, I., "Economic Diversification in Nigeria: Lessons from other Countries of Africa", DBN Journal of Economics & Sustainable Growth, 2 (1), 2019, p.5.

[2]Tuama, H. H., "Economic Diversification and Oil Revenues in the Arab Gulf Countries-The Case of Saudi Arabia", Journal of Economics, 6(4), 2018, pp.122-130.

[3]Bayramov, V., & Orujova, L., op-cit, pp.303-329.

في "أمريكا اللاتينية" هو أن ثرواتهم الطبيعية تنتج هيكلًا شديد التركيز لعائدات التصدير، مما يؤدي بعد ذلك إلى التقلب الاقتصادي وانخفاض النمو".[1]

وينطوي تنويع الصادرات على مزايا محددة، خاصة بالنسبة للبلد النامي، إذ يعتبر عنصر لا غنى عنه في مناقشة ديناميات النمو في البلدان النامية منذ الخمسينيات، حيث جادلت أطروحة Prebisch-Singer بأن التركيز في صادرات المنتجات الأولية سيؤدي إلى تدهور معدلات التبادل التجاري وتقلب الدخل وتناقص معدلات النمو،[2] وبالتالي كانت مساهمتهما Singer (1950) و Prebisch (1959) التي تم الاحتفال بها سابقًا بمثابة تحذيرات مبكرة ضد تخصص الصادرات، إذ كان منطق تفكيرهم هو أن الميزة النسبية للبلدان في مرحلة مبكرة من تنميتها ستقيدهم في حلقة مفرغة من خلال التخصص في تصدير المواد الغذائية والمواد الخام، وبالتالي تعزز التقسيم الدولي الأولي للعمل، وتبقى محصورة في القطاعات ذات النمو المنخفض، وتساهم في تدهور معدلات التبادل التجاري وعليه فإنهم سوف ينحرفون عن "جوهر" الاقتصاد العالمي، ويصبحون أكثر ميلاً إلى "محيطه"، وفق شروط Prebisch (1959)، وعلى الرغم من أن سياسات استبدال الواردات التي ألهمتها تعرضت لانتقادات شديدة، إلا أن هذه النظريات بمثابة تذكير بالمخاطر المرتبطة بالتخصص علاوة على ذلك، على الرغم من أن الاعتماد على الموارد الطبيعية ليس بالضرورة لعنة لبلد ما، فقد يكون هذا هو الحال إذا لم يكن مصحوبًا باستراتيجية إنمائية فعالة، قد يؤدي الغلبة الكبيرة للموارد الطبيعية إلى جعل البلد عرضة للتقلب الشديد في أسعار السلع و"المرض الهولندي"،[3] إذ تم تحديد تقلب أسعار السلع كمصدر رئيسي لنقمة الموارد في البلدان الغنية بالموارد، و يمكن لشروط التجارة المتقلبة أن تثبط نمو الإنتاجية، حتى في ظل وجود تراكمات كبيرة في رأس المال، وعلى سبيل المثال قد أخذ Merener and Steglich (2017) في الاعتبار دور الارتباط السعري لقياس أداء الأسعار للاقتصادات المتنوعة وخلصا إلى أن البلدان المنتجة للسلع المتنوعة تواجه مخاطر أقل بكثير من المنتجين المتخصصين، كما قام Borensztein et al (2013) بتحديد المكاسب التي تحققت في الرفاه من التحوط ضد مخاطر أسعار السلع الأساسية للبلدان المصدرة لهذه السلع وتسليط الضوء على الأثر الأول للحد من الادخار الاحترازي.

[1]Cadot, O., Carrère, C., & Strauss-Kahn, V., "Export diversification: what's behind the hump?", E2009.34, 2011, p.3.

[2]Dogruel, S., & Tekce, M., "Trade liberalization and export diversification in selected MENA countries", Topics in Middle Eastern and North African Economies, 13, 2011, p.2.

[3]Méon, P. G., & Sekkat, K., "FDI and exports diversification in Arab countries", Economic Research Forum Working Paper Series (No. 816), 2013, pp.2-3

وقامت كذلك دراسات تجريبية أخرى بفحص هيكل تنويع الصادرات في البلدان الغنية بالموارد واستنتجوا أنه يمكن تحقيق قدر كبير من الرفاهية إذا كانت هذه البلدان تتحرك نحو محفظة تصدير مثالية، حيث قام Alwang and Siegel (1994) بتقييم فائدة نماذج المحفظة في تقديم المشورة بشأن سياسات تنويع الصادرات للبلدان الغنية بالموارد، واستخدم Labys and Lord (1990) تقنيات تحسين المحفظة لتحديد استراتيجية تنويع الصادرات المثلى لدول أمريكا اللاتينية، كما قام Cherif and Hasanov (2013) بتصميم قرارات الاستهلاك والادخار والاستثمار في البلدان المصدرة للنفط، ويظهران أن التوفير الاحترازي الكبير هو الأمثل لمثل هذه الاقتصادات،[1] وعليه هناك اهتمام قوي لدى صانعي السياسات بفهم وتحقيق التنوع في البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل، وينطبق هذا بشكل خاص على مصدري السلع، الذين هم عرضة بدرجة كبيرة لتقلبات أسعار السلع الأساسية، والذين يواجهون تحديات كبيرة في الاقتصاد الكلي ويكافحون من أجل النمو في بيئة أسعار السلع الأساسية المنخفضة، بالإضافة إلى ذلك، مع احتمال نفاد ثروة الموارد الطبيعية في المستقبل، غالباً ما يتعرض كثير من مصدري السلع لضغوط شديدة لإيجاد محرك بديل للنمو، فمن الناحية النظرية، يبدو أن هدف التنويع يتعارض مع فوائد التخصص المدفوعة بالميزة النسبية، والتي هي حجر الزاوية في نظرية التجارة ومع ذلك، فإن زيادة الانفتاح على التجارة والتخصص يزيد من التعرض للصدمات الخارجية الخاصة بقطاع معين والتي قد يكون من الصعب تأمينها وبالتالي، يمكن أن يساعد التنويع في الحد من تقلبات الاقتصاد الكلي والأدلة التجريبية تشير إلى أن هذا هو الحال بالفعل (أمثال صندوق النقد الدولي (2014)، Haddad et al (2013)، وKoren and Tenreyro (2007)) علاوة على ذلك، هناك أدلة على أن التنويع يمكن أن يدعم النمو في البلدان المنخفضة الدخل، إذ وجد صندوق النقد الدولي (2014) (2017)، اللذان ركزا على إثارة قضية التنويع، أن التنويع في كل من الصادرات والإنتاج هو أحد العوامل الرئيسية المحددة للنمو في البلدان المنخفضة الدخل.[2]

وبالتالي النظريات البنيوية أثارت شكوكاً جدية حول هذا الافتراض النظري للتخصص الذي يدفع النمو حيث شهدت البلدان النامية المصدرة للسلع الأولية تدهورًا علمانيًا في معدلات التبادل التجاري خلال الخمسينيات والستينيات، وهذا يشير إلى أن التغيير في تكوين الصادرات من المنتجات الأولية إلى المنتجات المصنعة أو التنويع العمودي أمر ضروري في الحفاظ على النمو، إذ تؤكد نظريات النمو الجديدة على طبيعة الصادرات من خلال

[1]Ghoddusi, H., & Wirl, F., " Crude or Refined? Rationality of Downstream Investment for OPEC Members", SSRN, 2018, pp.8-10.

[2]Giri, R., Quayyum, M. S. N., & Yin, R., "Understanding Export Diversification: Key Drivers and Policy Implications", International Monetary Fund, 2019, p.4.

تحديد مصادر النمو في زيادة تنوع المنتجات وتحسين جودة المنتج،[1] حيث تستند الحجة التقليدية لتنويع الصادرات إلى دورها في الحد من عدم استقرار عائدات التصدير الناجم عن التقلب الدوري في أسعار السلع الأساسية الدولية وبوجه عام، تعتبر أسعار المنتجات الأولية أكثر تقلبا دوريا من أسعار السلع الصناعية ولهذا التقلب، بالتالي، عدد من النتائج الضارة المحتملة لاقتصاد لا يركز إلا على عدد قليل من المنتجات الأولية وبعبارة أخرى، يمكن أن يؤدي ذلك إلى قدر كبير من عدم الاستقرار في عائدات النقد الأجنبي وميزان المدفوعات مما يجعل تخطيط الاستثمار والإدارة الاقتصادية أكثر صعوبة، خاصة وأن العديد من البلدان النامية تعتمد بشكل كبير على الضرائب التجارية للإيرادات الحكومية، ومن العواقب الأخرى للتقلبات أن انهيار أسعار السلع الأساسية يمكن أن يتسبب في مشاكل شديدة في خدمة الديون للبلدان النامية التي اقترضت في وقت سابق بشدة عندما كانت الأسعار أعلى وكانت عائدات التصدير مزدهرة ونتيجة لذلك، كان جزء كبير من مشكلة الديون التي تواجهها البلدان المدينة في أفريقيا وأمريكا اللاتينية في الثمانينيات، والتي لا تزال باقية اليوم، نتيجة لانخفاض كبير في أسعار السلع في الثمانينات مقارنة بالسبعينات وبالتالي، فقد أظهر العديد من المؤلفين أنه في ظل عدم اليقين والنفور من المخاطر، سيكون التنويع خياراً سياسياً أفضل من التخصص في العديد من البلدان النامية حيث الأسواق المالية ناقصة ومتخلفة وحيث يكون الوصول إلى الاقتراض محدوداً، وكما هو موضح في الشكل (1-7) أدناه، فإن أفريقيا هي المنطقة التي لديها أعلى مؤشر لتركيز الصادرات في العالم تليها جنوب آسيا في حين أن شرق آسيا هي واحدة من المناطق الرائدة بجوار الاقتصادات المتقدمة التي لديها أقل مؤشر لتركيز الصادرات وبالتالي، فإنه ليس من المستغرب أن نلاحظ أن منطقة أفريقيا جنوب الصحراء هي المنطقة الأكثر تضرراً من الآثار السلبية لعدم استقرار عائدات التصدير التي أدت بالمنطقة إلى مزيد من التخلف.[2]

[1]Aditya, A., & Acharyya, R., "Export diversification, composition, and economic growth: Evidence from cross-country analysis", The Journal of International Trade & Economic Development, 22 (7), 2013, pp.959-992.

[2]Alemu, A. M., op-cit, pp.3-8.

الشكل (1–7): مؤشر تركيز الصادرات حسب مناطق/اقتصاديات العالم، 2006

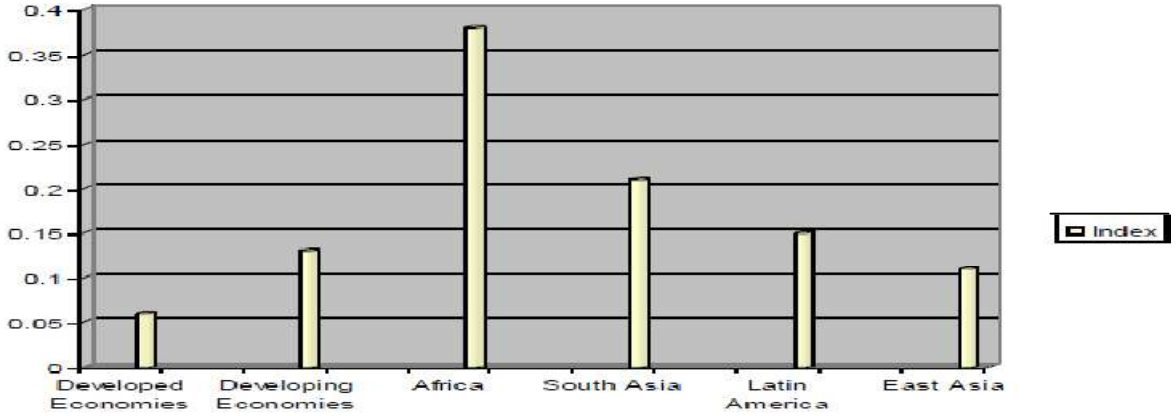

المصدر: من إعداد الباحثة بناءا على الموقع:

https://unctadstat.unctad.org/

وبصورة عامة، يُعتقد أن الاقتصاد المتنوع يساعد في حل بعض المشكلات الاقتصادية،[1] إذ أن مزايا التنويع هائلة، بعضها يشمل توفير فرص العمل، وزيادة الإنتاجية، وضمان الاستقرار والنمو الاقتصاديين وميزان تجاري مناسب، ووفقًا لـ Anyaehie and Areji (2015)، فإن التنويع الاقتصادي يعزز عمومًا الأداء العام للاقتصاد، ويوفر تيارات بديلة للدخل، وهذا ما أكده بشكل تجريبي النتائج التي توصل إليها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) والتي أثبتت أن البلدان ذات الهياكل الأكثر تنوعًا أثبتت قدرتها على استيعاب الصدمات الناتجة عن الركود كما كان الحال في الركود الاقتصادي 2009/2008،[2] وبالتالي يوفر الاقتصاد الأكثر تنوعًا تأمينًا ضد الصدمات القطاعية المميزة، وخاصة في المراحل المنخفضة من التنمية عندما لا تنتج البلدان سوى عدد قليل من السلع للتصدير، مثل المنتجات الزراعية والموارد الطبيعية، ثانياً، من المحتمل أن يكون للبلدان التي لديها تنويع أكبر في الصادرات في مراحل التطوير المبكرة أن تكون قادرة على الانتقال إلى منتجات أو قطاعات جديدة (التنويع الأفقي) و/أو في التصنيع من المنتجات الأولية (التنويع العمودي) من خلال الآثار غير المباشرة للتكنولوجيا والتعلم عن طريق التصدير بمزيد من التقدم للبلدان وأخيرًا، سيؤدي انخفاض التقلب بحد ذاته أيضًا إلى نمو أعلى[3] غير أنه من ناحية أخرى، وجدت الأبحاث التجريبية أن البلدان المتخصصة في صادرات المنتجات الأولية تميل إلى النمو ببطء أكثر من الاقتصادات ذات قواعد التصدير المتنوعة، ومما له أهمية بالغة من منظور التنمية الصناعية، كما وجد Imbs

[1]Ogbonna, I. C., op-cit, pp.170-183.

[2]Gimba, O. J., & Okwanya, I., "Assessing the nexus between economic diversification and macroeconomic variables in Nigeria: an empirical evidence", Lafia journal of economics and management sciences, 3 (1), 2018, p.2.

[3]Lee, D., & Zhang, H., "Export diversification in low-income countries and small states: Do country size and income level matter?", International Monetary Fund, 2019, p.5.

(2003) and Wacziarg أن عملية التنويع لا تصمد فقط عندما تتحول الاقتصادات من الزراعة إلى التصنيع، بل أيضا في الصناعة التحويلية، وتتوافق هذه الأدلة مع وجهة نظر طال أمدها في الأدبيات التنموية، التي تجادل بأن تعزيز القدرات الإنتاجية على مجموعة كبيرة من السلع المصنعة – بما في ذلك إنتاج سلع جديدة – هو جزء "متكامل" من التنمية (على سبيل المثال Rodrik 2006)، وفي الآونة الأخيرة، تم تقديم المزيد من الدعم لهذا الدليل من خلال البحث الجديد الذي ابتكره Hausmann et al (2006)، والذي يجد كذلك أن الارتباط الإيجابي بين تعقيد الصادرات والتنمية لا يقتصر على التصنيع فحسب، بل يشمل أيضاً الخدمات،[1] فعلى سبيل المثال يظهر هيكل التصدير الوارد في الشكل (1-8) اختلافًا صارخًا بين مجموعات البلدان بناءً على حجم البلد، حيث تبلغ حصة الخدمات في الصادرات حوالي 60% في الدول الصغيرة خلال الألفية الجديدة، بينما ظلت مستقرة عند حوالي 25% في البلدان غير الساحلية الصغيرة ذات الدخل المنخفض (اللوحة اليسرى في الشكل1-8)، هذه الحقيقة تعني أن أهمية صادرات الخدمات يجب أن تؤخذ في الاعتبار في التحليل الخاص بتنويع الصادرات وخاصة في الدول الصغيرة حيث يمثل قطاع الخدمات في المتوسط أكثر من نصف صادرات البلاد، إذ تعرض اللوحة اليمنى من الشكل (1-8) حصة الصادرات من الصناعات الرئيسية في البلاد، بحيث تعتبر حصص أكبر من 5 أو3 صناعات مرتفعة في كل من الدول الصغيرة والدول غير الصغيرة منخفضة الدخل بحوالي 90 و 80% على التوالي، وتجدر الإشارة أيضًا إلى أن حصص أكبر من 5 أو 3 صناعات أعلى في الدول الصغيرة منها في الدول غير الصغيرة ذات الدخل المنخفض.[2]

الشكل (1-8): هيكل التصدير

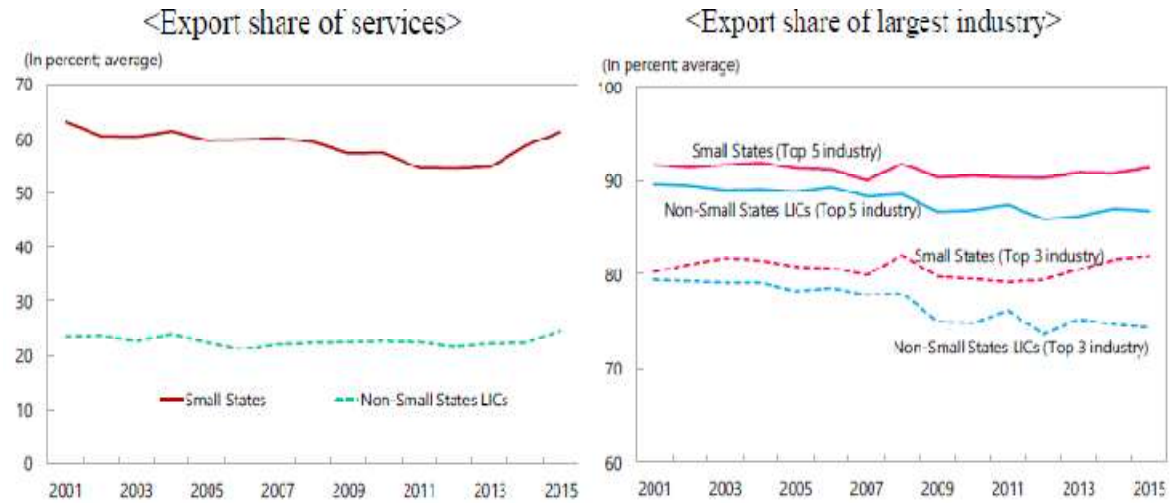

Source : Lee, D., & Zhang, H., op-cit, p.7.

[1] Elbadawi, I., & Kaltani, L., op-cit, p.4.

[2] Lee, D., & Zhang, H., op-cit, p.6.

فخطة البلدان النفطية لحماية نفسها من التقلبات والمرض الهولندي هو تنويع اقتصاداتها،[1] لكن هذه التوصية لا تدعمها الحقيقة، إذ يبدو أن سلال التصدير للعديد من الدول النفطية شديدة التركيز[2] حيث تشير الأدلة المقدمة مثلا في تقرير اليونيدو للتنمية الصناعية (2009) الذي يحتوي على بيانات موسعة عن خمسة مكونات للأداء الصناعي: التصنيع بالقيمة المضافة (MVA) للفرد الواحد، الصادرات المصنعة للفرد الواحد، حصة القيمة المضافة في الناتج المحلي الإجمالي، حصة إنتاج التكنولوجيا المتوسطة/العالية في القيمة المضافة للوقود، الصادرات المصنعة في إجمالي الصادرات، إلى أنه بالنسبة للمؤشرات الخمسة الأولى، كان أداء منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (MENA) منخفضًا بشكل موحد مقارنةً بأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي وشرق آسيا والمحيط الهادي، وهما المنطقتان اللتان تتمتعان بمستويات متشابهة من التطور، وكان الأداء أعلى قليلا مقارنة بالمناطق الأكثر فقرا في جنوب آسيا وأفريقيا جنوب الصحراء ومع ذلك، بالنسبة للمؤشر الأخير (حصة الصادرات المصنعة في إجمالي الصادرات)، والتي تعكس التأثير المباشر للاعتماد على صادرات موارد الهيدروكربون في المنطقة، كان أداء منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا أقل من كل المناطق النامية الأربع (الجدول 1-4).

الجدول (1-4): الأداء الصناعي في المناطق النامية (2005)

Region/ Components	Manufacturing value added (MVA) per capita*	Manufactured exports per capita*	Share of MVA in GDP (percentage)	Share of manufactured exports in total exports	Share of medium/high-technology production in MVA (percentage)	Share of medium/high-technology exports in manufactured exports (percentage)
Industrialized economies	4,771.0	5,428.2	16.8	85.7	75.2	66.1
Sub-Saharan Africa	63.6	81.2	10.9	62.0	41.3	32.4
excluding South Africa	29.2	38.5	7.6	54.9	17.5	13.3
South Asia	82.1	74.3	14.5	86.3	18.3	20.2
excluding India	79.6	51.9	13.9	84.6	5.2	8.0
Middle East and North Africa	398.1	474.7	12.5	31.7	33.3	27.9
excluding Turkey	381.4	367.1	12.1	22.7	19.2	20.0
Latin America and the Caribbean	761.2	642.2	18.2	63.4	47.2	55.9
excluding Mexico	703.2	400.2	18.8	51.9	20.9	36.8
East Asia and the Pacific	582.3	885.6	29.5	91.9	97.5	64.1
excluding China	750.0	1,524.9	25.2	89.9	32.8	68.6

Note: * MVA is in constant 2000 dollars.

Source : Elbadawi, I., & Kaltani, L., op-cit, p.20.

[1] حماية اقتصاديات الدول المصدرة للنفط من صدمات أسعار الطاقة، حقوق التأليف و النشر محفوظة لمركز الملك عبدالله للدراسات و البحوث البترولية، 2017. عبر الموقع الالكتروني:

https://www.kapsarc.org/wp-content/uploads/2017/08/KS-2017-WB06-Sheltering-the-Economies-of-Oil-Exporting-Countries-From-Energy-Shocks.pdf

[2] Djimeu, E. W., & Omgba, L. D., "Oil windfalls and export diversification in oil-producing countries: evidence from oil booms", Energy Economics, 78, 2019, pp.494-507.

وبالإضافة إلى فشلها في اختراق الأسواق العالمية للصادرات الصناعية ذات الكثافة العالية من العمالة، فإن الأدلة السابقة تكشف أيضًا عن أداء مخيّب للآمال بالنسبة للدول العربية (منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا خارج تركيا) فيما يتعلق بنصيب مكونات التكنولوجيا المتوسطة والعالية في التصنيع وهو أمر يجب أن يكون مقلقاً بشكل خاص لهذه الدول، ففي الواقع، تُظهر بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا مزايا نسبية محدودة في التصنيع الأساسي للقطاعات المنخفضة مقارنةً بالأجور المنخفضة جداً لجنوب الصحراء الكبرى، وجنوب آسيا، ولاسيما الصين، حيث حددت الأخيرة الحدود الأساسية للتصنيع المكثف للعمالة.[1]

وغالبا ما يعتبر تنويع الصادرات في البلدان المصدرة للموارد الطبيعية الهدف الرئيسي لتخفيف الصدمات الخارجية والحفاظ على النمو الاقتصادي، إذ يبدو أن هذا الهدف **"تنويع الصادرات"** هو نقطة التوافق الفريدة الذي يتقاسمه كل من الحزبين (Sachs وWarner, 1997، Gylfason, 2001) وغير المتحيزين لفرضية نقمة الموارد (Lederman وMaloney، 2007) رغم المناقشات العديدة التي أجريت بشأن هذه الظاهرة، لكن مع أن هناك عددا كبيرا من العلماء يتفقون مع هدف تنويع الصادرات، إلا أن التركيز على النفط له ما يبرره[2] إذ أنها عملية معقدة، فبالرغم من محاولات تحقيق اقتصاد أكثر تنوعًا، لم يترجم هذا إلى عمل مناسب، وتوفير البنية التحتية والتقدم المستمر في مستوى المعيشة بسبب التقييم المحدود للسوق، والعمل غير الماهر، وانعدام الأمن، والفساد، وما إلى ذلك.

ولقد قيل أنه لكي ينجح التنويع، فإن التعاون بين القطاعين العام والخاص ضروري، فعلى الرغم من الاعتراف بالدور الحاسم للقطاع الخاص في تحقيق النمو الاقتصادي والتنمية وخلق فرص العمل، إلا أن تحقيق هذا الدور يرتكز على الدور التكميلي للقطاع العام، أي توفير البنية التحتية الكافية، والمؤسسات القوية والأسواق المالية، والهائلة الاستثمار،[3] وعليه يمكن القول أن تنويع النشاط الاقتصادي يمثل مهمة صعبة بالنسبة للبلدان المصدرة للنفط، حيث قد نجح عدد قليل من الدول تاريخياً في تنويع نشاطها الاقتصادي وتقليل اعتمادها على النفط، خاصةً عندما يكون إنتاجها من النفط وفيرًا وكافيًا لفترة طويلة،[4] كما تشير الأدلة إلى أنه لا يوجد في البلدان المتقدمة النمو تقريبًا مستويات عالية للغاية من تركيز الصادرات الموجودة في العديد من البلدان النامية وفي الواقع،

[1]Elbadawi, I., & Kaltani, L., op-cit, p.5.

[2]Omgba, L.D., "Institutional foundations of export diversification patterns in oil-producing countries", Journal of Comparative Economics, 2014, p.1 , http://dx.doi.org/10.1016/j.jce.2014.02.001

[3]Ogbonna, I. C., op-cit, pp.170-183.

[4]Tuama, H. H., op-cit, pp.122-130.

هناك القليل من الأوراق التي تستكشف العوامل المهمة لفهم التغييرات في تنويع الصادرات حول العالم، وهذه مسألة ذات أهمية خاصة بالنظر إلى أن العديد من الاقتصادات النامية قد أجرت إصلاحات هيكلية في العقود الأخيرة بهدف تحسين الأداء الاقتصادي، بوجه عام، وتنويع الصادرات، على وجه الخصوص،[1] ومن أجل استخدام استراتيجيات التنويع بشكل فعال ذكر أن تنويع الاقتصاد نحو الصناعات غير النفطية والغازية يمثل مهمة صعبة تتطلب نهجاً أساسياً، تعاوناً وتحريراً من أجل التنمية بين الحكومة والصناعات والمستثمرين الأجانب، في بلد اقتصاد يعتمد على النفط[2] فمعظم إيرادات التصدير والإيرادات المالية تأتي من بيع النفط والغاز، وهذه تؤثر على الاقتصاد من خلال الإنفاق الحكومي، بما في ذلك الاستثمار العام، وعليه يتمثل التحدي الرئيسي في إيجاد طرق لتنويع الاقتصاد وتطوير القطاعات غير القابلة للتداول في مجال النفط، والتي بدورها ينبغي أن تدعم إيجاد فرص عمل مستدامة للقطاع الخاص، فالمبالغ الكبيرة المستثمرة حتى الآن لم تنتج قطاعات قابلة للتداول غير موجهة نحو النفط والمنتجات المشتقة من النفط، وهذه القطاعات لديها القليل من التنويع في الصادرات والحد الأدنى من الروابط مع بقية الاقتصاد،[3] وبالتالي تستمر البلدان الغنية بالموارد في إظهار هياكل تصدير عالية التركيز وتغيير قليل للغاية نحو التنويع، في كل من الصادرات الإجمالية والصادرات من غير الوقود وعلى النقيض من ذلك، فإن البلدان ذات الموارد الضعيفة والمتأثرة بالموارد هي أكثر تنوعاً بشكل ملحوظ في صادراتها وقد تمكنت من توسيع محفظتها التصديرية منذ الثمانينات،[4] ومنه، في محاولة لتشجيع نمو اقتصادي أكثر شمولاً وخلق فرص عمل، تواجه الدول الأعضاء في منظمة أوبك على سبيل المثال تحديات مماثلة بغض النظر عن اختلافاتها في الحجم والتركيبة السكانية والثروة، إذ يتمثل التحدي في قدرة الدول الأعضاء في منظمة أوبك على تنويع مصادرها بعيداً عن النفط،[5] حيث أن المستوى الوسيط لمؤشر تركيز HHI لأوبك (66٪) هو أعلى مستوى في العالم (الشكل1-9)[6]

[1]Agosin, M. R., Alvarez, R., & Bravo-Ortega, C., "Determinants of export diversification around the world: 1962–2000", Working Paper (N° 605), 2012, p.1.

[2]Ahmed, A. Z. E., "The role of diversification strategies in the economic development for oil-depended countries:-The case of UAE", International Journal of Business and Economic Development (IJBED), 3 (1), 2015, pp.47-57.

[3]Cherif, R., & Hasanov, F., "Soaring of the Gulf Falcons: Diversification in the GCC Oil Exporters in Seven Propositions", (No. 14-177), International Monetary Fund, 2014, p.4.

[4]López-Cálix, J. R., Walkenhorst, P., & Diop, N. (Eds.)., "Trade competitiveness of the Middle East and North Africa: policies for export diversification", The World Bank, 2010, p.3.

[5]Onoh, J. O., & Ndu-Okereke, O. E., "Dependence on oil income earnings and diversification of the economy–The Nigerian response", Journal of Developing Country Studies, 8 (2), 2018, pp.95-106.

[6]Elbadawi, I., & Gelb, A., op-cit, p.7.

وبالتالي إن الاعتماد على عائدات تصدير النفط يترجم إلى زيادة الضعف، حيث ثبت أن أسعار النفط متقلبة للغاية، ويتفاقم هذا الموقف بسبب تعرض المنطقة للصدمات الخارجية التي ينقلها الاقتصاد العالمي.[1]

الشكل (1-9): مؤشر تركيز الصادرات (HHI): متوسط (1992-2005)

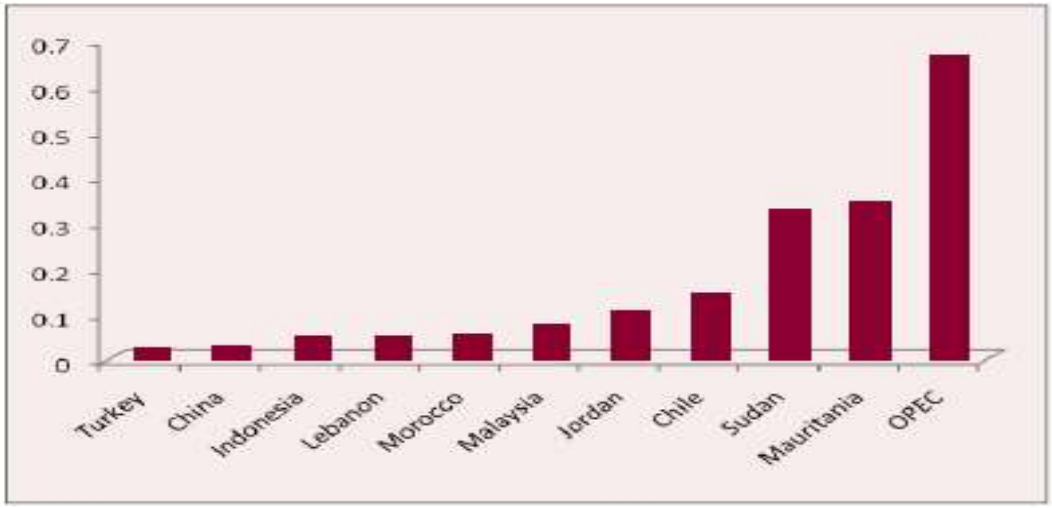

المصدر: من إعداد الباحثة بناءا على الموقع:

https://unctadstat.unctad.org/

كما أدت كذلك أسعار النفط والغاز منذ منتصف عام 2014 إلى صعوبات في العديد من الدول المصدرة للنفط، حيث انتقل منتجي النفط بحدة نحو زيادة تركيز الصادرات خلال الطفرة الأخيرة في الأسعار، تماماً كما كان الحال خلال صدمات الأسعار في السبعينيات، إذ تمكنت ثماني دول فقط من التنويع بين عامي 1998 و2010، وأربعة منها فعلت ذلك بسبب نضوب الموارد أو العقوبات الاقتصادية وهذا يؤكد الدرجة التي تقودها مستويات تركيز الصادرات في الدول المصدرة للنفط بسبب صدمات الأسعار العالمية.

فقد يكون من الصعب جداً التنويع من النفط بسبب وجود عدد قليل من المنتجات الأخرى التي تتطلب مهارات مماثلة، وبالتالي فإن التعلم القائم على العمل الذي يحدث في قطاع النفط قد يؤدي إلى تداعيات قليلة نسبياً في قطاعات أخرى وهذا ينطوي على الإطار الذي وضعه Hidalgo et al (2007) وHausmann et al (2011)، وهو ما يشير إلى أن البلدان تنوع من خلال الانتقال من المنتجات التي تتخصص في غيرها من المنتجات التي تتطلب قدرات مماثلة، وبالتالي احتلال "مساحة المنتج" المجاورة ولقياس موقع المنتجات، يستخدمون مؤشر تعقيدها الاقتصادي لالتقاط كل من تنوع الصادرات من الدول التي تنتجها، وعدد الدول التي تصدرها، وقد تم تصميم مؤشر التعقيد ليشير إلى مدى سهولة أو صعوبة الدول التي تتخصص في تصدير معين في التنويع إلى فئات أخرى

[1]El Hag, S., & El Shazly, M. R., "Oil dependency, export diversification and economic growth in the Arab Gulf States", European Journal of Social Sciences, 29 (3), 2012, pp.397-404.

من الصادرات، إذ أن النفط الخام لديه أدنى درجة من التعقيد في جميع المنتجات: فهو يشترك في أقل الخصائص مع المنتجات الأخرى ويسكن القطاع الأكثر عزلة في "مساحة المنتج"، مما يجعله أصعب أنواع السلع لتنويعها، ووفقًا ل McMillan، Rodrik و Rodrik and Verduzco-Gallo (2014)، فإن الانفتاح التجاري يقود بعض البلدان إلى التخصص في تصدير المواد الخام، مما يحد من حافزها للتنويع في تصدير المنتجات ذات القيمة الأعلى، مثل السلع المصنعة وقد يتسبب ذلك في تخلي البلاد عن فوائد التغيير الهيكلي التي تأتي من الانتقال إلى التصنيع الموجه للتصدير،[1] فقد أصبح إنتاج وتصدير النفط أحد أهم الأنشطة الاقتصادية للعديد من البلدان، منذ اختراع محرك المكبس خلال القرن الماضي، ثم تم تحويل النفط إلى مورد اقتصادي حاسم في جميع أنحاء العالم مما تسبب في الحروب والصراعات وسقوط الإمبراطوريات وتغيير الحكومات وإنشاء دول جديدة وما شابه ذلك، وتعد منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا من الناحية الاقتصادية منطقة متنوعة إذ تعد موطناً لبعض أغنى وأفقر البلدان في العالم، ويعد حجم احتياطيات النفط والغاز أحد العوامل الرئيسية في تحديد الثروة الوطنية للبلدان في هذه المنطقة، فوفقًا لـ Cooper and Yue (2008)، فإن 60% من النفط العالمي وحوالي 45% من احتياطيات الغاز الطبيعي في العالم مملوكة لبلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، حيث تقدر كمية احتياطيات النفط في هذه المنطقة ب 81.098 مليار برميل (128.936 km^3) والغاز الطبيعي ب 2.868.886 مليار قدم مكعب 81.237.8) (km^3)، وفيما يتعلق بالنتائج التي توصل إليها Andreano وLaureti وPostiglione (2013)، هو أن منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا تضم 26 دولة، تتميز عمومًا بأنها بطيئة النمو ومتقلبة للغاية من الناحية الاقتصادية، أكثر من 400 مليون شخص يعيشون في هذه الأراضي لديهم أوجه تشابه في التاريخ والبيئة والثقافة واللغة، كذلك تشابه كبير في وجود مشاكل سياسية تسببها في الغالب من قبل قوى خارجية مثل الثورات والحروب والصراعات والحظر، لكن على الرغم من أوجه التشابه هذه، تظهر بيئاتها الاقتصادية والتجارية اختلافات هائلة حيث أجرى العديد من المحللين بحثًا عن النمو الاقتصادي للبلدان التي تحركها النفط في حين أكد البعض على أهمية التنويع الاقتصادي، وكشفت Callen et al (2014) في تحليلها لاقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي (GCC) مثلا، أن هذه البلدان حسنت اقتصاداتها بشكل كبير من خلال التنويع، و"مزيد من التنويع مهم، ومع ذلك، تُظهر التجربة الدولية أن التنويع بعيدًا عن النفط أمر صعب للغاية".[2]

[1]Ross, M. L., "What do we know about economic diversification in oil-producing countries?", Available at SSRN 3048585, 2017, pp.2-7.

[2]Aker, Ş. L., & Aghaei, I., "Comparison of business environments in oil-rich MENA countries: a clustering analysis of economic diversification and performance", Emerging Markets Finance and Trade, 2019, pp.1-4. DOI: 10.1080/1540496X.2018.1537185

ويبين الشكل الموالي كيف تغير تركيز الصادرات بالنسبة لمنتجي النفط الثمانية والثلاثين كمجموعة منذ عام 1962، مقارنة ببقية العالم، حيث كان أول نمط ملحوظ بالنسبة للبلدان المصدرة للنفط أنها قد تنوعت بشكل أبطأ من بقية العالم، ولا يوجد أي غموض بشأن اتجاه منتجي النفط والمعادن منذ عام 1998: فقد أصبحوا أكثر تركيزاً بشكل حاد بينما استمرت بقية العالم في النمو، أكثر تنوعاً، ولا ينبغي أن يكون هذا مفاجئًا: فمن بين منتجي النفط كمجموعة، كانت التغيرات في التنويع من عام إلى آخر مرتبطة ارتباطًا وثيقًا بالتغيرات التي حدثت من عام إلى آخر في سعر النفط، فمن عام 1998 إلى عام 2010، ارتفع متوسط سعر النفط من 18.47 دولار إلى 86.41 دولارًا بالدولار الثابت لعام 2014.[1]

الشكل (1–10): تركيز الصادرات في البلدان المنتجة للنفط وبقية العالم

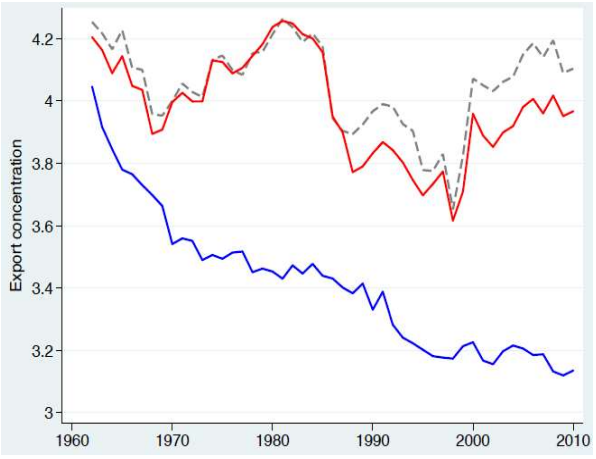

ملاحظة: الخط الرمادي يشمل جميع منتجي النفط الـ 38، والخط الأحمر يشمل فقط 30 منتجًا على المدى الطويل، والخط الأزرق يشمل جميع الولايات الأخرى.

الشكل (1–11): تركيز الصادرات في البلدان المنتجة للنفط وسعر النفط الحقيقي

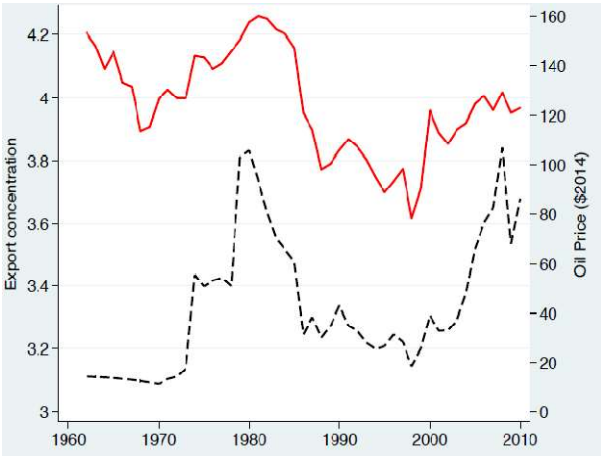

ملاحظة: يتضمن الخط الأحمر 30 منتجًا على المدى الطويل (المحور الأيمن) ويظهر الخط الأسود المتقطع سعر النفط الحقيقي (المحور الأيمن).

Source: Ross, M. L., op-cit, pp.23-28.

أما فيما يتعلق بتركيز المنتج/الصناعة، تظل السلع المصدر الرئيسي لإيرادات التصدير للعديد من البلدان الأفريقية حيث لا يزال اقتصاد القارة يعتمد بدرجة كبيرة على قطاع السلع الأساسية، على سبيل المثال، تمثل البلدان الأفريقية المصدرة للنفط حوالي نصف الناتج المحلي الإجمالي للقارة وحوالي 55% من إجمالي تجارتها، وتمثل إيرادات صادرات السلع حوالي 80% من إجمالي إيرادات الصادرات من نيجيريا، أكبر اقتصاد في أفريقيا وأكثر من 95% لأنغولا وغينيا الاستوائية، وفي الشكل (1–12)، قورنت صادرات إفريقيا ككل مع عينة من 15 دولة أفريقية

[1]Ross, M. L., op-cit, pp.10-11.

(الجزائر، أنغولا، الكاميرون، كوت ديفوار، مصر، إثيوبيا، غانا، كينيا، المغرب، موزمبيق، نيجيريا، جنوب أفريقيا وتنزانيا وتونس وزامبيا)، وشكل إجمالي الصادرات من 15 دولة أفريقية مختارة 91% من إجمالي صادرات القارة في عام 2013، وبلغت قيمة هذه الصادرات 440 مليار دولار في عام 2013 مقارنة مع 485 مليار دولار أمريكي للقارة.

الشكل (1–12): صادرات أفريقيا إلى العالم مقابل عينة صادرات البلدان الأفريقية إلى العالم، بملايين الدولارات الأمريكية (2013-2000)

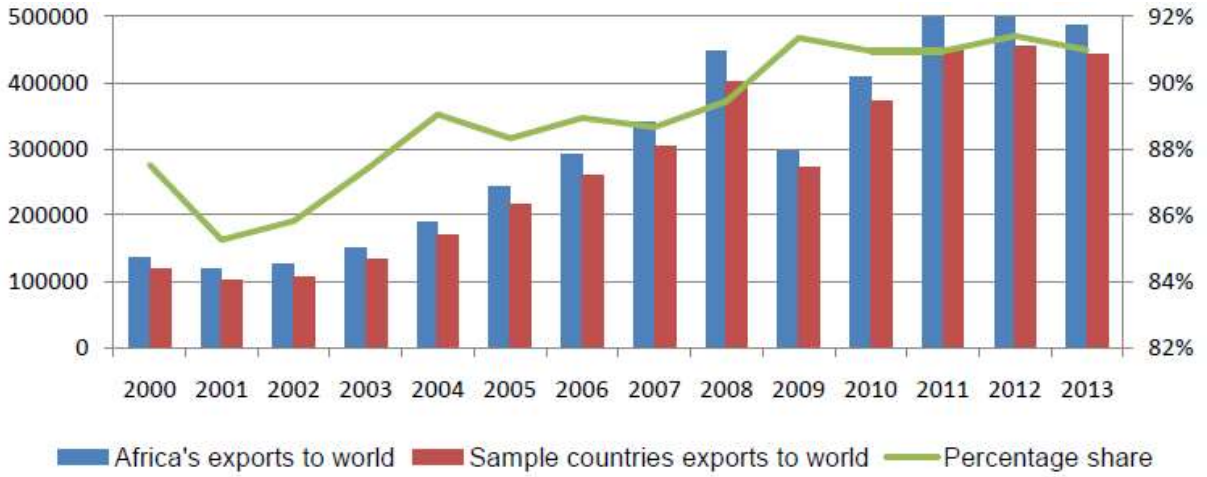

Source : Rahmouni, O., "exports concentration and resilience to adverse shocks: empirical evidence from africa", International Journal of Economics, Commerce and Management, 10, 2018, p.5.

كما يوضح الجدول (1-5) الأهمية النسبية لكل من الشركاء التجاريين السبعة مع البلدان الأفريقية المختارة في عام 2013، حيث أن معظم البلدان الأفريقية لديها شريك تجاري واحد أو اثنان تتجاوز حصتهما في إجمالي الصادرات 10%، وقد تم تصدير أكثر من 65% من البضائع السلعية لدولتين هما أنجولا وتونس إلى الشركاء التجاريين السبعة، فبالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية والصين لأنغولا (58% من الإجمالي) أما فرنسا وإيطاليا لتونس (47% من المجموع)، ويوضح كذلك الشكل (1-13) أن حصة الصادرات إلى الصين قد زادت نسبيًا لشركاء آخرين، فقد ارتفع من 2% في عام 2000 إلى 13% في عام 2013 وبالتالي، فقد تجاوز نصيبها الحصة الأمريكية (8%)، في حين أن الحصة الأوروبية انخفضت من 40% إلى 34%.[1]

[1]Rahmouni, O., op-cit, pp.4-6.

الجدول (1–5): حصة البلدان الأفريقية في التجارة مع شركاء مختارين في عام 2013

	USA	UK	France	Germany	Italy	Spain	China	Total
Africa	**8.4%**	**4.4%**	**5.9%**	**3.0%**	**4.3%**	**6.1%**	**13.5%**	**45.5%**
Algeria	8.1%	10.9%	10.3%	0.0%	13.7%	15.7%	3.3%	61.9%
Angola	12.5%	1.4%	1.7%	0.9%	1.0%	4.1%	45.5%	67.2%
cameroon	2.9%	1.8%	4.8%	1.4%	0.0%	12.8%	5.8%	29.5%
Côte d'ivoire	6.8%	1.8%	6.2%	5.8%	1.7%	1.7%	1.1%	25.1%
Egypt	4.2%	3.4%	3.2%	2.2%	9.3%	2.2%	2.0%	26.4%
Ethiopia	7.9%	1.5%	1.8%	8.2%	2.8%	0.4%	12.9%	35.4%
Ghana	3.9%	4.2%	11.7%	4.5%	9.1%	2.2%	8.0%	43.6%
Kenya	6.1%	7.7%	1.1%	1.7%	0.9%	0.4%	0.9%	18.9%
Morocco	4.2%	2.7%	21.5%	2.7%	3.8%	18.9%	1.6%	55.3%
Mozambique	1.6%	2.9%	1.2%	0.9%	9.9%	6.1%	9.5%	32.1%
Nigeria	11.1%	4.7%	4.8%	5.1%	2.5%	7/2%	1.5%	32.1%
South Africa	7.3%	3.4%	1.0%	4.5%	1.1%	0.9%	12.5%	30.8%
Tanzania	1.7%	0.9%	1.0%	4.0%	1.5%	0.8%	13.2%	22.9%
Tunisia	2.4%	3.9%	27.5%	9.4%	19.3%	4.9%	0.3%	67.7%
Zambia	0.1%	1.4%	0.0%	0.2%	0.0%	0.0%	21.3%	23.0%

الشكل (1–13): حصة صادرات الشركاء الرئيسيين

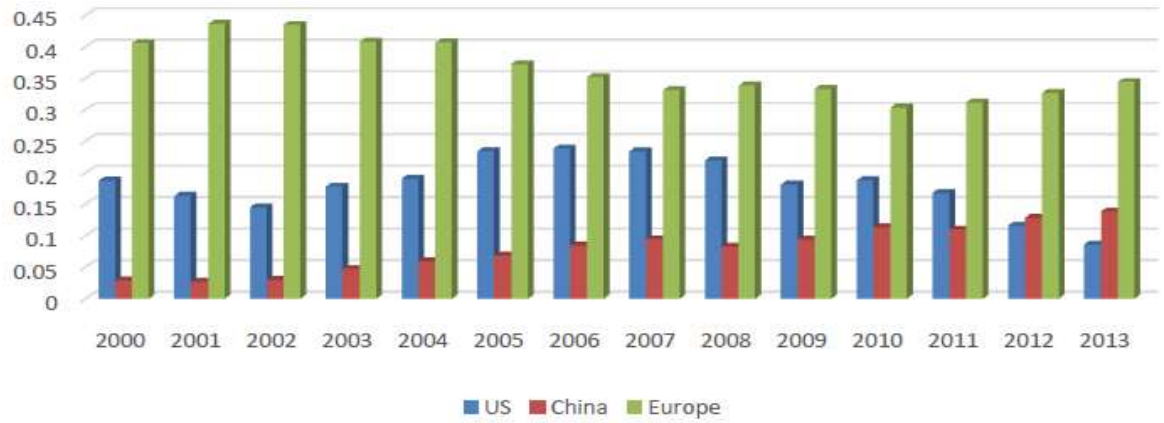

Source : Rahmouni, O., op-cit, pp.5-6.

وبالتالي أدى الاعتماد المتزايد على قطاع تصدير السلع الأساسية إلى جعل الاقتصادات غير قادرة على إنشاء روابط كافية لتشجيع التنويع، حيث لا زالت تتمتع معظم الدول المصدرة للنفط بدرجة عالية من تركيز المنتجات

بسبب انخفاض مستوى التنويع، إذ تمثل حصة صادرات النفط في إجمالي الصادرات أكثر من ثلثي إجمالي الصادرات، أما بالنسبة إلى إجمالي الناتج المحلي تمثل أكثر من 50% درجة عالية من التركيز في التجارة يضعف القدرة على الحفاظ على النمو الاقتصادي ويعقد التخطيط للتنمية المستقبلية، وفي حالة المنتجين الأساسيين للمنتجات، يتم تحديد التغيرات في أسعار هذه المنتجات إلى حد كبير في الأسواق العالمية، وبالتالي، فإن هذه الاقتصادات معرضة بدرجة كبيرة للتغيرات السلبية في الظروف الاقتصادية العالمية، حيث يتم قياس درجة اعتماد البلد على التجارة الدولية من خلال مؤشر تركيز الصادرات، التي تتراوح قيمته ما بين الصفر (شديد التنوع) والواحد (الأقل تنوعًا)، مما يعكس الاختلافات في تركيز الصادرات بين الدول، وتوضح البيانات في الجدول (1-6) أن البلدان الغنية بالموارد الطبيعية تميل إلى أن يكون لديها مؤشرات عالية التركيز تعكس اعتمادًا كبيرًا على سلع التصدير المحدودة، فمن ناحية، يعتبر مؤشر تركيز العراق (2016) غير متنوع للغاية (0.955)، والاقتصادات النامية الأخرى التي تعتمد على صادرات الطاقة، بما في ذلك الجزائر والكويت ونيجيريا وسلطنة عمان والمملكة العربية السعودية وقطر والإمارات العربية المتحدة، تظهر أيضًا مؤشرات عالية التركيز، أما من ناحية أخرى، فإن صادرات اقتصادات مثل الولايات المتحدة والصين وسنغافورة وتركيا والأردن متنوعة للغاية، ويوضح الجدول أيضًا أن صادرات منظمة الدول الإسلامية في عام 2016 كانت أكثر من ثلاثة أضعاف تركيز الصادرات من دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية وبالمثل، كانت مؤشرات تركيز الصادرات من الدول العربية وأعضاء أوبك أعلى بخمس مرات مقارنة بالصادرات من دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في نفس العام، إذ تعكس درجة عالية من التركيز تعرض هذه البلدان للتقلبات الدورية العالمية وتغذي حالة عدم اليقين بشأن التنمية المستقبلية.[1]

الجدول (1–6): مؤشرات تركيز المنتجات وتنويعها، دول مختارة، 2016

Country	Concentration index	Diversification index
OECD	0.068	0.148
OIC	0.235	0.443
OPEC	0.375	0.590
ASEAN	0.114	0.303
United States	0.091	0.264
Singapore	0.270	0.548

[1]Al-Roubaie, A., "Linkages creation and economic diversification: The case of Muslim countries", SHS Web of Conferences, (Vol. 56), EDP Sciences, 2018, p.5.

China	0.077	0.456
Arab Countries	0.353	0.595
GCC	0.355	0.626
Algeria	0.515	0.835
Bahrain	0.414	0.792
Egypt	0.260	0.646
Indonesia	0.125	0.489
Iran	0.777	0.820
Iraq	0.955	0.832
Jordan	0.173	0.604
Kuwait	0.642	0.847
Malaysia	0.219	0.506
Morocco	0.176	0.720
Pakistan	0.215	0.797
Qatar	0.604	0.842
Saudi Arabia	0.687	0.808
Turkey	0.098	0.583
UAE	0.515	0.669

المصدر: من إعداد الباحثة بناءا على الموقع:

https://unctadstat.unctad.org/

علاوة على ذلك، هناك أيضا مجموعة ناشئة من الأدبيات التي تشكك في التطبيق العملي للتنويع في البلدان النامية الغنية بالموارد والندرة في المهارات، حيث يشرح Krugman (1987) صعوبة التنويع الاقتصادي في البلدان النامية الغنية بالموارد بسبب تأثيرات التعزيز الذاتي للتخصص الأولي الذي يعمل بمثابة فخ تنموي، كما يلاحظ DeRosa (1991) أن التنويع الاقتصادي قد يكون من المستحيل تحقيقه دون أن تستهدف الحكومة عن قصد قطاعات محددة قد تكون لها عواقب على القطاعات الأخرى إذا تم استخدام الموارد المالية في هذه العملية، ويناقش Cramer (1999) باستفاضة بعض الصعوبات التي تواجهها البلدان النامية في محاولات التنويع الاقتصادي، ويشمل ذلك البنية التحتية الضعيفة، وبيئة الأعمال عالية التكلفة للمعاملات، والمؤسسات الضعيفة،

وسياسات الاقتصاد الكلي الضعيفة وعدم اليقين السياسي الذي يقلل من توفر الاستثمارات الأجنبية المباشرة، فضلاً عن تسهيل التجارة غير الفعال، فيكشف الجدول (1-7) أن العديد من البلدان النامية قد حققت بعض التقدم في الحد من مؤشرات تركز الصادرات في السنوات الأخيرة، ومن الأمثلة الجيدة على البلدان التي تمكنت من إحراز بعض التقدم الملحوظ في الحد من تركيز صادراتها مصر (0.31 في عام 1995 إلى 0.15 في عام 2016)، وإثيوبيا (0.56 في عام 1995 إلى 0.30 في عام 2016) وملاوي (0.66 في عام 1995 إلى 0.41 في 2016)، ومع ذلك، بغض النظر عن نجاح عدد قليل من البلدان الأفريقية، فإن العديد من البلدان التي تعتمد بشدة على الموارد الطبيعية لا يزال لديها تركيز عالٍ على الصادرات في عام 2016، وتشمل هذه البلدان أنغولا (0.93)، بوتسوانا (0.88)، غينيا بيساو (0.88)، غابون (0.76) ونيجيريا (0.73).

الجدول (1–7): مؤشر تركيز الصادرات لبلدان أفريقية مختارة

	Economy	**1995**	**2000**	**2005**	**2010**	**2016**
1	**Nigeria**	0.85	0.92	0.88	0.80	0.73
2	**Angola**	0.89	0.88	0.95	0.94	0.93
3	**Botswana**	0.71	0.67	0.78	0.61	0.88
4	**Zambia**	0.75	0.45	0.52	0.67	0.66
5	**Malawi**	0.66	0.60	0.56	0.53	0.41
6	**Libya**	0.76	0.76	0.83	0.79	0.54
7	**Liberia**	0.80	0.56	0.84	0.41	0.33
8	**Sierra Leone**	0.28	0.46	0.47	0.24	0.66
9	**Sudan**	0.30	0.46	0.60	0.81	0.65
10	**Mali**	0.72	0.61	0.58	0.65	0.74
11	**Guinea-Bissau**	0.50	0.59	0.88	0.87	0.88
12	**Gabon**	0.81	0.76	0.78	0.82	0.76
13	**Chad**	0.71	0.54	0.73	0.85	0.74
14	**Burkina Faso**	0.56	0.74	0.75	0.57	0.75
15	**Equatorial Guinea**	0.45	0.80	0.92	0.74	0.68

16	**South Africa**	0.11	0.14	0.14	0.14	0.12
17	**Egypt**	0.31	0.26	0.23	0.15	0.15
18	**Ethiopia**	0.56	0.48	0.38	0.36	0.30

المصدر: من إعداد الباحثة بناءا على الموقع:

https://unctadstat.unctad.org/

وبالتالي على الرغم من التقدم الكبير الذي تم إحرازه في مجال التوسع التجاري، لا يزال التنوع الاقتصادي يمثل تحديًا للبلدان الغنية بالنفط، إذ أن التركيز المستمر للصادرات في عدد قليل من السلع والقطاعات الزراعية له آثار خطيرة: فهو يحد بشدة من إمكانات التجارة، ويقوض القدرة على خلق فرص العمل ويزيد من التعرض للصدمات الاقتصادية الخارجية، وإدراكا منها للمخاطر الناشئة عن التنويع المحدود، تولي العديد من البلدان النامية الاهتمام بالتنويع الاقتصادي باعتباره عنصرا هاما في التنمية الاقتصادية.[1]

المطلب الثالث: تجربة التنويع لدى البلدان الغنية بالنفط.

خلال العقود الماضية، قام مصدرو النفط بتنويع اقتصاداتهم بدرجات مختلفة من النجاح، ففي حين أن بعض البلدان مثل الجزائر والكونغو والجابون ودول مجلس التعاون الخليجي واليمن لم تطور الكثير من السلع التجارية، زادت دول أخرى مثل ماليزيا وإندونيسيا والمكسيك من تطور صادراتها وتطوير صناعاتها التحويلية[2]، بينما تنويع الصادرات في دول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا كان محدودًا، حيث كانت الدول في المنطقة أقل أداءً من الدول الأخرى ذات مستويات الدخل المماثلة في اكتشاف الصادرات الجديدة.[3]

وبإلقاء نظرة فاحصة على تجارب البلدان الفردية المصدرة للنفط، على سبيل المثال (من بين ثلاث مجموعات) يمكن تمييز مجموعة من البلدان، تتكون من تلك التي يمكن وصفها بقصص النجاح نظرا لقدرتها على الاستمرار في النمو حتى عندما تتراجع الثروات (سيكون ذلك في فترة الثمانينيات)، حيث يحتوي الشكل (1-14) « أ » على أربع منحنيات تصور دخل الفرد من حيث تعادل القوة الشرائية بالنسبة لإندونيسيا والنرويج، ولكن أيضا بالنسبة لبوتسوانا وشيلي، وهما من البلدان غير المصدرة للنفط ولكن مع ذلك هما من مصدري المواد المعدنية التي تمكنت من تجنب نقمة الموارد، وهكذا توجد قصص نجاح لمجموعة متنوعة من البلدان التي تمثل صادراتها منتجات أولية، وتضم المجموعة الثانية تلك الدول التي تلخص قصة لعنة النفط، والتي تشمل كل من نيجيريا، المملكة العربية

[1]Isukul, A., Chizea, J. J., & Agbugba, I., op-cit, p.13.

[2]Cherif, R., & Hasanov, F., op-cit, p.17.

[3]López-Cálix, J. R., Walkenhorst, P., & Diop, N. (Eds.)., op-cit, 2010, p.14.

السعودية والكويت من الشرق الأوسط وهي موضحة في الشكل (1-14) « ب »، ولعل التباين الصارخ في المقارنة بين النرويج والمملكة العربية السعودية، هو ارتفاع نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (من حيث تعادل القوة الشرائية في النرويج) بشكل حاد من حوالي 25.000 دولار في عام 1980 إلى 50.000 دولار أمريكي في عام 2008 وفي الوقت نفسه، انخفض الناتج المحلي الإجمالي للفرد في المملكة العربية السعودية من ذروة بلغت 35.000 دولار أمريكي في عام 1980 إلى أكثر بقليل من 15000 دولار في عام 1990 ليصل إلى 20 ألف دولار أمريكي في عام 2008 لذلك، في حين أن دخل النرويج ارتفع بشكل مطرد ليتجاوز متوسط منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، يبدو أن دخل المملكة العربية السعودية قد أصيب بالركود ولم يسترد عافيته بالكامل من انخفاض أسعار النفط في أوائل الثمانينات (أنظر الشكل 1-15)

الشكل (1-14): دخل الفرد (2000 دولار حسب تعادل القوة الشرائية) في عينة من الدول الغنية بالنفط

أ. قصص النجاح:

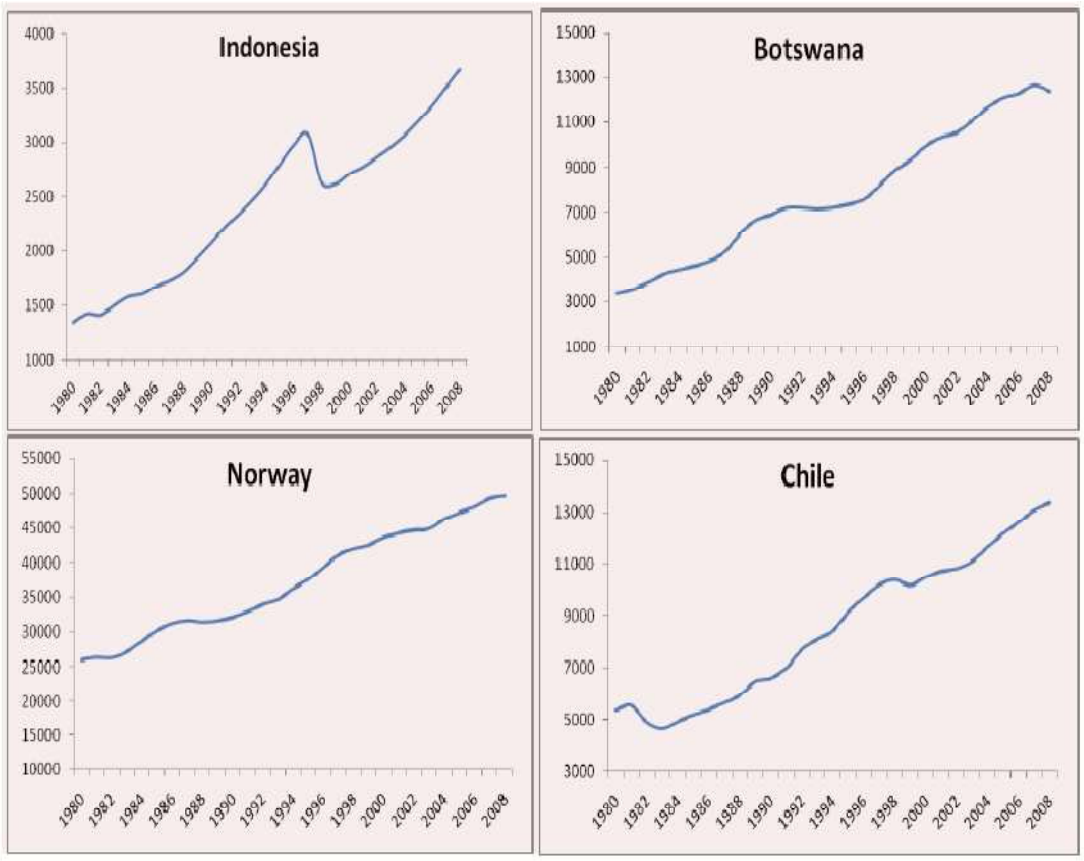

ب. قصص لعنة النفط:

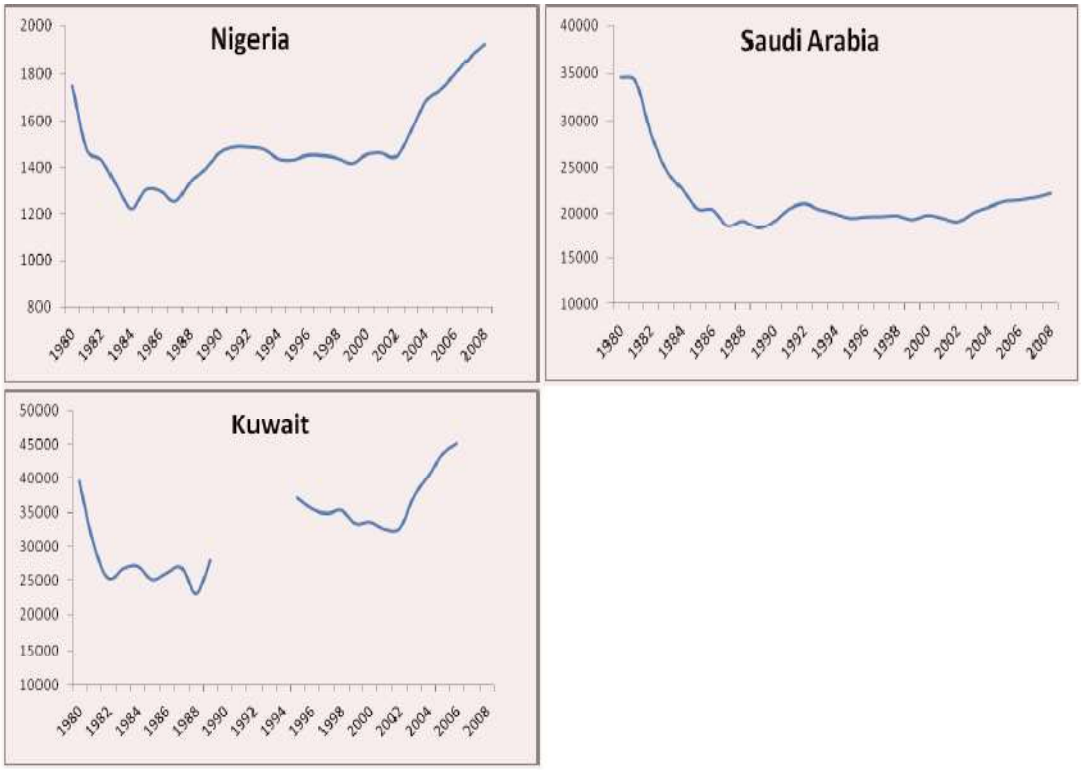

Source : Elbadawi, I., & Gelb, A., op-cite, p.24.

الشكل (1–15): تطور الدخل في المملكة العربية السعودية ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية والنرويج

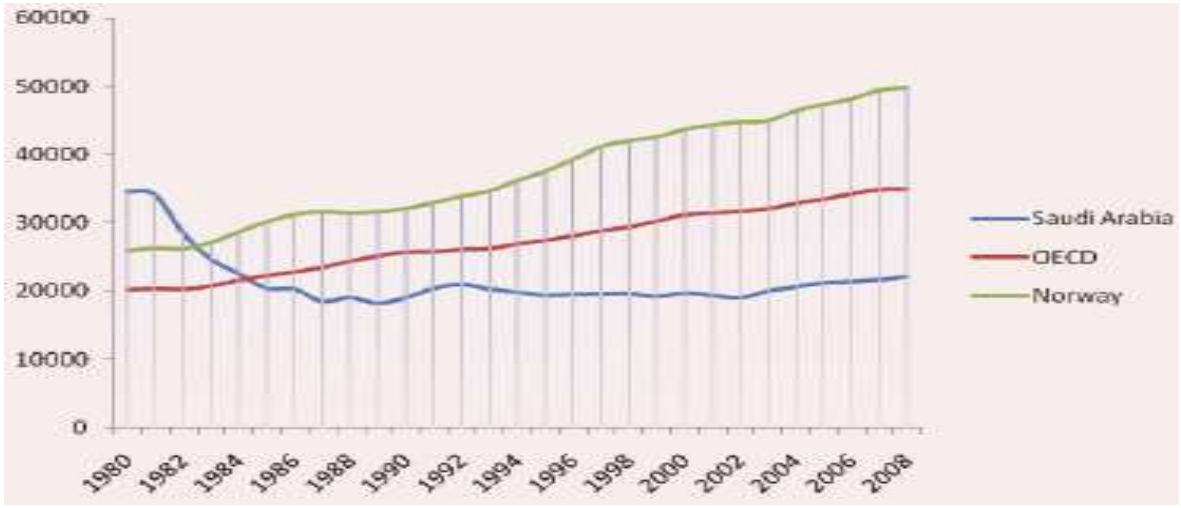

Source : Elbadawi, I., & Gelb, A., op-cite, p.25.

لذلك، على الرغم من أن بعض البلدان الغنية بالنفط يمكنها بالفعل تحقيق مستويات أعلى من الدخل وغيرها من المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية، إلا أنها قد تعاني من الركود بمستويات أقل بكثير من إمكاناتها، بالنظر إلى الموارد التي تتمتع بها والأهم من ذلك، أن العديد من البلدان الأخرى الغنية بالنفط الأقل حظاً قد تشهد في الواقع

انهيارات كبرى في مرحلة ما بعد الازدهار تؤدي إلى انخفاضات مطلقة في مستويات دخلها على المدى الطويل، وكثيراً ما ترتبط هذه الأزمات بأزمات ديون عميقة.[1]

ومع ذلك، هذا لا يعني أن وفرة الموارد الطبيعية هي دائما نقمة وفي الواقع، يمكن للبلدان المنخفضة الدخل الغنية بالموارد أن تنوع في التصنيع أو المعالجة القائمة على الموارد للسلع الأولية بدلا من إتباع المسار التقليدي لتصنيع المهارات المنخفضة[2] إذ أن العديد من العلماء يشككون في أهمية عوامل نقمة الموارد (التقلبات والأمراض الهولندية....إلخ) لشرح محدودية تنويع الصادرات وعلى سبيل المثال، Hausmann et al (2010) يجادل بأنه، في حالة الجزائر، فإن هذه العوامل لا تفسر سبب إبداء هذا البلد النفطي الكبير مستويات تركيز الصادرات العالية، كذلك في دراسة أوسع لبلدان مجلس التعاون الخليجي، التي تتمتع بدرجة كبيرة من النفط، يوافق Cherif and Hasanov (2016) على أن توصيات السياسة الموحدة للتنوع قد تكون قصيرة، لأن تنويع هذه الدول يعتمد بشكل أساسي على الفجوة التكنولوجية الأولية و أهمية عائدات النفط[3] ولذلك، على الرغم من استنادها إلى حجة مختلفة، إلا أن عدم دعم منابع الموارد يدعم أيضا هدف تنويع الصادرات في البلدان الغنية بالموارد، بالإضافة إلى ذلك يجد Lederman and Maloney (2007) أن تركيز الصادرات يؤثر سلباً على النمو الاقتصادي، ويستنتج هؤلاء المؤلفون أنه بدلاً من لعنة مورد، هناك لعنة من تركيز الصادرات، مما يعني أن صناع السياسة في البلدان الغنية بالموارد ينبغي أن يشجعوا على تنويع اقتصاداتهم من أجل تجنب لعنة تركيز الصادرات.[4]

فلقد استفادت النرويج وبوتسوانا من مواردها الطبيعية الوفيرة لتوليد معدلات نمو قوية، وخبراتهما بمثابة دروس جيدة للبلدان ذات الموارد الطبيعية، إذ قامت الحكومة النرويجية بعزل الإيجارات النفطية عن الأهداف المستحثة سياسياً بتخصيصها للاستثمارات الإنتاجية في إطار تشغيلي شفاف، وبالمثل، أشار Acemoglu et al (2002) إلى أن بوتسوانا قد نجحت في إدارة إيرادات مواردها الطبيعية بسبب ممارساتها الحكيمة السليمة ومؤسساتها عالية الجودة خاصة فيما يتعلق بحقوق الملكية التي تأثرت حتى الآن بشكل رئيسي بالمؤسسات التي كانت قائمة قبل الاستعمار، وهذا يدل على حكمة الإصرار أولاً وقبل كل شيء على تكثيف الإصلاحات المؤسسية وبناء الحكم الرشيد الذي هو السبيل للخروج من نقمة الموارد بسبب قدرتها على تحويل هذه الثروة إلى نعمة وتمكين البلدان الغنية بالموارد من توليد موارد قوية والنمو الاقتصادي المستدام، والتنويع الاقتصادي هو درع أفضل ضد نقمة الموارد

[1]Elbadawi, I., & Gelb, A., op-cit, pp.21-25.

[2]Alemu, A. M., op-cit, p.8.

[3]Djimeu, E. W., & Omgba, L. D., op-cit, pp.494-507.

[4]Omgba, L. D., op-cit, p.2.

من خلال توسيع القاعدة الاقتصادية للبلد بطريقة تفصل النمو الاقتصادي تدريجياً عن وفرة الموارد، وفي الواقع، فإن التنويع يسلط الضوء على الاختلافات في أنماط النمو بين البلدان الغنية بالموارد وتلك التي تعاني من سوء الموارد الطبيعية، وهذا يعني أيضًا أن النمو الاقتصادي مستمد من أكثر من قطاع واحد، ويمكن أن يحدث داخل قطاع معين أو أن يقلل من مدى التركيز عبر القطاعات، وعلى سبيل المثال، تشرح شيلي والبرازيل وإندونيسيا وماليزيا والمكسيك والسويد كيف تمكنت بعض هذه الدول من إيجاد طرق لتقليل اعتمادها على الموارد وتنويع اقتصاداتها بنجاح ولماذا حققت أداءً أفضل من غيرها من حيث الحفاظ على النمو الاقتصادي، وبما أنه من الواضح أن التنويع ينطوي على فوائد كبيرة من نواح كثيرة حاسمة، فإن السؤال الذي يتبادر إلى الذهن على الفور هو: **لماذا لا تنوع الدول الغنية بالنفط أكثر؟** وهناك العديد من الأسباب لذلك، مثل الافتقار إلى مبادئ توجيهية واضحة بشأن التنويع، والدعم الكامل للصناعات التي تعتمد بشدة على الطاقة، وعدم كفاية الدعم المقدم للقطاعات غير النفطية، واعتماد القطاع الخاص على الإنفاق الحكومي، كما سيكون على سبيل المثال لدى الدول القديمة المنتجة للنفط الوقت الكافي لتنويع قواعد التصدير الخاصة بها، مقارنة بتلك التي بدأت مؤخرا تصدير النفط، مثلما ادعى Omgba (2014) وربما يكون الجواب كذلك يدور حول المصالح السياسية، بمعنى آخر، يمكن أن تشكل عملية التنويع تهديدًا خطيرًا بدرجة كافية لعقد شاغل الوظيفة الحالي والذي بدوره يمكن أن يجعل أي فوائد اقتصادية محتملة صغيرة جدًا بحيث لا يمكن رؤيتها بالعين المجردة، لأن حيازة السلطة السياسية والحفاظ عليها بالفعل يضمنان الحفاظ على المكاسب وفي الواقع، فإن رضا النخبة الحاكمة عن مصادر الدخل المتاحة قوي بما فيه الكفاية للحفاظ على الأبواب مغلقة أمام استراتيجيات التنويع وخاصة تلك التي تمارس تهديدًا على مقاعد السلطة ومن الآثار الأخرى أيضا، أنه حتى لو كانت هناك عملية تنويع قد حدثت، فستكون أكثر ميلًا نحو المكاسب السياسية على حساب تلك الاجتماعية وهذا ما يفسر فشل تنفيذ سياسات التنوع الحقيقية في العديد من البلدان النامية الغنية بالموارد علاوة على ذلك، فإن وتيرة التنويع أكبر في البلدان الفقيرة بالموارد حيث أنشأ المستعمرون مستعمرات استيطانية وجلبوا معها مؤسسات جيدة، مقارنة بالبلدان الغنية بالموارد الطبيعية التي أنشأ المستوطنون فيها مستعمرات استخراجية، أين تم تصميم المؤسسات بشكل مثالي لاستخراج الموارد بفعالية، كما تجدر الإشارة إلى أن هذه المؤسسات استمرت بعد الاستقلال بسبب أهداف ومخاوف النخبة الحاكمة وفي الواقع، كلما كانت الجودة المؤسسية للبلدان الغنية بالموارد أفضل، كلما كانت القاعدة الاقتصادية لهذه البلدان أكثر تنوعًا، لهذا فإن المؤسسات ذات النوعية الجيدة توفر للبلدان الوفيرة بالموارد المزيد من الفرص لتنويع سلة الصادرات، وتمنحها مناعة أكبر بكثير لتركيز الصادرات ومصيدة الموارد بالإضافة إلى ذلك، يتطلب التنويع تقليل العبء

الضريبي على القطاعات غير النفطية والتنازل عن القيود التجارية المنحازة اتجاه المنتجات النفطية، وكذلك يمكن أن تكون إيجارات الموارد بمثابة أصول إنتاجية، مما يسهم في التنوع الاقتصادي، والذي بدوره يمكن أن يوفر طريقة سهلة للخروج من معضلة نقمة الموارد من خلال تخصيص الموارد بكفاءة لاستخداماتها الأكثر إنتاجية، ومن المهم أيضًا التأكيد هنا على الدور الريادي الذي يؤديه التعليم في منح وتمكين الناس، وتعزيز قدراتهم وتوعيتهم بأن أفعالهم ذات أهمية قصوى في دعم التنويع الاقتصادي في البلاد، وبشكل عام، يتطلب تحقيق التنويع رغبة ملحة بدلاً من إخافة تكلفة العملية، إذ من الواضح أن الخطوة الأولى في الشروع في عمليات التنويع الواعدة هي بناء خطة مدروسة قابلة للقياس بأهداف واقعية محددة بوضوح وتكون قابلة للتنفيذ[1] وإلا سيكون لهذه البلدان تركيز أعلى للصادرات.

ولقد أثبتت Mehlum et al (2006) أيضا أن أداء البلدان الغنية بالموارد يعتمد بشدة على الجودة المؤسسية، والبلد الغني بهذه الثروة الذي يظهر جودة مؤسسية جيدة، يميل في المتوسط، إلى أداء أفضل من البلد الذي يظهر جودة مؤسسية ضعيفة،[2] وبالتالي العامل التوضيحي الأكثر ترجيحًا للنمو المستدام هو الجودة المؤسسية، وعلى سبيل المثال، نشر البنك الدولي في عام 2005 ملخصًا موجزًا يشير إلى أن الدوائر البحثية العلمية وصناعة السياسات تنظر بشكل متزايد إلى أن مؤسسات الدولة ضعيفة الأداء تعتبر السبب الجذري لمشاكل التنمية في إفريقيا، ويعتقد أن الحلول موجودة داخل الدولة نفسها وسياسية المؤسسات التي تربط الدولة والمجتمع وبطبيعة الحال، ليست المؤسسات كلها مهمة، ولكن بشكل متزايد ينظر إليها على أنها المفتاح لفتح سر الأداء الاقتصادي.[3]

كما تشير أيضا أعمال Cherif (2013) وCherif &Hasanov (2016)، لاسيما حول التفاعل بين الاعتماد على الموارد والفجوة التكنولوجية الأولية، أن هذه الفجوة تتسع بمرور الوقت، وأن مسألة إدارة الطفرة النفطية من أجل التنويع هي أكثر إشكالية في البلدان ذات التكنولوجيا المنخفضة في البداية، مقارنة ببلدان التكنولوجيا المتقدمة التي أظهرت تنوعها بالفعل قبل تراكم عائدات النفط، كما تدعم كذلك فكرة أخرى عن وجود فئة من رواد الأعمال قبل الطفرة، التي تجعل من الممكن استيعاب الاستثمارات التكميلية المستمدة من طفرة الموارد وهذه الفكرة مستمدة من التنبؤات النظرية لـ Baland & Francois (2000) الذين يجدون أن البلدان التي تشهد

[1]Matallah, S.,"Economic diversification in MENA oil exporters: Understanding the role of governance", Resources Policy, 66, 2020, 101602, pp.2-3

[2]Omgba, L. D., op-cit, p.6.

[3]Phillips, J. L., op-cit, p.56.

انخفاضًا في النمو بعد الطفرة، هي تلك التي تقل فيها حصة رجال الأعمال قبل الطفرة، وفي المقابل، فإن البلدان التي تمكنت من الحفاظ على النمو هي تلك التي تتمتع بقاعدة أوسع من رواد الأعمال قبل الطفرة. وأخيرا تشير الأعمال المقدمة في Dunning (2005) وOmgba (2014)، إلى التطوير المسبق للقطاعات غير المتعلقة بالموارد كعنصر رئيسي يمكن أن يؤثر على تحفيز النخب السياسية نحو سياسات التنويع، حيث تميل المكاسب غير المباشرة للنفط نحو الاستهلاك العام، بدلاً من الاستثمار، عندما تكون القاعدة الصناعية الأولية صغيرة،[1] وعليه تشير تجربة مصدري النفط إلى أن قلة قليلة من البلدان هي إندونيسيا وماليزيا والمكسيك وغيرها – تنوعت بنجاح والتي يبدوا أنها أعدت نفسها قبل أن تتضاءل عائدات النفط (الشكل 1-16).

الشكل (1-16): تطور الصادرات وعائدات النفط عبر الزمن

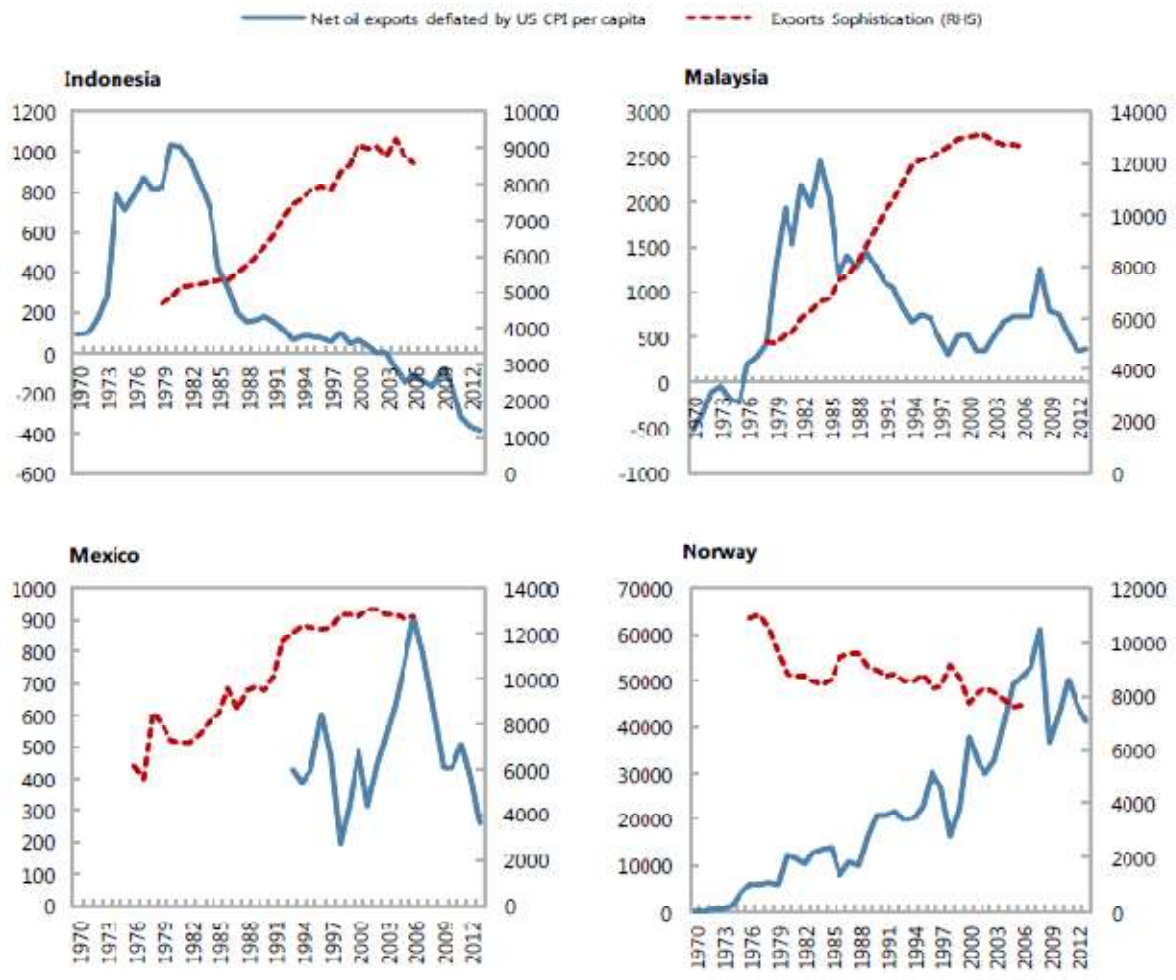

Source : Cherif, R., & Hasanov, F., op-cit, p.22.

فلقد بدأت **ماليزيا**، وهي واحدة من أوائل الدول المصدرة للنفط التي خفضت استراتيجية استبدال الواردات في السبعينيات، في الاعتماد على سياسة تشجيع الصادرات، ونجحت في توسيع قاعدتها التصديرية بالإضافة إلى

[1]Djimeu, E. W., & Omgba, L. D., op-cit, pp.494-507.

تطور قطاعها الصناعي،[1] إذ تنوعت تدريجياً ووسعت سلة صادراتها على مدار 50 عامًا من التطوير بعد الاستقلال، وبلغت الصادرات الصناعية 80% من إجمالي الصادرات بحلول عام 2000، حيث يمثل قطاع الإلكترونيات الجزء الأكبر من صادراتها المصنعة، وتمكنت أيضًا من الاستفادة من صناعات المطاط وزيت النخيل والبترول في تنويع وتوسيع قاعدتها الصناعية، بالإضافة إلى تنويع هيكلها الإنتاجي، إذ تعتبر واحدة من البلدان التي حافظت على أعلى معدلات النمو في البلدان متوسطة الدخل في الفترة 1970-2000.[2]

وماليزيا تعتبر ثاني أكبر منتج للنفط والغاز الطبيعي في جنوب شرق آسيا،[3] حيث قد ظهر فيها قطاع الهيدروكربونات لأول مرة عام 1910، مع اكتشاف شامل للنفط في منطقة Sawarak، لكن لم يصبح النفط بعد ذلك قطاعًا رئيسيًا في ماليزيا إلا بعد الاستقلال، إذ تتمتع بأكبر 16 احتياطيًا من الغاز الطبيعي في العالم و26 من أكبر احتياطيات النفط الخام، وهي المصدر التاسع للغاز الطبيعي والمصدر الخامس والعشرين للنفط، فلعبت الموارد البترولية دورًا رئيسيًا في جهود التصنيع في البلاد من خلال إنشاء أنشطة مكثفة للمعرفة في مجالي الإنتاج منذ الحصول على الاستقلال في عام 1957،[4] حيث كان لديها بالفعل قطاع صناعي ساهم في 11% من الناتج المحلي الإجمالي، وحتى قطاعها الأساسي كان لديه بالفعل مجموعة متنوعة من منتجات التصدير، حيث أتاح هذا القطاع غير النفطي الذي تم إنشاؤه مسبقًا تحفيز ديناميات التنويع، بما في ذلك إمكانية استيعاب استثمارات إضافية من عائدات النفط في القطاعات غير النفطية خلال الطفرة،[5] إذ تتكون إيرادات النفط والغاز التي تعود إلى الحكومة الفيدرالية من الإتاوات وضرائب النفط ورسوم التصدير وأرباح الأسهم من شركة "Petronas" المملوكة للدولة.

ففي الفترة 1988-2012، جمعت الحكومة الماليزية حوالي 6115 مليار رينجيت ماليزي (حوالي 150 مليار دولار أمريكي) من عائدات النفط، يذهب الجزء الأكبر من هذه العائدات مباشرة إلى ميزانية الحكومة الفيدرالية، ثم يتم تخصيص حصة أصغر في ميزانية الدول المنتجة، بينما تحتفظ Petronas بجزء كبير من أرباحها للقيام باستثمارات، في الداخل والخارج وعلى مر السنين، نمت Petronas لتصبح واحدة من أكبر الشركات وأكثرها

[1]Cherif, R., & Hasanov, F., op-cit, p.20.

[2]Lebdioui, A. A., "Economic Diversification and Development in Resource-dependent Economies: Lessons from Chile and Malaysia", Doctoral dissertation, University of Cambridge, 2020, p.30.

[3]Maji, I. K., Saari, M. Y., Habibullah, M. S., & Utit, C., "Measuring the economic impacts of recent oil price shocks on oil-dependent economy: evidence from Malaysia", Policy Studies, 2017, p.1., DOI: 10.1080/01442872.2017.1320706

[4]Lebdioui, A. A., op-cit, p.169.

[5]Djimeu, E. W., & Omgba, L. D., op-cit, pp.494-507.

ربحية في العالم، ولا تزال المساهم الوحيد في إيرادات البلاد منذ إنشائها في عام 1974، حيث دفعت هذه الشركة 403 مليار رينجيت ماليزي (حوالي 103 مليار دولار أمريكي) للحكومة، والتي تضم أكثر من نصف إجمالي الإيرادات الحكومية في تلك الفترة، وتحتفظ Petronas أيضًا بما يتراوح بين 25% و50% من عائداتها من النفط والغاز، والتي تعيد استثمارها في قطاعات مختلفة من سلسلة إمدادات النفط والغاز وكذلك في القطاعات المرتبطة بالنفط وغير المرتبطة بالنفط، مثل صناعة السيارات وتطوير الممتلكات، وفي الواقع، تمثل أصول وإيرادات ومصروفات هذه الشركة على التوالي أكثر من 50% و30% و6% من الناتج المحلي الإجمالي، وتمثل كمية كبيرة من الاستثمارات المحلية.

فقد أصبحت صادرات ماليزيا من النفط أكبر مصدر للعملات الأجنبية في البلاد حوالي عام 1980، إذ تتميز بممارسات إدارة الإيرادات الموجهة نحو تحقيق أهداف التحول الهيكلي والتنوع، حيث يجادل البنك الدولي (2013) بأن الأداء الاقتصادي المذهل لماليزيا يرتبط ارتباطًا وثيقًا بإدارته السليمة لعائدات الموارد الطبيعية وأنها واحدة من الدول القليلة التي اتبعت قاعدة هارتويك، التي تنص على أن قيمة الاستثمار (الصافي) يجب أن تساوي قيمة الإيجارات على الموارد المستخرجة في كل نقطة زمنية، فلقد حولت ماليزيا بالفعل الثروة الطبيعية إلى أصول رأسمالية إنتاجية (أي البنية التحتية والآلات ورأس المال البشري والمؤسسات) التي دعمت التنويع الاقتصادي نحو التصنيع والخدمات، كما تم إنفاق عائدات النفط والغاز على المستوى المحلي، إما من خلال إعادة استثمار Petronas (المؤسسة الوطنية للنفط)، أو الإنفاق الحكومي أو الدعم، وعليه تغير الهيكل الاقتصادي لماليزيا بشكل كبير، وعند الاستقلال، سيطر النشاط الاقتصادي الماليزي على السلع الأولية غير المجهزة، التي شكلت ما يقرب من نصف الناتج المحلي الإجمالي و80% من الصادرات، في حين كان قطاع الصناعات التحويلية يمثل أقل من 10% من الناتج المحلي الإجمالي و5% من الصادرات، وبعد أربعين سنة، ارتفعت حصة الصناعات التحويلية إلى 30% من الناتج المحلي الإجمالي و80% من إجمالي الصادرات (انظر الشكل 1-17)، أين أصبحت سادس أكبر دولة مصدرة للمصنوعات في العالم في أوائل التسعينيات، وارتفعت فيها قيمة التصنيع المضافة (MVA) كحصة من الناتج المحلي الإجمالي أيضًا من 13% عام 1969 إلى 31% عام 2000، قبل أن تنخفض إلى 22% عام 2017 (انظر الشكل 1-18).[1]

[1]Lebdioui, A. A., op-cite, p.241.

الشكل (1–17): تطور تكوين صادرات الاقتصاد الماليزي

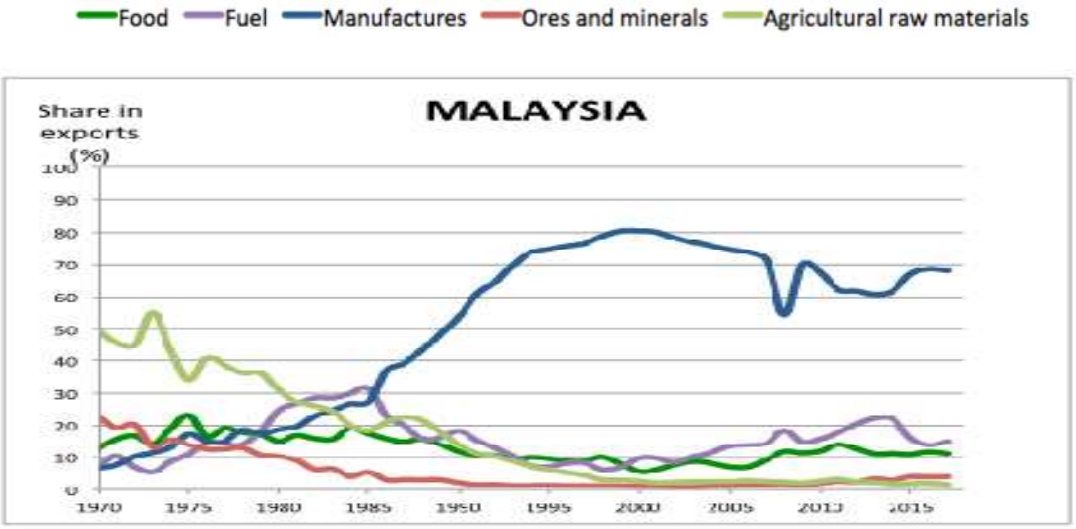

Source : Lebdioui, A. A., op-cit, p.29.

الشكل (1–18): تطور القيمة المضافة للصناعات التحويلية كحصة من الناتج المحلي الإجمالي في بلدان نامية مختارة.

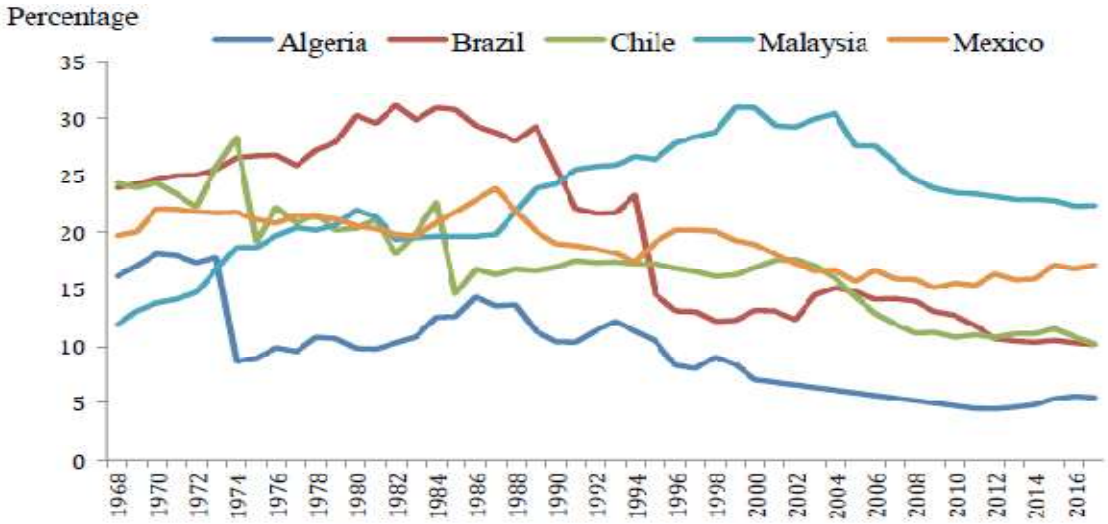

Source : Lebdioui, A. A., op-cit, p.242.

واليوم، في ماليزيا يمثل التصنيع أكثر من ثلث جميع الصادرات (وثلاثة أرباع إذا كان واحد يشمل التكرير وغيرها من الصناعات ذات الصلة بالموارد الطبيعية) ولتحقيق هذا الهدف، استخدمت نهجًا متعدد الأوجه: (1) شجعت بشكل انتقائي الاستثمار الأجنبي المباشر في الصادرات، وخاصة في مجال الإلكترونيات، (2) اعتمدت على مناطق التجارة الحرة، (3) عرضت ضرائب أقل، و (4) توفير بيئة عمل مستقرة وكذلك قوة عاملة متعلمة بأجور تنافسية، كما شجعت البلاد صناعات استراتيجية محددة من أجل تحقيق أقصى قدر ممكن من النقل التكنولوجي، حيث اعتمدت على كل من التطور الأفقي والرأسي للصناعات وكذلك الصناعات المرتبطة بالموارد الطبيعية،

واستخدمت كذلك تدخل الدولة النشط لتحفيز النمو في القطاعات التي اعتبرتها مهمة، والتي تعمل في الواقع "كمشروع رأسمالي" بالتوازي مع التراكم المادي السريع، حيث كان تراكم رأس المال البشري في غاية الأهمية إذ استخدمت الدولة الماليزية الوكالات العامة لفرض إعادة تدريب مستمرة ورفع مستوى مهارات الموظفين.[1]

وكذلك في حالة **إندونيسيا** على سبيل المثال، يوضح Dunning (2005) أن البلاد لديها فئة راسخة من رواد الأعمال بالإضافة إلى قطاع زراعي كبير قبل فترة طويلة من طفرة النفط في السبعينيات، فقد حفز وجود القطاع الغير النفطي النخب السياسية منذ زمن طويل على زيادة الاستثمارات في اتجاهه، وقد تكشف هذا خلال طفرة النفط، لأنهم كانوا قادرين على استخدام الموارد غير المقصودة ولم يهتموا بالتحدي السياسي من قبل فئة رواد الأعمال.[2]

وكغيرها من الدول المصدرة للنفط، كانت إندونيسيا فقيرة وساحقة إلى حد كبير في المناطق الريفية، بحيث أنه في عام 1970 كان 17% فقط من السكان يعيشون في المناطق الحضرية، لكن عندما جاء نظام سوهارتو إلى السلطة في عام 1967، حدث تحول مثير للإعجاب، بحيث أنه خلال الثلاثين سنة التي مرت بها حكومة الرئيس "Suharto's" الجديدة، نما اقتصاد إندونيسيا من الناتج المحلي الإجمالي للفرد من 70 إلى أكثر من 1000 دولار بحلول عام 1996 من خلال الحكمة في السياسات النقدية والمالية، وكان التضخم محصور في نطاق 5 إلى 10%، وكانت الروبية مستقرة ويمكن التنبؤ بها، كما تجنبت الحكومة التمويل المحلي لعجز الموازنة على الرغم من أن النفط يمثل ما يقدر بنحو 63% من الإيرادات الحكومية الموحدة التدابير مثل إدارة الإنفاق الحكيمة، والانفتاح على التجارة، واستقرار الاقتصاد الكلي، وإصلاح القطاع المالي، والمنافسة، وخلق بيئة مواتية لنمو الإنتاجية، التي تمكنت من تعزيز اقتصاد متنوع في إندونيسيا،[3] فمع انهيار أسعار النفط في الثمانينيات، تبنت إندونيسيا مجموعة من السياسات التي تهدف إلى جذب رؤوس الأموال الأجنبية في الصناعات الموجهة للتصدير، وكانت الأدوات الرئيسية لهذه السياسة هي إنشاء مناطق تجارة حرة، وحوافز ضريبية، وتخفيف القيود الجمركية والحواجز غير التعريفية، وكذلك حققت أكبر انخفاض في سعر الصرف بين الدول النامية في الثمانينيات، وكانت النتيجة نموًا كبيرًا في التصنيع الكثيف العمالة (النسيج، الأحذية، الإلكترونيات، إلخ) بسبب مستوى الأجور الجذاب، وخلال فترة التحرير في الثمانينيات من القرن الماضي، قامت الحكومة "بتراجع استراتيجي" واحتفظت بالعديد من

[1]Cherif, R., & Hasanov, F., op-cit, p.20.

[2]Djimeu, E. W., & Omgba, L. D., op-cit, pp.494-507.

[3]Mehrara, M., & Oskoui, K. N., "The sources of macroeconomic fluctuations in oil exporting countries: A comparative study", Economic Modelling, 24 (3), 2007, pp.365-379.

مشاريعها الإستراتيجية، خاصة في مجال الصلب وصناعة الطائرات، إذ يلاحظ Jomo (1997) أن تجربة إندونيسيا تظهر أيضًا أنه بالتزام الحكومة، بدأت صناعة التكنولوجيا المعقدة بنجاح من الصفر في ما كانت دولة فقيرة في ذلك الوقت، حيث تعتبر اليوم جزء من مجموعة مختارة من الاقتصادات النامية مع مجموعات من صيانة وتصنيع قطع غيار الطائرات.

وعلى غرار إندونيسيا، بدأت **المكسيك** بالصناعات الكثيفة العمالة وانتقلت إلى إنتاج أكثر تطوراً، حيث اعتمدت البلاد أيضًا على مناطق التجارة الحرة التي تركز بشكل أساسي على الصناعات كثيفة العمالة ومعظمها مملوكة للأجانب، إذ ساعد ذلك في زيادة الصادرات، ولكن الشركات لم تتسلق سلم القيمة المضافة وكانت روابطها منخفضة مع بقية الاقتصاد، فيتضح تطور الصناعات المكسيكية في صناعة السيارات على مدار الخمسة عشر عامًا الماضية، إذ في عام 2012، تجاوز التوظيف لقطاع المكسيك معدل التوظيف في الغرب الأوسط الأمريكي (40% من العمالة في أمريكا الشمالية للمكسيك مقابل 30% في الغرب الأوسط الأمريكي) ومن المتوقع أن يستمر نموه السريع، ومن الواضح أن اتفاقية NAFTA وخفض سعر الصرف في العقد الأول من القرن العشرين ساعدت في دفع البلاد كمكان جذاب للاستثمار الأجنبي المباشر من قبل شركات السيارات التي تخطط للتصدير إلى الولايات المتحدة ومع ذلك، فإن السياسات التي تتبناها ولايات مختلفة في المكسيك للسعي في بناء مجموعات التصنيع، وأدائها من حيث الإنتاجية وتحسين الجودة أمران مهمان إذ اتبعت ولاية Guanajuato ما يمكن وصفه كإستراتيجية استثمار محددة الغرض بالتوازي مع حوافز قوية لجذب الشركات، وفيما يتعلق بالبنية التحتية، قامت الدولة ببناء ميناء داخلي مساحته 2600 فدان، ومرافق جمركية، ومستودع للسكك الحديدية ووصلة إلى المطار المحلي، كما يوجد بالجوار أيضًا جامعة polytechnic لتزويد المهندسين، التي تمنح لها الدولة حوافز للشركات لإرسال العاملين للتدريب في الخارج، مجتذبة الشركات الأجنبية من خلال توفير الحوافز الضريبية، ولكن بشكل أكثر إثارة للاهتمام من خلال العمل كمستشار نشط.[1]

كما يعكس التنوع الاقتصادي كذلك في البلدان العربية المصدرة للنفط، هيمنة قطاع النفط فعلى الرغم من أن بعض البلدان حققت تقدمًا أكبر من غيرها في تنويع اقتصاداتها، فإن معظم مؤشرات التعقيد الاقتصادي والتنوع وجودة الصادرات أقل في الاقتصادات العربية المصدرة للنفط منها في العديد من اقتصادات الأسواق الناشئة،[2] ومع ذلك في محاولة لمعالجة المشاكل الناجمة عن الاعتماد على النفط والتعرض للصدمات الخارجية، نفذت الحكومات

[1]Cherif, R., & Hasanov, F., op-cit, p.21.

[2]Manama, B., "Economic diversification in oil-exporting Arab countries", Annual Meeting of Arab Ministers of Finance, International Monetary Fund, 2016, p.9.

في **دول الخليج العربي (AGC)** إصلاحات أدت إلى تنويع هيكل صادراتها، فمن بين AGC الستة، أخذت دولة الإمارات العربية المتحدة زمام المبادرة في متابعة السياسات المستهدفة التي تهدف إلى تقليل اعتمادها على صادرات النفط كما هو موضح في الشكل (1-19)، حيث نجح مركز AGC في الاستفادة من عائدات النفط لتمويل المشاريع في قطاعات متنوعة، إذ يوضح الرسم البياني التالي (أنظر الشكل 1-20) المشروعات المختلفة التي تقوم بها كل ولاية بحصتها حسب البلد والقطاع، والقطاع الذي يسيطر على جميع الولايات الست هو البناء الذي يشمل بناء مدن جديدة، مشاريع عقارية وسياحية، بالإضافة إلى إنشاء البنية التحتية اللازمة لدعم خطط التنمية الحكومية، إذ تجدر الإشارة إلى أن دولة الإمارات العربية المتحدة قادت AGC في هذا القطاع التي بلغت نسبة البناء فيها أكثر من 80% من جميع المشاريع.

الشكل (1–19): دول مجلس التعاون الخليجي: الاعتماد على النفط* (متوسط 1998-2002؛ نسبة مئوية)

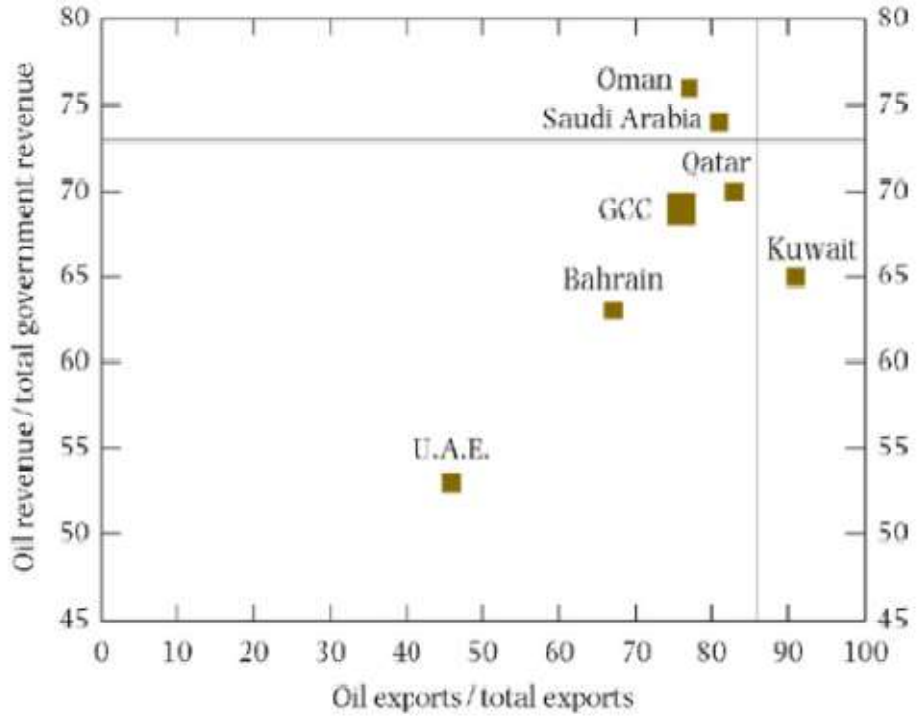

* يشمل إجمالي الإيرادات الحكومية، دخل الاستثمار، ويشمل إجمالي الصادرات إعادة التصدير.

Source : El Hag, S., & El Shazly, M. R., op-cit, p.398.

الشكل (1–20): المشروعات المختلفة التي تقوم بها كل ولاية بحصتها حسب البلد والقطاع

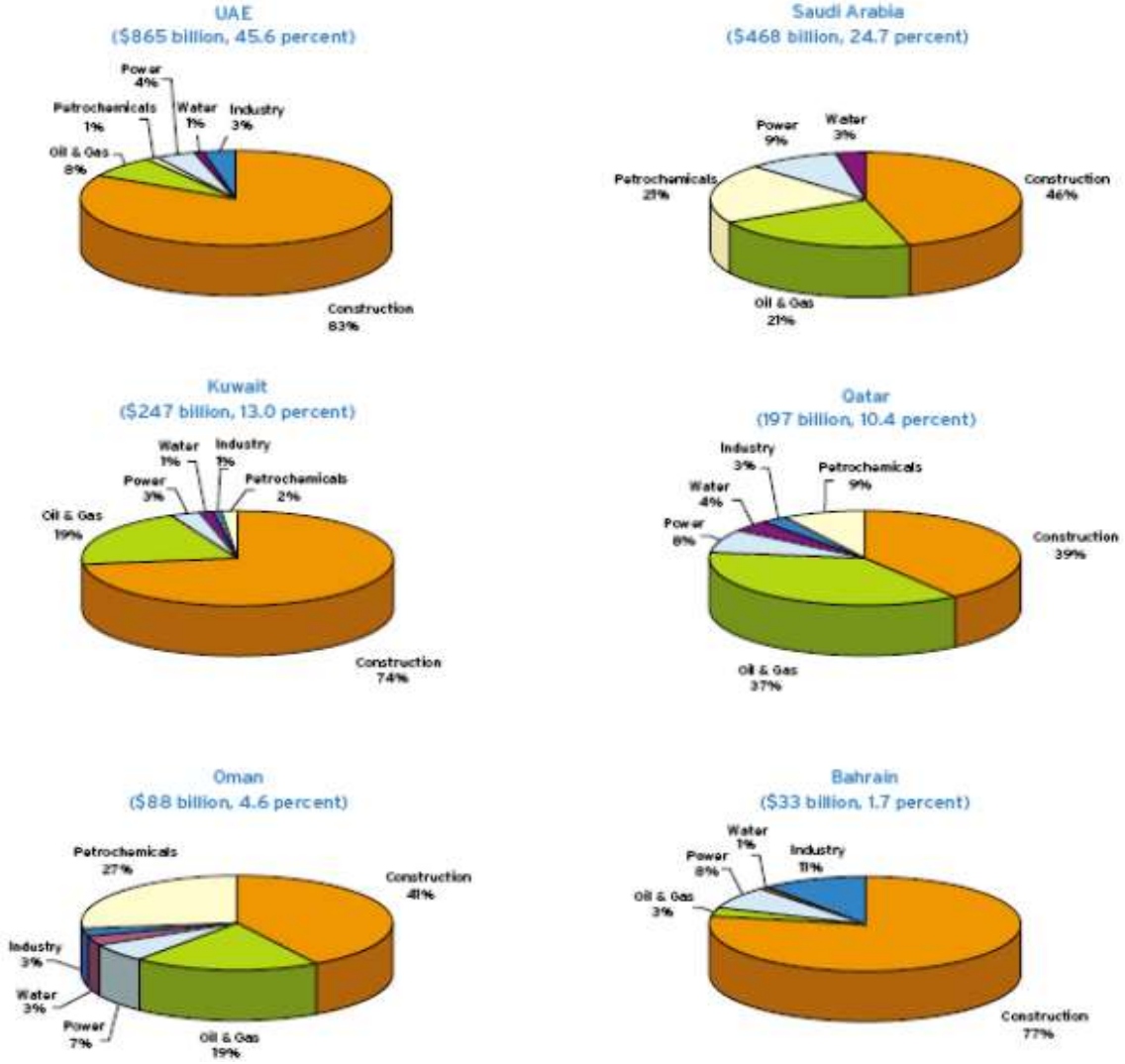

Source : El Hag, S., & El Shazly, M. R., op-cit, p.400.

فالإمارات العربية المتحدة هي اتحاد من سبع إمارات: أبو ظبي ودبي والشارقة وعجمان ورأس الخيمة وأم القيوين والفجيرة، وقد أدرجت كل من الإمارات ميزة مواردها المقارنة في استراتيجية التنويع الخاصة بها حيث ركزت أبو ظبي، على الصناعات القائمة على الطاقة، ودبي على دورها التجاري، والاتصالات، والمركز المالي، بالإضافة إلى أن تصبح وجهة سياحية جذابة، كما شددت الشارقة على التصنيع في حين الإمارات الشمالية كانت متخصصة في الزراعة والمحاجر والاسمنت والشحن، فتستند الإستراتيجية التي تعتمدها دولة الإمارات العربية المتحدة على تحرير الاقتصاد، وشراكات الاستثمار، وتنويع مصادر الدخل إذ لعبت التجارة الخارجية دوراً هاماً في اقتصاد البلد حيث نمت الصادرات وإعادة التصدير بعد إنشاء المناطق الحرة واعتماد سياسات تجارية ناجحة، إذ تظهر البيانات الحديثة نمو وتكوين التجارة الخارجية التي وصلت في عام 2007 إلى 157% من الناتج المحلي الإجمالي، وقد مهد التوسع الاقتصادي الذي شهدته الدولة أسس تحسين وبناء القطاعات المختلفة، وهي: التعليم، والسياحة، والبناء،

وقطاعات الإسكان، في حين أن المنتجات المرتبطة بالنفط كانت دائماً تُعزى إلى الصادرات الأولية، بينما وسعت الإمارات قاعدة صادراتها لتشمل مجموعة واسعة من المنتجات والخدمات المتطورة للغاية، إذ تؤكد تجربة الإمارات العربية المتحدة أن ما يهم ليس هو مقدار ما تصدره ، ولكن ما تقوم بتصديره.[1]

ورغم أن بعض البلدان المصدرة للنفط، ولاسيما إندونيسيا، استطاعت أن تحافظ على النمو المدفوع بالنفط، فإن معظم اقتصادات النفط كانت أقل نجاحاً[2] إذ ظلت العديد من البلدان النامية الغنية بالموارد عرضة لتقلبات أسعار السلع الأساسية، وعليه توضح دولًا مثل الجزائر والسعودية وفنزويلا أنها ظلت تعتمد اعتمادًا كبيرًا على صادرات النفط في السنوات الخمسين الماضية وفشلت في التنويع، على الرغم من سلسلة خطط التنويع الطموحة في جميع البلدان.[3]

فعلى سبيل المثال و بدون مبالغة، من المعروف أن **نيجيريا** تحتل المرتبة بين أكثر دول العالم ثراء من حيث الموارد الطبيعية والمعدنية والبشرية،[4] إلا أن الهيمنة الكاملة للنفط الخام في صادرات البلاد جعلتها عرضة لسوق النفط العالمي ومنعتها من الاستفادة من الآفاق الكامنة في القطاعات الأخرى، وهذا يستدعي الحاجة إلى تنويع قاعدة التصدير للبلد من أجل زيادة أصناف السلع في سلة صادراتها وتعزيز عملية نموها،[5] فقبل اكتشاف النفط عام 1956، وقبل عام 1960، كانت عائدات نيجيريا من الصادرات الرئيسية محاصيل نقدية مثل زيت النخيل والكاكاو والفول السوداني وما إلى ذلك ولكن مع ظهور النفط، كانت هذه الصادرات غير النفطية مهملة إلى حد كبير مما جعل البلاد تعتمد بشكل أساسي على النفط لكثير من دخلها.[6]

و مما لا شك فيه أن اكتشاف النفط الخام قد ساهم ويساعد على ازدهار الاقتصاد النيجيري ونموه ومع ذلك، فإن التراجع الحالي في أسعار النفط منذ يونيو 2014، قد أثر بشكل كبير على اقتصاد الدول الرئيسية المصدرة للنفط مثل نيجيريا، والمملكة العربية السعودية، والعراق وليبيا، وما إلى ذلك، وقد تفاقمت بشكل كبير بسبب الاضطرابات والحروب في الشرق الأوسط، كما كانت هناك ضربة قوية أخرى تعرض لها مصدري النفط الخام تمثلت في تخفيض أمريكا لعدد البراميل التي تستوردها من الدول، حيث خلقت هذه العوامل سوقًا سيئة بالنسبة

[1]El Hag, S., & El Shazly, M. R., op-cit, pp.397-404.

[2]Mehrara, M., & Sarem, M., op-cit, pp.170-183.

[3]Lebdioui, A. A., op-cite, p.30.

[4]Uzonwanne, M. C., op-cite, pp.61-67.

[5]Charles, A., Mesagan, E., & Saibu, M., op-cit, pp.29-40.

[6]Onoh, J. O., & Ndu-Okereke, O. E., op-cit, pp.95-106.

لنيجيريا، وبالتالي، فإن اقتصادها يهتز حاليًا، ويتفاقم هذا السيناريو بسبب الاقتصاد الأحادي في نيجيريا والتخلي عن الزراعة، وهكذا عانت الزراعة اليوم من سنوات طويلة من الإهمال وسوء الإدارة وسياسات حكومية غير متسقة وسوء التصميم ونقص حوافز الحكومة لحث المزارعين ونقص البنية التحتية الأساسية والكثير من العقبات البيروقراطية في تنفيذ السياسات والبرامج الزراعية بين الوكالات الحكومية، إذ يلاحظ مراقب دقيق أن الطفرة النفطية التي كانت ستكون نعمة دائمة لنيجيريا قد استدعت للأسف تحول كبير في الاهتمام بأموال النفط، مما أدى إلى إهمال تام للزراعة، حيث أدى التأثير السلبي لهذا الازدهار والنشوة إلى إنشاء مدن حضرية جديدة استلزمت نزوح جماعي للرجال والنساء القادرين على العمل من المناطق الريفية إلى المدن بحثًا عن وظائف ذوي الياقات البيضاء والمال السريع، وهذا التطور قلل بشكل كبير من الاهتمام بالزراعة والاقتصاد الزراعي.

فقد كان القطاع الزراعي المزود الرئيسي للعمالة في نيجيريا منذ الستينات والسبعينات، حيث وفر القطاع فرص عمل لأكثر من 70% من السكان النيجيريين لكن لسوء الحظ، في أعقاب اكتشاف النفط، كان الاهتمام في هذا القطاع من الاقتصاد يتحول تدريجيًا وحيويًا إلى قطاع النفط التي كانت فرص التوظيف فيه منخفضة للغاية، وكانت الصادرات الزراعية التقليدية في انخفاض تدريجي، ومما يؤسف له أن هذا السيناريو أدى إلى بطالة حادة حيث أن قطاع النفط لا يستطيع توظيف سوى عدد محدود من السكان، والأسوأ من ذلك هو الخبراء، إذ يقدم لنا الرسم البياني أدناه الكثير من المعلومات حول الدور الذي لعبته الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي النيجيري قبل إهماله.

الشكل (1–21): مساهمة الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي في نيجيريا %

Source : Uzonwanne, M. C., op-cit, p.62.

فيتضح من الرسم البياني أعلاه أنه في أعقاب الطفرة النفطية لعام 1970، بدأ التدهور في هذا القطاع، الذي عرف تراجعا مستمرا، وعانت كذلك إدارة الموارد البشرية من سنوات من الإهمال نتيجة لنفس الطفرة النفطية في نيجيريا، ومن ناحية أخرى، يمكن القول أن سوء إدارة الموارد البشرية قد ساهم في معظم الجرائم الاجتماعية التي يرتكبها الشباب في المجتمع النيجيري اليوم، كما من المؤسف أن نلاحظ أن إهمال الاستثمار في رأس المال البشري لم يسهم في الجريمة الاجتماعية فحسب، بل لوحظ أن كل محترف أفريقي يتراوح عمره بين 25 و 35 سنة يساهم بـ 184.000 دولار في السنة لاقتصاد الولايات المتحدة.[1]

ويتضح كذلك من مقارنة اتجاه التنويع للاقتصاد النيجيري مع تنويع بعض بلدان غرب إفريقيا الموضحة في الجدول (1-8) والشكل (1-22)، أن نيجيريا تعتبر أقل الاقتصادات تنوعًا بين دول غرب إفريقيا المختارة وأفريقيا، وقد يكون هذا مرتبطًا لسببين: أولهما، الهيكل المتجانس للاقتصاد أين بقيت عائدات إيرادات تصدير النفط أعلى من 95% من إجمالي إيرادات الصادرات والإيرادات المالية منذ التسعينيات، وثانيها، هو عدم توجيه المستحقات من الصادرات بشكل فعال نحو نمو القطاعات الاقتصادية المحفزة بسبب سوء تنفيذ السياسات الاقتصادية والفساد المستشري وضعف المؤسسات، ونظراً لانخفاض مؤشر التنويع في البلاد، فإن نيجيريا في حاجة ماسة إلى التنويع الاقتصادي بعيداً عن الإنتاج والتصدير الأساسي للسلع الأساسية[2] وبالتالي، يتعين على البلدان الغنية بالموارد التي تحتاج إلى تنويع سلة صادراتها أن تبحث في المسار الذي تتبعه البلدان الغنية بالموارد الناجحة في تنويع صادراتها.[3]

الجدول (1–8): مؤشر التنويع لدول مختارة من المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا وأفريقيا (2007-2015)

Year	Diversification Index for Selected West Countries									Average	Africa
	Benin	Côte d'Ivoire	Gambia	Ghana	Guinea	Nigeria	Senegal	Sierra Leone	Togo		
2007	7.8	8.5	8.6	4.5	3.7	1.3	26.2	7.5	10.6	8.7	4.3
2008	8.1	9.0	3.8	5.0	3.5	1.3	10.7	9.1	5.8	6.3	3.8
2009	7.0	6.6	5.0	4.0	2.5	1.3	13.6	13.2	7.2	6.7	5.2
2010	6.1	7.7	10.8	4.4	5.1	1.4	10.2	8.5	10.6	7.2	4.7
2011	7.1	6.5	7.8	5.7	4.5	1.4	12.8	9.5	11.0	7.4	3.0
2012	5.9	8.8	4.1	5.0	4.3	1.4	11.8	4.0	7.5	5.9	3.1
2013	5.6	8.6	3.5	5.6	4.2	1.4	11.9	1.9	6.9	5.5	3.3
2014	5.5	7.3	4.7	5.2	3.7	1.5	13.0	1.8	7.5	5.6	3.5
2015	6.0	5.9	3.3	4.3	3.6	1.6	14.6	6.4	11.6	6.4	4.9

Source : Ogbonna, I. C., op-cit, p.172.

[1]Uzonwanne, M. C., op-cit, pp.61-67.

[2]Ogbonna, I. C., op-cit, pp. 170-183.

[3]Lebdioui, A. A., op-cite, p.30.

الشكل (1–22): مؤشر التنويع لدول مختارة في غرب إفريقيا وأفريقيا

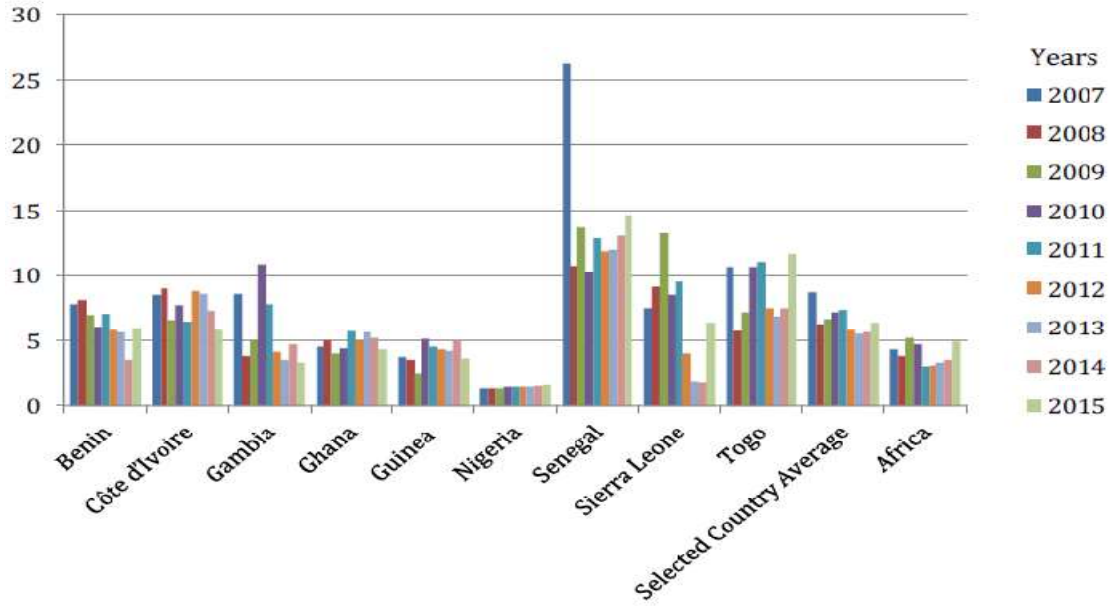

Source : Ogbonna, I. C., op-cit, p. 173.

وعليه أدى الضخ الناجح للحكم في مجال نقمة الموارد إلى قيام Iimi (2007) باستنتاج أن معظم المؤشرات التي تؤثر على التنويع الاقتصادي للسماح بمسار نمو مستدام هي كما يلي: **أولاً**، يقوم الصوت والمساءلة بالكثير لمنع موارد التبديد المتعمد، وخاصة من خلال مراقبة من هم في السلطة ومحاسبتهم، وبالتالي يمكن بدء عملية التنويع وتوجيهها من خلال السعي لتحقيق المصلحة العامة، **ثانياً**، تعزز فعالية الحكومة من قدرة موظفي الخدمة المدنية على تقديم خدمات عامة جيدة وتتطلب منهم فهم مسؤولياتهم وتطوير كفاءات جديدة وتنفيذ سياسات جيدة لإدارة الموارد وفقًا لمتطلبات النمو والتنوع، **ثالثًا**، إن غياب الجودة التنظيمية يجعل من الأسهل على الحكومة إتباع سياسات غير صديقة للسوق وفرض أعباء تنظيمية مفرطة ومرهقة، مما يعوق تنمية الموارد الطبيعية و يمنع التنويع عن طريق ترك قطاع الموارد ينزف في أيدي الجمهور، **رابعاً**، إن السيطرة على الفساد تعكس التنفيذ الفعال لسياسات مكافحة الفساد التي تعد أساسية لتوزيع وفرة الموارد بشكل واضح وشفاف وغير تمييزي، التي تميل إلى أن تكون مواتية لتبني ممارسات مناسبة لإدارة الموارد، وبالتالي يمكنها أن تخدم عملية التنويع و مساعدة البلدان الغنية بالموارد على تحقيق نمو اقتصادي مستدام علاوة على ذلك، فإن وجود سياسات واسعة النطاق وقوية لمكافحة الفساد يحد من محاولة النخبة الحاكمة لاستخدام الموارد والتصرف فيها لصالحهم وليس مصالح الشعب، وباختصار، تدعم هذه الركائز الأربع التنويع بعيداً عن الاعتماد المفرط على الموارد الطبيعية إذ يبدو أنها تحول ثروة الموارد بطريقة يمكن أن تولد معدلات نمو مستقرة ومستدامة، وتحدد ما إذا كانت وفرة الموارد نعمة أو نقمة بالنسبة للبلدان الغنية بالموارد الطبيعية.

فقد قوض الحكم الضعيف محاولات التنويع التي تتحول كلها إلى طريق مسدود في بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا الغنية بالنفط، إذ يبدو أن انعدام مساءلة السياسيين أمام الجمهور بشكل عام أحد الأسباب الواضحة لفشل التنويع الاقتصادي، وغالبًا ما تترجم آليات المساءلة غير الموجودة أو الضعيفة الأداء إلى قرارات اقتصادية سيئة، وتفضيلات السياسة غير المنطقية، وأوجه القصور في صنع السياسات، وفي نهاية المطاف، تنوع مستويات التنويع إلى جانب مستويات عالية من الاعتماد على النفط، حيث يؤدي عدم الاستقرار السياسي الذي تفاقم بسبب النزاعات والتوترات إلى صرف انتباه الحكومات المصدرة للنفط عن الإصلاحات المحلية الحيوية، وبالتالي جهود التنويع، فلقد فقدت هذه الاقتصادات الراكدة فوائد التنويع الاقتصادي بسبب عدم فعالية الحكومة وغياب سيادة القانون، وطالما أن السياسيين والبيروقراطيين الفاسدين يقومون بتخريب مبادرات مكافحة الفساد وتجاهلهم عن عمد واجباتهم اليمين، فإن الاعتماد على النفط أمر لا مفر منه في معظم دول منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا الغنية بالنفط.[1]

[1]Matallah, S., op-cit, pp.3-4.

خلاصة الفصل الأول:

على الرغم من الدور الأساسي الذي يتمتع به النفط الخام في الاقتصاد العالمي، كان تأثير صدمات أسعار النفط الخام على الاقتصاد مصدر قلق كبير للاقتصاديين إذ تشير البيانات التاريخية إلى أنه من 1960 إلى 2014، لوحظت عدة صدمات مهمة في أسعار النفط أدت إلى تعطيل النشاط الاقتصادي العالمي بشكل كبير، حيث قدمت الأدبيات التجريبية أدلة على العديد من البلدان ولفترات مختلفة باستخدام أساليب الاقتصاد القياسي المختلفة على العلاقة بين نمو النفط و بشكل عام، أكدت هذه الدراسات على تأثير أسعار النفط والصدمات في أسعار النفط على نشاط الاقتصاد الكلي في إطارين قياسيين مختلفين: التماثل الخطي وغير الخطي، إذ خلصت المجموعة الأخيرة من هذه الدراسات إلى أن الاختلافات في أسعار النفط تميل إلى التأثير على البلدان بشكل مختلف حسب مستوى التنمية الاقتصادية، وتوافر موارد الطاقة المتجددة، والوضع الاقتصادي العالمي، وأنشطة المضاربة، والمواقف السياسية والاجتماعية والابتكارات التكنولوجية، ووجدوا أيضا أنه في حالة وجود الصدمات، تميل البلدان المستوردة للنفط إلى التكيف بشكل أسرع من الدول المصدرة للنفط، إذ أن أي صدمة للمتغير سيكون لها تأثير أكبر على اقتصادها الكلي مقارنة بالاقتصاد المتنوع جيدًا للبلدان المستوردة للنفط.

كما لاقى هدف تحقيق وفهم تنويع الصادرات في البلدان الوفيرة بالموارد اهتمام مجموعة كبيرة من الباحثين خاصة وأنهم وجدوا أن تنويع الصادرات تعتبر استراتيجية مثلى بالنسبة لهذه البلدان لدرء ما يسمى بنقمة الموارد التي لاقت جدل كبير من الدراسات لكنهم استنتجوا أنه ما إذا كانت وفرة الموارد هي لعنة أو نعمة يبدو أنها تتوقف على ظروف البلد المضيف وعلى المورد المعين المعني، واعتبروا أن تنويع الصادرات تمثل المنفذ للخروج من هذه الظاهرة لكن خلال العقود الماضية، قام مصدرو النفط بتنويع اقتصاداتهم بدرجات مختلفة من النجاح، في حين أن بعض البلدان لم تطور الكثير من السلع التجارية، إذ يمكن القول أن تنويع النشاط الاقتصادي يمثل مهمة صعبة بالنسبة للبلدان المصدرة للنفط، حيث نجح عدد قليل من الدول تاريخياً في تنويع نشاطها الاقتصادي وتقليل اعتمادها على النفط، خاصةً عندما يكون إنتاجها من النفط وفيرًا وكافيًا لفترة طويلة إذ أن أول نمط قد لوحظ هو أن البلدان المصدرة للنفط قد تنوعت بشكل أبطأ من بقية العالم.

الفصل الثاني

الدراسة القياسية لأثر الصدمات النفطية على تنويع الصادرات في الجزائر

تمهيد:

لقد عالج العديد من الاقتصاديين تأثير الهيدروكربونات على الاقتصاد النفطي على مر السنين وثبت أن عائدات النفط والغاز لها فوائد عديدة إذا استفادت الدول منها بنجاح ومع ذلك، فقد اكتشفت العديد من البلدان أن هذه المكاسب، المستندة إلى موارد مستنفدة (غير متجددة)، أصبحت أكثر لعنة من كونها نعمة، خاصة في البلدان النامية، التي عانت من نظام مؤسسي ضعيف، وعليه لمواجهة "لعنة النفط" في الجزائر بدأ صناع القرار يدعون إلى "تنويع" الاقتصاد بعيداً عن إنتاج الطاقة وإلى الصناعة والزراعة، حيث تواجه الجزائر نفس التحدي الذي تواجهه البلدان الغنية بالنفط الأخرى لتعرضه كغيره من هذه البلدان، بشكل دائم لتقلبات أسعار النفط نتيجة الاعتماد المفرط على عائدات صادرات هذا الأخير، إذ يعد هذا البلد من بين أكبر عشر دول مصدرة للنفط في العالم وأكبر ثلاثة منتجين للنفط في أفريقيا، وعليه كان قطاع النفط سمة مهيمنة في الاقتصاد الجزائري لعقود، مما جعله عرضة للتغيرات في أسواق النفط العالمية لذلك، كان الانخفاض في الاعتماد على النفط والهيدروكربونات الأخرى، بما في ذلك تطوير الصادرات الأخرى، وخلق أساس مستدام للنمو، الأهداف الرئيسية طويلة الأجل لجهود التكيف الحكومية منذ عام 1994، لكن العقبات لا تزال في طريق "التنويع" للاقتصاد الجزائري، إذ أن المخاطر كبيرة في وقت يمكن أن تؤدي فيه الصعوبات الاقتصادية وعدم اليقين السياسي إلى حدوث اضطرابات حيث تحاول الجزائر تنويع اقتصادها من خلال تنفيذ عدة برامج في ظل ظروف وطنية ودولية مختلفة، ولكن على الرغم من نجاح الاستقرار في السنوات القليلة الماضية، كان التقدم في المجالات الهيكلية أبطأ، لم يتحقق النمو في القطاع والصناعات غير الهيدروكربونية بعد، وعليه في هذا الفصل سنحاول معرفة واقع النفط والتنويع في الاقتصاد الجزائري بالإضافة إلى إجراء الدراسة القياسية لمعرفة علاقة الصدمات النفطية بأداء تنويع الصادرات.

المبحث الأول: واقع النفط وتنويع الصادرات في الجزائر.

تعتبر الجزائر من الدول التي تبقى تعاني من عدم تنوع صادراتها وانحصارها فقط في مادة الطاقة والمحروقات، وهذا بالرغم من الإصلاحات المتكررة، وبالتالي سنحاول في هذا المبحث التطرق إلى أهمية ومكانة النفط في الاقتصاد الجزائري ومدى استفادتها من الفوائض البترولية وكذا حقيقة تنويع الصادرات في الجزائر.

المطلب الأول: أهمية ومكانة النفط في الاقتصاد الجزائري.

1. إمكانيات النفط في الجزائر:

تعتبر الجزائر واحدة من أهم منتجي ومصدري المنتجات الهيدروكربونية (النفط والغاز) في العالم،[1] حيث تتميز باعتمادها الكبير على المحروقات التي شكلت نسبة 25% من الناتج المحلي الإجمالي، و94% من عائدات التصدير و48% من إيرادات الميزانية في عام 2015[2] وتعتبر كذلك من الدول المنتجة للنفط المشاركة في الإنتاج العالمي للنفط من خلال شركتها سوناطراك، وشركاؤها الأجانب،[3]إذ تعد من بين أكبر عشر دول مصدرة للنفط في العالم وأكبر ثلاثة منتجين للنفط في أفريقيا، وقد بدأت في إنتاج النفط سنة 1958 حين كانت لا تزال مستعمرة فرنسية وانضمت إلى منظمة أوبك عام 1969 كدولة مستقلة[4]، وبالتالي تزخر الجزائر بإمكانات نفطية هائلة تجعل لها وزنا مهما في السوق النفطية العالمية،[5]وذلك ما يظهر من خلال طاقتها الإنتاجية وحجم الاحتياطات المؤكدة التي بحوزتها حيث سيتم إبراز ذلك، من خلال دراسة كل من تطور إنتاج النفط واحتياطاته.

أ. الاحتياطات النفطية المؤكدة:

من المؤشرات الهامة التي يتم من خلالها معرفة مكانة أي دولة في السوق النفطية العالمية نجد مؤشر ما تمتلكه من احتياطات نفطية مؤكدة،[6] إذ تعد الاحتياطات قاعدة الارتكاز الأساسية للإنتاج النفطي، حيث تعتبر الجزائر من بين أحد اللاعبين في سوق النفط محتلة المرتبة الخامس عشر عالميا، وثامن دولة عربية من حيث الاحتياط بعد كل

[1]Benramdane, A., op-cit, p1.

[2]Seddiki, S., & Kiheli, A. S.,"Oil Price Shocks And Algerian Economy: Evidence From The new Economic Model", Roa Iktissadia REVIEW, University of El Oued, Algeria, V09, N01, 2019, pp. 13-26.

[3]Bouchaour, C., & Al-Zeaud, H. A.,"Oil price distortion and their impact on Algerian macroeconomic", International Journal of Business and Management, 7 (18), 2012, pp.99-114.

[4]Gasmi, F., & Laourari, I., op-cit, p.3.

[5]السعيد بريكة، نور الهدى عمارة، "استثمار العوائد النفطية لتطوير قطاع الصناعة في الجزائر"، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة أم البواقي–الجزائر، العدد الرابع، ديسمبر 2015، ص 274.

[6]خوميجة فتيحة، مرجع سبق ذكره، ص 151.

من السعودية، إيران، العراق، الكويت، الإمارات العربية، ليبيا قطر،[1] فلقد شهد احتياطي النفطي الخام المؤكد منذ السبعينات حالات من التذبذب وهذا ما يبينه الشكل الموالي:

الشكل (2-1): تطور الاحتياطي النفط الخام المؤكد في الجزائر خلال الفترة (1970-2019)

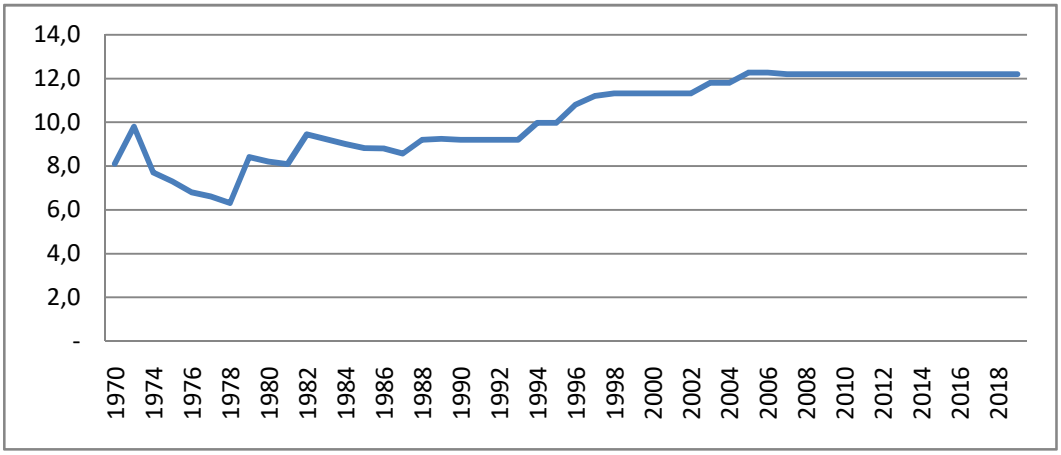

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات:

-OPEC Annual Statistical Bulletin

-Bp Statistical Review of World Energy

ومن الشكل أعلاه يتضح أن حجم الاحتياطي لم يتغير كثيرا في الفترة الممتدة بين بداية السبعينات إلى غاية منتصف الثمانينات، حيث تميزت هذه الفترة باحتكار شركة سوناطراك شبه الكامل لنشاط الاستكشاف، ويعود هذا الجمود النسبي في حجم الاحتياطي إلى عاملين أولهما عجز شركة سوناطراك على مواكبة التطورات التقنية الحاصلة في ميدان الاستكشاف، وثانيها انحصار النشاط الاستكشافي تقريبا في محيط الحقول النفطية المنتجة القديمة، وعلى الرغم من تحسين الوضع في سنوات الثمانينيات إلا أنه لم يتغير كثيرا،[2] حيث شهدت الاحتياطات تغيرات ايجابية كبيرة سنة 1986 أكبر نسبة لتسجيل الاحتياطات المؤكدة وهذا إبان الأزمة النفطية لسنة 1986-1987 وكذلك سنة 1988، وهذا راجع بالأساس إلى أن أبحاث الاستكشاف قد عرفت تذبذبا مثلما نلاحظ من الشكل الموالي:

[1] بودية سعاد، "استراتيجية الدول النامية المصدرة للبترول في مواجهة تقلبات الأسعار في السوق وأثرها على النمو الاقتصادي دراسة قياسية للفترة الممتدة ما بين 2000-2017"، أطروحة مقدمة لنيل متطلبات شهادة الدكتوراه في علوم الاقتصاد، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، 2019/2018، ص 92.

[2] زرواط فاطمة الزهراء، بورواحة عبد الحميد، "أثر تقلبات أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري دراسة قياسية للفترة الممتدة 1980-2014"، المؤتمر الأول: السياسات الاستخدامية للموارد الطاقوية بين متطلبات التنمية القطرية وتأمين الاحتياجات الدولية، جامعة سطيف، 2015، على الموقع: https://eco.univ-setif.dz/

الشكل (2-2): تطور الاكتشافات النفطية والمسح الزلزالي في الجزائر للفترة 1980-2018

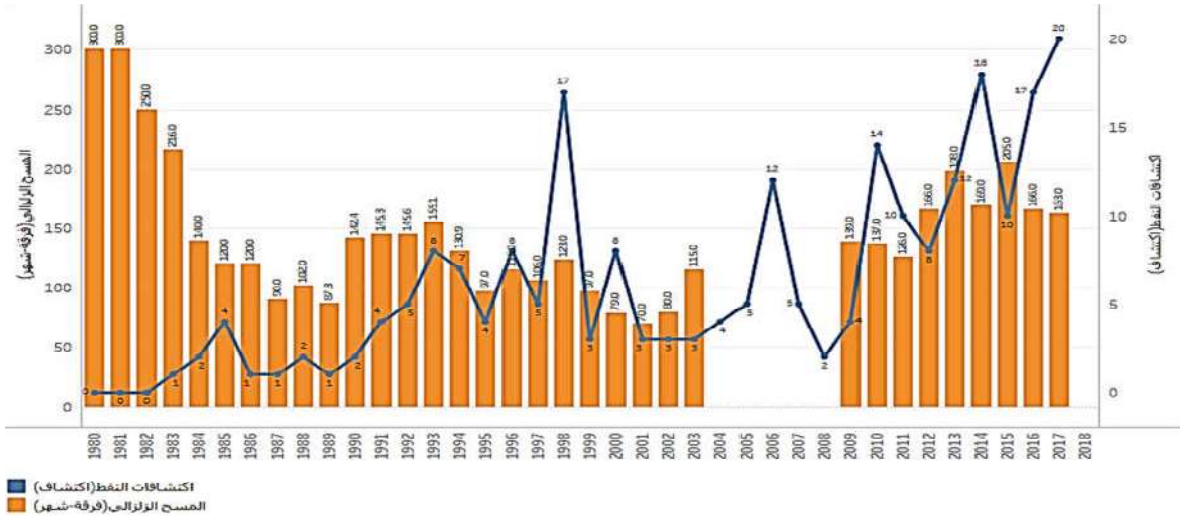

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على:

-منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، التقرير الإحصائي السنوي

-بيانات منظمة الأوبك

وتبين لنا من خلال الشكل أعلاه أنه لم يحدث نمو للاحتياطي نظرا لأنه تم تقدير الاحتياطات بشكل سيء،[1] أما المرحلة الثانية بدأت بعد انفتاح القطاع على الاستثمار الأجنبي المباشر على الخبرات الأجنبية في هذا المجال، إذ قامت الجزائر في الفترة من 1987 إلى غاية 2003 بتوقيع أكثر من 50 عقد شراكة مع شركات نفطية أجنبية في مجال الاستكشاف حيث سجل نشاط التنقيب والاستكشاف ارتفاعا محسوس منذ عام 1999، وإلى غاية 2008 تكون الجزائر قد نجحت بفضل هذه الشراكة وبفضل المجهود الخاص لشركة سوناطراك في تجديد احتياطاتها في السنوات الأخيرة ومن رفع مستوى إنتاجها،[2] بعد ذلك عرفت الجزائر استقرارا على مدار السنوات الأخيرة في حدود 12.2 مليار برميل، بالرغم من أنها قد حققت أكبر الاكتشافات في المنطقة العربية بعد مصر في مجال النفط والغاز حسب منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط،[3] وعليه تميزت تقديرات الاحتياطي المؤكد بالجمود النسبي بداية من سنة 2006 ويشير هذا الثبات إلى انحصار النشاط الاستكشافي في محيط الحقول النفطية المنتجة، في ظل

[1] سعاد بن مسعود، "أثر الصدمات النفطية على التوازنات الداخلية والخارجية في الجزائر (دراسة تحليلية قياسية 1980-2016)"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة زيان عاشور،الجلفة، 2020/2019، ص 154.

[2] يوب فايزة، مرجع سبق ذكره، ص 17.

[3] حسيبة زايدي، "فعالية إعادة تدوير الأموال البترولية في التنمية الاقتصادية دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة 1970-2012"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2015/2014، ص 280.

محدودية الاستكشافات النفطية في الوقت الحالي، فإن نظرية الذروة لهذا الاحتياطي تزداد كلما زاد معدل استخراج النفط، بينما تزداد تكلفة الاستخراج كلما امتد الاستخراج إلى احتياطات ذات جودة أو نقاء أقل، كما أن بعض المتمسكين لفرضية "الذروة البترولية" يحذرون من أن الإنتاج العالمي للنفط قد بلغ ذروته عام 2006، وأنه سيتراجع إلى النصف بحلول عام 2030.[1]

ب. الطاقة الإنتاجية النفطية:

منذ بداية وضع البرامج الوطنية للنمو والتنمية وقطاع المحروقات يأخذ النصيب الأكبر من الاعتمادات المالية الموجهة للاستثمار، والتي كان من ورائها زيادة الطاقة الإنتاجية للنفط إذ عندما ترتفع الأسعار يرتفع الإنتاج وهذا راجع إلى سياسة الدولة، ويبين الشكل التالي تطور إنتاج النفط في الجزائر:

الشكل (2-3): تطور إنتاج النفط في الجزائر خلال الفترة (1970-2019)

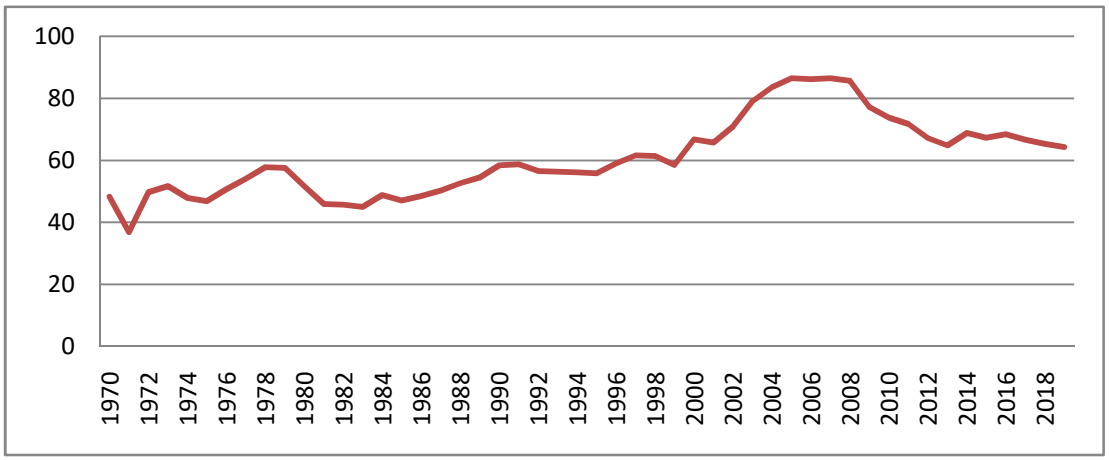

المصدر: من إعداد الباحثة بناءا على بيانات:

-BP Statistical Review of World Energy

وبتحليل الشكل نرى أن سياسة إنتاج النفط مرت عبر مراحل، في البداية كانت سنة 1971 الذي انخفض فيها قيمة الإنتاج بسبب الظروف التي سبقت تأسيس المحروقات في 1971/02/24، وباسترجاع زمام السيادة على المحروقات بدأ إنتاج النفط الخام في الارتفاع، وكان التركيز خلالها على النفط الخام، لكن مع ارتفاع أسعار النفط بدأت سوناطراك تغير من سياستها الإنتاجية، حيث قامت بتنويع المنتجات النفطية، وفي سنة 1978 عندما وصلت أسعار النفط إلى مستوى 18 دولار للبرميل وبلغ إنتاج النفط الخام أعلى مستوى له انخفض الإنتاج رغم تواصل ارتفاع الأسعار، وهذا راجع إلى تغير سياسة الدولة الاقتصادية التي تسعى لوضع توازن بين القطاعات

[1] بودية سعاد، مرجع سبق ذكره، ص 93.

الإقتصادية،[1] فمنذ نهاية السبعينيات بقيت الجزائر محافظة على مستوى 1 مليون برميل يوميا وهذا المستوى رغم أنه يندرج تحت بند الحصص في منظمة الأوبك إلا أن هذا المستوى عرف انخفاض نسبي في بداية الثمانينات من 1.27 مليون برميل يوميا سنة 1980 إلى 1.04 مليون برميل يوميا سنة 1984 أي بنسبة تراجع وصلت إلى 7%، وهذا تزامن مع الانخفاض الذي عرفه سعر النفط الذي وصل إلى 27.6 دولار للبرميل سنة 1985، غير أن هذا الانخفاض في وتيرة الإنتاج سرعان ما عرف ارتفاعا في نفس السنة إذ وصل إلى 8.6% محققا 1.14 مليون برميل يوميا وهذا الرفع من الإنتاج جاء متدرجا في النصف الثاني من الثمانينات إذ بلغ معدل نمو الإنتاج ما بين 1.8 إلى 2.7%، ويجدر بالذكر أن الجزائر قد رفعت سقف الإنتاج إلى 1.96 مليون برميل يوميا وهذا نتيجة أثر الأزمة النفطية لسنة 1986-1987 حيث حافظت على هذا المستوى، رغم التذبذب الذي عرفه سعر النفط في السوق الدولية والذي أثر على الإيرادات، وفي سنة 1990 بلغ معدل الإنتاج اليومي 1.28 مليون برميل يوميا، ومع نهاية نفس السنة بدأت أسعار النفط بالانخفاض نتيجة لأزمة الكويت، ونتيجة لهذا الانخفاض رفعت الجزائر من طاقتها الإنتاجية ليبلغ معدل الإنتاج اليومي مستوى 1.32 مليون برميل يوميا إذ عرف هذا المستوى استقرارا إلى غاية عام 1996، وفي سنة 1997 قامت سوناطراك باكتشاف سبعة "07" آبار ما أعطى الجزائر إمكانية رفع طاقتها الإنتاجية ب 4.45% وهذا نتيجة للطلب المتزايد على النفط ومع بداية سنة 1998 ارتفع الإنتاج بمعدل 1.42 مليون برميل يوميا، ومع انهيار أسعار النفط في بداية عام 1999 أجبرت الجزائر والدول الأعضاء في منظمة أوبك وبعض الدول المنتجة الأخرى بإجراء تخفيضات لمعدلات نمو إنتاجها اعتبارا من أول الربع الثاني من سنة 1999، حيث حدد معدل الإنتاج الجزائري ب 1.55 مليون برميل يوميا، وقد نتج عن هذا الإجراء انخفاض معدل إنتاج العالم من النفط الخام حوالي 73.46 مليون برميل يوميا عام 1998 إلى حوالي 72.24 مليون برميل يوميا عام 1999، إذ تراجع بنسبة 1.7%،[2] ومع بداية الألفية الجديدة دخل قطاع النفط في حالة من الانتعاش، عرفت فيها الفترة الممتدة من 2003-2007، الإنتاج مستوى غير مسبوق ولعل ذلك راجع إلى تزايد الطلب العالمي على النفط، وكذا الجهود المبذولة في البحث والتنقيب، كما أن السلطات الجزائرية فتحت المجال أمام الاستثمارات الأجنبية في قطاع المحروقات، مما ساهم في تطور الطاقة الإنتاجية للنفط الخام في الجزائر،[3]غير أنه، سجل انخفاض في الكمية المنتجة من سنة 2008 إلى غاية 2012 بسبب الأزمة المالية العالمية، فمع منتصف سنة

[1] زرواط فاطمة الزهراء، بورواحة عبد الحميد، مرجع سبق ذكره.

[2] سعاد بن مسعود، مرجع سبق ذكره، ص 148.

[3] زرواط فاطمة الزهراء، بورواحة عبد الحميد، مرجع سابق.

2008 انخفض الإنتاج بنسبة 1.14%، رغم ارتفاع سعر سلة أوبك غير المسبوق وبلوغها 117.6 دولار للبرميل مع نهاية الربع الثاني من سنة 2008 وانخفض بنسبة 10.32% سنة 2009، ليبقى هذا التراجع لغاية 2011، بنسبة 2.37% مقارنة ب2010،[1] وفي سنة 2013 عاد ليتعافى نوعا ما حيث سجل الإنتاج فيها 1257.0 مليار برميل غير أنه مع التقلبات الحادة لأسعار النفط في جوان 2014، انخفض الإنتاج خلال عام 2017 ليصل إلى أدنى مستوياته منذ عام 2014، إذ قدرت بمتوسط 1.061 مليار/يوم مشكلا بذلك انخفاضا بحدود 85.3 مليار برميل أي ما يعادل نسبة 7.4% بالمقارنة مع مستويات عام 2016.[2]

2. مساهمة قطاع النفط في الاقتصاد الجزائري:

أصبحت الجزائر منذ أكثر من أربعة عقود تعتمد على قطاع النفط الذي أصبح العمود الفقري للاقتصاد، حيث أن لها عوائد مالية ضخمة،كونها المصدر الرئيسي للعملة الصعبة وأهم عامل لزيادة الدخل،[3] وذلك راجع إلى الدور الأساسي الذي يقوم به النفط كمورد أساسي ووحيد في تلبية حاجاتها، إذ أن أهم المؤشرات الاقتصادية الكلية تتأثر وبشكل كبير بحجم الإيرادات المتأتية من القطاع النفطي ويمكن تبيان ذلك على النحو التالي:

أ. مساهمة النفط في الناتج المحلي الإجمالي:

إن الناتج المحلي الخام يعبر عن مجموع القيم المضافة لكل المؤسسات التي تنشط على المستوى الوطني أو مجموع القيم المضافة مع إضافة الحقوق الجمركية وطرح الإعانات، وبما أن قطاع المحروقات يمثل الشريان الأساسي للاقتصاد الجزائري، فقد أصبح هذا القطاع يمثل أحد أهم فروع الإنتاج في الاقتصاد الوطني، ويظهر ذلك جليا من خلال نسبة مساهمة قطاع النفط في الناتج الداخلي الخام مثل ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول (2-1): موقع قطاع النفط في هيكل الناتج المحلي الخام

السنوات	الناتج المحلي الإجمالي (PIB)	الناتج المحلي للقطاع النفطي	النسبة المئوية %	السنوات	الناتج المحلي الإجمالي (PIB)	الناتج المحلي للقطاع النفطي	النسبة المئوية %
1986	296.6	39.1	13.2	**2003**	5252.3	1868.9	35.6
1987	312.7	45.5	14.6	**2004**	6149.1	2319.8	37.7
1988	347.7	52.7	15.2	**2005**	7562.0	3352.9	44.3
1989	422.0	74.3	17.6	**2006**	8501.6	3882.2	45.7
1990	554.4	125.2	22.6	**2007**	9352.9	4089.3	43.7
1991	862.1	236.2	27.4	**2008**	11043.7	4997.6	45.3

[1] السعيد بريكة، نور الهدى عمارة، مرجع سبق ذكره، ص 276.

[2] بودية سعاد، مرجع سبق ذكره، ص 94.

[3] Bouchaour, C., & Al-Zeaud, H. A., op-cit, pp.99-114.

31.2	3109.1	9968.0	**2009**	23.3	250.4	1074.7	**1992**
34.9	4180.4	11991.6	**2010**	20.8	247.4	1189.7	**1993**
35.9	5242.5	14589.0	**2011**	22.0	327.3	1487.4	**1994**
34.2	5536.4	16209.6	**2012**	25.2	505.6	2005	**1995**
29.8	4968.0	16647.9	**2013**	29.2	750.4	2570.0	**1996**
27.0	4657.8	17228.6	**2014**	30.2	839	2780.1	**1997**
18.8	3134.2	16712.7	**2015**	22.5	638.2	2830.5	**1998**
17.3	3025.6	17525.0	**2016**	27.5	890.9	3238.2	**1999**
19.4	3660.0	18876.2	**2017**	39.2	1616.3	4123.5	**2000**
22.2	4547.8	20452.3	**2018**	34.2	1443.9	4227.1	**2001**
20.6	4203.6	20428.3	**2019**	32.7	1477.0	4522.8	**2002**

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على:

بيانات وزارة المالية على الموقع: http://www.dgpp-mf.gov.dz/

من خلال الجدول يتبين أن القطاع النفطي يساهم بنسبة كبيرة في الناتج المحلي الإجمالي، حيث نجد أن تطور الناتج المحلي الإجمالي مرتبط جد الارتباط بالعائدات النفطية التي تبقى هي الأخرى عرضة للصدمات الناجمة عن تقلبات أسعار المحروقات في السوق الدولية، فقد كان للأزمة النفطية في سنة 1986 الوقع الكبير على الاقتصاد الجزائري حيث أنه وبمجرد تراجع أسعار النفط ومن ثم تراجع قيمة الصادرات النفطية برزت اختلالات على مستوى جميع القطاعات الاقتصادية أدت إلى تسجيل معدلات منخفضة في الناتج المحلي خلال السنوات الأخيرة من الثمانينات، مع تسجيل نسب مساهمة ضئيلة لقطاع المحروقات في الناتج المحلي الإجمالي حيث لم تتجاوز 17% في أحسن حالاتها خلال هذه الفترة، ونتيجة لارتفاع أسعار النفط خلال أزمة الخليج الثانية تحسنت المؤشرات الاقتصادية الكلية فارتفع بذلك حجم الناتج المحلي الإجمالي وواصل ارتفاعه طوال سنوات التسعينات ولكن بوتيرة بطيئة نتيجة لاستمرار أسعار النفط في تسجيل قيم منخفضة باستثناء الارتفاع النسبي للأسعار سنة 1996، والتي قفز فيها حجم الناتج المحلي الإجمالي إلى 2570.0 مليار دينار شكل منها قطاع المحروقات نسبة 29.2%،[1] أما سنة 1998 سجلت أقل نسبة ب 22.5% من الناتج المحلي الإجمالي والمقدرة ب 638.2 مليار دينار جزائري، وأما أعلى نسبة فسجلت سنة 2006 ب 45.7% والمقدرة ب 3882.2 مليار دينار جزائري،

[1] قرينعي ريحية، "أثر تقلبات أسعار البترول في توجيه الإنفاق العام في الجزائر دراسة تحليلية قياسية (1986-2016)"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة زيان عاشور،الجلفة، 2019/2018، ص 173-175.

وهذا بسبب الارتفاع الكبير الذي عاشته أسعار النفط خلال هذه السنة مقارنة بالسنوات الأخرى،[1] ثم عرف بعدها أدنى نسبة مساهمة في الناتج المحلي الإجمالي سنة 2016 التي قدرت ب 17.3% وذلك بالرغم من ارتفاع حجم الناتج المحلي خلال نفس السنة إلى 17525.0 مليار دينار بعد أن كان 16712.7 مليار دينار سنة 2015 وهو ما يفسر بتنامي مساهمة القطاعات الاقتصادية الأخرى خارج قطاع المحروقات في حجم الناتج الداخلي الخام خلال السنوات الأخيرة التي تلت الأزمة النفطية لسنة 2014، نتيجة لبعض الإصلاحات التي مست هذه القطاعات بتخصيص مبالغ مالية ضخمة من خلال برامج الإنعاش الاقتصادي لدعم وترقية هذه القطاعات من أجل التخفيف من التبعية المبالغ فيها لقطاع المحروقات.[2]

ب. مساهمة النفط في إيرادات الميزانية العامة:

تعتمد الجزائر بشكل رئيسي على الإيرادات النفطية في تمويل موازناتها العامة، حيث تمثل الجباية البترولية أهم مصدر ضمن هيكل الإيرادات العامة، لارتباط هذه الأخيرة بشكل أساسي بتقلبات أسعار النفط وهو ما يمكن توضيحه من خلال الشكل الموالي:

الشكل (2-4): تطور الإيرادات العامة وإيرادات الجباية البترولية في الجزائر للفترة 1995-2019

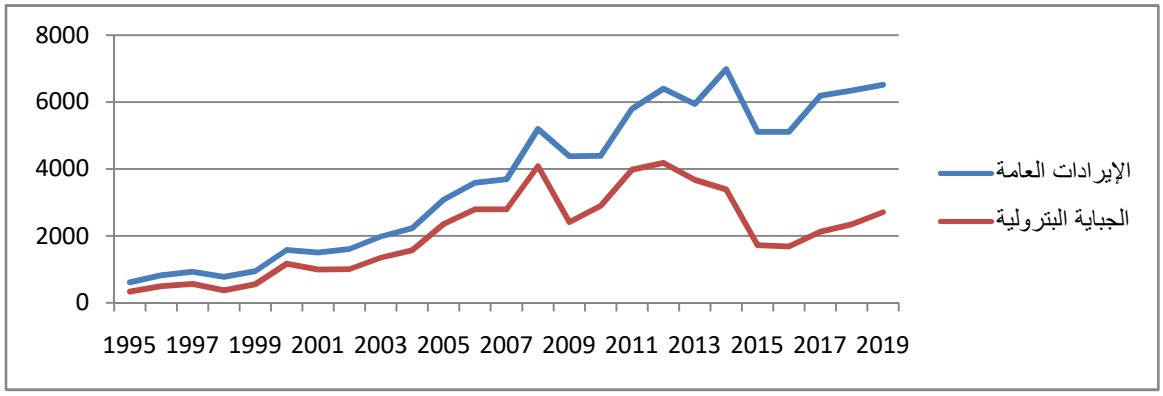

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على:

الديوان الوطني للإحصائيات ONS

بيانات وزارة المالية على الموقع: http://www.dgpp-mf.gov.dz/

[1] بن عوالي خالدية، "استخدام العوائد النفطية : دراسة مقارنة بين تجربة الجزائر وتجربة النرويج"، مذكرة للحصول على شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة وهران2، 2016/2015، ص 95-96.

[2] قرينعي ربحية، مرجع سبق ذكره، ص 175.

ويتضح من خلال الشكل أن تطور الإيرادات العامة يتبع سلوك تطور إيرادات الجباية البترولية،[1] حيث يتبين وجود علاقة طردية بين قيمة الإيرادات العامة والجباية البترولية فهي تفوق 50% من الإيرادات العامة بالرغم من تعدد مصادر الإيرادات في الجزائر،[2] وبالتالي فإن إيرادات الميزانية العامة للدولة تتكون أساسا من الجباية التي هي عبارة عن ذلك النظام التشريعي الموضوع حيز التطبيق لضمان إجراءات من أجل تحصيل إيرادات لتغطية نفقات الدولة بصفة مباشرة، إذ تحتل مكانة بارزة نظرا لثباتها وإلزاميتها بنوعيها النفطية والعادية[3] وتتوقف وضعيتها على مستوى أسعار البترول، فكل تغير في هذه الأخيرة إلا وصاحبه تغير مواز في حصيلة الجباية البترولية وبالتالي في حجم الإيرادات الكلية للميزانية العامة، وهذا ما نلاحظه من خلال الشكل الموالي:

الشكل (2-5): تطور نسبة مساهمة الجباية البترولية في إجمالي الإيرادات العامة خلال الفترة (1985-2019)

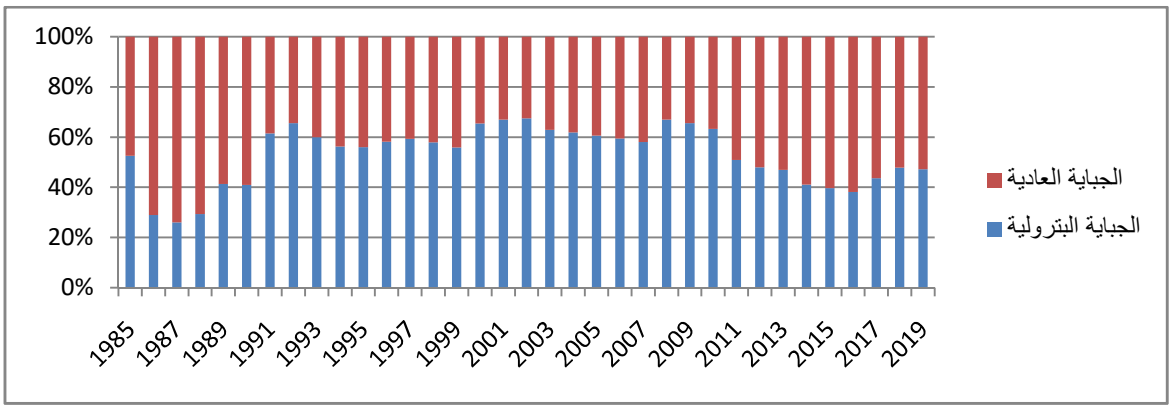

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على:

الديوان الوطني للإحصاءات ONS

بيانات وزارة المالية على الموقع: http://www.dgpp-mf.gov.dz/

فنلاحظ من خلال الشكل أن الجباية البترولية تساهم بنسب عالية جدا في إجمالي الإيرادات العامة خاصة في السنوات التي تشهد ارتفاعا في أسعار البترول، أما في المقابل تشكل الجباية العادية نسب مساهمة ضعيفة مقارنة بنسب الجباية البترولية.

إن انخفاض أسعار البترول سنة 1986 كان له الأثر المباشر على حصيلة الجباية البترولية، حيث تم تسجيل نسب مساهمة ضئيلة في إجمالي الإيرادات، وقد دفع هذا بالحكومة الجزائرية إلى مراجعة الميزانية الابتدائية التي وضعت على

[1] نادية العقون، أسماء مخاليف، "تقلبات أسعار النفط وانعكاساتها على معدل النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة تحليلية قياسية للفترة (1986-2017)"، مجلة الحدث للدراسات المالية والاقتصادية، العدد1، ديسمبر 2018، ص 158.

[2] صورية مساني، مرجع سبق ذكره، ص54.

[3] بن عوالي خالدية، مرجع سبق ذكره، ص 96.

أساس 24 دولار ووضع قانون المالية التكميلي على أساس 17.5 دولار للبرميل، مما لجأت الحكومة إلى ترشيد النفقات والعمل على زيادة الإيرادات من الجباية العادية، فرفعت الضرائب بنسبة 20% للضرائب المباشرة ونسبة 19.4% للضرائب المفروضة على الشركات و28.5% للضرائب غير المباشرة، وفي سنة 1990 حققت أسعار البترول انتعاشا انعكس على حصيلة الجباية البترولية التي عرفت نسبة مساهمتها في إجمالي الإيرادات أعلى نسبة لها خلال فترة التسعينات وذلك في سنة 1992 بنسبة مساهمة وصلت إلى 64.19%، لتنخفض هذه النسبة في سنتي 1993 و1994، وهي الفترة التي صاحبت قيام الجزائر بإصلاح جذري في النظام الضريبي مفاده تقليص التبعية للقطاع النفطي والسعي إلى إحلال الجباية العادية محل الجباية البترولية والذي بدأت تطبيقه سنة 1992، مما ساهم في الرفع من مردودية الجباية العادية مقارنة بالجباية البترولية، هذا بالإضافة إلى انخفاض سعر البترول إلى 15.53 دولار للبرميل سنة 1994، هذا الانخفاض كان له الدور الكبير في خفض إيرادات الميزانية العامة، في الوقت الذي لم يجري فيه تخفيض مماثل في النفقات العامة بشكل يتناسب مع انخفاض تلك الإيرادات، مما جعل الميزانية العامة تسجل عجزا ابتداء من سنة 1992 إلى غاية سنة 1995، لتشهد بعدها نسب مساهمة الجباية البترولية في إجمالي الإيرادات تزايدا مستمرا بوتيرة بطيئة إلى غاية 1998 نتيجة تطور حصيلة الجباية البترولية الناجم عن ارتفاع أسعار النفط، بالإضافة إلى ارتفاع الإنتاج الجزائري من المحروقات خلال هذه السنوات، ونتيجة لهذا حققت الميزانية العامة فائضا وصلت قيمته إلى 100.5 مليار دينار سنة 1996 و81.5 مليار دينار سنة 1997.

إن الانخفاض في أسعار البترول سنة 1998 ببلوغه 12.28 دولار نتيجة تراجع الطلب بعد الأزمة الآسيوية وارتفاع العرض من قبل الأوبك خلال تلك الفترة انعكس بشكل مباشر على عائدات الجباية البترولية لتنخفض نسبتها من الإيرادات الكلية إلى 50.51% في سنة 1999 بعد أن كانت تمثل نسبة 59.39% من إجمالي الإيرادات سنة 1998[1] كما انتقلت الإيرادات العامة والجباية البترولية على التوالي من 1578161 و720000 مليون دينار جزائري سنة 2000 إلى 5190500 و1715400 مليون دينار جزائري سنة 2008 وهذا بسبب تواصل ارتفاع أسعار النفط خلال هذه الفترة ما أدى إلى ارتفاع نسبة الجباية النفطية في إجمالي الإيرادات بقيمة 62.08% سنة 2008 وهو ما ساهم في ارتفاع إجمالي الإيرادات العامة للموازنة، كما عرفت الفترة 2009-2013 تراجع كل من الإيرادات العامة والجباية البترولية بسبب انخفاض أسعار النفط، وتكرر نفس السيناريو سنة

[1] قرينعي ريحية، مرجع سبق ذكره، ص 177-179.

2014 حين انخفضت الإيرادات العامة إلى 4862900 مليون دينار جزائري[1] مواصلة تراجعها إلى غاية سنة 2016.

وسجل أيضا رصيد الميزانية العامة عجزا خلال السنوات التي تلت الأزمة النفطية لسنة 1986، في حين عرفت فائضا في سنتي 1990 و1991 بسبب ارتفاع أسعار النفط التي أدت إلى انتعاش حصيلة الجباية البترولية كما يتضح من خلال الشكل (2-6) وفائضا آخر في سنتي 1996 و1997 على إثر الارتفاع الحاصل في أسعار النفط خلال هاتين السنتين، إلا أن باقي سنوات التسعينات حققت فيها الميزانية العامة رصيدا سلبيا بسبب الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية السائدة بالإضافة إلى الانخفاض المسجل في أسعار النفط خلال هذه السنوات.

الشكل (2-6): تطور رصيد الميزانية خلال الفترة (1985-2019)

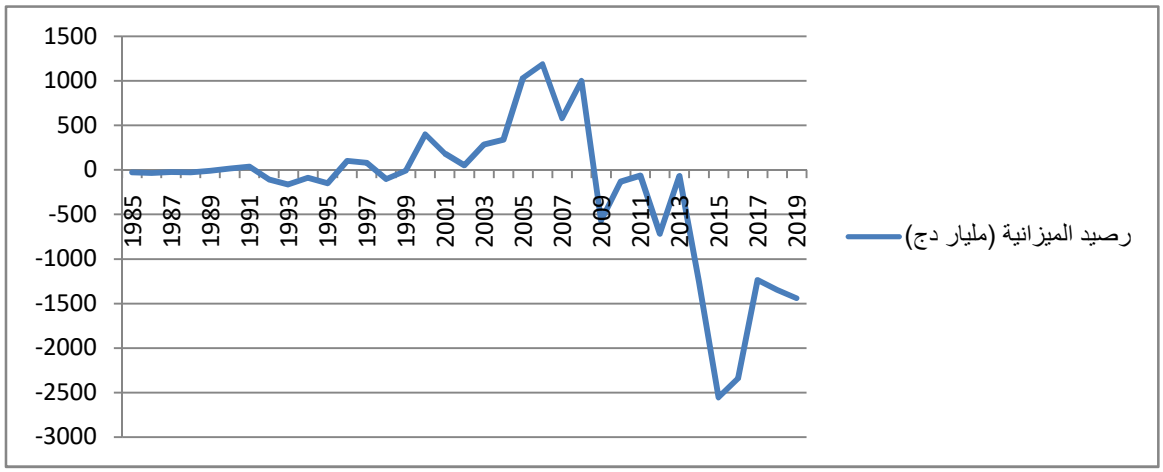

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على:

الديوان الوطني للإحصاءات ONS

بيانات وزارة المالية على الموقع: http://www.dgpp-mf.gov.dz/

ومع الانتعاش الذي عرفته السوق النفطية منذ سنة 2000 بسبب الارتفاع القياسي لأسعار النفط فقد أدى ذلك إلى تكوين احتياطي كبير من العملة الصعبة ساهم في زيادة الإيرادات العامة للدولة ومن ثم تنشيط وإنعاش الاقتصاد عن طريق زيادة الإنفاق الحكومي الاستثماري من خلال تجسيد برامج دعم النمو الاقتصادي، ومع صعوبة التحكم في حجم النفقات العامة المتزايد، وارتباط الإيرادات العامة للدولة بإيرادات الجباية البترولية بشكل كبير فهذا الأمر جعل الميزانية العامة تدخل في حالة عجز ابتداء من سنة 2000 مع التفاوت في معدلات العجز

[1] صورية مساني، مرجع سبق ذكره، ص54.

من سنة لأخرى عدا سنتي 2001 و2002 اللتان حققت فيهما الميزانية فائضا،[1] وكذلك عقب الصدمة الخارجية وكما يتضح من الجدول (2-2) فقد سجلت الإيرادات البترولية انخفاضا من 2288.2 مليار دينار سنة 2008 إلى 400.7 مليار دينار خلال 2009، مؤديا بذلك تسجيل عجزا في الميزانية العامة المقدر ب 570.3 مليار دينار، وفي المقابل لا يمثل سوى 1.1% من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي مقابل 5.7% في 2009، كما نتج عن التحسن ل2010 الارتفاع القوي في إيرادات صادرات المحروقات، المتأتي من ارتفاع أسعار البترول، حيث ساهمت إيرادات المحروقات، في زيادة الإيرادات الإجمالية لسنة 2010 بواقع 70%، بالمقابل انتقلت إيرادات البترول من 400.7 مليار دينار في 2009 إلى 1318.3 مليار دينار في 2010، واستمرت تلك الطفرة إلى غاية صيف 2014، غير أنه، سرعان ما تلاشت هذه الطفرة المالية، لتجد الموازنة العامة نفسها أمام عجز حقيقي، يشير إلى عدم قدرة الإيرادات الإجمالية لتغطية نفقاتها، كما نتج عن الانخفاض في الإيرادات الجبائية البترولية بحوالي 30% عقب الانخفاض المقارب ل 47% من متوسط سعر البرميل عجزا في الميزانية، في حين بلغت إيرادات المحروقات 27917.5 مليون دولار سنة 2016 مقابل 33080.6 مليون دولار سنة 2015، أي بانخفاض قدره 5163.1 مليون دولار، مسجلا عجزا قدره 2341.4 مليون دينار، في ظرف يتسم بالارتفاع الطفيف للأسعار، إذ تنتقل نسبة إيرادات المحروقات إلى 33202.8 مليون دولار لسنة 2017.[2]

الجدول (2-2): وضعية الموازنة العامة للجزائر (مليار دينار)

السنوات	إجمالي الإيرادات	ضبط الإيرادات	الإيرادات البترولية	إجمالي النفقات	رصيد الموازنة
1995	611.7	-	6938	759.62	-147.9
1996	825.2	-	9164	724.58	100.6
1997	926.7	-	8800	845.20	81.5
1998	774.5	-	5900	875.74	-101.2
1999	950.5	-	1904.9	961.68	-11.2
2000	1578.1	453.2	1211.98	1178.1	400
2001	1505.5	123.9	1147.19	1321.0	184.5
2002	1603.2	26.5	1006.80	1556.6	52.6
2003	1974.7	448.9	1350.48	1690.2	284.6
2004	2229.7	623.5	1596.71	1891.8	337.9
2005	3082.6	1368.8	2352.02	2052.0	1030.6
2006	3639.5	1798.0	2798.77	2453.0	1186.8

[1] قرينعي ريحية، مرجع سبق ذكره، ص 176-177.

[2] بودية سعاد، مرجع سبق ذكره، ص 100-101.

2007	3679.9	1738.8	2789.36	3108.5	579.3
2008	5190.2	2288.2	4089.87	4191.0	999.5
2009	3675.1	400.7	2410.86	4246.3	-570.3
2010	4392.9	1318.3	2903.70	4466.9	-133.2
2011	5790.1	2300.3	3977.79	5853.6	-63.5
2012	6339.12	2535.0	4183.81	7058.1	-718.8
2013	5957.5	-70.2	3687.96	6024.2	-66.6
2014	5738.4	-1155.0	2146.16	6995.7	-1257.3
2015	5103.1	-2336.0	2354.6	7656.3	-2553.2
2016	5110.1	-1318.2	2482.2	7383.6	-2341.4
2017	6182.8	-	2630	6883.20	-1234.7
2018	6342.98	-	2712.4	8628	-1346.1
2019	6508	-	2790.5	8557	-1438.1

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على:

الديوان الوطني للإحصاءات ONS

التقارير السنوية لبنك الجزائر

بيانات وزارة المالية على الموقع: http://www.dgpp-mf.gov.dz/

ج.مساهمة النفط في قطاع التشغيل:

بالرغم من الأهمية الكبيرة التي يحتلها النفط في الاقتصاد الوطني، وذلك من خلال مساهمته المعتبرة في الناتج المحلي الإجمالي وكذا في تحصيل إيرادات الميزانية العامة من خلال الإيرادات الجبائية، وكذا في مساهمته في توفير العملة الصعبة للدولة، إلا أن مساهمته في التشغيل تبقى محتشمة وذلك لأن طبيعة العمل في القطاع النفطي لا تتطلب اليد العاملة الكثيفة بسبب اعتماده في الأساس على تكنولوجيات كثيفة رأس المال وهذا ما يوضحه الجدول الآتي:

الجدول (2-3): مساهمة القطاع النفطي في التشغيل

السنوات	السكان العاملون بالآلاف	عمال القطاع النفطي	النسبة المئوية %
2001	5199	36323	0.7
2002	5462	36558	0.67
2003	5741	36053	0.63
2004	5981	43154	0.72
2005	6222	37205	0.6
2006	6517	38012	0.58
2007	6771	39733	0.59
2008	7002	41204	0.59
2009	9472	47566	0.5

2010	9736	47963	0.49
2011	9599	51521	0.54
2012	11423	50608	0.44
2013	11964	48798	0.41
2014	11453	46713	0.4
2015	11932	44667	0.39
2016	12117	43921	0.37
2017	12298	48376	0.42
2018	12445	51445	0.45
2019	12829	53443	0.47

المصدر:من إعداد الباحثة بناءا على:

التقارير السنوية لبنك الجزائر، والتقارير السنوية لسوناطراك

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن القطاع النفطي لا يساهم في التشغيل إلا بنسبة ضئيلة جدا خلال الفترة (2001-2019)، ويعود سبب ذلك لطبيعة العمل التي يتطلبها القطاع النفطي، مقارنة مع باقي القطاعات الأخرى كالقطاع الزراعي وقطاع الخدمات الذي يساهم بأكبر نسبة في التشغيل وكذا قطاع البناء ....إلخ.[1]

د. مساهمة النفط في حجم الصادرات:

شهد هيكل تصدير المحروقات في السنوات القليلة الماضية تغيرا جذريا تراجعت بمقتضاه مساهمة بعض المصادر لفائدة مصادر أخرى وهذا ما انطبق على هيكل الصادرات النفطية، فعلى سبيل المثال كانت مساهمة البترول الخام عام 2001 تمثل 19% من الحجم الكلي للصادرات، لكن بعد أربع سنوات فقط أي عام 2005 أصبحت النسب تزيد عن 28%، في حين تراجعت مساهمة المنتجات البترولية من 13% عام 2001 إلى حوالي 6.08% عام 2005 وهذا ما يوضحه الشكل (2-7).[2]

[1] بن عوالي خالدية، مرجع سبق ذكره، ص 102-103.

[2] مباركي كريمة، "استراتيجيات استخلاف الثروة البترولية في إطار ضوابط التنمية المستدامة في الجزائر"، مذكرة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في إطار مدرسة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف-1-، 2014/2013، ص 113.

الشكل (2-7): هيكل صادرات المحروقات الجزائرية (2001-2005)

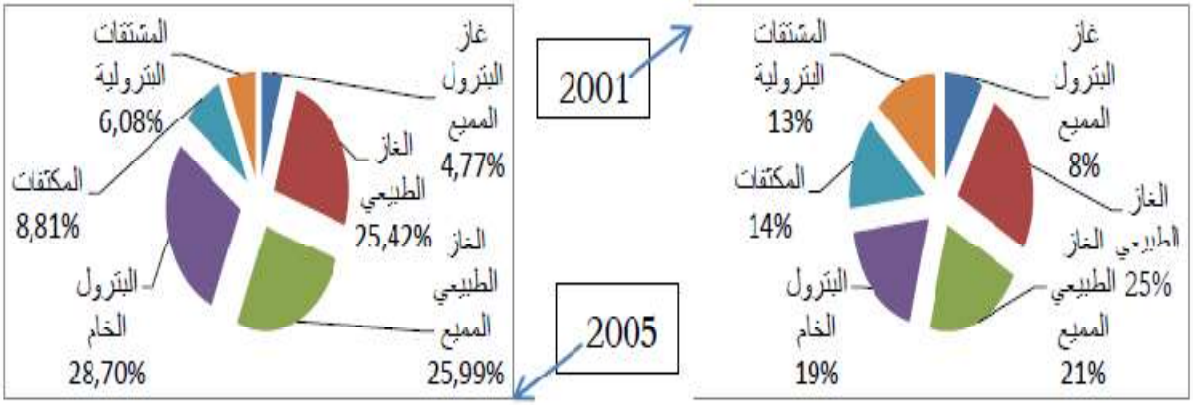

المصدر: سوناطراك، التقرير السنوي 2005، ص57.

فالإيرادات الكبيرة التي يحققها القطاع النفطي، من خلال قيمة صادراته لها الفضل الكبير في تكوين الاحتياطيات من العملات الأجنبية، التي ما فتئ مستواها يتعزز من يوم لآخر، وبالتالي فهذه الأخيرة تعتبر وليدة القطاع النفطي مقارنة بما تحققه الصادرات خارج المحروقات التي لا تساهم إلا بنسبة 2% من إجمالي الصادرات،[1] وهذا يوضح الهيمنة المطلقة لقطاع المحروقات على إجمالي الصادرات في الجزائر، فنلاحظ من خلال الشكل (2-8) أن حجم الصادرات في الثمانينيات متذبذب عموما وهذا راجع إلى تأثر الجزائر بالأزمة النفطية لسنة 1986، إذ انتهجت الأوبك سياسة خفض الإنتاج على المدى المتوسط، حيث يلاحظ من خلال الشكل أنه في سنة 1980 قدرت الصادرات النفطية ب 716 ألف برميل يوميا ثم انخفضت في سنة 1981 إذ تراجعت قيمة الصادرات النفطية ب 27% و56% في 1981 و1982 على التوالي لتقدر ب 229 ألف برميل يوميا، غير أنها عرفت تحسنا سنة 1983 لتصل إلى 260 ألف برميل يوميا، وسجل سنة 1984 انخفاضا في حجم الصادرات قدر ب30% مسجلا أقل حجم للصادرات ب 182 ألف برميل يوميا، وما لبثت أن تحسنت سنة 1985 لتصل إلى 272 ألف برميل يوميا، كما شهدت السنوات من 1986 إلى 1988 استقرارا نسبيا في مستوى الصادرات رغم حدوث الأزمة النفطية غير أنه الدول الأعضاء قد التزمت بالحفاظ على مستوى الإنتاج رغم انخفاض أسعار النفط وذلك لأن نسبة 98% من إجمالي الصادرات هي صادرات نفطية في هذه الفترة، لترتفع الصادرات ب 15% سنة 1989 و1990 عند مستوى 281 ألف برميل يوميا، وفي سنة 1991 نتيجة لأزمة الخليج عرفت الصادرات النفطية ارتفاعا سعت الجزائر من خلالها لموازنة ما نجم عنها من صدمة للأسعار النفطية إذ رفعت الإنتاج إلى 345 ألف برميل يوميا (22.8%)، لتنخفض ثانية إلى مستوى 279 ألف برميل يوميا سنة 1992، لتبدأ الصادرات

[1] بن عوالي خالدية، مرجع سبق ذكره، ص 105.

النفطية الجزائرية تصاعدها المتدرج طوال فترة التسعينات لتصل الصادرات النفطية إلى 391 ألف برميل يوميا، غير أن هذه الأخيرة تأثرت بأزمة الطاقة سنة 1997-1998 لترتفع ب 47.3% سنة 1998 مسجلة 549 ألف برميل يوميا، لكن هذا المستوى كان استراتيجية من الأوبك للحد من تبعات الأزمة، لتعود مستويات الإنتاج إلى 415 ألف برميل يوميا سنة 1999، لتعرف الارتفاع في مطلع الألفية بمعدل 11.5% وهذا الارتفاع عرف انخفاض نسبي سنة 2001 ب 4.5%، نتيجة للأوضاع الجيوسياسية العالمية (أحداث 11 ديسمبر) بمعدل صادرات 442 ألف برميل يوميا، لتعود إلى الارتفاع مجددا سنة 2002 حيث بلغت 566 ألف برميل يوميا (28.2%)، ويعود هذا التذبذب إلى التراجع الذي عرفته أسعار النفط أثناء تلك الفترة، أما في سنة 2003 فقد استمر الارتفاع بمعدل 20% سنويا إلى غاية 2005 أين سجلت الصادرات مستوى 968 ألف برميل يوميا وقد عرفت تراجعا نسبيا ب 2.1% سنة 2006، لتعرف الصادرات الجزائرية من النفط خلال سنة 2007 مستوى قياسي إذ بلغت 1.25 مليون برميل يوميا وهي أعلى مستوى للصادرات الجزائرية من النفط طوال تلك الفترة، ونتيجة للأزمة المالية العالمية التي عصفت بالسوق النفطية فقد تراجعت الصادرات النفطية إلى 841 ألف برميل يوميا أي أنها تراجعت بنسبة 33%، ليستمر التراجع في مستويات الصادرات إلى غاية 2010 إذ قدر ب 709 ألف برميل يوميا، وفي سنة 2011 عرفت الصادرات النفطية ارتفاعا من حيث القيمة والحجم إذ بلغت 843 ألف برميل يوميا، نتيجة تحسن الأسعار وسياسة الأوبك القاضية بالحد من المعروض النفطي فقد واصل حجم الصادرات في الانخفاض خلال سنة 2012 إلى غاية 2014، إذ بلغت صادرات الجزائر من النفط سنة 2012 ما قدره 809 ألف برميل يوميا أي بمعدل تراجع 18% عن 2011، أما في سنة 2013 شهدت الصادرات تراجعا طفيفا (4%) مقارنة مع السنة السابقة، وواصلت الصادرات هذا التراجع (16%) خلال كل السنة إلى غاية 2014 مسجلا 623 ألف برميل يوميا، ونتيجة للصدمة النفطية الأخيرة أواخر 2014 والنصف الأول من 2015 قد عرفت الصادرات النفطية ارتفاعا نسبيا (3.1%) عند مستوى 642 ألف برميل يوميا في نفس السنة، أما سنة 2016 فقد واصلت الصادرات ارتفاعها لتصل إلى 668 ألف برميل يوميا أي بمعدل قدره 4.1% وهذا الارتفاع المتدرج في الصادرات منذ الأزمة النفطية هي للحد من تبعاتها على موازنات الدول الأعضاء (أوبك)، وقد عرفت سنة 2017 ثباتا للأسعار النفطية مما جعل الدول الأعضاء في الأوبك تخفض الإنتاج لتصل الصادرات الجزائرية من النفط إلى مستوى 633 ألف برميل يوميا (تراجعت بمعدل 5%)، وذلك كأثر مباشر للسياسة المالية المتبعة من طرف الحكومة في تنويع التصدير والتقليل من الاستيراد وإتباع سياسة التقشف.[1]

[1] سعاد بن مسعود، مرجع سبق ذكره، ص158-160.

الشكل (2-8): تطور حجم الصادرات النفطية الجزائرية للفترة من 1980-2018

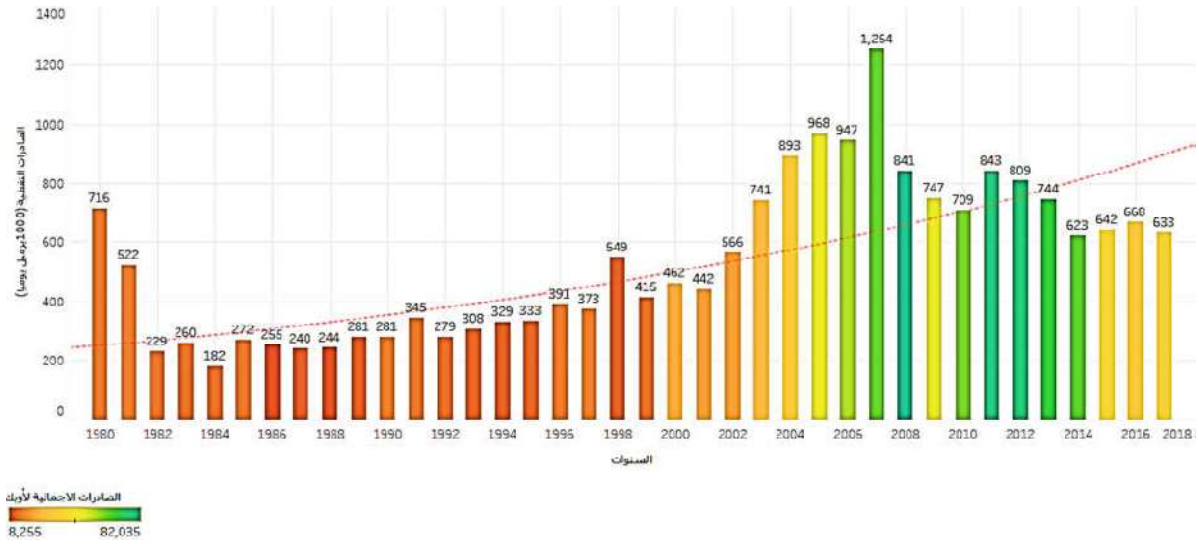

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على:

-منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، التقرير الإحصائي السنوي

-بيانات وزارة الطاقة والمناجم

-بيانات منظمة الأوبك

المطلب الثاني: أهم الصدمات النفطية ومدى استفادة الجزائر من الفوائض البترولية.

تتميز الأسعار في السوق النفطية بالتقلب وعدم الاستقرار نتيجة لتأثر هذه السوق بالعديد من التغيرات العالمية الرئيسية في العالم سواء السياسية، الاقتصادية أو غيرها[1] إذ شهدت السوق النفطية العالمية عدة أزمات مرتبطة بتقلبات أسعار النفط كانت بدايتها سنة 1973، عندما فرضت منظمة الدول المصدرة للنفط حظراً نفطياً[2]، والتي عرف فيها سعر البرميل ارتفاعا وصل إلى 30 دولار للبرميل، إلى غاية سنة 2014 أين عرفت فيها أسعار النفط تراجعا من منتصف بداية هذا العام ووصل إلى مستوى 26 دولاراً للبرميل في يناير 2016[3] والشكل التالي يوضح أهم الأزمات النفطية التي عرفها العالم.

[1] فوقة فاطمة، مرقوم كلثوم، "تقلبات أسعار النفط أي بدائل متاحة للاقتصاد الجزائري"، مجلة الاقتصاد والمالية، العدد رقم 03، السداسي الثاني، 2016.

[2] Cuñado, J., & de Gracia, F. P., op-cit, pp.137–154.

[3] Vandyck, T., Kitous, A., Saveyn, B., Keramidas, K., Los Santos, L. R., & Wojtowicz, K., op-cit, p.827.

الشكل (2–9): تطور أسعار النفط

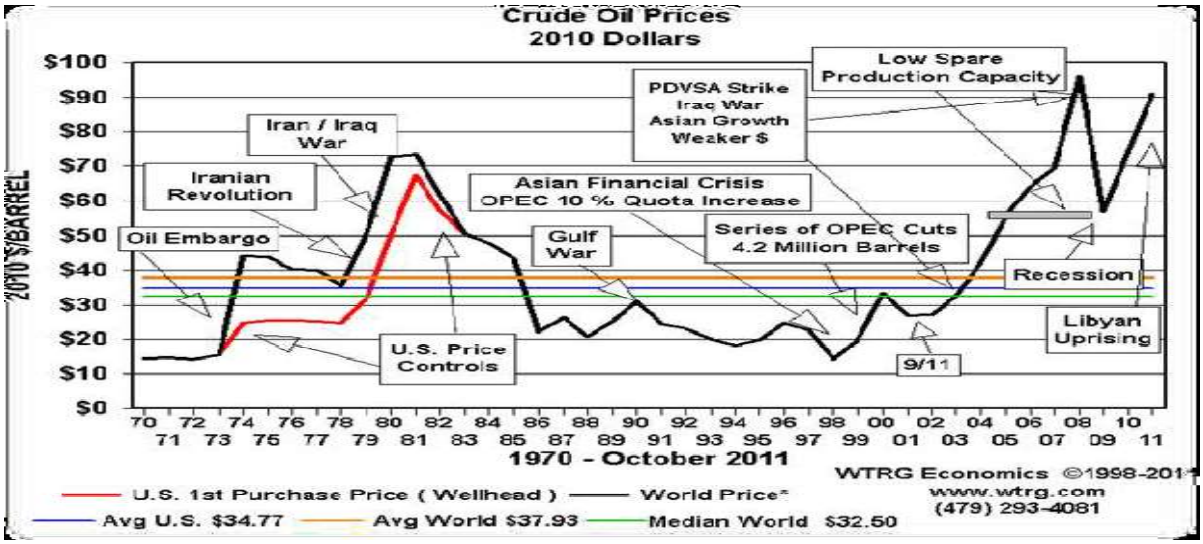

Source : www.wtrg.com/prices.htm

فلقد اعتمدت الجزائر منذ فترة طويلة على الحفاظ على أساسياتها الاجتماعية والاقتصادية على أساس الإيرادات المتأتية من مجموعة كبيرة من أنشطة إنتاج النفط والغاز، وقد سهل هذا الاعتماد المفرط على تراكم احتياطيات خارجية كبيرة تعزى في المقام الأول إلى دورة مستمرة من ارتفاع أسعار النفط الخام ومع ذلك، فإن هذا النهج قد رسخ شعورًا كاذبًا بالاستقرار الاقتصادي والضمان الاجتماعي، ويتضح ذلك جليا من خلال الصدمات النفطية العكسية (انخفاض الأسعار) حيث انخفضت أرباح النفط الجزائرية المدعومة بالاحتياطيات الخارجية إلى حد كبير كنتيجة مباشرة لصدمات النفط السلبية، وكان هناك أيضًا انخفاض ملحوظ في معدلات التبادل التجاري وانخفاض قيمة العملة المحلية،[1] وعليه عندما انخفضت الأسعار بنسبة 75% تقريبًا في الفترة ما بين 2014 و2016 بسبب الزيادة الكبيرة في إنتاج النفط في الولايات المتحدة وتراجع الطلب بين الدول الناشئة، ناضلت الحكومة لتحقيق التوازن في ميزانيتها،[2] ولهذا فالجزائر ولغاية اليوم ما زالت سائرة على نفس المسار ولم تستفد من تجاربها السابقة فيما يخص الصدمات النفطية بالشكل المطلوب وهذا ما سنحاول التطرق إليه من خلال دراسة تعامل الجزائر مع الصدمات النفطية.

[1]Oyewunmi, O. A., "Oil Price Fluctuations and Dependency Malaise: What will Engender Socio-economic Adjustments?", International Journal of Energy Economics and Policy, 8 (6), 2018, pp.167-173.

[2]Lefèvre, R., "The Algerian economy from 'oil curse'to 'diversification'?", The Journal of North African Studies, 22 (2), 2017, pp.177-181.

➢ **الجزائر والصدمات النفطية الايجابية:**

خلال السبعينيات، استفادت الجزائر من عائدات كبيرة بفضل الزيادة الحادة في أسعار النفط في أعقاب صدمات النفط في عامي 1973 و1979، وقد أتاحت هذه الإيرادات الكبيرة للبلد فرصة تصميم وتنفيذ استراتيجية إنمائية واعدة جدا تستند إلى استثمارات ضخمة في الهياكل الأساسية والصناعات الثقيلة بغية اللحاق بسرعة بالاقتصادات المرتفعة الدخل، واعتبرت عملية التصنيع في الجزائر شرطا لا غنى عنه للوصول إلى مستويات مستدامة من التنمية الاقتصادية والاجتماعية[1] إذ أنه في منتصف السبعينيات، بعد صدمة النفط الأولى، سجلت الجزائر أعلى معدل نمو (8.5%) من جميع البلدان النامية المصدرة للنفط المتأخرة، وقد وصفت بأنها واحدة من أنجح التجارب في التنمية الاقتصادية وواحدة من أكثر مصدري النفط استقرارا سياسيا،[2] وطوال فترة السبعينيات وحتى أوائل الثمانينيات، أعطت الجزائر انطباعا بوجود بلد يتمتع بدرجة من التنمية الاقتصادية والاستقرار الاجتماعي السياسي، وقد اتسمت هذه الفترة بمستويات متواصلة من النمو الاقتصادي مع نمو سنوي بلغ 4.7% في المتوسط خلال الفترة 1970-1985 وتحسنات كبيرة في مجال الرعاية الاجتماعية، وارتفعت مساهمة قطاع الصناعات التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي من 12% في أواخر الستينات لتصل إلى 16% في السبعينيات، في حين انخفض معدل البطالة من 32% إلى 21% خلال نفس الفترة غير أن الاقتصاد الجزائري كشف النقاب عن ضعفه الهيكلي في أعقاب الصدمة المضادة للنفط في عام 1986.[3]

وبالتالي يؤكد الواقع الاقتصادي للجزائر أنها قد فوتت فرصة الطفرتين الأولى والثانية لعامي 1973 و1979 حيث لم تتمكن من الاستغلال الجيد للعوائد المالية الكبيرة التي حققتها نتيجة الارتفاع الكبير في الأسعار، ولم تتمكن في استثمارها في بناء اقتصاد قوي، حيث لم يتم استيعاب الفوائض المالية بشكل سليم لافتقار الجزائر للهياكل الاقتصادية والمادية، وهذا ما يبرز اندفاع الجزائر نحو الصرف على البنية التحتية بشكل كبير[4] وعليه فإن الأثر السلبي من ارتفاع العوائد المالية تمثل في ارتفاع تكلفة الواردات الجزائرية نتيجة سوء التخطيط، فقد انعكس سوء تسيير هذه الموارد المالية المتأتية من البترول على الاقتصاد الجزائري من خلال تراكم الديون الخارجية في فترة السبعينات وهي نفس الفترة التي ارتفعت فيها الإيرادات البترولية، وكانت الفكرة القائمة آنذاك هي "التنمية بأي

[1]Gasmi, F., & Laourari, I., op-cit, p.3.

[2]Lowi, M. R., "Oil wealth and the poverty of politics: Algeria compared", Cambridge University Press, 2009, p.3.

[3]Gasmi, F., & Laourari, I., op-cit, p.4.

[4]حسيبة زايدي، مرجع سبق ذكره، ص 299.

ثمن"، فقد ارتفعت المديونية الجزائرية خلال فترة (1970-1984) من 4.093 مليار دولار سنة 1973 إلى 11.976 مليار دولار سنة 1977، كما شهد معدل التضخم خلال الفترة (1970-1984) تزايدا مستمرا وذلك راجع للسياسة المتبعة في التنمية آنذاك والتي تحتاج إلى تمويل نقدي ضخم أمام عجز الادخار الوطني على تلبية الاحتياجات[1] ومع مطلع الألفية الثالثة، استفادت البلدان المصدرة للنفط من مكاسب استثنائية بسبب ارتفاع أسعار النفط من يناير 2000 إلى ديسمبر 2010، ارتفع مؤشر صندوق النقد الدولي للنفط من 47.23 إلى 169.33[2] وبالتالي شهدت الجزائر ارتفاعا في الناتج المحلي الإجمالي من 54.79 مليار دولار سنة 2000 إلى 171 مليار دولار سنة 2008، ليصل إلى 241.06 سنة 2014 بعد تراجع مداخيل المحروقات على اثر الأزمة المالية العالمية لسنة 2008،[3] كما اتخذت الاحتياطات الخارجية الرسمية اتجاها تصاعديا من 32.92 مليار دولار أمريكي في 2003 لتصل إلى أقصى مستوى لها في 2013 بقيمة 194.012 مليار دولار[4] وهذا نتيجة للوفرة المالية الاستثنائية، فمنذ سنة 2000 شهدت أسعار النفط ارتفاعات مستمرة سجلت فيها الجزائر فائضا كبيرا في قيمة العوائد النفطية، دفعتها إلى ايجاد طريقة من أجل التحكم في هذه الموارد واستخدامها فيما يخدم الاقتصاد الوطني، من أجل التصدي إلى الظروف الداخلية والخارجية التي يمكن أن تحدث مستقبلا، وعليه قامت الجزائر بإنشاء صندوق ليحتوي هذه الفوائض من الإيرادات النفطية أطلقت عليه ما يسمى "بصندوق ضبط الموارد"[5] الذي حددت مهمته الأساسية في امتصاص الفوائض المالية السنوية لميزانية الدولة من جهة، واستخدام أرصدته المالية في تسوية عجز الميزانية العامة السنوية، وكذا تسديد الدين العمومي، والشكل الموالي يبين مختلف العمليات المنجزة على صندوق ضبط الإيرادات.

[1] يوب فايزة، مرجع سبق ذكره، ص 52.

[2] Allegret, J. P., & Benkhodja, M. T., op-cit, pp. 652-667.

[3] قشرو فتيحة، "استرا تيجية ترقية وتنويع الصادرات خارج المحروقات في الجزائر في ظل التحولات الاقتصادية العالمية دراسة تحليلية تقييمية للفترة – 2000 2014-"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الدكتور يحي فارس، المدية، 2017/2016، ص 230.

[4] حسيبة زايدي، مرجع سبق ذكره، ص 295-298.

[5] بن عوالي خالدية، مرجع سبق ذكره، ص 132-133.

الشكل (2-10): دور صندوق ضبط الموارد في الاقتصاد الجزائري

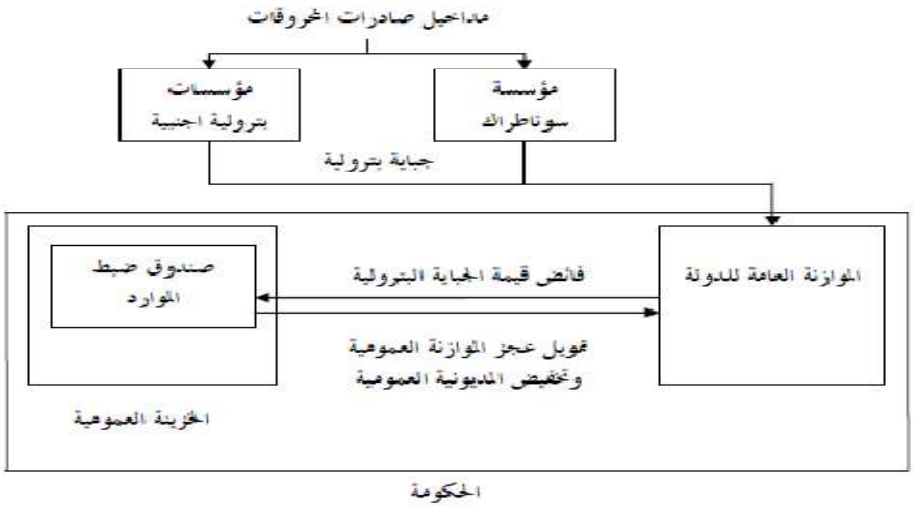

المصدر: بوفليح نبيل، "دور صناديق الثروة السيادية في تمويل اقتصاديات الدول النفطية الواقع والأفاق مع الإشارة إلى حالة الجزائر"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم التسيير فرع نقود ومالية، جامعة الجزائر3، 2011/2010، ص 213.

وفي الواقع، سمح الصندوق الحالي أولاً بسداد الدين المحلي كدين خارجي عن طريق الترقب بعد التفاوض على التوالي مع نادي باريس (الولايات) ونادي لندن (البنوك)، ويوضح الشكل أدناه استخدام مكاسب النفط لتسديد الديون الخارجية ونمو احتياطيات الصرف التي عززت الوضع الخارجي للاقتصاد الجزائري.[1]

الشكل (2-11): ارتفاع الإيرادات من الصادرات الهيدروكربونية عزز الموقف الخارجي في الجزائر

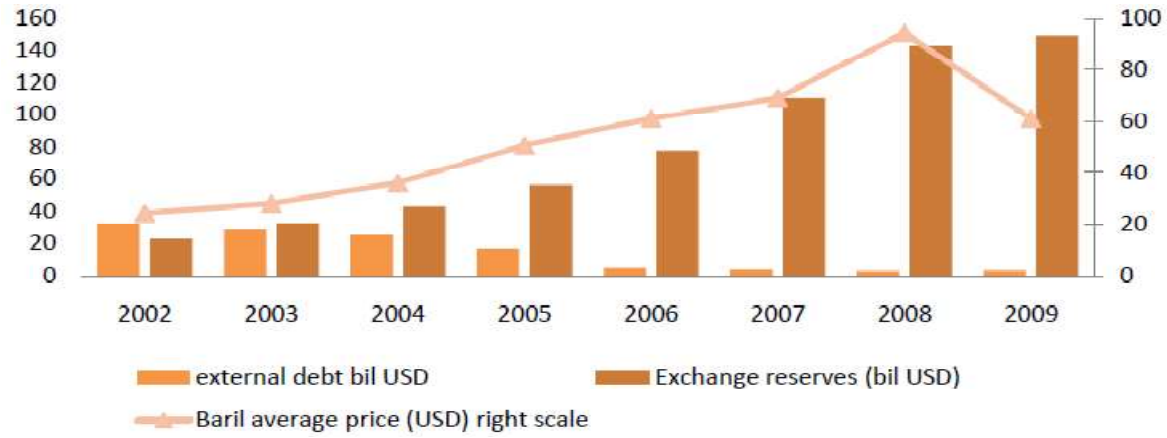

Source: Rouag, A., op-cit, p.66.

وعليه بادرت الجزائر على غرار باقي الدول العربية النفطية إلى تخصيص مبالغ معتبرة في سبيل إرساء أهداف التنمية المستدامة على أرض الواقع من خلال إطلاق ثلاث برامج تنموية طموحة تمثلت في: برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي 2001-2004 بغلاف مالي قدره 07 مليار دولار، البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي

[1]Rouag, A., "Diversification of the Public Budgets Incomes in Algeria", Bachelor Thesis, University of Pardubice Faculty of Economics and Administration, 2011, p.66.

2005-2009 والبرامج الخاصة بتنمية مناطق الهضاب العليا وولايات الجنوب بتكلفة قدرها 150 مليار دولار، وأخيرا البرنامج الخماسي للفترة 2010-2014 الذي يصح أن نطلق عليه وصف "الإعمار" نظرا لقيمته المالية المقدرة ب 286 مليار دولار.[1]

فيتبين أن قطاع المحروقات يمثل المصدر الأهم للاحتياطات الوطنية من العملة الصعبة، كما أنه يعد مصدرا مهما للادخار الوطني الذي يسمح بتحقيق معدلات استثمار معتبرة، إذ شهدت النسبة المئوية لإجمالي الاستثمارات العامة مقارنة بالاستثمارات الخاصة تزايدا من 40.80% سنة 2002 إلى 61.30% سنة 2010 بعد الطفرة الثالثة أين بلغت أقصاها سنة 2007 بنسبة 63.5% كما يتضح من خلال الشكل الموالي:[2]

الشكل (2-12): تطور حصة الاستثمارات العامة من إجمالي الاستثمارات في الجزائر (1970-2010).

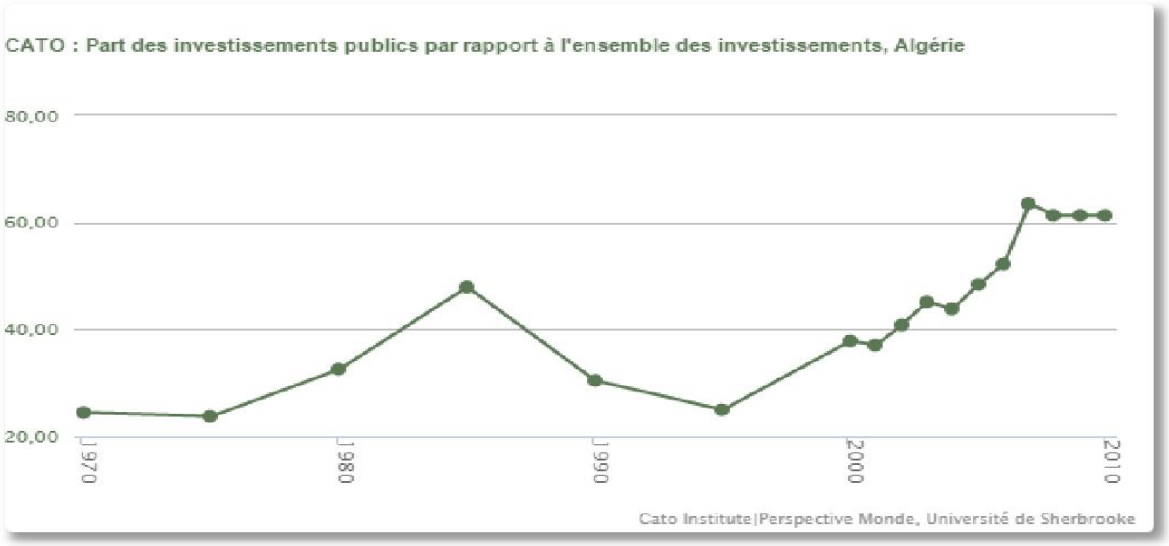

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على الموقع الالكتروني:

https://perspective.usherbrooke.ca/bilan/servlet/,consult%c3%a9

وعليه مكنت جهود الاستثمار العامة الكبيرة التي قامت الحكومة من أجلها من الحفاظ على مستويات محترمة من النمو الاقتصادي منذ عام 2002 وفي المقابل، انخفض معدل البطالة بمقدار النصف في خمس سنوات – من 30% عام 2001 إلى 15.3% عام 2005 و 10% في عام 2012، انخفض كذلك معدل التضخم السنوي منذ عام 1996 من 22% إلى 4.5% في عام 1997 و4% في عام 2012 وبسبب التراكم الكبير في احتياطيات

[1] مباركي كريمة، مرجع سبق ذكره، ص 144.

[2] مولود بوعوينة، "الصدمات النفطية وانعكاساتها على أهم متغيرات الاقتصاد الكلي في الجزائر (داسة تحليلية قياسية خلال الفترة 1970-2016)"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 30، 2018/2017، ص 109.

النقد الأجنبي، في نهاية عام 2006، سارع تسديد المدفوعات المقدمة من الحكومة إلى تسديد أكثر من 10.5 مليار دولار من ديونها الخارجية، وقد أدت هذه التسديدات إلى انخفاض كبير في الدين الخارجي للجزائر، من 17.19 مليار دولار في عام 2005 إلى أقل من 5 مليارات دولار أمريكي في نهاية عام 2012 (انظر الجدول 2-4).

الجدول (2-4): مؤشرات اقتصادية كلية مختارة في الجزائر

السنوات	معدل النمو	معدل البطالة	معدل التضخم	الدين الخارجي
1999	3.2	29.2	2.64	27.9
2000	2.2	29.5	0.33	25.2
2001	2.1	27.3	4.22	22.5
2002	4.1	25.9	1.41	22.8
2003	6.8	23.7	2.58	23.5
2004	5.2	17.7	3.56	22.1
2005	5.1	15.2	1.64	17.2
2006	1.8	12.3	2.5	5.67
2007	4.6	11.8	3.5	5.66
2008	2.4	11	4.5	5.58
2009	2.4	10	5.7	5.41
2010	3.3	10	3.9	5.16
2011	2.4	10	4.5	4.4

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مؤشرات التنمية العالمية للبنك الدولي (WDI).

وكما هو مبين في الجدول (2-4)، ساعدت الاستثمارات العامة الكبيرة في جميع قطاعات الاقتصاد على تحقيق معدلات نمو كبيرة، وساهمت في انخفاض البطالة خلال هذا العقد ومع ذلك، بالمقارنة مع حجم الاستثمار خلال هذه الفترة نفسها، تبدو مساهمة الاستثمار العام في النمو الاقتصادي أقل من التوقعات بالنسبة للبلد، استثمرت الجزائر متوسط معدلات سنوية قدرها 10% من الناتج المحلي الإجمالي للحصول على أقل من 4.5% كمتوسط معدل نمو سنوي بين 2001-2007، وتؤكد هذه المساهمة الضعيفة للإنفاق العام في النمو الاقتصادي أنه ليس كل الاستثمارات التي تم القيام بها في الجزائر في هذه الفترة كانت منتجة، وتؤكد أيضاً أن الجزائر تخسر أكثر من 5% من قيمة اقتصادها سنوياً.[1]

[1]Chekouri,S.M., Chibi,A., op-cit, p.6.

➢ **الجزائر والصدمات العكسية (انخفاض أسعار النفط):**

أفرز التراجع الحاد في أسعار النفط في الأسواق الدولية في بداية ومنتصف الثمانينات، والذي بلغ ذروته عام 1986 ضغوطا اقتصادية واجتماعية كبيرة، جعلت الجزائر في موضع صعب،[1] إذ أدى انهيار أسعار النفط إلى تدهور الحالة الاقتصادية والاجتماعية للبلد وقد ارتبطت مباشرة بأزمة المدفوعات الخارجية وانخفاض قيمة الدولار الأمريكي الذي يمثل العملة الحصرية للإيرادات من تصدير المحروقات[2] فقد كان تأثير صدمة أسعار النفط على الإيرادات الخارجية للجزائر مدهشًا، إذ انخفضت قيمتها بنسبة 55% في عام واحد وبالمثل، انخفض دور عائدات المحروقات في إجمالي الإيرادات الحكومية من 44% إلى 24% ومن المؤكد أن الجزائر لم تكن وحدها من بين الدول المصدرة للنفط التي اهتزت بشدة من صدمة عام 1986، فمع انخفاض أسعار النفط بنسبة 75% على مدى عدة أشهر، تراجعت الإيرادات الحكومية (الجدول 2-5) من أكبر مصدر للنفط في الدخل الفردي (الإمارات العربية المتحدة) إلى الأدنى (نيجيريا)، وكان على الدول المستقلة تعديل أنماط الإنفاق وبرامج التنمية الخاصة بها بشكل كبير بين عشية وضحاها، وإيجاد سبل لضمان استقرار الاقتصاد الكلي، ومعالجة الآثار الاجتماعية الشديدة الناجمة عن الأزمة المالية العامة.[3]

الجدول (2-5): التغيرات في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بعد صدمة الأسعار في عينة من الدول المصدرة للنفط

Country	1984		1986			1988		
Algeria	1956	[5894]	1918	[5751]	(−1.92)	1785	[5417]	(−6.95)
Congo Brazz.	1389	[1065]	1199	[852]	(−13.7)	1146	[960]	(−4.42)
Ecuador	1277	[3278]	1299	[3415]	(1.76)	1312	[3544]	(0.96)
Gabon	4791	[6937]	4353	[6367]	(−9.15)	3813	[5577]	(−12.41)
Indonesia	467	[1752]	494	[1839]	(5.73)	534	[1978]	(8.10)
Iran	1468	[5378]	1260	[4620]	(−14.21)	1133	[4157]	(−10.05)
Kuwait	13,901	[12,766]	13,355	[10,619]	(−3.92)	11,883	[10,060]	(−11.02)
Libya	2814		2183		(−22.44)			
Malaysia	2161	[4820]	2051	[4572]	(−5.07)	2257	[4973]	(10.05)
Mexico	5016	[7904]	4754	[7496]	(−5.24)	4712	[7288]	(−0.86)
Nigeria	298	[679]	317	[754]	(6.35)	327	[739]	(3.0)
Oman	6527	[10,071]	6958	[10,576]	(6.61)	6605	[10,330]	(−5.07)
Saudi Arabia	10,453	[13,616]	9403	[11,853]	(−10.04)	8817	[11,231]	(−6.23)
UAE	34,846	[33,352]	23,643	[22,540]	(−32.15)	21,923	[20,749]	(−7.28)

Source : Lowi, M. R., op-cit , p.6.

[1] يوب فايزة، مرجع سبق ذكره، ص 56.

[2] دقيش جمال، جعفر هني محمد، "أثر تقلبات أسعار النفط على التضخم في الجزائر : دراسة قياسية باستخدام نموذج NARDL"، مجلة الإستراتيجية والتنمية، المجلد09، العدد 03، 2019، ص 118.

[3] Lowi, M. R., op-cit, p.5.

وبالتالي كشفت الصدمة النفطية لسنة 1986، عن هشاشة وضعف المنظومة الاقتصادية في الجزائر بحيث أصابتها اختلالات هيكلية سواء في الميزان التجاري أو في ميزان المدفوعات،[1] فقد حقق الميزان التجاري عجزا كبيرا بلغ 6589.45 مليون دج وعجزا قدره 15 مليار دج لميزان المدفوعات (الشكل2-13) كما عرفت وتيرة النمو الاقتصادي قيم سالبة سنة 1987، 1988 و1990 بسبب تراجع معدل الاستثمار الذي وصل إلى 18.2% من الناتج المحلي الإجمالي سنة 1989 (الشكل2-14)، وكذلك قفزت ديون الجزائر الخارجية من 17.5 مليار دولار سنة 1985 إلى 21 مليار دولار سنة 1986 لتصل إلى 25 مليار دولار سنة 1990 أين أصبحت قيمة خدمة الدين بالنسبة إلى قيمة الصادرات تقدر ب66.6%.

الشكل (2-13): التمثيل البياني لميزان المدفوعات الجزائري في الفترة 1985-1990

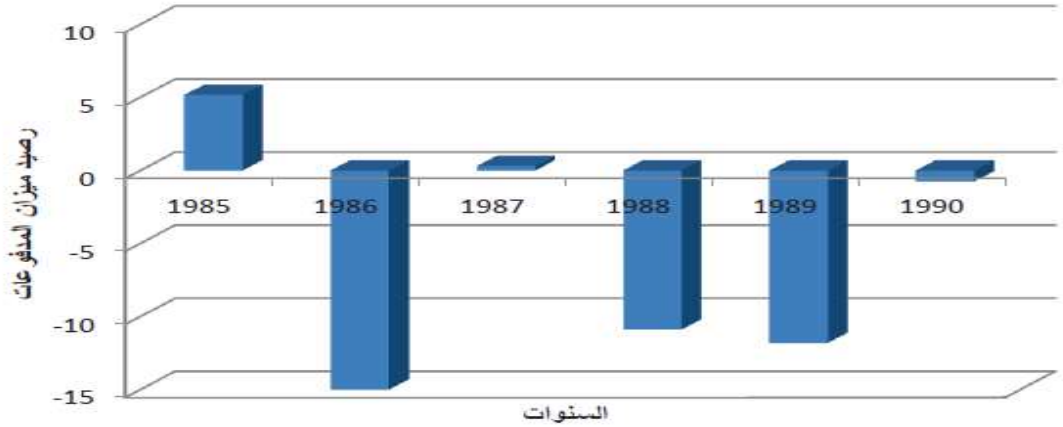

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات:

الديوان الوطني للإحصاءات ONS

الشكل (2-14): التمثيل البياني لتطور معدل النمو والاستثمار خلال الفترة 1985-1990

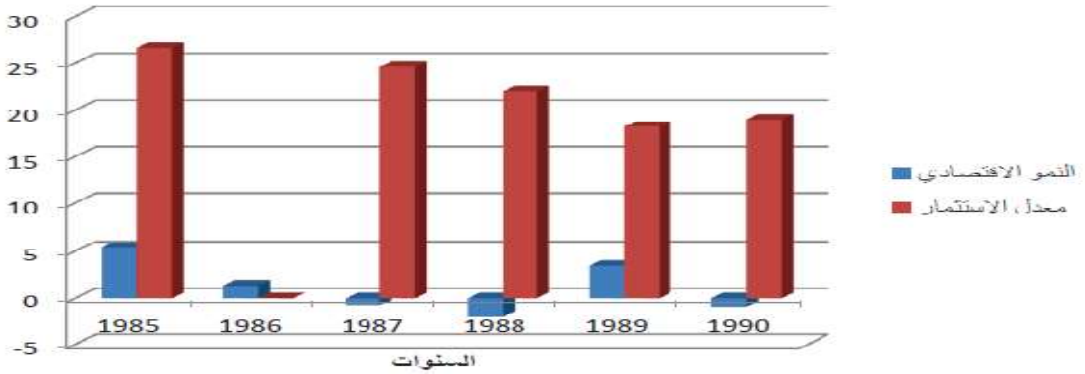

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على الموقع الالكتروني:

https://perspective.usherbrooke.ca/bilan/servlet/,consult%c3%a9

[1] مولود بوعوينة، مرجع سبق ذكره، ص 111.

وكذلك في منتصف سنة 2014 أيضا عرف سعر النفط الخام تراجعا وصل إلى مستوى 26 دولاراً للبرميل في يناير 2016، حيث سجل الاقتصاد الجزائري في 2015 وفي 2016 أكبر عجز تجاري في تاريخه، إذ وصل إلى أكثر من 15 مليار دولار و17 مليار دولار على التوالي[1] فعندما انخفضت أسعار النفط في عام 2014، كانت الحكومة مترددة في الاستجابة بشكل مناسب لمواجهة الأزمة، واستمرت في استخدام المدخرات المتراكمة، مما أدى إلى استنزاف سريع للاحتياطيات وفي عام 2016، مع استمرار انخفاض أسعار النفط، أعلنت السلطات سلسلة من إجراءات تخفيضات الإنفاق في شكل ما كان يسمى بعد ذلك "ترشيد الإنفاق" وبعد تردد واضح، اعتمدت الحكومة ميزانية أكثر تقييدًا لعام 2016، وانخفض الإنفاق العام بنسبة 9%، وخفض الإنفاق الحالي بأكثر من 3% دون التأثير على الإعانات الرئيسية (الغذاء والإسكان والطاقة)، وقد لوحظت آثار انخفاض أسعار النفط في النمو الاقتصادي الذي تباطأ منذ عام 2015 ومع ذلك، لا يزال الناتج المحلي الإجمالي إيجابيًا ولا يزال أعلى من المستويات المسجلة في عام 1986 (0.2-%) وفي عام 1988 (1.9-%)[2] كما يتضح من خلال الشكل (2-15)، وقد تدهور كذلك العجز المالي بشكل ملحوظ منذ عام 2014 بعد أن سجل مستويات مماثلة لما كان عليه في عامي 1986 و1988 (الشكل 2-16).

الشكل (2-15): معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي للجزائر (1984-1989 ؛ 2012-2016) (بالنسبة المئوية)

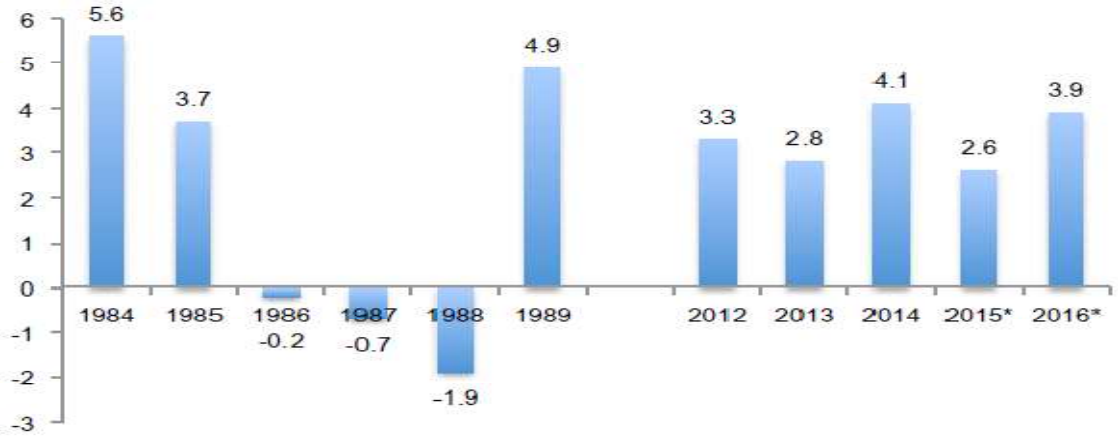

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مؤشرات التنمية العالمية للبنك الدولي (WDI)، بيانات صندوق النقد الدولي.

[1]Bensafta, K. M., "US Dollar Dynamics and it Impacts on Algeria Imports from the Eurozone", Chlef University, 2018, p.2.

[2]Seddiki, S., & Kiheli, A. S., op-cit, p.17.

الشكل (2–16): الميزان المالي الجزائري (% من الناتج المحلي الإجمالي)

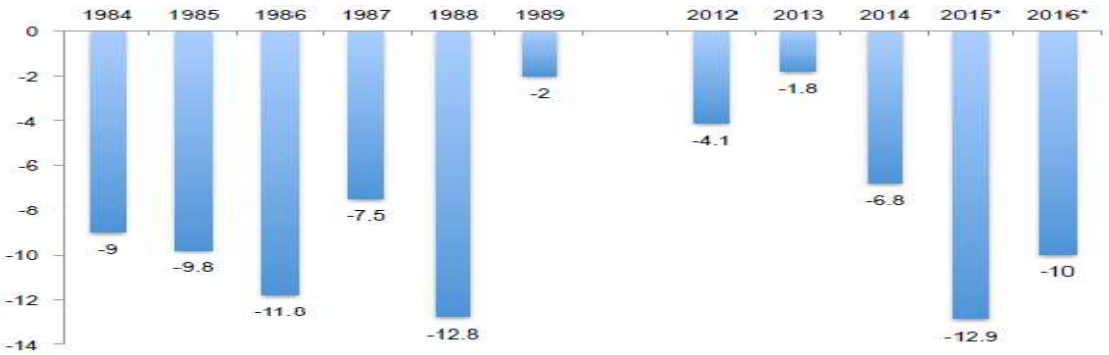

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مؤشرات التنمية العالمية للبنك الدولي (WDI)، بيانات صندوق النقد الدولي.

هذه الاختلالات الكبيرة جعلت التعديل المالي لا مفر منه على الرغم من التكلفة السياسية، لم تعد استراتيجية ما بعد الربيع العربي لإرضاء السكان من خلال زيادة الإعانات والتحويلات الاجتماعية الأخرى والوظائف والأجور العامة مستدامة من الناحية المالية، وتدهور الرصيد الخارجي أيضًا بسرعة وبقدر أكبر من التدهور في الأعوام 1986- 1988 (الشكل 2-17)، ووصل عجز الحساب الجاري إلى مستويات قياسية في عام 2015 ومنذ يونيو 2014، هبطت الاحتياطيات الأجنبية بأكثر من 35 مليار دولار أمريكي، وتراجع استقرار صندوق النفط (FRR) بأكثر من 30%، في حين انخفض الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي بأكثر من 30%.[1]

الشكل (2–17): ميزان الحساب الجاري للجزائر (% من الناتج المحلي الإجمالي)

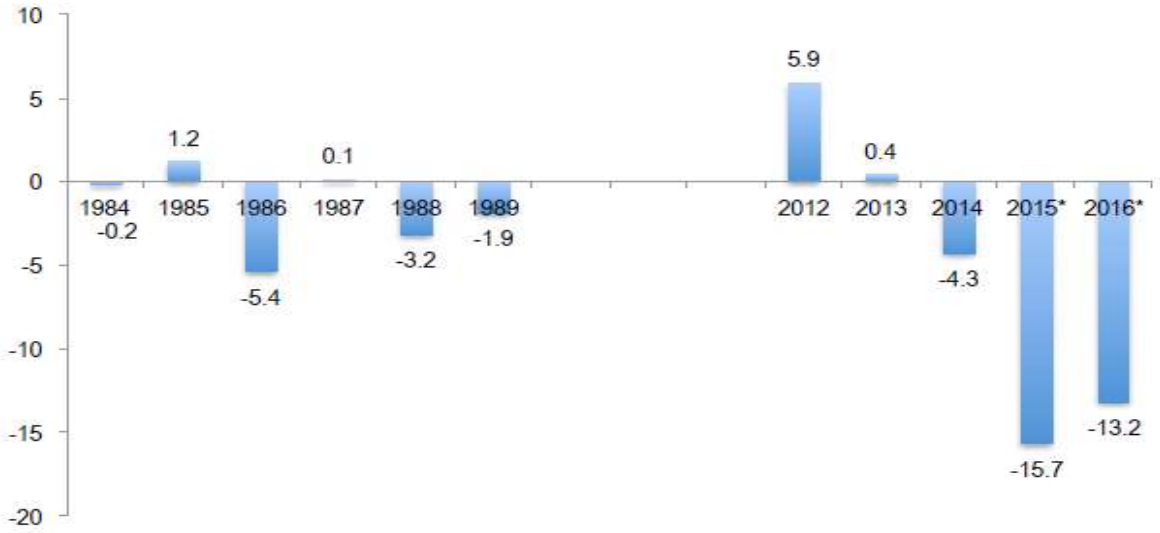

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مؤشرات التنمية العالمية للبنك الدولي (WDI)، بيانات صندوق النقد الدولي.

[1]Escribano, G., "The impact of low oil prices on Algeria", Columbia Center on Global Energy Policy, 2016, p. 8.

كما سجلت كذلك المالية العامة عجزا في الميزانية بلغ 2553.2 مليار دج أي ما يعادل 15.4% من إجمالي الناتج الداخلي، مقابل عجز قدره 1257.3 مليار دينار (7.3% من إجمالي الناتج المحلي الداخلي) سنة 2014[1] وأثر العجز في ميزان المدفوعات سلبا على احتياطات الصرف الرسمية خارج الذهب، حيث انخفضت من 193.269 مليار دولار نهاية شهر جوان 2014 إلى 159.027 مليار دولار نهاية جوان 2015، أي أن احتياطي الصرف انخفض ما بين نهاية جوان 2014 و2015 ب 34.242- مليار دولار.

ومن خلال ما تقدم يتضح جليا تبعية الاقتصاد الجزائري لقطاع المحروقات الأمر الذي يجعله عرضة للصدمات والتعثرات في ظل توالي تقلبات أزمات النفط.[2]

وبموجب هذا الظرف الاقتصادي الصعب اتخذت السلطات الجزائرية مجموعة من الإجراءات شملت ما يلي:

- ✓ خط دفاع أول: استخدمت الحكومة الفوائض الموجودة في المالية العامة في صندوق ضبط الإيرادات.
- ✓ سمحت الجزائر بانخفاض سعر الصرف كإجراء لرفع حصيلة مداخيل النفط المقومة بالدولار الأمريكي عند تحويلها إلى الدينار الجزائري، فمثلا تراجع الدينار مقابل الدولار من 87.92 لكل دولار في31 /2014/12 ليصل إلى 107.17 دج لكل دولار في 11/05/ 2015.
- ✓ تكريس تدابير التقشف في النفقات العامة في قانون المالية والميزانية لعام 2016 بغرض خفض التكاليف التي تتحملها المالية العامة[3].

المطلب الثالث: تنويع الصادرات في الجزائر.

1. مؤشرات تنويع الصادرات:

في هذا القسم، نستعرض أهم مقاييس تنويع الصادرات، بحيث لا يوجد مقياس واحد ومحدد للتنوع وتتمثل في ثلاث مؤشرات هي: مؤشرات تركيز Herfindahl، ومؤشرات Theil و Gini لعدم المساواة في حصص التصدير، وعدد خطوط التصدير النشطة.[4]

---

[1] صورية مساني، مرجع سبق ذكره، ص 56.

[2] مولود بوعوينة، مرجع سبق ذكره، ص 114.

[3] عمراوي عادل، "بدائل تنويع الاقتصاد الجزائري في ظل الأزمة النفطية"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية، جامعة بسكرة، 2016/2015، ص 20.

[4] Cadot, O., Carrère, C., & Strauss-Kahn, V., op-cit, p.6.

فيعتبر مؤشر هرفندل–هيرشمان من أشهر المؤشرات والأكثر شيوعا لقياس التنويع إذ يعتمد على قياس تركيب وبنية المتغير ومدى تنوعه، ويبرز التغير الهيكلي الذي طرأ على مكوناته،[1] ويستخدم بكثرة في التجارة الخارجية لقياس تركز الصناعات أو إحدى فروع قطاع معين، أو لقياس تمركز أسواق التجارة الخارجية كما يستخدم في أنظمة ومؤشرات التنمية العالمية مثل نظام التحليلات والمعلومات التجارية والحل العالمي للتجارة المتكاملة،[2] فيقيس هذا المؤشر مدى تركيز صادرات دولة ما على سلعة أو عدد قليل من السلع، وبالتالي فهو يوضح مدى قدرة المنتجات الوطنية على التواجد في الأسواق الأجنبية والمنافسة فيها من جهة، ومن جهة أخرى يستخدم هذا المؤشر في قياس التبعية الاقتصادية، إذ وجود التخصص المتطرف داخل النشاط الاقتصادي والتركيز على سلعة واحدة أو عدد قليل من السلع (لاسيما الأولية منها) في توليد جزء هام من الناتج المحلي الإجمالي، دليل على تبعية هذا الاقتصاد للخارج وعلى سرعة تأثره بالتقلبات التي تتعرض لها أسواق صادراتها، وعليه فإن بلوغ هذا المؤشر مستويات مرتفعة سيجعل الدولة في خطر كبير مما ينعكس سلبا على حصيلتها من العملات الصعبة،[3] وعندما يتم توزيع تدفقات الصادرات بشكل متساو عبر القطاعات، تنخفض حصة كل قطاع، وكذلك تقلص مربعه، أما في الطرف المقابل إذا كانت الصادرات مركزة بالكامل في قطاع واحد، فإن حصتها ستكون مساوية للواحد وبالتالي تتراوح قيمة مؤشر Hirschman ما بين 0 و1،[4] أي كلما اقترب من الصفر دل ذلك على التنوع وكلما اقترب من الواحد دل ذلك على عدم التنوع وتركيز الصادرات،[5] وعندما يأخذ القيمة واحد تعني التركيز التام للصادرات أي أن الدولة المصدرة تعتمد في صادراتها على عدد محدد من السلع، وعندما يصل إلى الصفر يتطابق هيكل الصادرات الوطنية مع هيكل الصادرات العالمي،[6] ويحسب هذا المؤشر من خلال العلاقة التالية:

---

[1] نجاة كورتل، "الاقتصاد الجزائري بين واقع الاقتصاد الريعي ورهانات التنويع الاقتصادي –دراسة تطبيقية لحساب مؤشر هيرفندال هيرشمان للفترة 2011-2017"، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة قسنطينة2، العدد52، ديسمبر2019، ص 9.

[2] بن يوب فاطمة، "تنمية الصادرات غير النفطية كبديل للتنويع الاقتصادي في الجزائر"، جامعة 8ماي 1945 قالمة.
على الموقع الالكتروني: http://fsecg.univ-guelma.dz/sites/default/files/2_14.pdf

[3] قشرو فتيحة، مرجع سبق ذكره، ص149.

[4] Méon, P. G., & Sekkat, K., op-cit, p.11.

[5] حيمور مصطفى، "تأثير مساهمة التنويع الاقتصادي على القطاع السياحي في الجزائر (دراسة قياسية في الفترة 2000-2017)"، مجلة التنمية والاقتصاد التطبيقي، جامعة المسيلة، المجلد 03، العدد01، ص39.

[6] قشرو فتيحة، مرجع سبق ذكره، ص150.

$$H_j = \frac{\sqrt{\sum_{i=1}^{n}\left(\frac{x_{ij}}{X_j}\right)^2} - \sqrt{1/n}}{1-\sqrt{1/n}}$$

حيث: $X_j = \sum_{i=1}^{n} x_{ij}$

H_j: مؤشر البلد

x_{ij}: قيمة صادرات الدولة j للمنتج i

n: عدد المنتجات

كذلك مؤشر Theil، يعتبر من أحد مؤشرات التنويع الأكثر استخدامًا في الدراسات ذات الصلة باتباع التعاريف والأساليب المستخدمة في Cadot et al[1] فهو يعتبر الأكثر حساسية في قياس التغييرات في نهايات التوزيع، فميزته الرئيسية وسبب شعبيته عند تقييم عدم المساواة هو أنه يمكن أن يتحلل بشكل مثالي داخل وبين أي مجموعات فرعية محددة بشكل تعسفي، دون أي مصطلح متبقي وبالتالي يتحلل معامل Theil في مكونين،[2] مكون بين مجموعة ($D_{i,between}$) ومكون داخل المجموعة ($D_{i,within}$).

$$D_i = \underbrace{\sum_{j=0}^{J} \frac{n_j}{n}\frac{\mu_{ij}}{\mu}}_{D_{i,between}} \ln\left(\frac{\mu_{ij}}{\mu}\right) + \underbrace{\sum_{j=1}^{J} \frac{n_j}{n}\frac{\mu_{ij}}{\mu}\left[\frac{1}{n_j}\sum_{k\epsilon G_j}^{N}\frac{x_{ik}}{\mu_j}\ln\left(\frac{x_{ik}}{\mu_j}\right)\right]}_{D_{i,within}}$$

حيث: $j = 1, \dots, J$، يمثل J أقسام أو مجموعات من منتجات التصدير، n_j هو عدد المنتجات، μ_j هو متوسط قيمة الصادرات في المجموعة j.

نلاحظ أن المصطلح الموجود بين قوسين كبيرين على الجانب الأيمن من المعادلة أعلاه هو مؤشر Theil للمجموعة j، فيلتقط المكون بين المجموعة التنويع الناتج عن الهامش الكبير للتجارة، أي صافي الإضافة للمنتجات المصدرة، ويلتقط المكون داخل المجموعة التنويع بسبب التوزيع الأكثر عدالة لمبيعات التصدير عبر المجموعة الحالية من المنتجات المصدرة، ويتوافق انخفاض قيمة المؤشرات مع درجة أعلى من التنويع،[3] حيث يلتقط المكون الداخلي لمؤشر Theil تركيز الصادرات فعندما يرتفع متوسط قيمة الصادرات لبلد ما، ينخفض المكون الداخلي لمؤشر Theil بشكل ميكانيكي، حتى إذا لم تتأثر جميع المجموعات إذ يهيمن على المكون الداخلي إلى حد كبير مؤشر

[1]Djimeu, E. W., & Omgba, L., op-cit, p.10.

[2]Camporeale, R., Caggiani, L., Fonzone, A., & Ottomanelli, M.,"Study of the accessibility inequalities of cordon-based pricing strategies using a multimodal Theil index", Transportation Planning and Technology, 42 (5), 2019, pp.498-514.

[3]Giri, R., Quayyum, M. S. N., & Yin, R., op-cit, p.8.

مجموعة المنتجات التقليدية، و على عكس المكون الداخلي، لا يتضمن المكون بين القيم الفردية، إنها دالة لوسائل المجموعة وأحجامها فقط[1].

وعليه فإجمالي مؤشر Theil هو مجموع المكونات المكثفة والشاملة، إذ يتم احتساب مؤشر Theil بالصيغة التالية لكل سنة:[2]

$$D_{\mathrm{i}} = \frac{1}{\mathrm{n}} \sum_{\mathrm{k}=1}^{\mathrm{n}} \frac{\mathrm{x_{ik}}}{\mu} \ln\left(\frac{\mathrm{x_{ik}}}{\mu}\right)$$

حيث $\mathrm{x_{ik}}$ هي قيمة المنتج k المصدَّر حسب البلد i، n هي العدد الإجمالي لمنتجات التصدير، و μ متوسط الصادرات المعرَّف بأنه:[3]

$$\mu = \frac{1}{n} \sum_{k=1}^{n} x_k$$

يقع مقياس Theil بين 0 في حالة المساواة الكاملة و ln (n) لعدم المساواة التامة، أي أنه محصور بين 0 و1 مثل مؤشر HHI.[4]

فيؤكد مؤشر Herfindahl على أهمية قطاعات التصدير الأكبر من خلال إعطاء وزن أكبر لها من قطاعات التصدير الأصغر، ولا يعطي أي وزن تقريباً لقطاعات التصدير بنسب صغيرة جداً من إجمالي الصادرات، ويعين مؤشر Theil وزناً أعلى لقطاعات التصدير تلك، وهذا يعني أن مؤشر Herfindahl يتأثر أكثر بالتغيرات في حصة قطاعات التصدير الكبيرة، في حين أن مؤشر Theil يتأثر أكثر بالتغيرات في حصة قطاعات التصدير الصغيرة.[5]

والمعامل الأخير هو مؤشر Gini والذي يستعمل في قياس مدى تركز الظاهرة المدروسة وعدم توزيعها بشكل عادل أو متساوي ويعتبر مؤشر جيني Gini من أفضل مقاييس التركز وأبسطها، ويعتمد هذا المؤشر على منحنى لورينز lorenz curve، ويقاس مؤشر جيني بالمساحة المحصورة بين منحنى لورينز ووتر المثلث لإجمالي مساحة المثلث كما هو موضح في الشكل (2-18).

---

[1] López-Cálix, J. R., Walkenhorst, P., & Diop, N. (Eds.)., op-cit, p.37.

[2] Measurement of Export Diversification Indices, Via the website: https://www.imf.org/external/datamapper/Technical%20Appendix%20for%20Export%20Diversification%20database.pdf

[3] Giri, R., Quayyum, M. S. N., & Yin, R., op-cit, p.8.

[4] Camporeale, R., Caggiani, L., Fonzone, A., & Ottomanelli, M., op-cit, pp.498-514.

[5] López-Cálix, J. R., Walkenhorst, P., & Diop, N. (Eds.)., op-cit , p.36.

الشكل (2–18): معامل Gini

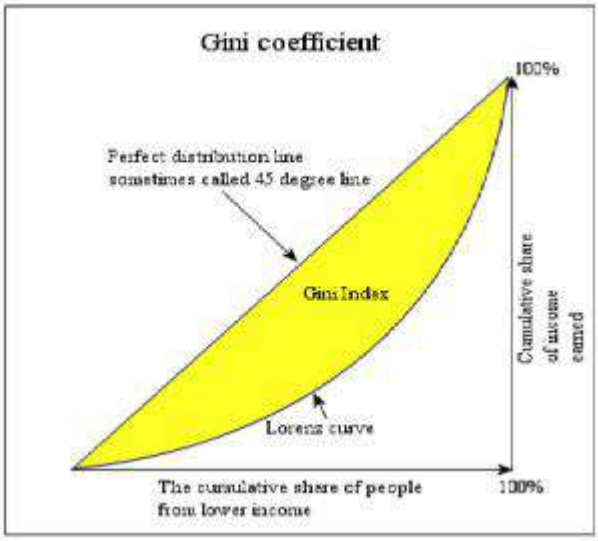

Graphical representation of the Gini coefficient

المصدر: مُحَّد الناصر حميداتو، بقاص الصافية، " التنويع الاقتصادي في الجزائر"، Global Journal of Economic and Business، Vol2، No2، أفريل 2017، ص 78.

وهناك عدة صيغ لحساب مؤشر جيني منها:[1]

$$G = 1 - \sum_{k=1}^{n} (x_k - x_{k-1})/n$$

حيث: $x_k = \sum_{t=1}^{k} s_t$ وتمثل حصص الصادرات التراكمية.

n هو عدد القطاعات.

لا يتأثر مؤشر جيني بعدد المشاهدات: بغض النظر عن عدد القطاعات في العينة، لا يؤثر التغيير في عدد القطاعات على قيمة المؤشر.[2]

وتتراوح قيمة مؤشر جيني كذلك بين الصفر (الذي يمثل المساواة التامة في توزيع الظاهرة) والواحد الصحيح (الذي يمثل عدم المساواة التامة).[3]

2. النشاط الاقتصادي خارج القطاع النفطي:

في الجزائر يلعب قطاع التجارة الخارجية دورا حيويا سواء من حيث مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي أو تلبيته لحاجات الاقتصاد الأساسية من سلع استهلاكية ورأسمالية ومواد خام، إلا أن التجارة الخارجية في الجزائر لا تخرج

[1] مُحَّد الناصر حميداتو، بقاص الصافية، مرجع سبق ذكره، ص 74–82.

[2] López-Cálix, J. R., Walkenhorst, P., & Diop, N. (Eds.)., op-cit, p.38.

[3] مُحَّد الناصر حميداتو، بقاص الصافية، مرجع سبق ذكره، ص 74–82.

عن النمط العام للتجارة الخارجية للدول النامية من حيث تركز صادراتها في المواد الأولية حيث يسيطر فيه النفط على النسبة الغالبة، وبعض المنتوجات الزراعية ذات الميزة التنافسية، ولمعرفة تطور قيمة صادرات الجزائر يجب التطرق لقيمة هذه الأخيرة مع تطور إجمالي الصادرات، خلال الفترة 1995-2019، والتي نوضحها من خلال الشكل التالي:

الشكل (2-19): تطور الصادرات خلال السنوات (1995-2019) القيمة (مليون دولار أمريكي)

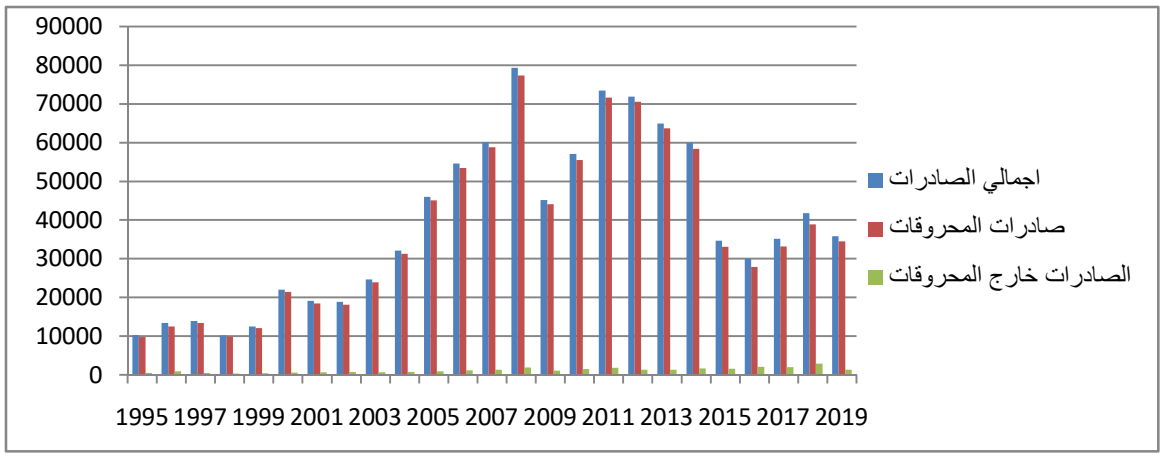

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على:

بيانات وزارة المالية على الموقع: http://www.dgpp-mf.gov.dz/

http://www.andi.dz/index.php/ar/statistique/bilan-du-commerce-exterieur

ومن خلال الشكل نلاحظ أن النفط ما يزال يهيمن على قطاع التجارة الخارجية وتبقى نسبة مساهمة الصادرات خارج المحروقات في إجمالي الصادرات ضئيلة جدا بحيث تتراوح ما بين 1.57% كأدنى مساهمة لها في سنة 2005، وقرابة 6.16% كأعلى مساهمة للصادرات خارج المحروقات في 2016 وبهذا فإن قطاع المحروقات يهيمن بشكل شبه كلي على الصادرات إذ يحتل ما بين 93.84%، و94.64% من إجمالي الصادرات، كما وتشير النتائج العامة التي تحققت من حيث إنجازات التجارة الخارجية في الجزائر للفترة 2017 عجزا في الميزان التجاري بما يقابل 11.17 مليار دولار مقابل فائض من 34.39% سجلت خلال سنة 2016 هذا ما يفسر انخفاض كبير جدا للصادرات ب 15.78% مقارنة بالواردات التي سجلت انخفاض طفيف بنسبة 2.4% من حيث تغطية الواردات بالصادرات فإن النتائج المحصلة تشير إلى نسب 76% سنة 2017 عكس ما نسبته 64% سجلت سنة 2016،[1] كما يكشف تتبع سلوك التجارة الخارجية أن عجز الميزان التجاري خارج المحروقات يتجاوز مفهوم الظرف إلى

[1] بن موفق زروق، "إستراتيجية تنويع الاقتصاد الجزائري في ظل المتغيرات الاقتصادية المعاصرة"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة زيان عاشور بالجلفة، 2019/2018، ص 223-224.

مفهوم الحالة، ويعني ذلك أن المشكلة كامنة في قدرات الإنتاج التي لا تسمح بتلبية الطلب الداخلي للسكان دون اللجوء للاستيراد وكامنة أيضا في قدرات التصدير المرتبطة أساسا بمتغير خارجي هو سعر النفط، ومتغير أساسي هو وضعية الحقول المشرفة على النضوب.[1]

الشكل (2-20): تطور إسهام القطاعين النفطي وغير النفطي في الناتج المحلي الإجمالي للجزائر خلال الفترة 1995-2019

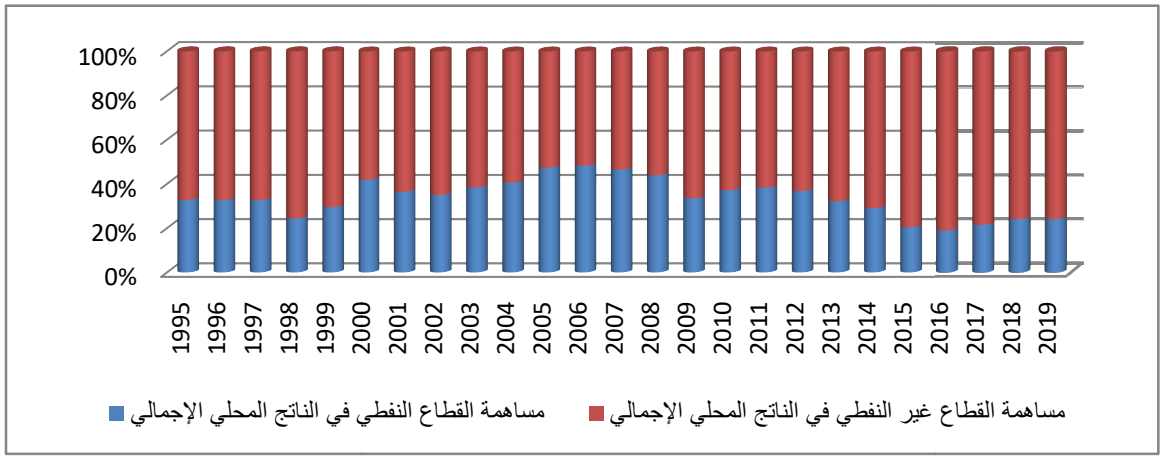

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على:

النشرات الإحصائية لبنك الجزائر أعداد مختلفة.

ويتبين من خلال الشكل الذي يوضح تطور القطاعين النفطي وغير النفطي في الناتج المحلي الإجمالي للجزائر أن هناك تراجع تدريجي في الإسهام المباشر لقطاع النفط في الناتج المحلي الإجمالي للجزائر، حيث بلغت نسبة مساهمته سنة 2006 حوالي 46%، وهي أعلى نسبة مساهمة لهذا القطاع خلال الفترة (1995-2019)، لتصبح هذه النسبة في حدود 17% سنة 2016، **ويعود هذا التراجع أساسا إلى انهيار أسعار النفط، دون إغفال ما قد تولد** من أثر على الناتج الإجمالي نتيجة توجه الاقتصاد الجزائري نحو سياسة التنويع الاقتصادي،[2] كما يمكن توضيح توزيع الناتج الإجمالي المحلي حسب القطاعات من خلال الشكل (2-21) أين يتبين أن الحكومة الجزائرية اعتمدت في توزيعها للناتج المحلي الإجمالي بحصة لم تتجاوز 10% لكل من قطاع الصناعة والفلاحة، غير أنه أولت اهتمامها لقطاع الخدمات وخاصة خدمات خارج الإدارات العمومية بنسبة 30% للفترة الممتدة من 2001 إلى 2014، إلا أنه سرعان ما بدأت سياسة الحكومة تعطي اهتمامها بدعم أقوى لقطاع الزراعة، فمن المؤكد أن الزراعة مرتبطة ارتباطا وثيقا بتنمية الاقتصادات الأخرى، نظرا للعلاقة الكبيرة المتشابكة بين القطاعات، لاسيما

[1] قشرو فتيحة، مرجع سبق ذكره، ص143.

[2] بللعما أسماء، "دور السياسة الضريبية في تحقيق التنويع الاقتصادي في الجزائر"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة أحمد دراية-أدرار-الجزائر، 2018/2017، ص168-169.

وأن لها أهمية كبيرة في تطوير ودفع عجلة التنمية بشكل عام والتنمية الصناعية بشكل خاص، كما أنها تعتبر مصدرا للدخل لغالبية السكان وتستقطب أكبر عدد من العمالة[1] وبالتالي عرفت نسبة مساهمة الفلاحة تغيرا في قيمتها وصلت من 10.49% سنة 2011 إلى 15.58% سنة 2015.[2]

الشكل (2-21): توزيع الناتج المحلي الخام حسب القطاعات بالأسعار الجارية للفترة الممتدة 1997-2019

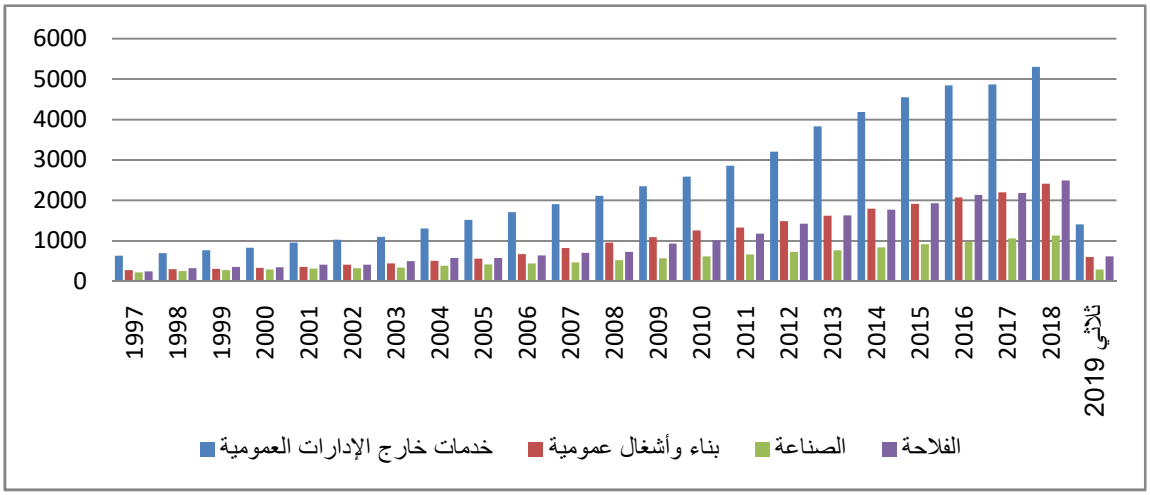

المصدر: من إعداد الباحثة بناءا على:

النشرة الإحصائية الثلاثية لبنك الجزائر، والتقارير السنوية لبنك الجزائر.

بيانات وزارة المالية على الموقع: http://www.dgpp-mf.gov.dz/

ويتبين من خلال الشكل الذي يوضح لنا مقدار القيمة المضافة لكل قطاع أن قيمة الإنتاج المحلي الإجمالي تتأثر بشكل كبير بقطاع المحروقات، بحيث زيادة القيمة المضافة في قطاع المحروقات تؤدي إلى زيادة PIB الإجمالي والعكس، كما يوضح لنا الشكل البياني مدى تطور نمو القيمة المضافة في قطاع التجارة والخدمات مقارنة بقطاع الفلاحة والصناعة، ويمكن تفسير ذلك بمختلف البرامج الممولة من طرف الدولة في تلك الفترة (برامج دعم تشغيل الشباب) الذي كانت نسبة كبيرة منه موجهة لقطاع الخدمات،[3] وبالتالي يتبين أن تغيرات معدل قطاع المحروقات

[1] بودية سعاد، مرجع سبق ذكره، ص160.

[2] بللعما أسماء، عبد الفتاح دحمان، "استراتيجية التنويع الاقتصادي في الجزائر على ضوء بعض التجارب الدولية"، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، جامعة أحمد دراية-أدرار-الجزائر، المجلد07، العدد01، 2018، ص337.

[3] ضيف احمد، عزوز احمد، "واقع التنويع الاقتصادي في الجزائر وآلية تفعيلة لتحقيق تنمية اقتصادية مستديمة"، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة البويرة، المجلد 14، العدد 19، 2018، ص 13-36.

تتطابق مع تغيرات معدل نمو الإنتاج المحلي الإجمالي، بينما لا تتطابق معدلات بقية القطاعات مع تغيرات معدل نمو الإنتاج المحلي الإجمالي، مما يدل اعتماد هذا الأخير على قطاع وحيد وهو النفط.[1]

الشكل (2-22): تطور القيمة المضافة للقطاعات الاقتصادية خلال الفترة (1995-2019)

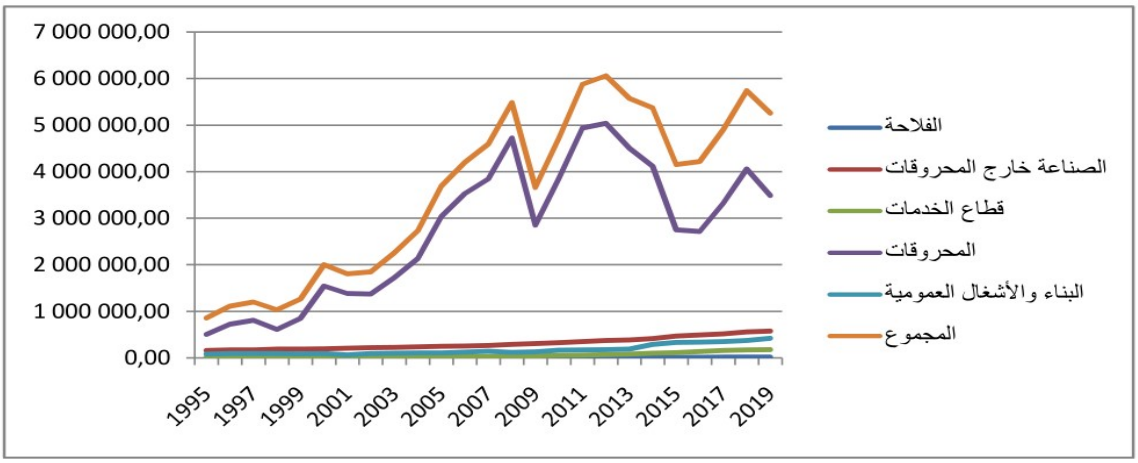

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الديوان الوطني للإحصائيات

http://www.ons.dz/ IMG /pdf/Production-nation-selon-activit- SJ.pdf

3. تقييم الصادرات غير النفطية في الجزائر:

تعتبر الجزائر من الدول التي تبقى تعاني من عدم تنوع صادراتها وانحصارها فقط في مادة الطاقة والمحروقات، وهذا بالرغم من انتهاجها برامج من الإصلاحات الاقتصادية وتحرير التجارة الخارجية التي كانت من أهم أهدافها تنويع الاقتصاد والبحث عن مصادر جديدة للعملة الصعبة،[2] حيث أن إجمالي الصادرات خارج المحروقات يظل هامشيا من إجمالي الصادرات بنسبة لا تتجاوز 4%، وهو ما يعكس اعتماد مداخيل الاقتصاد من العملة الصعبة بشكل أساسي على الصادرات من المحروقات (بترول وغاز) ويعكس ضعف الجهاز الإنتاجي المحلي وضعف تنافسية المنتوج الوطني في الأسواق الدولية،[3] وبالتالي تبقى نسبة الصادرات خارج القطاع النفطي ضئيلة جدا من إجمالي الصادرات، وهذا ما يتضح من خلال الشكل التالي الذي يبين تطور التركيبة السلعية للصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات التي تتوزع على ست مجموعات أساسية تتمثل في كل من: المواد الغذائية، المواد الخام، منتجات

[1] بللعما أسماء، عبد الفتاح دحمان، مرجع سبق ذكره، ص337-338.

[2] حمشة عبد الحميد، "دور تحرير التجارة الخارجية في ترقية الصادرات خارج المحروقات في ظل التطورات الدولية الراهنة-دراسة حالة الجزائر-"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2013/2012، ص 120.

[3] قشرو فتيحة، مرجع سبق ذكره، ص104.

نصف مصنعة، تجهيزات فلاحية، تجهيزات صناعية وسلع استهلاكية وتختلف نسب مساهمتها في إجمالي الصادرات غير النفطية من صنف لآخر.

الشكل (2-23): هيكل الصادرات من غير المحروقات حسب مجموعة المستخدمين ما بين 1995-2019

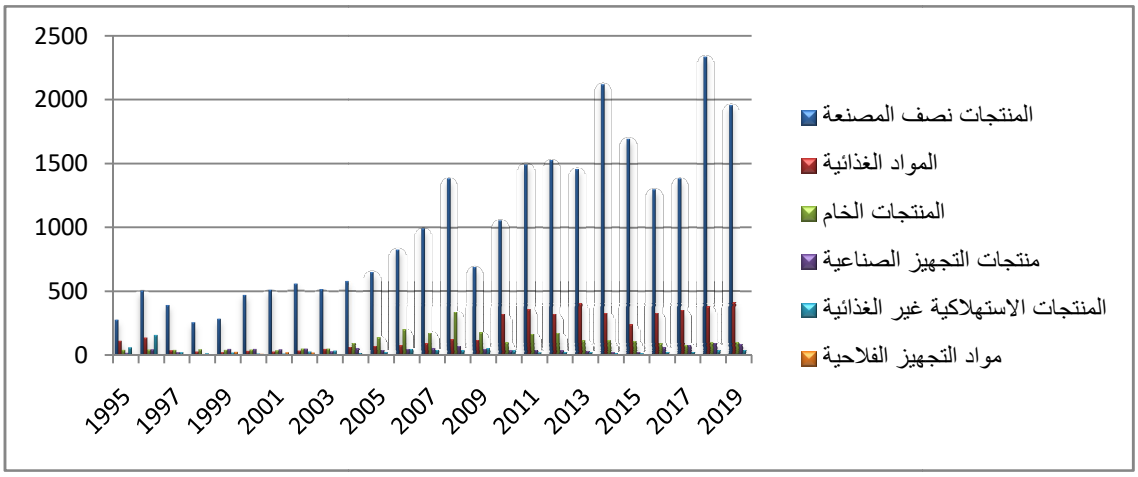

المصدر: من إعداد الباحثة بناءا على:

http://www.andi.dz/index.php/ar/statistique/bilan-du-commerce-exterieur

فنلاحظ أن المنتجات نصف المصنعة تحتل المرتبة الأولى من بين باقي المنتجات الأخرى غير النفطية والتي تتمثل **أساسا في الزيوت ومشتقاتها الأخرى، الأسمدة والزجاج، الجلود والورق، وقد عرفت هذه المنتجات تذبذبا مستمر**[1] حيث قفزت قيمتها من 274 مليون دولار سنة 1995 إلى 465 مليون دولار سنة 2000 لتصل إلى نحو 1060.25 مليون دولار سنة 2010، وتبلغ 2350 مليون دولار أمريكي سنة 2014 ثم بعدها عرفت انخفاضا في قيمتها وصلت إلى 1299 مليون دولار أمريكي سنة 2016، وذلك راجع إلى انخفاض أسعار النفط خلال الفترة الأخيرة لتبلغ قيمتها 1.96 مليار دولار أمريكي سنة 2019.

ثم تأتي بعد ذلك المواد الغذائية التي عرفت تطورا هي الأخرى التي انتقلت قيمتها من 110 مليون دولار سنة 1995 إلى 387 مليون دولار سنة 1997 لتعرف بعدها انخفاضا في قيمتها في السنة الموالية ب 27 مليون دولار، ولكن سرعان ما بدأت قيمتها في الارتفاع ابتداء من سنة 2000 من 32 مليون دولار إلى 402 مليون دولار سنة 2013 وهي أكبر قيمة مسجلة لها بحصة 20% من إجمالي الصادرات خارج المحروقات، لتنخفض سنة 2014 إلى 329 مليون دولار، ويعود تطور الصادرات من المنتجات الغذائية خاصة بعد سنة 2008 (انتقلت من 88 مليون دولار سنة 2007 إلى 119 مليون دولار سنة 2008) إلى مجهودات الحكومة الجزائرية الموجهة لترقية وتنشيط

[1] بن يوب فاطمة، مرجع سبق ذكره.

قطاع الفلاحة في إطار برنامج التجديد الفلاحي والريفي بداية من سنة 2008[1] ولكن مع تراجع أسعار النفط انخفضت لتبلغ 327 مليون دولار أمريكي سنة 2016، وبالنسبة للمنتجات الخام (أهمها فوسفات الكالسيوم الطبيعي وبقايا ومخلفات الورق، والصوف) انتقلت من 41 مليون دولار سنة 1995 إلى 44 مليون دولار سنة 2000 لتبلغ 334 مليون دولار سنة 2008، لتعرف انخفاضا إلى 170 مليون دولار سنة 2009 متأثرة بانكماش الطلب العالمي على الصادرات بعد الأزمة المالية العالمية سنة 2008، مواصلة الانخفاض سنة 2010 إلى 94 مليون دولار، لتعرف سنة 2011 انتعاشا بارتفاع الصادرات إلى 161 مليون دولار ثم إلى 168 مليون دولار سنة 2012، وعرفت سنتي 2013 و2014 انخفاضا على التوالي لتصل إلى 85 مليون دولار سنة 2016، وبخصوص منتجات التجهيز الصناعية انتقلت من 18 مليون دولار سنة 1995 إلى 47 مليون دولار سنة 2000 لتصل إلى 67 مليون دولار سنة 2008، وعرفت الفترة من 2009-2014 تراجعا ملحوظا من 42 مليون دولار سنة 2009 إلى 15 مليون دولار سنة 2014 أما المنتجات الاستهلاكية غير الغذائية حصتها جد ضئيلة حيث عرفت قيمتها تذبذبا بين الارتفاع والانخفاض، وأكبر قيمة مسجلة لها هي سنة 2009 ب 49 مليون دولار، ليصل بها التراجع سنة 2014 إلى 10 مليون دولار[2] وفي المرتبة الأخيرة تأتي مواد التجهيز الفلاحية التي تتكون منتجاتها من الجرارات والأجهزة الميكانيكية بمساهمة ضعيفة جدا تكاد تنعدم تقريبا.

وبالتالي نظرا للأزمة النفطية لسنة 2014 وبداية سنة 2015 بدأت الصادرات خارج المحروقات في التراجع ما يفسر أن لقطاع المحروقات دورا كبيرا في دعم الصادرات حيث بدأت الصادرات في التراجع إلى أن وصلت إلى 3821 مليار دولار سنة 2016 رغم تحسن صادرات السلع الاستهلاكية الغير غذائية التي ارتفعت من 10 مليون دولار سنة 2014 إلى 19 مليون دولار سنة 2016 وتحسن قيمة صادرات سلع وعتاد الصناعة من 15 مليون دولار إلى 54 مليون دولار سنة 2016 و74 مليون دولار سنة 2017،[3] ولكن على العموم تعد هذه النسب فشل ذريع للحكومات الجزائرية المتعاقبة، التي تسعى جاهدة للتخلص من التبعية لقطاع المحروقات وتنويع مصادر الدخل من العملة الأجنبية للاقتصاد الوطني،[4] وبالتالي يظهر جليا أن صادرات الجزائر ترتكز في منتجات الطاقة

[1] قشرو فتيحة، مرجع سبق ذكره، ص107.

[2] قشرو فتيحة، مرجع سبق ذكره، ص109-110.

[3] بن موفق زروق، مرجع سبق ذكره، ص225.

[4] بن طيرش عطاء الله، " تعزيز الميزة التنافسية للصادرات خارج المحروقات في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة أبي بكر بلقايد، 2017/2016، ص119.

والزيوت والتي تتضمن الصادرات النفطية وهذا يدل على أن صادرات الجزائر لم تصل بعد إلى درجة التنوع المقبولة حيث تعد من الاقتصادات الأكثر تركزا والأقل تنوعا[1] إذ ظلت تعتمد الجزائر بشكل كبير على صادرات النفط في الخمسين عامًا الماضية وفشلت في التنويع كما يتضح من خلال الشكل (2-24)، على الرغم من سلسلة خطط التنويع الطموحة.[2]

الشكل (2-24): تطور تكوين الصادرات من الاقتصاد الجزائري

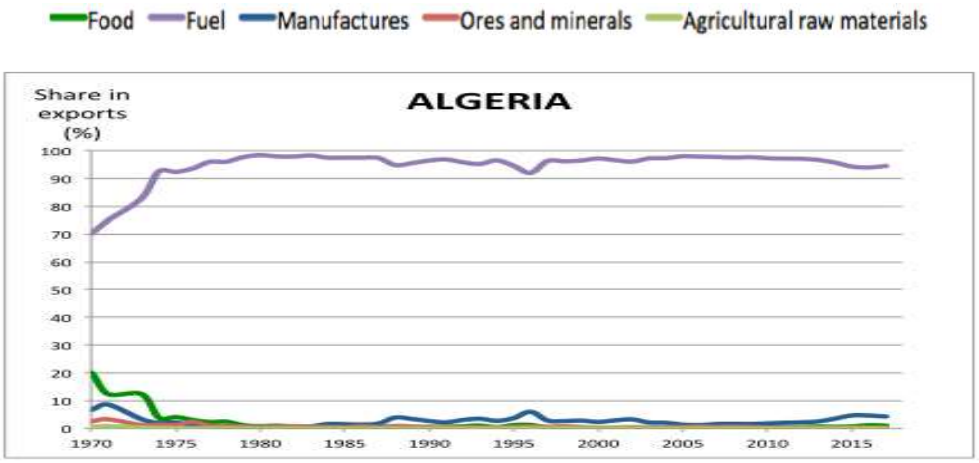

Source : Lebdioui, A. A., op-cit, p.29.

كما لا تزال الجزائر من بين أقل الاقتصاديات تنوعًا في العالم العربي، حيث يوضح الشكل (2-25) أنه في عام 2000، كانت المصنوعات تمثل أقل من 7% من الناتج المحلي الإجمالي الجزائري، أي أقل مما كانت عليه في عمان أو المملكة العربية السعودية أو الإمارات العربية المتحدة، الشيء نفسه ينطبق على الخدمات وبالمقارنة مع دول الخليج، استقبلت الجزائر، في المتوسط خلال العقد الأول من عام 2000، أقل من مليون سائح، في حين استقبلت البحرين ما يقرب من ثلاث مرات والإمارات أربعة أضعاف هذا الرقم في الوقت نفسه، يبلغ عدد سكان الجزائر أكثر من 30 ضعف سكان البحرين و 10 أضعاف سكان دولة الإمارات العربية المتحدة، ويبدو التنويع الجزائري محدودًا بسبب الاختناقات الهيكلية والعوامل المحلية والخارجية وقاعدة صناعية عفا عليها الزمن فتنويع الإنتاج الجزائري ينعكس في صادراته، وتمثل صادرات القطاع غير الهيدروكربوني أقل من 4% من إجمالي الصادرات، ولا يبدو أن هذا الأداء الضعيف يعتمد على الوصول إلى الأسواق، لأن العديد من المنتجات الصناعية والزراعية تتمتع بحرية الوصول إلى الاتحاد الأوروبي[3] وبالتالي فعلى الرغم من صادراتها الهيدروكربونية الضخمة، فإن الانفتاح

[1] بللعما أسماء، مرجع سبق ذكره، ص170.

[2] Lebdioui, A. A., op-cit, p.30.

[3] Méon, P. G., & Sekkat, K., op-cit, p.9.

التجاري الجزائري، الذي يقاس بنسبة الصادرات غير النفطية وواردات السلع والخدمات إلى الناتج المحلي الإجمالي (21%)، هو الأقل في المنطقة المغاربية (البلدان المغاربية الأخرى في المتوسط أكثر من 45%).

الشكل (2–25): تكوين الناتج المحلي الإجمالي (الدول الغنية بالطاقة الأحفورية)

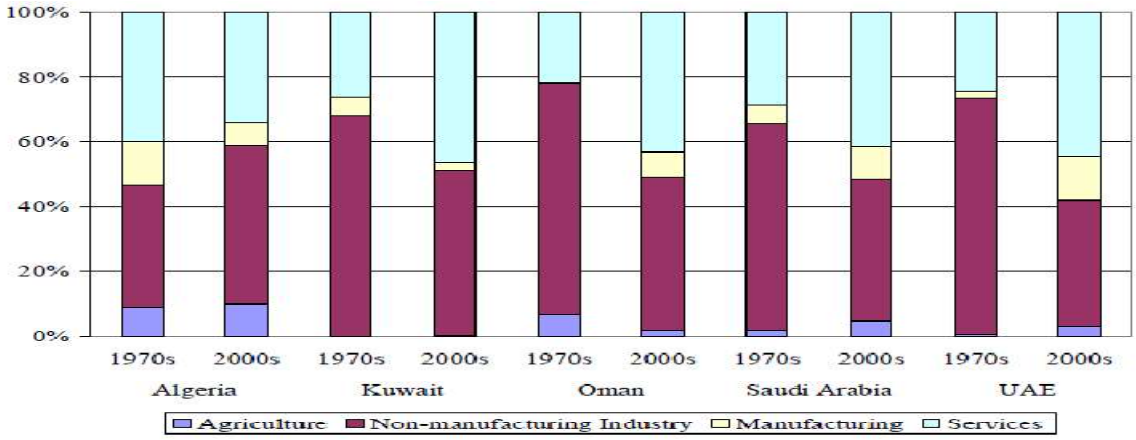

Source : Méon, P. G., & Sekkat, K., op-cit, p.21.

وبالتالي تعد الجزائر من الاقتصادات الأكثر تركزا والأقل تنوعا حتى بالنسبة للعالم العربي، فهي متخلفة عن البلدان المجاورة كتونس والمغرب التي تتميز بتنويع أكبر لاقتصادها وتصديرها لعدد أكبر من المنتجات، ومتخلفة عن بعض الدول النفطية كاندونيسيا وبدرجة أقل الإمارات العربية المتحدة التي تعتبر أقل تركزا من حيث الصادرات مقارنة بالجزائر كما يتضح من خلال الشكل التالي:

الشكل (2–26): تطور مؤشر تركيز الصادرات في بلدان مختارة

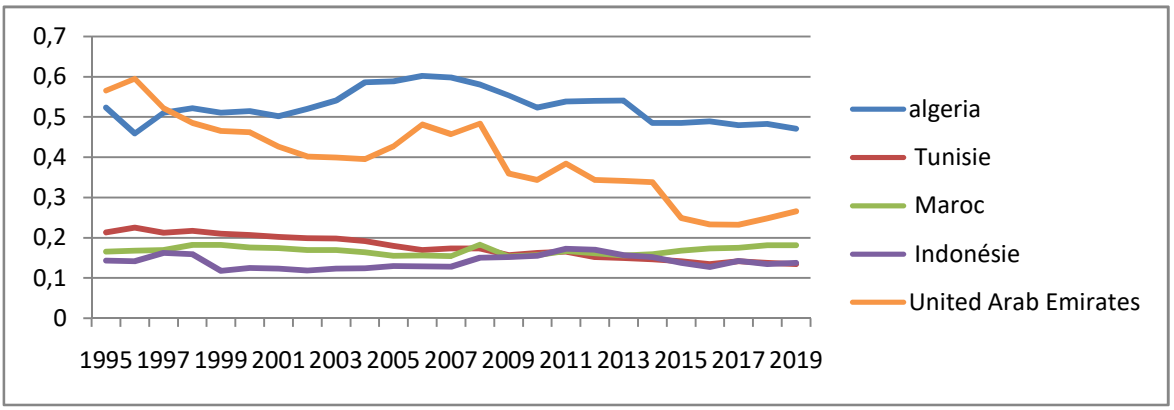

المصدر: من إعداد الباحثة بالإعتماد على الموقع:

http://unctadstat.unctad.org

ومنه على الرغم من استفادة الجزائر من ارتفاع أسعار النفط على مدى العقود الماضية وتنفيدها عددا لا يحصى من الإصلاحات الاقتصادية، فقد فشلت في تطوير قطاعها الصناعي وتنويع اقتصادها، إذ لا تزال الجزائر مدمجة بشكل ضعيف في الاقتصاد العالمي.[1]

المبحث الثاني: الدراسة القياسية لأثر الصدمات النفطية على التنويع.

في هذا المبحث سنحاول دراسة العلاقة بين الصدمات النفطية وأداء تنويع الصادرات في الجزائر إذ سنتطرق أولا إلى استعراض بعض الدراسات السابقة لموضوعنا ثم نقوم بإجراء الاختبارات الإحصائية المناسبة من أجل الدراسة القياسية.

المطلب الأول: الدراسات السابقة.

لقد أشارت العديد من الدراسات إلى فهم آثار الصدمات النفطية وتنويع الصادرات على النمو الاقتصادي في فروع مختلفة من الأدبيات التي لاقت اهتمامات واسعة على مر السنين والتي لا تزال قيد البحث والدراسة إلى يومنا هذا، إذ هناك كتابات ضخمة تدرس آثار صدمات أسعار النفط على المتغيرات الاقتصادية المختلفة لكل من البلدان المتقدمة والنامية، لمحاولة الكشف عن العلاقة الإحصائية بين صدمات أسعار النفط والنشاط الاقتصادي باستخدام المواصفات الخطية، والمواصفات غير المتماثلة، وكذلك دراسات متعلقة بتنويع الصادرات التي أثارت اهتماما كبيرا من الباحثين في الآونة الأخيرة خاصة في ظل فشل العديد من البلدان الغنية بالموارد لتحقيق هذا الهدف رغم التأكيد عليه، وبالتالي تنحرف دراستنا عن الدراسات السابقة للعلاقة غير الرتيبة بين التنمية والتنويع أو الصدمات النفطية مع النمو الاقتصادي حيث تعتبر أول دليل تجربي لفهم العلاقة بين الصدمات النفطية وأداء تنويع الصادرات في الجزائر مما صعب علينا إيجاد دراسات تتناول هذا الموضوع، باستثناء بعض المقالات العلمية وعليه سنركز على الدراسات أو المقالات التي تناولت موضوع التنويع خاصة في البلدان الغنية بالنفط للفهم أكثر حول سبب الفشل وعليه من بين الدراسات التي لها علاقة بموضوعنا أو تتعلق ببعض جوانبه مايلي:

- ✓ دراسة معنونة ب **"التأثير غير المتماثل في المدى القصير والطويل لأسعار النفط وعائدات النفط والغاز على الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي والتنويع الاقتصادي في الاقتصاد المعتمد على النفط"** ل Lanouar Charfeddine, Karim Barkat (2020) والتي هدفت إلى استكشاف التأثير غير المتكافئ على المدى القصير والطويل لصدمات أسعار النفط وتغيرات عائدات النفط والغاز على الأداء الاقتصادي لدولة قطر وتنويعها

[1]Hausmann, R., Klinger, B., & López-Cálix, J. R., "Export Diversification in Algeria Trade Competitiveness of the Middle East and North Africa", Washington, DC: The World Bank , 2010, pp. 63-101.

الاقتصادي، من خلال بيانات ربع سنوية تمتد من الربع الأول 2000 إلى الربع الثالث 2018، لستة متغيرات اقتصادية كلية: إجمالي الناتج المحلي الحقيقي، الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي غير النفطي وسعر الصرف الحقيقي، والتضخم، وأسعار النفط الحقيقية، وإيرادات النفط والغاز الحقيقية حيث تم استخدام نهجين اقتصاديين قياسيين: (1) نموذج الانحدار الذاتي لموجهات AB الهيكلية ($AB - SVARX$) مع المتغيرات الخارجية إذ تم استخدام أربعة أسعار نفط غير متكافئة مختلفة ومقاييس عائدات النفط والغاز، و(2) نموذج الانحدار الذاتي الموزع غير الخطي ($NARDL$)، وتظهر النتائج أنه على المدى القصير، فإن استجابات كل من إجمالي الناتج المحلي الحقيقي والناتج المحلي الإجمالي الحقيقي غير النفطي للصدمات السلبية على أسعار النفط الحقيقية وعائدات النفط والغاز الحقيقية أعلى من تأثير الصدمات الإيجابية، مما يشير إلى أدلة على وجود تأثير غير متماثل للصدمات على المدى القصير ومع ذلك، تشير النتائج إلى أن تأثير الصدمات لا يدوم أكثر من ثلاثة أرباع، وتم تأكيد هذا الدليل على وجود سلوك غير متماثل أيضًا من خلال تحليل NARDL، والذي يوضح أنه على المدى الطويل، فإن الصدمات الإيجابية لأسعار النفط وتغيرات عائدات النفط والغاز لها تأثير أكبر على اثنين من وكلاء النشاط الاقتصادي مقارنة بالتغيرات السلبية، وهي نتيجة تؤكد مرونة الاقتصاد القطري في مواجهة الصدمات السلبية والدور الإيجابي الذي يلعبه قطاع الطاقة في تحسين درجة التنويع الاقتصادي القطري وأخيرًا، تُظهر النتائج أن القطاع غير النفطي مرن تمامًا للصدمات السلبية على المدى الطويل حيث أن تأثير الصدمات السلبية ضئيل على الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي غير النفطي.

- ✓ دراسة ل Abdelkader Amir Lebdioui تحت عنوان "**التنويع الاقتصادي والتنمية في الاقتصادات المعتمدة على الموارد: دروس من شيلي وماليزيا**" (2019) وهي أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه والتي ساهمت في الجهود العلمية للابتعاد عن حتمية الموارد الطبيعية نحو الاعتراف بأن الموارد الطبيعية ليست في جوهرها نقمة أو نعمة للتنمية ولكنها بدلاً من ذلك تتأثر بإجراءات سياسة الدولة وبشكل أكثر تحديدًا، كان طموح هذه الأطروحة هو تقديم تحليل شامل لدور السياسة الصناعية في تنويع الصادرات في الاقتصادات التي تعتمد على الموارد غير المتجددة، وقد تمت متابعة هذا الهدف من خلال التحليل المفاهيمي والإحصائي والتاريخي للتنوع في شيلي وماليزيا على مدار السبعين عامًا الماضية، إذ خلصت هذه الأطروحة إلى أن دور السياسة الصناعية يتجاوز تيسير التنويع، حيث إنه يشكل أيضًا اتجاه هذا التنوع، وفي كلتا دراستي الحالتين، كانت التدخلات الحكومية التي عززت بنجاح قطاعات وأنشطة جديدة في الاقتصادات التي كانت تعتمد على الموارد سابقًا تجاوزت مجرد إصلاح فشل السوق وبدلاً من ذلك شكلت التراكم الإنتاجي للقدرات لتعزيز

الأنشطة والقطاعات الجديدة، داخل وخارج سلاسل قيمة السلع وبالتالي، فإن دور السياسة الصناعية في توجيه عملية تنويع الصادرات ينبع أيضًا من الطبيعة غير الموجهة للسوق لعملية التنويع، والاعتراف بأن تراكم القدرات أمر معقد ويتأثر بالخصائص المؤسسية والهيكلية للبلد، لذلك وجد أن مناهج التنويع الكلاسيكية الجديدة والمعتمدة على المسار ليست مناسبة في شرح عملية التغيير الهيكلي للاقتصاديات المعتمدة على الموارد.

- ✓ دراسة ل Eric W. Djimeu وLuc-Désiré Omgba (2018) بعنوان **"قد لا تكون المكاسب غير المتوقعة للنفط هي المشكلة في البلدان المنتجة للنفط: دليل من تأثير صدمات النفط على تنويع الصادرات"** والتي هدفت إلى التحقيق في مسألة لماذا تنوع بعض البلدان النفطية بينما تفشل بلدان أخرى من خلال دراسة تأثير الصدمات الايجابية لأسعار النفط على التنويع في البلدان النفطية على عينة متكونة من 134 دولة خلال الفترة 1965 إلى 2010، معتمدين على مؤشر تنويع الصادرات "Theil"، الدول المنتجة للنفط في عام 1965، إنتاج النفط، بالإضافة إلى المتغيرات المشتركة التقليدية للتنويع مثل الناتج المحلي الإجمالي للفرد، والاستثمار، والكثافة السكانية، والانفتاح، وخلصت دراستهم إلى أن هيكل تصدير الاقتصاد قبل الطفرة النفطية يحدد ما إذا كانت مكاسب النفط قد تؤثر على عملية التنويع وبالتالي، الطفرات النفطية تقلل فقط التنويع في البلدان التي لديها قطاع صناعي صغير قبل الطفرة، وعليه فإن الطفرة النفطية تؤثر سلباً على تنويع الصادرات فقط إذا أظهرت البلدان في بادئ الأمر مستويات منخفضة من التنويع.
- ✓ دراسة Charles Ayobola، Mesagan Ekundayo وSaibu Muibi (2018)، المعنونة ب **"هبات الموارد وتنويع الصادرات: الآثار المترتبة على النمو في نيجيريا"** وهدفت دراستهم إلى فحص هبة الموارد وتنويع الصادرات والنمو الاقتصادي في نيجيريا، حيث حددت الدراسة العلاقة السببية بين وفرة الموارد وتنويع الصادرات والنمو الاقتصادي، كما حددت تأثير هبة الموارد على تنويع الصادرات في نيجيريا، فكانت بيانات الدراسة من عام 1981 إلى عام 2015، وشملت المتغيرات المستخدمة في دراستهم الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، السكان، إنتاج النفط، HHI، الإنفاق الحكومي على التعليم وتكوين رأس المال الإجمالي، ولوحظ أن جميع المتغيرات المستخدمة هي ثابتة عند درجة واحدة (1) والعلاقة الطويلة الأمد موجودة بين المتغيرات، مما يوضح اختبار السببية أن تنويع الصادرات لا يتسبب في النمو الاقتصادي وأن السببية أحادية الاتجاه تمتد من إنتاج النفط إلى الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، ومن نتيجة ECM التي تم إجراؤها أيضا، لوحظ أن تنويع الصادرات في الفترة الحالية له تأثير سلبي على النمو الاقتصادي، على الرغم من أنه في الفترتين السابقتين، كان

لتنويع الصادرات تأثير إيجابي على النمو الاقتصادي وهذا يعني أن المسألة الأساسية في الاقتصاد النيجيري قد لا تكون هيكلية بل مؤسسية.

- ✓ دراسة ل Nouf N. Alsharif المعنونة ب "**الموارد الطبيعية والتنويع الاقتصادي: أدلة من دول مجلس التعاون الخليجي**" (2018) بحثت عن تأثير ريع الموارد على التنويع في الصادرات، والعمالة القطاعية، والعمالة الصناعية، والقيمة المضافة، من خلال إتباع منهجية تتكون من ثلاث خطوات: أولاً، استخدام بيانات panel لفحص العلاقة بين إيجارات الموارد والتنويع ثانيًا، استخدام أسعار السلع كأداة لإيجارات الموارد وثالثًا، قام باختبار عدم تجانس الموارد الطبيعية في مواصفات مختلفة، ووجدت الدراسة إلى أن إيجارات الموارد بشكل عام لها تأثير سلبي كبير على التنويع، فكلما زادت حصة إيجار الموارد في الناتج المحلي الإجمالي للبلد، قل احتمال أن يمر هذا البلد بالمسار على شكل حرف U الذي لاحظه Imbs وWacziarg (2003) بدلا من ذلك، يزيد التركيز بسرعة من خلال مسار التنمية ومع ذلك، كانت هناك بعض السمات غير المتجانسة بين مختلف مجموعات البلدان ومجموعات الموارد الطبيعية، فوجد أن هناك تأثيرًا مختلفًا بين الموارد الطبيعية المتجددة وغير المتجددة على التنويع، إذ أن الموارد غير المتجددة –التي تم فحصها بواسطة النفط والغاز– ليس لها تأثيرات كبيرة على تنويع التوظيف، لكنها تقلل من تنويع الصادرات، بينما تميل الموارد المتجددة إلى زيادة تنويع الصادرات والعمالة القطاعية، ونظروا أيضًا في مجموعات البلدان المختلفة، حيث يختلف تأثير الموارد الطبيعية بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية إذ تتنوع قطاعات التصنيع أيضًا، ومن المرجح أن يكون لريع الموارد تأثير أكبر على التنويع داخل البلدان النامية، لاسيما في التوظيف حيث ينخفض التنويع، ولكن لا يتأثر في البلدان المتقدمة ومع ذلك، في مجموعتي البلدين، تقلل إيجارات الموارد من تنويع الصادرات، مما يشير إلى أن حصة التصنيع في الصادرات تتأثر في كلا المجموعتين، حتى عندما لا تتأثر العمالة الصناعية في البلدان المتقدمة. علاوة على ذلك، انخفض تنويع الصادرات في جميع المناطق بشكل كبير، وانخفض التنويع الصناعي بشكل كبير في الأمريكتين وبدرجة أقل في آسيا، ولم يتأثر في أوروبا والشرق الأوسط وشمال إفريقيا ولكنه زاد في إفريقيا.
- ✓ دراسة بعنوان "**التقلبات، التنويع والصدمة النفطية في البلدان التركية الغنية بالموارد: سبل الانتعاش**" ل Vugar Bayramov وLaman Orujova (2017) وحللت ورقتهم المستوى الحالي للتنوع الاقتصادي وتنويع الصادرات في ثلاث دول غنية بالموارد من حوض بحر قزوين: كازاخستان وأذربيجان وتركمانستان وحاولوا الكشف عن الأسباب الكامنة وراء الضعف الشديد لهذه الاقتصادات أمام صدمة أسعار النفط الأخيرة،

بالتركيز على مؤشر Herfindahl-Hirschman (HHI) حيث أظهر تحليل الأدلة الإحصائية في دراستهم أن الاقتصادات المدروسة الغنية بالموارد لحوض بحر قزوين أظهرت مستوى ضعيفًا من التنوع الاقتصادي وتنويع الصادرات، كما أظهر مؤشر HHI المحسوب أن الاقتصادات متنوعة بشكل معتدل من حيث النشاط الاقتصادي، ومع ذلك، تتركز الصادرات بشكل كبير على عدد قليل من مجموعات المنتجات، وكما هو متوقع، يشكل قطاع الغاز النفطي جزءًا كبيرًا من النشاط الاقتصادي في هذه الاقتصادات باستثناء كازاخستان، هذه الحصة أعلى من إجمالي الصادرات بالنظر إلى المستوى الضعيف للتنويع الاقتصادي وتنويع الصادرات، فليس من المستغرب أن تصبح الاقتصادات شديدة التأثر بصدمات أسعار السلع الأساسية التي لوحظت في الأسواق العالمية منذ أوائل عام 2014، ومن ناحية أخرى، فقد وجد أيضًا أن القطاعات المزدهرة من غير الموارد في هذه الاقتصادات كانت تعتمد بشكل كبير على مكاسب الموارد غير المتوقعة التي واجهتها البلدان بدءًا من أوائل عام 2000 وهكذا، أتاحت عائدات النفط والغاز الضخمة سبلًا جديدة للحكومة لتوسيع الطلب الكلي في الدول، خاصة للقطاعات غير القابلة للتداول مثل التجارة والبناء والنقل، فضلاً عن الخدمات العقارية في حين أن هذه القطاعات عادة ما تكون مدفوعة بالاستهلاك، فإن الاستيلاء اللاحق على إيرادات الموارد أدى إلى تدهور تنمية هذه القطاعات وكانت الاقتصادات غير قادرة على الحفاظ على الازدهار الاقتصادي المدعوم بإيرادات الموارد الكبيرة من ناحية أخرى، ظلت حصة القطاعات القابلة للتداول وذات الإنتاجية العالية مثل الزراعة والتصنيع صغيرة أو حتى ضعيفة.

- ✓ دراسة "**آثار وفرة الموارد الطبيعية على تنويع الصادرات والتغير الهيكلي في الاقتصادات الأفريقية**" ل Aye M. Alemu (2016)، وباستخدام مؤشري التنويع الرأسي والأفقي (VDIV)، (HDIV) ومجموعة من المتغيرات خلصت هذه الدراسة إلى أن وفرة الموارد الطبيعية التي يسببها "النفط" تؤثر سلبًا على تنويع الصادرات الرأسي والأفقي في أفريقيا، في حين لا يوجد دليل على "نسبة الأراضي الصالحة للزراعة" للتأثير سلبًا على التنويع، كما وجدت الدراسة أيضا أن الاستثمار الأجنبي المباشر يمكن أن يؤثر بشكل إيجابي وكبير على التنويع الرأسي ومن ناحية أخرى، تؤكد الدراسة أيضًا أن الاستثمار المحلي والتعليم والبنية التحتية ليس له تأثير كبير على VDIV وHDIV في إفريقيا هذا بسبب تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، لا يزال تكوين رأس المال المحلي من خلال الادخار ومستوى التغطية التعليمية تحت مستوى العتبة في أفريقيا وغير قادر على إحداث تغيير هيكلي كبير في الاقتصاد، وعليه تشير الدراسة إلى أن تأثير هبات الموارد الطبيعية على التنويع يعتمد على نوع الموارد، وإذا كانت تدار بشكل صحيح فهي نعمة ويمكن استخدامها كمصدر لتكوين رأس المال والنمو، ومن بين العوامل

الهامة الأخرى التي يمكن لبلد ما تنويع اقتصاده وتحقيق التغيير الهيكلي في نهاية المطاف الاستثمار في رأس المال البشري والبنية التحتية المادية من خلال الاستثمار الأجنبي وتكوين رأس المال المحلي وإطار تجاري عادل ومفتوح ومؤسسات فعالة وبيئة اقتصادية وسياسية مستقرة، إذ يجب أن يكون دور الحكومة، في هذا السياق، عريض القاعدة في متابعة سياسات الاقتصاد الكلي السليمة، وتوفير البنية التحتية والمؤسسات الاجتماعية والقانونية والسياسية والاقتصادية الأساسية، وخلق رأس مال بشري ومادي قوي.

✓ دراسة ل Omar Joya (2015) المعنونة ب **"النمو والتقلب في البلدان الغنية بالموارد: هل يساعد التنويع؟"**

تناولت هذه الورقة ارتباط "الموارد الطبيعية – التطاير – النمو" من خلال تقييم دور التنويع الاقتصادي، وقد حاولت معالجة السؤال الذي ظل غير مكتشف في الأدبيات: هل يساعد التنويع في تعويض الآثار السلبية للموارد الطبيعية على النمو الاقتصادي عن طريق الحد من التقلبات؟، حيث استخدمت هذه الورقة نموذج Arch-In-Mean المطبق على هيكل panel لدراسة تأثير التطاير على النمو، مع التحكم في التنويع في النموذج وعلى عينة متكونة من 123 دولة خلال الفترة 1990-2011 وباستخدام مجموعة من المتغيرات كالناتج المحلي الإجمالي للفرد الواحد، النمو السكاني، الاستثمار، رأس المال البشري، المؤسسات ....إلخ، والدراسة مبتكرة من جانبين: أولاً، يركز على "التنويع الإنتاجي" – تنويع هيكل الإنتاج للاقتصاد – بدلاً من "تنويع الصادرات" الذي يشيع استخدامه في الأدبيات ثانيًا، يبني مؤشرًا للتنويع يعتمد على بيانات المدخلات والمخرجات، بخلاف الدراسات الأخرى التي تستخدم مقاييس تركيز الصادرات، تتضمن هذه الورقة أيضًا كثافة الروابط بين الصناعات في مؤشر التنويع، ووجدت الدراسة أن الموارد الطبيعية لها تأثير سلبي على النمو من خلال قناة التقلب في حين أن الآثار المباشرة لوفرة الموارد على النمو إيجابية، كما أن الآثار السلبية غير المباشرة للموارد الطبيعية من خلال التقلبات يمكن أن تكون أكبر ومع ذلك، لا ينبغي تفسير هذه النتائج كما لو كانت الموارد الطبيعية في حد ذاتها تضر النمو، إذ تظهر النتائج أن البلدان كثيفة الموارد تميل إلى تحقيق نمو اقتصادي أعلى مقارنة بالبلدان التي تعاني من ندرة الموارد لنفس المستوى من تقلب الإنتاج، والسبب في أن الدراسات الأخرى وجدت علاقة سلبية بين وفرة الموارد والنمو الاقتصادي هو أنها فوتت السيطرة على التقلبات التي تؤدي إلى تأثيرات الموارد الطبيعية، وبالتالي تظهر النتائج أن التنويع يعوض الأثر السلبي لوفرة الموارد والانفتاح التجاري على النمو، والذي يحدث من خلال قناة التقلب، حيث تتمتع البلدان التي تبدأ بالتنوع بالتأثيرات الإيجابية لمواردها علاوة على ذلك، ليس فقط المستوى الأولي للتنويع هو المهم ولكن أيضًا وتيرة وسرعة التنويع خلال عملية التنمية، من المرجح أن تشهد البلدان الغنية بالموارد التي لا تبدأ بقاعدة

إنتاجية متنوعة ولا تنوع اقتصاداتها مع تطورها نموًا أقل وتعاني من "نقمة الموارد" ومع ذلك، فإن التنويع الإنتاجي هو الذي يلعب الدور ولا يمكن أن يكون تنويع الصادرات، بمفرده، مفيدًا، ما لم تنوع الدولة هيكل إنتاجها.

- ✓ دراسة بعنوان "**الأسس المؤسسية لأنماط تنويع الصادرات في الدول المنتجة للنفط**" ل Luc Désiré Omgba (2014) والذي هدف لاستكشاف العلاقة بين تنويع الصادرات والمسافة بين تاريخ بداية إنتاج النفط وتاريخ استقلال البلد على عينة من 34 دولة منتجة للنفط (جميع أعضاء أوبك وما بعدها) خلال الفترة 1995-2011، وباستخدام مؤشر تركيز الصادرات ل Hirschmann-Herfindahl تجادل ورقتهم بأن تركيز التصدير (تنويع الصادرات) في البلدان النفطية قد يكون سلبيًا (إيجابيًا) فيما يتعلق بالمسافة التي تفصل تاريخ بداية إنتاج النفط إلى تاريخ استقلال أي بلد مع تضمين مجموعة من متغيرات التحكم (نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، الاستثمار، الكثافة السكانية، الانفتاح، احتياطي النفط للفرد). حيث تقدم هذه الورقة تفسيرًا جديدًا للنجاح والفشل في أنماط تنويع الصادرات في البلدان النفطية، وهو تفسير له خلفية مؤسسية وسياسية، عند قياس عدد السنوات بين بداية إنتاج النفط وتحقيق الاستقلال السياسي في البلدان النامية النفطية، وجد أنه كلما زاد عدد السنوات، زادت درجة تنوع الصادرات مع ثبات باقي المتغيرات، ويستند تفسيرهم لهذه النتيجة إلى تحليل القيود السياسية على التنويع في البلدان القائمة على الموارد، والمؤسسات، غير المواتية للتنويع، والتي نشأت من فترة ما قبل الاستقلال، التي أعاقت تطورها الإيجابي من قبل النخب السياسية الوطنية في فترة ما بعد الاستقلال.
- ✓ دراسة ل Sherine El Hag وMona R. El Shazly (2012) بعنوان "**الاعتماد على النفط وتنويع الصادرات والنمو الاقتصادي في دول الخليج العربي**" واللذان طبقا في دراستهما مؤشر Ricardo Hausmann وDani Rodrik's الذي تم تطويره مؤخرًا، PRODY والذي تم استخدام متوسطه من سنة 1992-2007 لبناء مقياس EXPY لجميع دول الخليج العربي (AGC) خلال هذه الفترة الزمنية وبمعنى آخر، إن EXPY هو المتوسط المرجح للPRODY لكل بلد، حيث يمثل الوزن حصة كل سلعة في إجمالي صادرات هذا البلد معتمدين في ذلك على مجموعة بيانات تتضمن حوالي 329 سلعة لكل بلد من البلدان المختارة وتم استخدامها لإنشاء مؤشر PRODY و EXPY خلال الفترة قيد الدراسة، بالإضافة إلى متغير الناتج المحلي الحقيقي للفرد وتوصلت دراستهم إلى أن الارتفاع في مستوى EXPY في الإمارات العربية المتحدة بمرور الوقت يرجع إلى حد كبير إلى تنويع صادراتها فضلاً عن تغيير هيكل صادراتها بعيدًا عن السلع ذات الإنتاجية

المنخفضة إلى الإنتاجية العالية، وعليه توضح ورقتهم أنه على الرغم من أن التنويع الاقتصادي يقلل من المخاطر المرتبطة بتقلب أسعار النفط، إلا أنه يزيد من التعرض الناجم عن زيادة التكامل العالمي، كما وجدوا أن التنويع وزيادة التكامل العالمي يؤديان إلى نمو اقتصادي قوي كما تجسده دولة الإمارات العربية المتحدة، وعلى الرغم من حكمة النتائج التي توصلا إليها، إلا أنها تظهر أن هذه الإستراتيجية ليست محصنة ضد الصدمات الخارجية كما تم التحقق من ذلك في الأزمة العالمية لعام 2007.

- ✓ دراسة بعنوان **"المساعدات الخارجية والموارد وتنويع الصادرات في أفريقيا: اختبار جديد للنظريات الحالية"** ل Osakwe, Patrick N. (2007) تبحث هذه الورقة في صحة الآراء الشائعة للأدبيات النظرية الحديثة التي تشير إلى أن المساعدات والجغرافيا وهبة الموارد تؤثر على تنويع الصادرات في إفريقيا باستخدام منهجية نظام GMM وبيانات panel لبلدان أفريقية مختارة تمتد للفترة 1985-2002، وتشير الدلائل إلى أن المعونة وجودة البنية التحتية وهبة الموارد من العوامل المحددة القوية للتنويع في أفريقيا وعلى وجه الخصوص، فإن الزيادة في المساعدة لها تأثير سلبي على التنويع كما هو مقترح في الأدبيات النظرية، وجودة البنية التحتية مهمة أيضًا بمعنى أن زيادة جودة البنية التحتية تزيد من التنويع، كما تشير النتائج إلى أن هبة الموارد مهمة ولكن طبيعتها أهم، فعلى سبيل المثال، يؤدي امتلاك ثروة كبيرة من النفط إلى نمط تصدير أقل تنوعًا ومع ذلك، فإن وفرة الأراضي، مقاسة بنسبة الأراضي الصالحة للزراعة إلى إجمالي مساحة الأرض، لها تأثير إيجابي على التنويع ونتائج الاختبارات التجريبية تشير أيضًا إلى أن العوامل المؤسسية تلعب دورًا على الرغم من ضعف الأدلة لأنها حساسة لمتغيرات التحكم المستخدمة في التقدير وبالتالي فهي ليست قوية، بينما فيما يتعلق بالجغرافيا، تشير الدلائل إلى عدم وجود علاقة منهجية بين الجغرافيا والتنويع.
- ✓ دراسة ل Dieynaba NIASS بعنوان **"الموارد الطبيعية وتنويع الصادرات في إفريقيا"** والتي هدفت إلى تحليل تأثير الموارد الطبيعية على محفظة التوريد للصادرات الأفريقية استنادًا إلى بيانات COMTRADE الخاصة بمنتجات التصدير من 2000 إلى 2015، بالاعتماد على مؤشرين قياسيين لقياس التنويع التجاري هما: عدد الخطوط النشطة ومؤشر Herfindahl-Hirschman حيث تم ربط هذه المؤشرات بالدول الغنية بالموارد بالإضافة لمتغيرات أخرى في نماذج الانحدار الخطي البسيطة (نموذج التأثيرات الثابتة)، وتشير نتائج هذا البحث إلى أن وجود الموارد النفطية له تأثير سلبي على التنويع، وبشكل أساسي من خلال قناة تدهور المؤسسات، كما تؤثر موارد الغاز سلباً على السلة عند تحليلها من وجهة نظر الصادرات بينما عند تحليلها من وجهة نظر الإنتاج الوطني، فإنها تزيد من عدد منتجات البلدان، وتظل السلة مركزة دائمًا على المنتجات الأساسية، وعليه

يمكن للمنتجات الزراعية (الموارد المتجددة) زيادة عدد المنتجات، لكن التركيز يتزايد إذ يتم التقاط هذا التأثير من خلال قناة سعر الصرف، وهذا يدل على حاجة القارة إلى تطوير قطاعها الزراعي الذي يمكن أن يكون إستراتيجية جيدة للتنويع، ولكن أيضًا بتعزيز جودة مؤسساتها من أجل الإدارة الجيدة للموارد الطبيعية مثل النفط.

المطلب الثاني: نمدجة تقلبات (تطاير) سعر البترول بالاعتماد على نماذج ARCH.

يلعب قياس التقلبات دوراً هاماً في تقييم المخاطر وعدم اليقين في الأسواق المالية لما له من أهمية حاسمة في العديد من المجالات، وأحد الأساليب الأساسية لنمذجة ديناميكيات التقلب في التمويل التجريبي هو نموذج التباين الذاتي للشرط المتغاير (ARCH)، الذي قدمه Engle (1982)،[1] وعليه إن الهدف من دراسة سلسلة تطور سعر البترول هو تحليل واستخراج سلسلة تطاير سعر البترول من خلال النمذجة القياسية في الفترة الممتدة من 1995 إلى 2019، معتمدين في ذلك على المراحل التالية:

1- دراسة استقرارية سلسلة أسعار البترول:

قبل توضيح نتائج اختبارات جذر الوحدة لسلسلة أسعار البترول نستعرض تطور أسعار البترول وبعض الإحصائيات الوصفية المتعلقة بسلسلة سعر البترول OP من خلال الشكلين المواليين، حيث يلاحظ من خلال الشكل (2-28) أن معامل skewness يختلف عن الصفر، وهذا يثبت وجود عدم التناظر، كما يظهر أن احتمال إحصاءة Jarque-Bera يساوي الصفر أي أصغر من 5% وهذا يعني أن سلسلة سعر البترول لا تتبع التوزيع الطبيعي، وهذا ما يجعلنا بصدد تقدير نموذج من نوع ARCH.

[1]Chen, B., Gel, Y. R., Balakrishna, N., & Abraham, B., "Computationally efficient bootstrap prediction intervals for returns and volatilities in ARCH and GARCH processes", Journal of Forecasting, 30 (1), 2011, pp. 51-71.

الشكل (2-27): التمثيل البياني لسلسلة سعر البترول الشهرية من 1995 إلى 2019

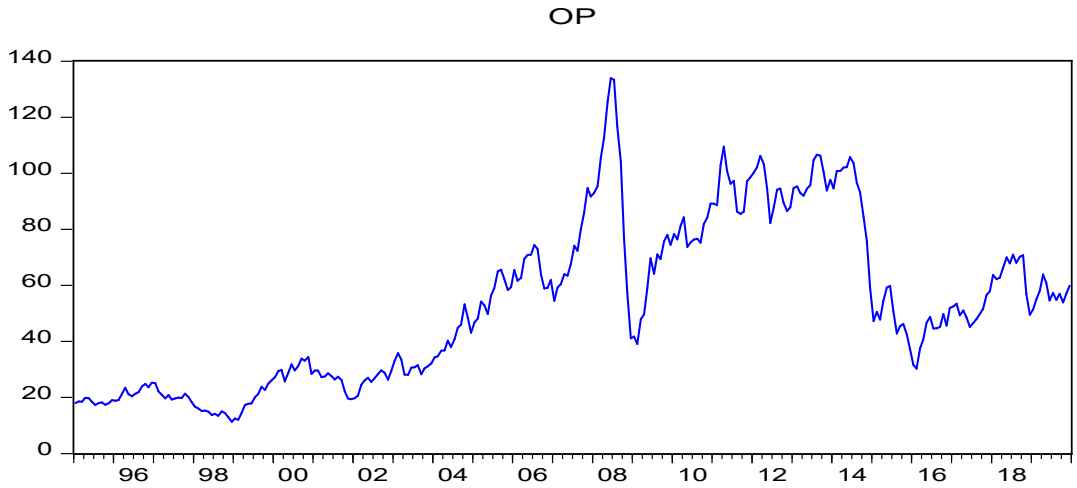

المصدر: من إعداد الباحثة بناءا على برنامج Eviews 10

الشكل (2-28): بعض المعلومات الإحصائية الوصفية المتعلقة بسلسلة سعر البترول

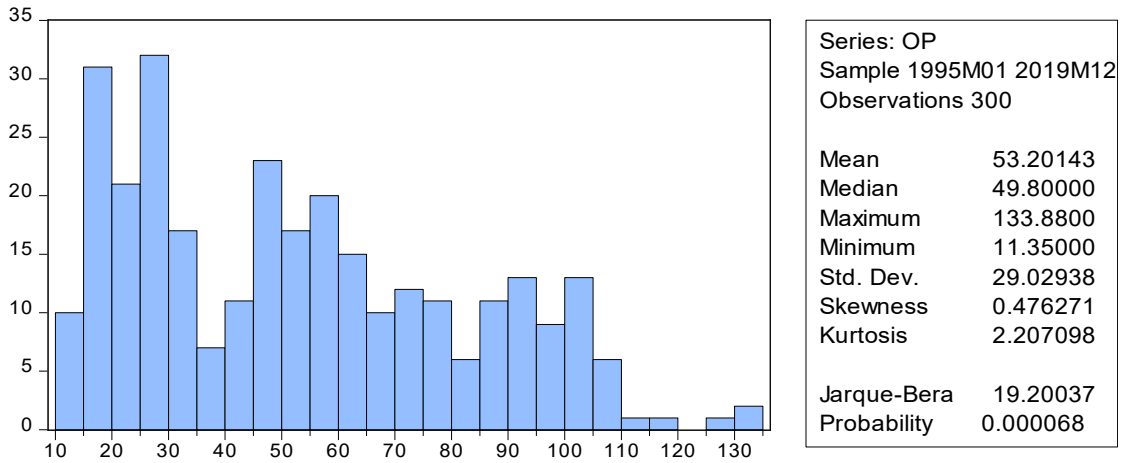

المصدر: من إعداد الباحثة بناءا على برنامج Eviews 10

ومن أجل معرفة درجة تكامل سلسلة سعر البترول نستخدم اختبارات جذر الوحدة المتعارف عليها وهي اختبارات كل من Augmented Dickey-Fuller ADF، وPhilips-Perron PP، كما يتضح من خلال الجدول (2-6) حيث تم الحصول على المعطيات الشهرية من الموقع: http://www.eia.gov/dnav/pet/pet_pri_spt_s1_m.htm وتم التعبير عن سلسلة سعر البترول باللوغاريتم (LOP).

الجدول (2–6): اختبار الجذور الوحدية ل ADF وPP.

	المتغيرات	LOP			
		عند المستوى	النتيجة	التفاضل الأول	النتيجة
PP	بوجود ثابت	-1.7230	غير مستقرة	-13.2627***	مستقرة
	بوجود ثابت واتجاه عام	-1.9644	غير مستقرة	-13.2543***	مستقرة
	بدون ثابت وبدون اتجاه عام	0.5596	غير مستقرة	-13.2646***	مستقرة
I(1)					
ADF	بوجود ثابت	-1.8569	غير مستقرة	-13.2740***	مستقرة
	بوجود ثابت واتجاه عام	-2.1845	غير مستقرة	-13.2684***	مستقرة
	بدون ثابت وبدون اتجاه عام	0.3254	غير مستقرة	-132730***	مستقرة
I(1)					

*،**، ***، معنوية عند 10%، 5% و1% على التوالي.

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج Eviews 10

تشير نتائج اختبارات جذر الوحدة ل (ADF) و(PP)، أن سلسلة سعر البترول ليست مستقرة عند المستوى بينما في التفاضل الأول مستقرة وبالتالي فإنها متكاملة من الدرجة الأولى I(1).

2- نمدجة أسعار البترول باستخدام منهجية Box-Jenkins:

وستتم باقي الدراسة على الفروق الأولى بما أن سعر البترول D(LOP) مستقر في التفاضل الأول، وهذا من خلال مرحلة التعرف، مرحلة تقدير النموذج، ومرحلة اختبار النموذج.

الشكل (2–29): التمثيل البياني ل D(LOP) من 1995 إلى 2019

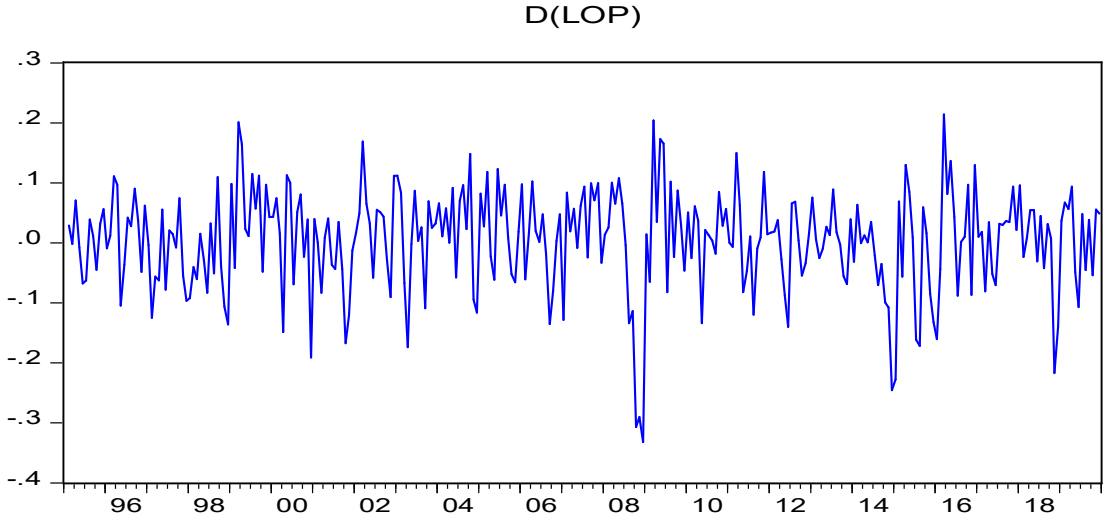

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج Eviews 10

ففي البداية سيتم تحديد الدرجات p وq للنموذج ARMA، إذ تعد مرحلة التعرف هي الأكثر أهمية والأكثر صعوبة من أجل تحديد النموذج المناسب وهذا بالاستعانة ببيان الارتباط الذاتي والارتباط الذاتي الجزئي لسلسلة

D(LOP)، فإذا كان في بيان الارتباط الذاتي البسيط فقط q الأوائل تختلف جوهريا عن الصفر، وبيان الارتباط الجزئي تنخفض ببطء، فيمكننا توقع السلسلة من MA(q)، وإذا كان في بيان الارتباط الجزئي فقط p الأوائل تختلف جوهريا عن الصفر، وكان بيان الارتباط الذاتي البسيط تنخفض ببطء، فهنا نميز السلسلة من نوع AR(p).

أما إذا كان بيان الارتباط الذاتي البسيط والجزئي يتناقصان ببطء ويبقيان مستمرين في التناقص، فإن السلسلة الزمنية تكون من نوع ARMA، ومن أجل تحديد الدرجات p وq، يتم تقدير كل النماذج التي تكون عندها p وq تختلف جوهريا عن الصفر، ويتم اختيار النموذج ARMA(p,q) الذي يقوم بتدنية معيار المعلومات Akaike (1979).[1]

الشكل (2–30): بيان الارتباط الذاتي للسلسلة D(LOP)

Date: 12/30/20 Time: 18:01
Sample: 1995M01 2019M12
Included observations: 299

Autocorrelation	Partial Correlation		AC	PAC	Q-Stat	Prob
		1	0.253	0.253	19.353	0.000
		2	0.103	0.041	22.547	0.000
		3	-0.032	-0.072	22.851	0.000
		4	-0.057	-0.040	23.829	0.000
		5	-0.028	0.004	24.075	0.000
		6	-0.073	-0.066	25.721	0.000
		7	-0.071	-0.045	27.273	0.000
		8	-0.085	-0.054	29.486	0.000
		9	-0.051	-0.018	30.292	0.000
		10	0.046	0.067	30.959	0.001

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج Eviews 10

يتبين من خلال بيان الارتباط الذاتي والارتباط الذاتي الجزئي المبين في الشكل أعلاه، أن دالة الارتباط الذاتي غير منعدمة ومستمرة في التناقص، بينما دالة الارتباط الذاتي الجزئية فقط p الأول يختلف جوهريا عن الصفر، وهذا يعني أن سلسلة أسعار البترول يمكن أن تكون على شكل نموذج انحدار ذاتي من الدرجة p أي AR(p).

وبعد المفاضلة بين عدة نماذج AR(p) اعتمادا على تدنية المعيار AKAIKE ومعنوية المعلمات، توصلنا إلى قبول النموذج AR(1) لنمذجة السلسلة d(lop)، مرورا بتقدير واختبارات النموذج كما يلي:

[1]Bourbonnais, R., "Économétrie-9e édition: Cours et exercices corrigés", Dunod, Paris, 2015, p.261.

الجدول (2–7): ARIMA (1,1,1) D(LOP) AR(1) MA(1)

Dependent Variable: D(LOP)
Method: ARMA Generalized Least Squares (Gauss-Newton)
Date: 12/30/20 Time: 18:11
Sample: 1995M02 2019M12
Included observations: 299
Convergence achieved after 37 iterations
Coefficient covariance computed using outer product of gradients
d.f. adjustment for standard errors & covariance

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
AR(1)	0.352111	0.210350	1.673932	0.0952
MA(1)	-0.102990	0.223486	-0.460832	0.6453

R-squared	0.063904	Mean dependent var	0.004013
Adjusted R-squared	0.060752	S.D. dependent var	0.084046
S.E. of regression	0.081453	Akaike info criterion	-2.170683
Sum squared resid	1.970474	Schwarz criterion	-2.145931
Log likelihood	326.5172	Hannan-Quinn criter.	-2.160776
Durbin-Watson stat	2.005044		

Inverted AR Roots	.35
Inverted MA Roots	.10

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج Eviews 10

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن مستوى prob لكل من AR(1) وMA(1) أكبر من مستوى المعنوية 5%، ومنه فإنها لا تختلف جوهريا عن الصفر، إذن النموذج غير مقبول إحصائيا ووجب علينا إعادة تقدير النموذج، وهذا ما يتضح في نتائج تقدير نموذج الانحدار الذاتي من الدرجة الأولى للسلسلة d(lop) AR(1) و d(lop) MA(1) التالية:

الجدول (2–8): نتائج عملية تقدير النموذج MA(1)

Dependent Variable: D(LOP)
Method: ARMA Generalized Least Squares (Gauss-Newton)
Date: 12/30/20 Time: 18:50
Sample: 1995M02 2019M12
Included observations: 299
Convergence achieved after 11 iterations
Coefficient covariance computed using outer product of gradients
d.f. adjustment for standard errors & covariance

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
MA(1)	0.219255	0.056523	3.879014	0.0001

R-squared	0.053769	Mean dependent var	0.004013
Adjusted R-squared	0.053769	S.D. dependent var	0.084046
S.E. of regression	0.081755	Akaike info criterion	-2.166671
Sum squared resid	1.991807	Schwarz criterion	-2.154295
Log likelihood	324.9173	Hannan-Quinn criter.	-2.161717
Durbin-Watson stat	1.948062		

Inverted MA Roots	-.22

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج Eviews 10

الجدول (2–9): نتائج عملية تقدير النموذج AR(1)

Dependent Variable: D(LOP)
Method: ARMA Generalized Least Squares (Gauss-Newton)
Date: 12/30/20 Time: 18:52
Sample: 1995M02 2019M12
Included observations: 299
Convergence achieved after 3 iterations
Coefficient covariance computed using outer product of gradients
d.f. adjustment for standard errors & covariance

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
AR(1)	0.255095	0.056047	4.551484	0.0000

R-squared	0.062836	Mean dependent var	0.004013
Adjusted R-squared	0.062836	S.D. dependent var	0.084046
S.E. of regression	0.081363	Akaike info criterion	-2.176238
Sum squared resid	1.972722	Schwarz criterion	-2.163862
Log likelihood	326.3476	Hannan-Quinn criter.	-2.171285
Durbin-Watson stat	2.020937		

Inverted AR Roots	.26

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج Eviews 10

فنلاحظ من خلال نتائج تقدير نموذج الانحدار الذاتي من الدرجة الأولى للسلسلة d(lop) لكل من AR(1) وMA(1) كل على حدة أن AR(1) أفضل من MA(1)، من خلال معيار AKAIKE ومعنوية المعلمات، حيث تشير نتائج الجدول (2–9) أن احتمال المناظر لإحصائية t يساوي الصفر، وبالتالي فإن المعلمة المقدرة للنموذج تختلف جوهريا عن الصفر.

ويمكن التأكد من أن بواقي عملية التقدير تحاكي تشويشا أبيضا، وهذا من خلال استخدام بيان الارتباط الذاتي للبواقي، كما يتضح من خلال الجدول (2–10) حيث يتضح أن النموذج مقبول إحصائيا وذلك لكون معاملات الارتباط الذاتي البسيطة والجزئية تقع داخل مجال ثقتها، وهذا يعني أن سلسلة البواقي تحاكي تشويشا أبيضا.

الشكل (2-31): بيان الارتباط الذاتي للبواقي

Date: 12/30/20 Time: 19:08
Sample: 1995M01 2019M12
Included observations: 299
Q-statistic probabilities adjusted for 1 ARMA term

Autocorrelation	Partial Correlation		AC	PAC	Q-Stat	Prob
		1	-0.012	-0.012	0.0456	
		2	0.057	0.057	1.0247	0.311
		3	-0.049	-0.048	1.7517	0.417
		4	-0.048	-0.052	2.4495	0.484
		5	0.003	0.007	2.4518	0.653
		6	-0.056	-0.053	3.4091	0.637
		7	-0.038	-0.045	3.8611	0.695
		8	-0.063	-0.061	5.1081	0.647
		9	-0.047	-0.050	5.7966	0.670
		10	0.042	0.038	6.3420	0.705

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج Eviews 10

3- نمدجة تباين سلسلة بواقي أسعار البترول باستخدام نموذج ARCH:

نلاحظ من خلال بيان الارتباط الذاتي لسلسلة مربع البواقي أن كل احتمالات احصاءة Ljung-Box تختلف معنويا عن الصفر (أصغر من 5%) وهذا يدل على أنه من الممكن أن تكون سلسلة البواقي من الصيغة ARCH.

الشكل(2-32): بيان الارتباط الذاتي لسلسلة مربع البواقي

Date: 12/30/20 Time: 19:18
Sample: 1995M01 2019M12
Included observations: 299

Autocorrelation	Partial Correlation		AC	PAC	Q-Stat	Prob
		1	0.206	0.206	12.875	0.000
		2	0.248	0.215	31.534	0.000
		3	0.109	0.027	35.154	0.000
		4	0.079	0.005	37.073	0.000
		5	0.157	0.125	44.639	0.000
		6	-0.004	-0.074	44.643	0.000
		7	0.155	0.117	52.021	0.000
		8	0.068	0.032	53.432	0.000
		9	0.003	-0.080	53.435	0.000
		10	0.007	-0.028	53.448	0.000

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج Eviews 10

ويتم اختبار وجود ARCH من خلال إجراء الانحدار الذاتي لمربع البواقي p، حيث ينبغي أولا حساب عدد التأخيرات، وتبين لنا أن معامل التأخير 2 هو الذي يقوم بتدنية معياري Akaike وSchwarz، وهذا ما توضحه نتائج تقدير النموذج في الجدول التالي:

الجدول (2–10): نتائج اختبار ARCH لمشكلة عدم ثبات التباين

Heteroskedasticity Test: ARCH

F-statistic	13.95167	Prob. F(2,294)	0.0000
Obs*R-squared	25.74466	Prob. Chi-Square(2)	0.0000

Test Equation:
Dependent Variable: RESID^2
Method: Least Squares
Date: 12/30/20 Time: 19:34
Sample (adjusted): 1995M04 2019M12
Included observations: 297 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.004145	0.000743	5.581890	0.0000
RESID^2(-1)	0.161220	0.056951	2.830839	0.0050
RESID^2(-2)	0.215126	0.056923	3.779235	0.0002

R-squared	0.086682	Mean dependent var	0.006639
Adjusted R-squared	0.080469	S.D. dependent var	0.010251
S.E. of regression	0.009830	Akaike info criterion	-6.396786
Sum squared resid	0.028407	Schwarz criterion	-6.359476
Log likelihood	952.9228	Hannan-Quinn criter.	-6.381850
F-statistic	13.95167	Durbin-Watson stat	2.010686
Prob(F-statistic)	0.000002		

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج Eviews 10

تبين نتائج الاختبار أن إحصائية LM تساوي (25.74466) وبالتالي فهي ذات دلالة إحصائية، لذا فإننا سنرفض الفرضية الأساسية القائلة بعدم وجود أثر ARCH من الدرجة الأولى، كما أن احتمالية LM_{cal} (Obs*R-squared) أقل من 5% وهذا ما يجعلنا نقبل الفرضية البديلة بعدم ثبات التباين الشرطي.

وكذلك من أجل تقدير معادلة التباين، قمنا بتقدير مجموعة من النتائج بينت لنا أن النموذج المقبول لتمثيل التباين الشرطي (التطاير) لسعر البترول هو النموذج ARCH(1) وتظهر نتائج التقدير في الجدول التالي:

الجدول (2–11): نتائج تقدير نموذج ARIMA-ARCH

Dependent Variable: D(LOP)
Method: ML ARCH - Normal distribution (OPG - BHHH / Marquardt steps)
Date: 12/30/20 Time: 19:44
Sample (adjusted): 1995M03 2019M12
Included observations: 298 after adjustments
Failure to improve likelihood (non-zero gradients) after 17 iterations
Coefficient covariance computed using outer product of gradients
Presample variance: backcast (parameter = 0.7)
GARCH = C(2) + C(3)*RESID(-1)^2

Variable	Coefficient	Std. Error	z-Statistic	Prob.
AR(1)	0.153276	0.066502	2.304839	0.0212
Variance Equation				
C	0.004651	0.000412	11.28476	0.0000
RESID(-1)^2	0.172390	0.069133	2.493599	0.0126

R-squared	0.052569	Mean dependent var	0.003929
Adjusted R-squared	0.052569	S.D. dependent var	0.084175
S.E. of regression	0.081933	Akaike info criterion	-2.176773
Sum squared resid	1.993742	Schwarz criterion	-2.139554
Log likelihood	327.3391	Hannan-Quinn criter.	-2.161874
Durbin-Watson stat	1.805250		
Inverted AR Roots	.15		

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج Eviews 10

4– حساب سلسلة تطاير أسعار البترول The volatility of oil price:

من أجل دراسة تأثير تطاير أسعار البترول، سوف نعتمد على الانحراف المعياري الشرطي لأسعار البترول Conditional Standard Deviation الذي تحصلنا عليهما بعد نمدجة قياسية لأسعار البترول خلال الفترة (1995-2019) معتمدين على النموذج ARCH(1).

الشكل (2–33): تطاير سعر البترول

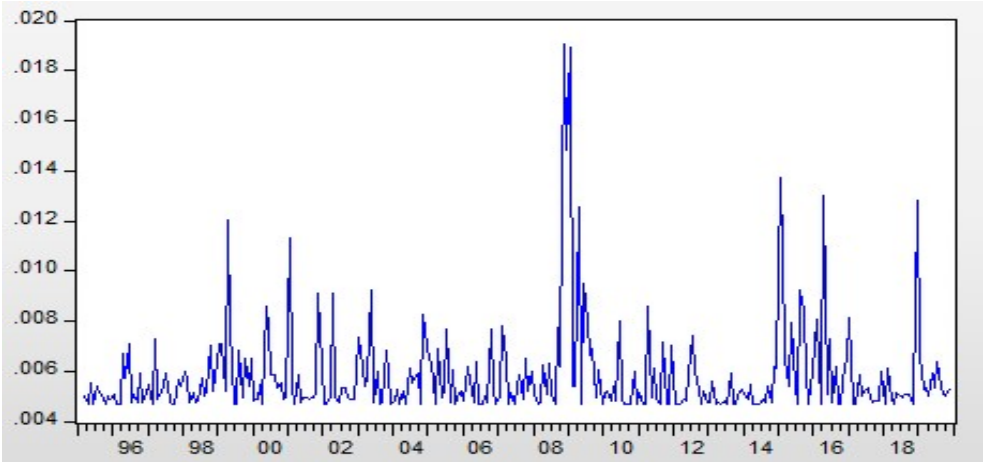

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج Eviews 10

المطلب الثالث: دراسة العلاقة بين تقلبات أسعار النفط وتنويع الصادرات في الجزائر.

تهدف هذه الدراسة إلى فحص التأثير غير الخطي (غير المتماثل) قصير المدى وطويل المدى لتقلبات (تطاير) أسعار النفط (OILV) على تنويع الصادرات في الجزائر باستخدام مؤشر تركيز الصادرات (HHI)، بالإضافة إلى إدراج المتغيرات التقليدية للتنويع مثل نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (GDPC)، الاستثمار (INV)، إنتاج النفط (OIL)، الانفتاح (OPEN)، السكان (POP)، ومن ثم، فإن المعادلة التالية تعد بمثابة النموذج الأساسي لهذه الدراسة.

$$\mathrm{HHI} = f(\mathrm{OILV}^{+}, \mathrm{OILV}^{-}, \mathrm{GDPC}, \mathrm{INV}, \mathrm{OIL}, \mathrm{OPEN}, \mathrm{POP})$$

1. البيانات:

تشمل هذه الدراسة على البيانات السنوية الممتدة من الفترة 1995 إلى 2019 في الجزائر، معتمدين في ذلك على متغيرين أساسيين هما:

المتغير التابع: مؤشر تركيز الصادرات HHI ل Herfindahl Hirschman الذي يعتبر من أكثر المؤشرات استخداما لقياس التنويع في معظم الدراسات (أنظر المطلب الثالث ص 111) وفقا ل Lederman and Maloney (2009)، وتحصلنا على هذا المتغير استناداً إلى مراجعة SITC (التصنيف الدولي الموحد للتجارة المكون من 3 أرقام) من UNCTAD، وهو محصور مابين القيمتين 0 والذي يشير إلى أقل تركيز للتصدير (تنويع الصادرات) و1 الذي يشير إلى أعلى تركيز للتصدير.

المتغير المستقل: OILV الذي يعبر عن تطاير (تقلبات) أسعار النفط ونعبر عنه في دراستنا بمؤشر الانحراف المعياري (التباين) الشرطي لأسعار النفط الذي تحصلنا عليه بالنمذجة القياسية لأسعار النفط خلال الفترة 1995-2019.

بالإضافة إلى متغيرات أخرى تفسيرية مستقلة مثل: نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (بالقيمة الحالية للدولار الأمريكي) (GDPC)، إجمالي الاستثمار (نسبة من الناتج المحلي الإجمالي) (INV)، إنتاج النفط (ألف برميل يومياً) (OIL)، الانفتاح (%GDP) (OPEN)، معدل النمو السكاني (POP) ويتم الحصول على جميع هذه البيانات من مؤشرات التنمية العالمية للبنك الدولي (WDI)، المراجعة الإحصائية لشركة BP للطاقة العالمية، صندوق النقد الدولي، ويتم الإبلاغ عن الإحصاءات الوصفية للمتغيرات في الجدول (2-12).

الجدول(2-12):البيانات الوصفية لمتغيرات الدراسة

المتغيرات	عدد السنوات	المتوسط	الانحراف المعياري	الحد الأدنى	الحد الأقصى
HHI	25	0. 5256657	0.041094	0.4587486	0.6018378
OILV	25	0.005799	0.0007686	0.0049621	0.0078009
GDPC	25	3358.535	1459.161	1452.269	5592.326
INV	25	37.0484	9.618869	22.44	53.922
OIL	25	1630.775	205.8538	1309.537	1992.273
OPEN	25	54.89025	11.88941	32.68459	76.65453
POP	25	1.662623	0.2676051	1.267231	2.036092

المصدر: من إعداد الباحثة بناءا على مخرجات Stata

ويتبين من خلال الجدول أعلاه أن قيمة الانحراف المعياري للمتغير HHI بلغت 0.041 وبمتوسط يقدر ب 0.52، بينما سجل أدنى حد له خلال فترة الدراسة بما يقارب 0.45 وبقيمة 0.60 كحد أقصى، وهذا يدل على أن الجزائر تركز على عدد قليل ومحدود من المنتجات الأولية، وعليه فالاعتماد الأعمى على النفط يظل الدعامة الأساسية للاقتصاد الجزائري، كذلك قدرت أقل قيمة للانحراف المعياري بقيمة 0.0007 للمتغير oilv وبمتوسط يقدر ب 0.0057، في حين سجل أدنى حد له بما يقارب 0.0049 وبقيمة 0.0078 كحد أقصى، أما أعلى قيمة للانحراف المعياري والتي بلغت 1459.161 فكانت لنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، وبمتوسط بلغ 3358.535 دولار أمريكي، بينما تراوح معدله ما بين 1452.269 كحد أدنى و5592.326 دولار كحد أقصى خلال فترة قيد الدراسة، وهذا يدل على أن هناك تباين كبير وتشتت قوي في قيم السلسلة لل gdpc، ما يعني أنها سلسلة غير مستقرة في مستواها الأصلي، كما بلغت قيمة الانحراف المعياري للمتغيرات INV، OIL، OPEN، POP على التوالي ب 9.61، 205.85، 11.88، 0.26 وبمتوسط 37.04 للاستثمار و1630.755 بالنسبة لإنتاج النفط، بينما الانفتاح والنمو السكاني قدر متوسطهما حوالي 54.89 و1.66 على التوالي، أما فيما يخص قيمة الحد الأدنى للاستثمار بلغت حوالي 22.44 والحد الأقصى ب 53.92 في حين إنتاج النفط بلغت ما قيمته 1309.53 كحد أدنى و1992.27 كحد أقصى، بينما بالنسبة للمتغيرات OPEN، POP، فبلغت قيمها الأدنى على التوالي 32.68، و1.26 وقدر الحد الأقصى لهما على التوالي ب 76.65، و2.03 المسجلة خلال فترة الدراسة بالنسبة للمتغيرات.

كما يتبين كذلك من خلال الجدول (2-13) لاختبار Jarque-Bera أن معنوية أغلب المتغيرات أكبر من مستوى 5%، ما يعني أننا سنرفض الفرض البديل الذي يدل على أن البيانات لا تتبع التوزيع الطبيعي ونقبل الفرض العدم القائل بأن البيانات تتبع التوزيع الطبيعي.

الجدول (2-13): اختبار Jarque-Bera

المتغيرات	Skewness	Kurtosis	Jarque-Bera	Probability
HHI	0.384796	2.192719	1.295806	0.523142
OILV	1.430392	4.019059	9.606841	0.008202
GDPC	0.054761	1.614353	2.012512	0.365585
INV	0.296889	1.756135	1.978931	0.371775
OIL	0.578575	2.155380	2.137894	0.343370
OPEN	0.123549	2.242069	0.661997	0.718206
POP	-0.109761	1.549308	2.242393	0.325890

المصدر: من اعداد الباحثة بناءا على مخرجات Eviews 10 وStata

2. المنهجية:

تم إنتاج نتائج هذه الدراسة من خلال حزمة البرامج الإحصائية Stata من أجل تقدير ديناميكيات المدى القصير والطويل، حيث تتبنى دراستنا نهج NARDL، الذي طوره Shin et al (2014) كامتداد غير متماثل لنموذج ARDL القياسي، وتم تصميم نموذج NARDL لالتقاط كل من عدم التماثل على المدى القصير والطويل في متغير ذي أهمية، مع الاحتفاظ بجميع مزايا نهج ARDL القياسي،[1] ويفترض نموذج NARDL أن تتكامل بيانات السلاسل الزمنية مع الحد الأقصى لترتيب واحد أي لا تكون المتغيرات متكاملة من الدرجة الثانية ويمكن التحقق من ذلك باستخدام اختبارات جذور الوحدة بالإضافة إلى ذلك، إذا لوحظ وجود التكامل المشترك في المكونات الإيجابية والسلبية لبيانات السلاسل الزمنية، فهذا يعني وجود عدم خطية بين المتغيرات، إذ يوفر إطار NARDL لنمذجة التكامل المشترك غير المتماثل عن طريق تحليل القيم الإيجابية والسلبية (تحليلات المجموع الجزئي) للكشف عن التأثيرات غير المتماثلة على المدى القصير والطويل، ويمكن التعبير عن علاقة التكامل غير المتماثلة في الأجل الطويل كما يلي:

[1]Cheah, S. P., "A nonlinear ARDL analysis on the relation between stock price and exchange rate in Malaysia", Economics Bulletin, 37(1), 2017, pp.336-346.

$$y_t = \beta^+ x_t^+ + \beta^- x_t^- + \mu_t$$

حيث: β^+ وβ^- هي المعلمات على المدى الطويل لمتجه kx1 للمعاكسات x_t، متحللة على النحو التالي:

$$x_t = x_0 + x_t^+ + x_t^-$$

حيث: x_t^+ وx_t^- هي عبارة عن المجموع الجزئي للقيم الموجبة والسالبة على النحو التالي:

$$x_t^+ = \sum_{j=1}^{t} \Delta x_j^+ = \sum_{j=1}^{t} \max(\Delta x_j, 0)$$
$$x_t^- = \sum_{j=1}^{t} \Delta x_j^- = \sum_{j=1}^{t} \min(\Delta x_j, 0)$$

لنتحصل على نموذج تصحيح الخطأ غير المتماثل (AECM):

$$\Delta y_t = p y_{t-1} + \theta^+ x_{t-1}^+ + \theta^- x_{t-1}^- + \sum_{j=1}^{p=1} \varphi_j \Delta y_{t-j} + \sum_{j=0}^{q} \left(\pi_j^+ \Delta x_{t-j}^+ + \pi_j^- \Delta x_{t-j}^-\right) + \varepsilon_t$$

حيث: θ^+، θ^-، p تمثل المعلمات في الأجل الطويل وφ_j، π_j^+، π_j^- المعلمات في الأجل القصير.

مع: $\beta^+ = -\theta^+/p, \beta^- = -\theta^-/p$

وتتشابه الخطوتين الأولتين من إطار عمل اختبار ARDL الخطي وغير الخطي في تحديد التكامل المشترك بين المتغيرات، مما يعني تقدير المعادلة باستخدام طريقة المربعات الصغرى (OLS) ثم إجراء اختبارات الفرضية الصفرية $(p = \theta^+ = \theta^- = 0)$ ومع ذلك، يستخدم اختبار Wald في NARDL لتقييم العلاقات غير المتكافئة للمتغيرات على المدى الطويل $(\theta^+ = \theta^-)$ والقصيرة المدى $(\pi^+ = \pi^-)$. وأخيرًا، يتم فحص تأثير دينامية المضاعف التراكمي غير المتماثلة للتغيير في وحدة واحدة في x_t^+ وx_t^- على y_t على النحو التالي:[1]

$$m_l^+ = \sum_{j=0}^{l} \frac{\partial y_{t+j}}{\partial x_t^+}, m_l^- = \sum_{j=0}^{l} \frac{\partial y_{t+j}}{\partial x_t^-}; l = 0,1,2, \dots \dots$$

حيث: $l \to \infty, m_l^+ \to \beta^+, m_l^- \to \beta^-$

3. تقدير وتحليل النتائج:

1.3. نتائج اختبار الاستقرارية:

تتمثل الخطوة الأولى في تقدير نموذج NARDL في فحص استقرارية كل متغير باستخدام اختبارات جذر الوحدة لكل من Dicky-fuller (ADF) وPhilip Perron (PP)، وذلك لفحص التكامل المشترك بين المتغيرات عندما تكون هذه الأخيرة مستقرة من الرتبة I(0) أو I(1) أو مزيج بينهما وبالتالي، يقدم الجدولين (2-14) و(2-15)

[1]Latheef, U. A., " Asymmetrical effects of macro variables on commercial bank deposits: evidence from Maldives based on NARDL", p.7, Online at https://mpra.ub.uni-muenchen.de/86361/

النتائج لمقارنة إحصائيات Z(t) بقيمها الحرجة لتأكيد استقرارية المتغيرات عند المستوى أو الاختلاف الأول وذلك انطلاقا من الفرضيتين التاليتين:

- H_0: غير مستقرة (يوجد جذر وحدة للسلسلة) ; إذا كان T-stat <CV: نقبل H_0

- H_1: مستقرة (لا يوجد جذر وحدة للسلسلة) ; إذا كانت T-stat> CV: رفض H_0

الجدول (2–14): اختبار جذر الوحدة لDicky-fuller

المتغيرات	ADF						درجة التكامل
	عند المستوى			عند الفرق الأول			
	T-stats*	Cv 5%	النتيجة	T-stats*	Cv 5%	النتيجة	
HHI	-1.255	-3.000	غير مستقرة	-5.650	-3.000	مستقرة	I(1)
OILV	-3.742	-3.000	مستقرة	-	-	_	I(0)
GDPC	-1.314	-3.000	غير مستقرة	-4.308	-3.000	مستقرة	I(1)
INV	-0.983	-3.000	غير مستقرة	-4.071	-3.000	مستقرة	I(1)
OIL	-1.523	-3.000	غير مستقرة	-3.087	-3.000	مستقرة	I(1)
OPEN	-1.365	-3.000	غير مستقرة	-3.172	-3.000	مستقرة	I(1)
POP	-0.818	-3.000	غير مستقرة	-3.202	-3.000	مستقرة	I(1)

*Z(t) at 95% significance results

المصدر: من إعداد الباحثة بناءا على مخرجات Stata

يتبين من خلال الجدول أعلاه أن جميع المتغيرات غير مستقرة عند المستوى باستثناء oilv المستقر عند المستوى الذي يعتبر متكاملا من الرتبة I(0) بينما المتغيرات الأخرى استقرت بعد إجراء إختبار الفرق الأول ما يعني أنها متكاملة من الرتبة I(1).

الجدول (2–15): اختبار جذر الوحدة لPhilip Perron

المتغيرات	PP						درجة التكامل
	عند المستوى			عند الفرق الأول			
	T-stats*	Cv 5%	النتيجة	T-stats*	Cv 5%	النتيجة	
HHI	-1.279	-3.000	غير مستقرة	-5.513	-3.000	مستقرة	I(1)
OILV	-3.772	-3.000	مستقرة	-	-	_	I(0)

GDPC	-1.325	-3.000	غير مستقرة	-4.309	-3.000	مستقرة	I(1)
INV	-1.035	-3.000	غير مستقرة	-4.054	-3.000	مستقرة	I(1)
OIL	-1.607	-3.000	غير مستقرة	-3.023	-3.000	مستقرة	I(1)
OPEN	-1.576	-3.000	غير مستقرة	-3.259	-3.000	مستقرة	I(1)
POP	-1.007	-3.000	غير مستقرة	-3.128	-3.000	مستقرة	I(1)

*Z(t) at 95% significance results

المصدر: من إعداد الباحثة بناءا على مخرجات Stata

ويتبين كذلك من نتائج Philip Perron أن جميع المتغيرات غير مستقرة عند المستوى باستثناء oilv المستقر في مستواه الأصلي ما يعني أنه متكاملا من الرتبة I(0) بينما المتغيرات الأخرى استقرت بعد إجراء إختبار الفرق الأول ما يعني أنها متكاملة من الرتبة I(1)، وبالتالي يتضح من خلال اختبار جذور الوحدة لكلا الاختبارين أن أغلب المتغيرات مستقرة عند الفرق الأول، باستثناء متغير وحيد مستقر عند المستوى، وهذا يمكننا للانتقال إلى المرحلة الموالية لفحص التكامل المشترك بين المتغيرات.

2.3. نتائج اختبار الحدود F:

وللتأكد من وجود علاقة غير متماثلة طويلة المدى سنستخدم اختبار الحدود F، حيث يشير F_PSS إلى إحصائيات F التي اقترحها Pesaran et al (2001) لاختبار الفرضية الصفرية لعدم التكامل المشترك، بينما t_BDM هي إحصائية t التي اقترحها Banerjee et al (1998) لاختبار الفرضية الصفرية لعدم وجود علاقة طويلة المدى، ويرفض كلا الاختبارين الفرضية الصفرية وهذا ما يتضح من خلال الجدول التالي:

الجدول (2-16): نتائج اختبار التكامل المشترك وفق اختبار الحدود

مستويات المعنوية	**%1**	**%5**	**%10**
قيمة الحد الأعلى	3.99	3.28	2.94
قيمة الحد الأدنى	2.88	2.27	1.99
F_PSS	7.9430		
t_BDM	2.2261		

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات STATA والجدول CI(ii) Case II

فيتبين من خلال الجدول (2-16) أن قيمة F_PSS التي بلغت 7.9430 أكبر من قيمة الحد الأعلى لجميع مستويات المعنوية (عند 1%، 5%، 10%) ما يعني أننا سنرفض الفرض العدم لعدم وجود التكامل المشترك ونقبل الفرض البديل الذي يدل على وجود تكامل مشترك بين المتغيرات وبالتالي هناك علاقة طويلة الأجل بين مؤشر تنويع الصادرات والمتغيرات المفسرة له.

3.3. نتائج تقدير نموذج NARDL:

ونظرا لأن النتائج أكدت على وجود تكامل مشترك بين المتغيرات، فإن الخطوة النهائية تتمثل في اختبار التأثير غير المتماثل على المدى الطويل والقصير لمتغيرات الدراسة من خلال الجدول التالي:

الجدول (2-17): نتائج NARDL

المتغير التابع: HHI_t	المتغيرات	HHI_{t-1}	$oilv^{+}_{t-1}$	$oilv^{-}_{t-1}$	ΔHHI_{t-1}	$\Delta oilv^{+}$
	Coefficient	1.355925	-82.8521	-108.7818	-0.7617464	8.470583
	T-statistic	2.23	-3.38	-3.39	-2.12	1.17
	Prob	0.053	0.008	0.008	0.063	0.274
	المتغيرات	$\Delta oilv^{+}_{t-1}$	$\Delta oilv^{-}$	$\Delta oilv^{-}_{t-1}$	**GDPC**	**INV**
	Coefficient	78.77412	-81.65827	-11.28822	-0.0000564	-0.0009116
	T-statistic	3.53	-3.19	-1.61	-3.08	-0.98
	Prob	0.006	0.011	0.141	0.013	0.355
	المتغيرات	**Oil**	**Open**	**Pop**		
	Coefficient	-0.0000612	-0.0050425	-0.1880654		
	T-statistic	-1.02	-4.05	-2.66		
	Prob	0.334	0.003	0.026		

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات STATA

يتبين من نتائج تقدير NARDL أن الأثر السلبي والموجب ل OILV، له تأثير هام على HHI، إذ تشير التقديرات إلى معنوية كل من التأثير الإيجابي والسلبي لتقلبات أسعار النفط في المدى الطويل حيث نلاحظ أن انخفاض تقلبات أسعار النفط بنسبة 1% أدت إلى انخفاض مؤشر التنويع بقيمة 108.78 أي أن العلاقة بين التقلبات والتنويع عكسية، فانخفاض التقلبات تزيد من تحسين أداء تنويع الصادرات، وهذا يتوافق مع منطق الدراسات السابقة، لكن يتضح من خلال التأثير الإيجابي لتقلبات أسعار النفط أن زيادة هذا الأخير أدى إلى

انخفاض المتغير التابع HHI بقيمة 82.85 ما يعني زيادة تنويع الصادرات وهذا لا يتوافق مع الأدبيات إذ يمكن تفسير هذه النتيجة في فشل الجزائر في تحقيق التنويع الذي لم يساهم في التقليل من حدة التقلبات والتعرض للمخاطر الناجمة عنه خاصة في ظل الفترات المتواصلة من انخفاض أسعار النفط، فالاعتماد المالي على قطاع النفط وقاعدة ضريبية غير نفطية ضعيفة نسبيا يجعل الإدارة المالية صعبة للغاية، ما يمنع ذلك الحكومات الجزائرية من اتخاذ التدابير اللازمة ويجعل تخطيط الاستثمار والإدارة الاقتصادية أكثر صعوبة، وعليه عندما انخفضت الأسعار بنسبة 75% تقريبًا في الفترة ما بين 2014 و2016 ناضلت الحكومة لتحقيق التوازن في ميزانيتها، بينما في ظل ارتفاع أسعار النفط عندما تكون المتحصلات مستحقة من صادرات النفط هناك إغراء حقيقي للنخب المحلية بعدم تنويع اقتصاداتها ما يمنع ذلك الجزائر من استيعاب الفوائض المالية بشكل سليم لافتقارها للهياكل الاقتصادية والمادية، وبالتالي يدل هذا على حكمة الإصرار أولاً وقبل كل شيء على تكثيف الإصلاحات المؤسسية وبناء الحكم الرشيد، فقد وصل عجز الحساب الجاري إلى مستويات قياسية في عام 2015 ومنذ يونيو 2014، هبطت الاحتياطيات الأجنبية بأكثر من 35 مليار دولار أمريكي، وتراجع استقرار صندوق النفط (FRR) بأكثر من 30%، في حين انخفض الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي بأكثر من 30%.

أما في الأجل القصير نلاحظ أن التغيير الموجب لتقلبات أسعار النفط المؤخرة لفترة لها تأثير معنوي وإيجابي على مؤشر HHI بقيمة 78.77، أي (أن انخفاض مستويات التنويع ترتبط بارتفاع التقلبات وهذا ما توصل إليه Haddad et al، Papageorgiou and Spatafora وغيرهم) وهذا يعني أن الجزائر تتركز في قطاع النفط الذي يجعلها غير قادرة على إنشاء روابط كافية لتشجيع التنويع نتيجة الافتقار إلى مبادئ توجيهية واضحة بشأن التنويع، والدعم الكامل للصناعات التي تعتمد بشدة على الطاقة، وعدم كفاية الدعم المقدم للقطاعات غير النفطية، واعتماد القطاع الخاص على الإنفاق الحكومي، في حين أن انخفاض $\Delta oilv^{-}$ يقلل من مؤشر تنويع الصادرات بقيمة 81.65 (زيادة التنويع).

وفيما يخص المتغيرات التفسيرية الباقية نلاحظ أن كل من نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، الانفتاح، النمو السكاني له أثر معنوي وسلبي ضئيل على مؤشر تنويع الصادرات ما يعني أن هذه المتغيرات تفيد بنسب صغيرة جدا في تنويع الصادرات الجزائرية، وهذا يدل على أن مساهمة هذه المتغيرات في التنويع تكاد تكون شبه معدومة والذي يرجع أساسا للاعتماد الكبير على قطاع النفط الذي له مميزات محدودة، وذلك رغم الجهود المبذولة لتحقيق التنويع، أما بالنسبة للاستثمار INV وإنتاج النفط OIL فنلاحظ أن لهما تأثير سلبي على المتغير التابع HHI

(تأثير إيجابي على التنويع)، لكن هذا التأثير غير معنوي ما يعني أن هذين المتغيرين ليس لهما أي دور في تنويع الصادرات الجزائرية.

ويوضح الجدول (2-18) أيضا اختبار أهمية عدم التماثل عبر اختبار F، التي تشير إلى أن قيم Prob في المدى الطويل والقصير أصغر من مستوى المعنوية (5%) ما يعني أن التغييرات الإيجابية والسلبية لتقلبات أسعار النفط ليس لها تأثير متماثل على مؤشر تنويع الصادرات، إذ يتبين كذلك من خلال الجدول أن التأثير المتزايد والمتناقص في المدى الطويل ليست متناظرة، فعندما تزيد تقلبات أسعار النفط على سبيل المثال بمقدار 1، يزيد HHI (عدم التنويع) بمقدار 61.104، ولكن عندما تنخفض تقلبات أسعار النفط بمقدار 1، ينخفض HHI (تنويع الصادرات) بمقدار 80.227 وهذا يؤكد على أن التركيز على قطاع النفط (مادة أولية وحيدة) يعيق أداء التنويع في الجزائر.

الجدول (2-18): إحصائيات عدم التماثل

	Long-run effect [+]			**Long-run effect [-]**		
Exog.var.	**Coefficient**	**F-stat**	**Prob**	**Coefficient**	**F-stat**	**Prob**
oilv	61.104	17.95	0.002	-80.227	25.22	0.001
	Long-run asymmetry			**Short-run asymmetry**		
Wald Test	**F-stat**		**Prob**	**F-stat**		**Prob**
oilv	31.2		0.000	10.44		0 .010

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات STATA

4.3. الاختبارات التشخيصية للنموذج:

بعد تقدير النموذج، من المهم القيام بالاختبارات التشخيصية للتأكد من عدم وجود أية مشاكل قياسية، ليكون تقدير المعلمات متسقا، إذ تم الإبلاغ عن أربعة أنواع من نتائج الاختبارات التشخيصية في الجدول (2-19) وتبين أن قيم P لجميع الاختبارات أكبر من 0.05 ($P > 0.05$)، مما يوضح أن للنموذج جودة في تحليل العلاقة بين متغيرات الدراسة.

الجدول (2–19): نتائج الاختبارات التشخيصية

p-value	Stat	الاختبار
0.1084	14.41	**Portmanteau test**
0.2640	1.247	**Breusch/Pagan heteroskedasticity test**
0.0718	3.95	**Ramsey RESET test**
0.8323	0.3671	**Jarque-Bera test**

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات STATA

خلاصة الفصل الثاني:

لازالت الجزائر من الدول النفطية وحيدة الجانب التي تعتمد بشكل كبير وأساسي على النفط في تمويل ميزانيتها وجل احتياجاتها، ما جعلها تدور في حلقة مفرغة ألا وهي حلقة النفط، فرغم المجهودات المبذولة من طرف الدولة للتوجه نحو اقتصاد أكثر صلابة يعتمد على موارد أخرى إلا أن الجزائر فشلت في تحقيق ذلك ولم تتمكن من بناء اقتصاد قوي ومتنوع لمواجهة الصدمات الخارجية، فالنشاط الخارجي والصادرات خارج قطاع النفط لا تزال محدودة في مساهمتها في الاقتصاد الوطني ولا تقارن بقطاع المحروقات، ما يجعلها عرضة دائمة لتقلبات أسعار النفط ومعرضة للمخاطر والضغوطات خاصة عند انخفاض أسعاره، وبالتالي فإن الاعتماد على قطاع النفط يعيق عملية أداء التنويع في الجزائر، وهذا ما توصلت إليه دراستنا القياسية من خلال الكشف عن أثر تقلبات أسعار النفط على تنويع الصادرات خلال الفترة الممتدة من 1995 إلى 2019 باستخدام منهجية NARDL، والذي مكن من تبيان العلاقة غير المتماثلة لارتفاع وانخفاض تقلبات أسعار النفط على التنويع في المدى القصير والطويل الأجل.

وقد بينت نتائج التقدير وجود علاقة في المدى القصير والطويل بين التقلبات والتنويع، حيث أن ارتفاع التقلبات تؤدي إلى انخفاض التنويع بينما انخفاضها يؤدي إلى ارتفاع التنويع، كذلك بينت النتائج أن المتغيرات الأخرى التقليدية كنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، الانفتاح، النمو السكاني له أثر معنوي وسلبي ضئيل على تنويع الصادرات ما يعني أن هذه المتغيرات تفيد بنسب صغيرة جدا في تنويع الصادرات الجزائرية، في حين أن الاستثمار INV وإنتاج النفط OIL لهما تأثير سلبي وغير معنوي على المتغير التابع HHI (تأثير إيجابي على التنويع)، وهو ما يشير إلى أن هذين المتغيرين ليس لهما أي دور في تنويع الصادرات الجزائرية.

الخاتمة العامة

الخاتمة العامة:

تعتبر إشكالية تنويع الصادرات دائمة ومطروحة بالنسبة للبلدان الغنية بالنفط خاصة في ظل حث الباحثين لتحقيق هذا الهدف الذي لم يترجم إلى واقع أين ظلت العديد من الدول النفطية شديدة التركيز في الصادرات، في حين تمكن البعض منها كإندونيسيا، ماليزيا وغيرهم من تنويع صادراتها رغم ثرواتها النفطية، هذا ما أدى إلى استنتاج بعض المؤلفين أنه بدلا من وجود لعنة مورد، هناك لعنة من تركيز الصادرات، وعموما يتعين على البلدان النفطية التي تحتاج إلى تنويع صادراتها أن تبحث في المسار الذي تتبعه البلدان الغنية بالنفط الناجحة في تنويع صادراتها، خاصة وأنها تتمتع بفرصة فريدة من نوعها لتحقيق نقلة نوعية في مسارها إذا ما قامت باستغلال الفوائض المالية النفطية التي تحققها نتيجة اعتمادها على هذه الأخيرة، التي تكسبها عائدات مالية وفيرة وضخمة ناتجة عن بيع عشرات ملايين براميل النفط أو آلاف الأطنان من مختلف المشتقات النفطية، ولكن مع ذلك فإن هذا الوضع يجعل هذه البلدان شديدة الحساسية والتأثر بالتغيرات الحاصلة في السوق النفطية في ظل صعوبة التنبؤ بسعر النفط المعروف تاريخيا بأنه الأكثر تقلبا من بين السلع الرئيسية الأخرى، وبالتالي يعتبر التحدي الأكبر بالنسبة للاقتصادات النفطية يتمثل في مدى الحكمة في استخدام الثروة النفطية لتحقيق التنمية الاقتصادية المتوازنة التي تقوم على التنويع بالدرجة الأولى، وتضمن مصالح الأجيال المتلاحقة بالدرجة الثانية.

ولهذا فقد كان الهدف الأساسي من دراستنا هذه هو البحث عن أثر الصدمات النفطية على أداء تنويع الصادرات في الجزائر في مساهمة منا للكشف عن السبب وراء فشل بلد نفطي في التنويع، ولتوسيع الأدبيات التجريبية على عوامل قد تكون مرتبطة بعمليات التنويع، لذلك حاولنا الإلمام بمختلف جوانب الموضوع من الناحيتين النظرية والتطبيقية، حيث تمت معالجة إشكالية الدراسة في فصلين رئيسيين، فصل تناول إطار نظري للصدمات النفطية وتنويع الصادرات، وفصل خصص للجانب القياسي من خلال التطرق لواقع التنويع ومكانة النفط في بلد العينة الجزائر، ثم عن طريق إجراء الإحصائيات القياسية المناسبة للولوج إلى النتائج.

ففي الفصل الأول والخاص بالإطار النظري للصدمات النفطية وتنويع الصادرات، تناولنا فيه أولا جانب يتعلق بالإطار النظري للصدمات النفطية الذي تضمن هو الآخر جوانب عدة سواء بالنسبة للعوامل المؤثرة على سعر النفط، أو الاقتصاد العالمي وأثره بالصدمات النفطية، وصولا لظاهرة نقمة الموارد الطبيعية، وقد كانت أبرز النتائج المتوصل إليها في هذا الجانب أن العوامل المؤثرة على سعر النفط متعددة ومتداخلة، ويختلف تأثير كل منها من زمن لآخر، فمنها العوامل الاقتصادية، الجيوسياسية، العوامل المناخية، النفسية، الفنية، النقدية، عامل الندرة والعوامل البيئية، لكن مع ذلك يبقى الطلب والعرض هما المحددان الأساسيان لسعر النفط، وكل هذه العوامل تأثر على

استقرار سعر النفط الذي أخذ هذا الأخير أهمية خاصة بالنسبة للمستثمرين وصانعي السياسات والمشاركين في السوق لما له من تأثير كبير على الاقتصاد والمجتمع العالمي على حد سواء.

لذا فإن أي صدمة حدثت في السوق النفطية كان لها دور كبير في تعطيل النشاط الاقتصادي العالمي التي أبهرت جل الاقتصاديين منذ السبعينات، إذ كان تأثير صدمات أسعار النفط الخام مصدر قلق كبير للاقتصاديين الذين بدلوا مجهودات كبيرة ومحاولات عديدة لكشف العلاقة الإحصائية بين الصدمات والنشاط الاقتصادي في مواصفات خطية وغير خطية، وتوصلوا عموما إلى أن الصدمات النفطية الإيجابية والسلبية تختلف من حيث الحجم والتردد، فالتأثير الإيجابي والسلبي الذي يمكن أن تحدثه تقلبات أسعار النفط على أي اقتصاد يعتمد على أي جزء من الفجوة التي ينزل بها هذا الاقتصاد، وبالطبع طبيعة مثل هذا التغير في الأسعار (الارتفاع أو الانخفاض)، وبالنسبة للنتيجة الإجمالية فيما يخص الإقتصاد العالمي فهي أكثر تعقيدا وتعتمد على اعتبارات الإقتصاد السياسي المحلي وتأثير تغيرات أسعار النفط على ردود الفعل على الطلب العالمي على الطاقة وأسعار الفائدة والأسواق المالية والتجارة العالمية، وعليه رغم الدراسات العديدة والأبحاث المتواصلة بالنسبة لتأثيرات الصدمات النفطية إلا أنها مازالت غامضة، ففي حين أن الآثار على البلدان المستوردة للنفط ثابتة في الأدبيات إلا أنه في البلدان المصدرة له لا زالت تستحوذ على المزيد من البحث وتضارب في الآراء خاصة فيما يتعلق بظاهرة نقمة الموارد الطبيعية التي حولت المكاسب الطبيعية لعبء بالنسبة لهذه البلدان، حيث وجدت دلائل على أن معظم البلدان النامية المصدرة للنفط تتخلف عن نظيراتها غير القائمة على الموارد، بحيث أن لارتفاع أسعار النفط أثر إيجابي على الناتج، ولكن يقتصر ذلك على المدى القصير فقط، في حين يصبح هذا التأثير سلبي على المدى الطويل، وبالتالي بحثت مجموعة من الأدبيات حول العلاقة بين الموارد والنمو لتفسير سبب إخضاع الاقتصادات الغنية بالمواد، وتوصلوا إلى عدة تفسيرات كان أشهرها المرض الهولندي، كذلك البحث عن الإيجار، انخفاض الاستثمار في التعليم ورأس المال البشري، انخفاض المدخرات والاستثمار في رأس المال المادي، إيجارات الموارد والنزاع المسلح، المشاكل المرتبطة بتقلب أسعار السلع الأساسية، للفهم أكثر حول هذه الظاهرة الغريبة، لكن مع ذلك ومع كل هذه الأبحاث إلا أنها كانت موضع جدل كبير، خاصة في ظل تلك البلدان التي تباركت بها مواردها وليس لعنها ما يعني أن وفرة الموارد قد لا تعرقل الاقتصاد، واستنتجوا أن التقلبات في الأسعار هي التي تأثر سلبا على النمو وليس الوفرة بحد ذاتها، ولهذا لم تجد بعض الدراسات دليلا على نقمة الموارد ووجدت بدلا من ذلك علاقة ارتباط إيجابية بين هبة الموارد والنمو باستخدام مقاييس بديلة للوفرة ، ومنهم من ميز بين أنواع مختلفة من الموارد، وعموما خلصت النتائج إلى أن الوفرة لا تؤدي بالضرورة إلى تحقيق نتائج اقتصادية وتنموية عالية، لكن مع ذلك تعتبر النقمة ظاهرة حقيقية

ولكنها ليست مصيرا، وهي صعبة التجاهل نتيجة وجود أماكن غنية بالموارد أبرزها مثلا دول كأنغولا، الكونغو، نيجيريا وفنزويلا، الشرق الأوسط كلها تعاني من نمو الناتج المحلي الإجمالي المنخفض والفقر الواسع النطاق وفشل الدولة والحرب الأهلية، الفساد والقمع السياسي، وعليه فإن وفرة الموارد تعتبر نقمة أو نعمة على حسب ظروف البلد المضيف وعلى المورد المعين المعني.

أما فيما يخص الجانب الثاني المتعلق بتنويع الصادرات الذي اعتبر مصدرا رئيسيا للنقاش واستحوذ على مجموعة شاسعة من الباحثين خاصة بالنسبة للاقتصاد الأحادي الذي يتطلب مشاركة نشطة في مجموعة واسعة من القطاعات، لأن التنويع يعتبر وسيلة للحفاظ على مستوى المعيشة بعد عصر النفط، فقد خلصت النتائج من قبل العديد من المؤلفات أنه في ظل عدم اليقين والنفور من المخاطر سيكون التنويع خيارا سياسيا أفضل من التخصص في العديد من البلدان النامية ذات الأسواق المالية الناقصة والمتخلفة، وذات عرضة للتقلبات في الأسعار الأساسية، حيث يواجهون تحديات كبيرة في الاقتصاد الكلي ويكافحون من أجل النمو في بيئة أسعار السلع الأساسية المنخفضة وإيجاد محرك بديل للنمو، لكن هذه التوصية لم تدعمها الحقيقة إذ لا زالت العديد من الدول النفطية شديدة التركيز، بحيث أن التنويع عملية معقدة تتطلب نهجا أساسيا، تعاونا وتحريرا من أجل التنمية بين الحكومة والصناعات والمستثمرين الأجانب في بلد اقتصاد يعتمد على النفط، وبالتالي أدى الاعتماد المتزايد على قطاع تصدير السلع الأساسية إلى جعل الاقتصادات غير قادرة على إنشاء روابط كافية لتشجيع التنويع، الأمر الذي جعل التركيز على النفط أمر لا مفر منه في معظم البلدان المصدرة للنفط، لكن مع ذلك قام مصدروا النفط بتنويع اقتصاداتهم بدرجات مختلفة من النجاح، أين تمكن بعضها من تجنب نقمة الموارد، في حين البعض الآخر لم تنجح في ذلك، ويبدوا أن البلدان التي تمكنت من تجنب النقمة كان بسبب قدرتها على تحويل هذه الثروة إلى نعمة، من خلال حكمة الإصرار أولاً وقبل كل شيء على تكثيف الإصلاحات المؤسسية وبناء الحكم الرشيد، إذ كان من أهم الآثار المتوصل إليها فيما يخص عدم التنويع هو أن عملية التنويع يمكن أن تشكل تهديدًا خطيرًا بدرجة كافية لعقد شاغل الوظيفة الحالي، لذا فإن رضا النخبة الحاكمة عن مصادر الدخل المتاحة قوي بما فيه الكفاية للحفاظ على الأبواب مغلقة أمام استراتيجيات التنويع وخاصة تلك التي تمارس تهديدًا على مقاعد السلطة ومن الآثار الأخرى، كذلك، أنه حتى لو كانت هناك عملية تنويع قد حدثت، فستكون أكثر ميلًا نحو المكاسب السياسية على حساب تلك الاجتماعية، علاوة على ذلك، كلما كانت الجودة المؤسسية للبلدان الغنية بالموارد أفضل، كلما كانت القاعدة الاقتصادية لهذه البلدان أكثر تنوعًا، لهذا فإن المؤسسات ذات النوعية الجيدة توفر للبلدان الوفيرة بالموارد المزيد من الفرص لتنويع سلة الصادرات، وتمنحها مناعة أكبر بكثير لتركيز الصادرات ومصيدة الموارد

بالإضافة إلى ذلك، يتطلب التنويع تقليل العبء الضريبي على القطاعات غير النفطية والتنازل عن القيود التجارية المنحازة اتجاه المنتجات النفطية، وكذلك يمكن أن تكون إيجارات الموارد بمثابة أصول إنتاجية، مما يسهم في التنويع، من خلال تخصيص الموارد بكفاءة لاستخداماتها الأكثر إنتاجية، وبشكل عام، يتطلب تحقيق التنويع رغبة ملحة بأهداف واقعية وإلا سيكون لهذه البلدان تركيز أعلى للصادرات.

بينما في الفصل الثاني والمخصص لدراسة أثر الصدمات النفطية على تنويع الصادرات، فقد تطرقنا فيه أولا إلى دراسة واقع النفط والتنويع في الجزائر من خلال معرفة أهمية النفط ومدى الاستفادة من ثروته لمواجهة الصدمات مع تقييم النشاط الاقتصادي الجزائري خارج القطاع النفطي، وتبين أن قطاع النفط لا زال يعتبر العمود الفقري للاقتصاد الجزائري ولم تتمكن من تحقيق التنويع نتيجة التركيز على هذا القطاع الذي جعلها عرضة دائمة لتقلبات أسعاره، بحيث ولغاية اليوم ما زالت سائرة على نفس المسار ولم تستفد من تجاربها السابقة فيما يخص الصدمات النفطية بالشكل المطلوب، رغم الإصلاحات المتكررة بقيت نسبة الصادرات خارج القطاع النفطي ضئيلة جدا من إجمالي الصادرات، ولم تتمكن من الوصول إلى درجة التنوع المقبولة، أما فيما يخص الجانب القياسي للدراسة والمخصص لفحص تأثير تقلبات (تطاير) أسعار النفط على تنويع الصادرات في الجزائر، فقد قمنا أولا بنمذجة قياسية لتطاير سعر البترول لاستخراج سلسلة التطاير المعبر عنها بالانحراف المعياري الشرطي لأسعار النفط خلال الفترة الممتدة من 1995إلى 2019، بغية دراسة تأثير هذه الأخيرة على التنويع باستخدام نهج NARDL بما أن التقلبات يمكن أن تكون موجبة أو سالبة، وقد اعتمدنا في دراستنا على متغيرين أساسيين هما: مؤشر تركيز الصادرات كمتغير تابع وتطاير أسعار النفط كمتغير مستقل بالإضافة إلى متغيرات تقليدية أخرى كنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، الاستثمار، إنتاج النفط، الانفتاح، النمو السكاني، وخلصت دراستنا إلى وجود علاقة غير متماثلة بين المتغير التابع والمتغير المفسر في المدى القصير والطويل،إذ أشارت التقديرات إلى معنوية كل من التأثير الإيجابي والسلبي لتقلبات أسعار النفط في المدى الطويل والقصير، وتبين أن الاعتماد على قطاع النفط يعيق عملية أداء التنويع في الجزائر بحيث أن زيادة تقلبات أسعار النفط تؤدي إلى انخفاض التنويع، في حين أن انخفاضه يؤدي إلى ارتفاع التنويع، أما عن كل من نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، الانفتاح، والنمو السكاني فكان لهم أثر معنوي وسلبي ضئيل على مؤشر تنويع الصادرات ما يعني أن مساهمتهم في التنويع كانت شبه معدومة، في حين أن الاستثمار وإنتاج النفط تبين أن ليس لهما أي دور في تنويع الصادرات الجزائرية، إذ يبدوا أن الاعتماد المالي على قطاع النفط وقاعدة ضريبية غير نفطية ضعيفة نسبيا يجعل الإدارة المالية صعبة للغاية، ما يمنع ذلك

الحكومات الجزائرية من اتخاذ التدابير اللازمة ويجعل تخطيط الاستثمار والإدارة الاقتصادية أكثر صعوبة خاصة في ظل انخفاض أسعار النفط.

وعلى ضوء ما ورد سابقا كانت أبرز النتائج والتوصيات المتوصل إليها في هذه الدراسة يتمثل في:

- إن الارتكاز على مادة أولية وحيدة تعيق عملية أداء التنويع في الجزائر نتيجة الافتقار إلى مبادئ توجيهية واضحة، بحيث أن ارتفاع التقلبات لسعر النفط تؤدي إلى انخفاض التنويع، بينما انخفاضه يؤدي إلى زيادة تنويع الصادرات الجزائرية وهذا يعني أن التنويع يحدث عادة في ظل تضاءل عائدات النفط.
- إن الاقتصاد الأحادي كالجزائر يحتاج إلى إفساح المجال للتطور الإنتاجي لمختلف قطاعات الاقتصاد، بحيث أن التنويع لا يحدث من فراغ، بل يتطلب عدة عقود من العمل التحضيري لتطوير قطاع غير نفطي قابل للتداول، ما يجعل الاعتماد على النفط أمر لا مفر منه في الجزائر.
- صعوبة تنويع النشاط الاقتصادي بالنسبة للجزائر حيث أن عدد قليل من الدول تاريخياً نجحت في تنويع نشاطها الاقتصادي وتقليل اعتمادها على النفط، خاصةً عندما يكون إنتاجها من النفط وفيرًا وكافيًا لفترة طويلة.
- يبدو أن انعدام مساءلة السياسيين أمام الجمهور بشكل عام أحد الأسباب الواضحة لفشل التنويع في الجزائر إذ غالبًا ما تترجم آليات المساءلة غير الموجودة أو الضعيفة الأداء إلى قرارات اقتصادية سيئة، وتفضيلات السياسة غير المنطقية، وأوجه القصور في صنع السياسات، وفي نهاية المطاف، تنوع مستويات التنويع إلى جانب مستويات عالية من الاعتماد على النفط، كما يؤدي كذلك عدم الاستقرار السياسي الذي تفاقم بسبب النزاعات والتوترات إلى صرف انتباه الحكومة عن الإصلاحات المحلية الحيوية، وبالتالي جهود التنويع، وعليه وبشكل عام، يتطلب تحقيق التنويع رغبة ملحة من طرف الجزائر بدلاً من إخافة تكلفة العملية ومن الواضح أن الخطوة الأولى في الشروع في عمليات التنويع الواعدة هي بناء خطة مدروسة وقابلة للقياس بأهداف واقعية محددة بوضوح وأن تكون قابلة للتنفيذ، وأن تبحث في المسار الذي اتبعته البلدان الغنية بالموارد الناجحة في تنويع صادراتها.
- يمكن بدء عملية التنويع من خلال الصوت والمساءلة التي تقوم بالكثير لمنع موارد التبديد المتعمد، وخاصة من خلال مراقبة من هم في السلطة ومحاسبتهم، للسعي لتحقيق المصلحة العامة، كذلك تعزز فعالية الحكومة من قدرة موظفي الخدمة المدنية على تقديم خدمات عامة جيدة وتتطلب منهم فهم مسؤولياتهم وتطوير كفاءات جديدة وتنفيذ سياسات جيدة لإدارة الموارد وفقًا لمتطلبات النمو والتنوع، بالإضافة إلى أن غياب الجودة التنظيمية يجعل من الأسهل على الحكومة إتباع سياسات غير صديقة للسوق وفرض أعباء تنظيمية مفرطة ومرهقة، مما يعوق تنمية الموارد الطبيعية و يمنع التنويع عن طريق ترك قطاع الموارد ينزف في أيدي الجمهور، كما أن السيطرة على الفساد يمكنها أن تخدم عملية التنويع ومساعدة الجزائر على تحقيق نمو اقتصادي مستدام للحد من محاولة النخبة الحاكمة لاستخدام الموارد والتصرف فيها لصالحهم وليس مصالح الشعب.

المراجع

قائمة المراجع

✓ **مراجع باللغة العربية:**

1. إدريس أميرة، "تقلبات أسعار البترول وأثرها على السياسة المالية دراسة قياسية على الاقتصاد الجزائري (1980-2014)"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان-الجزائر، 2016/2015.
2. السعيد بريكة، نور الهدى عمارة، "استثمار العوائد النفطية لتطوير قطاع الصناعة في الجزائر"، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة أم البواقي-الجزائر، العدد الرابع، ديسمبر 2015.
3. العمري علي، "دراسة تأثير تطورات أسعار النفط الخام على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر (1970-2006)"، رسالة مقدمة من متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2008/2007.
4. بلقاسم منال، "أثر تقلبات أسعار النفط على نمو اقتصاديات الدول المصدرة للنفط"، مجلة ميلاف للبحوث والدراسات، جامعة الحاج لخضر، باتنة1-الجزائر، العدد 5.
5. بللعما أسماء، "دور السياسة الضريبية في تحقيق التنويع الاقتصادي في الجزائر"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة أحمد دراية-أدرار-الجزائر، 2018/2017.
6. بللعما أسماء، عبد الفتاح دحمان، "استراتيجية التنويع الاقتصادي في الجزائر على ضوء بعض التجارب الدولية"، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، جامعة أحمد دراية-أدرار-الجزائر، المجلد07، العدد01، 2018.
7. بن طيرش عطاء الله، " تعزيز الميزة التنافسية للصادرات خارج المحروقات في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة أبي بكر بلقايد، 2017/2016.
8. بن عوالي خالدية، "استخدام العوائد النفطية : دراسة مقارنة بين تجربة الجزائر وتجربة النرويج"، مذكرة للحصول على شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة وهران2، 2016/2015.
9. بن موفق زروق، "إستراتيجية تنويع الاقتصاد الجزائري في ظل المتغيرات الاقتصادية المعاصرة"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة زيان عاشور بالجلفة، 2019/2018.
10. بن يوب فاطمة، "تنمية الصادرات غير النفطية كبديل للتنويع الاقتصادي في الجزائر"، جامعة 8ماي 1945 قالمة. على الموقع الالكتروني: http://fsecg.univ-guelma.dz/sites/default/files/2_14.pdf
11. بودية سعاد، "استراتيجية الدول النامية المصدرة للبترول في مواجهة تقلبات الأسعار في السوق وأثرها على النمو الاقتصادي دراسة قياسية للفترة الممتدة ما بين 2000-2017"، أطروحة مقدمة لنيل متطلبات شهادة الدكتوراه في علوم الاقتصاد، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، 2019/2018.
12. بوفليح نبيل، "دور صناديق الثروة السيادية في تمويل اقتصاديات الدول النفطية الواقع والأفاق مع الإشارة إلى حالة الجزائر"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم التسيير فرع نقود ومالية، جامعة الجزائر3، 2011/2010.
13. بيانات صندوق النقد الدولي.
14. التقارير السنوية الإحصائية لمنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول.

15. تقارير النشرة الإحصائية الثلاثية لبنك الجزائر.
16. تقارير سنوية مختلفة لبنك الجزائر.
17. التقارير السنوية المختلفة لسوناطراك.
18. حسيبة زايدي، "فعالية إعادة تدوير الأموال البترولية في التنمية الاقتصادية دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة 1970-2012"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة مُحَمَّد خيضر، بسكرة، 2015/2014.
19. حماية اقتصاديات الدول المصدرة للنفط من صدمات أسعار الطاقة، حقوق التأليف و النشر محفوظة لمركز الملك عبدالله للدراسات و البحوث البترولية، 2017. عبر الموقع الالكتروني:
https://www.kapsarc.org/wp-content/uploads/2017/08/KS-2017-WB06-Sheltering-the-Economies-of-Oil-Exporting-Countries-From-Energy-Shocks.pdf
20. حمشة عبد الحميد، "دور تحرير التجارة الخارجية في ترقية الصادرات خارج المحروقات في ظل التطورات الدولية الراهنة-دراسة حالة الجزائر-"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة مُحَمَّد خيضر بسكرة، 2013/2012.
21. حيمور مصطفى، "تأثير مساهمة التنويع الاقتصادي على القطاع السياحي في الجزائر (دراسة قياسية في الفترة 2000-2017)"، مجلة التنمية والاقتصاد التطبيقي، جامعة المسيلة، المجلد 03، العدد01.
22. خوميجة فتيحة، "أثر الأزمات النفطية على سياسة الإنفاق العام في الجزائر - دراسة حالة – الفترة (2000-2016)"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه طور ثالث LMD في علوم التسيير، جامعة أكلي محند أولحاج، البويرة، 2018/2017.
23. دقيش جمال، جعفر هني مُحَمَّد، "أثر تقلبات أسعار النفط على التضخم في الجزائر : دراسة قياسية باستخدام نموذج NARDL"، مجلة الإستراتيجية والتنمية، المجلد09، العدد 03، 2019، ص 114-134.
24. زرواط فاطمة الزهراء، بورواحة عبد الحميد، "أثر تقلبات أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري دراسة قياسية للفترة الممتدة 1980-2014"، المؤتمر الأول: السياسات الاستخدامية للموارد الطاقوية بين متطلبات التنمية القطرية وتأمين الاحتياجات الدولية، جامعة سطيف، 2015، على الموقع: https://eco.univ-setif.dz/
25. سعاد بن مسعود، "أثر الصدمات النفطية على التوازنات الداخلية والخارجية في الجزائر (دراسة تحليلية قياسية 1980-2016)"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة زيان عاشور،الجلفة، 2020/2019.
26. شكوري سيدي مُحَمَّد، "وفرة الموارد الطبيعية والنمو الاقتصادي دراسة حالة الاقتصاد الجزائري"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان-الجزائر، 2012/2011.
27. صورية مساني، "الاستثمار السياحي كبديل استراتيجي لمرحلة ما بعد البترول دراسة حالة الجزائر للفترة 1995-2014 دراسة قياسية"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس سطيف01، 2019/2018.

28. ضيف احمد، عزوز احمد، "واقع التنويع الاقتصادي في الجزائر وآلية تفعيلة لتحقيق تنمية اقتصادية مستديمة"، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة البويرة، المجلد 14، العدد 19، 2018، ص 13-36.
29. عماد سالم مُحَمَّد أبو ميري، "العوامل التي أثرت على تقلبات أسعار النفط العالمية وآثارها على اقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي خلال الفترة (2000-2014)"، أطروحة مقدمة للحصول على درجة الماجستير في الدراسات الاقتصادية، جامعة القاهرة، 2016.
30. عمراوي عادل، "بدائل تنويع الاقتصاد الجزائري في ظل الأزمة النفطية"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية، جامعة بسكرة، 2016/2015.
31. فوقة فاطمة، مرقوم كلثوم، "تقلبات أسعار النفط أي بدائل متاحة للاقتصاد الجزائري"، مجلة الاقتصاد والمالية، العدد رقم 03، السداسي الثاني، 2016.
32. قرينعي ربحية، "أثر تقلبات أسعار البترول في توجيه الإنفاق العام في الجزائر دراسة تحليلية قياسية (1986-2016)"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة زيان عاشور،الجلفة، 2019/2018.
33. قشرو فتيحة، "استرا تيجية ترقية وتنويع الصادرات خارج المحروقات في الجزائر في ظل التحولات الاقتصادية العالمية دراسة تحليلية تقييمية للفترة -2000 2014-"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الدكتور يحي فارس، المدية، 2017/2016.
34. قصي عبد الكريم ابراهيم، "أهمية النفط في الاقتصاد والتجارة الدولية (النفط السوري أنموذجا)"، منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، وزارة الثقافة، دمشق، 2010.
35. م.م.حسين علي كيطان، "قياس وتحليل تأثير تقلبات أسعار النفط الخام في السوق الدولية على الإيرادات العامة في الإقتصاد العراقي للمدة (2003-2015)"، كلية الإدارة والاقتصاد . جامعة واسط، مجلة كلية الكوت الجامعة، المجلد الثاني، العدد2، 2018.
36. ماجد عبد الله المنيف، "تحليل نظريات وأطروحات حول النفط وإدارة إيراداته وعلاقات أسواقه"، ورقة مقدمة إلى اللقاء السنوي لجمعية الاقتصاد السعودية، الرياض، 7-9 ابريل 2015.
37. مايكل إل روس، "نقمة النفط"، منتدى العلاقات العربية والدولية، ط1، 2014.
38. مباركي كريمة، "استراتيجيات استخلاف الثروة البترولية في إطار ضوابط التنمية المستدامة في الجزائر"، مذكرة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في إطار مدرسة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف-1-، 2014/2013.
39. مُحَمَّد الناصر حميداتو، بقاص الصافية، " التنويع الاقتصادي في الجزائر"، Global Journal of Economic and Business، Vol2، No2، أفريل 2017، ص 74-82.

40. مولود بوعوينة، "الصدمات النفطية وانعكاساتها على أهم متغيرات الاقتصاد الكلي في الجزائر (داسة تحليلية قياسية خلال الفترة 1970-2016)"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 30، 2018/2017.

41. مؤشرات التنمية العالمية للبنك الدولي (WDI)

42. نادية العقون، أسماء مخاليف، "تقلبات أسعار النفط وانعكاساتها على معدل النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة تحليلية قياسية للفترة (1986-2017)"، مجلة الحدث للدراسات المالية والاقتصادية، العدد1، ديسمبر 2018.

43. نجاة كورتل، "الاقتصاد الجزائري بين واقع الاقتصاد الريعي ورهانات التنويع الاقتصادي –دراسة تطبيقية لحساب مؤشر هيرفندال هيرشمان للفترة 2011-2017"، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة قسنطينة2، العدد52، ديسمبر2019.

44. نسرين معياش، "النفط لعنة أم نعمة الموارد الطبيعية على النمو الاقتصادي (حالة الجزائر)"، مجلة جامعة الشارقة للعلوم الإنسانية والاجتمعية، جامعة 08 ماي 45 قالمة-الجزائر-، المجلد 16، العدد1، 2019.

45. يوب فايزة، "أثر تغيرات أسعار النفط على سعر الصرف الحقيقي للدينار الجزائري دراسة قياسية على الجزائر للفترة 1970-2014"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم الاقتصاد والمالية، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، 2018/2017.

✓ مراجع باللغة الأجنبية:

1. Aditya, A., & Acharyya, R., "Export diversification, composition, and economic growth: Evidence from cross-country analysis", The Journal of International Trade & Economic Development, 22 (7), 2013, pp.959-992.
2. Agosin, M. R., Alvarez, R., & Bravo-Ortega, C., "Determinants of export diversification around the world: 1962–2000", Working Paper (N° 605), 2012.
3. Ahmed, A. Z. E., "The role of diversification strategies in the economic development for oil-depended countries:-The case of UAE", International Journal of Business and Economic Development (IJBED), 3 (1), 2015, pp.47-57.
4. Akanni, O. P., "Oil wealth and economic growth in oil exporting African countries", African Economic Research Consortium, 2007.
5. Aker, Ş. L., & Aghaei, I., "Comparison of business environments in oil-rich MENA countries: a clustering analysis of economic diversification and performance", Emerging Markets Finance and Trade, 2019, DOI: 10.1080/1540496X.2018.1537185
6. Alemu, A. M., "The Impacts of Natural Resource Abundance on Export Diversification and Structural change in African Economies", Journal of Economic Development, Management, IT, Finance, and Marketing, 8(2), 2016.
7. Al-Khazali, O. M., & Mirzaei, A., "The impact of oil price movements on bank non-performing loans: Global evidence from oil-exporting countries", 2016. doi: 10.1016/j.ememar.2017.05.006

8. Allegret, J. P., & Benkhodja, M. T., "External shocks and monetary policy in an oil exporting economy (Algeria)", Journal of Policy Modeling, 37 (4), 2015, pp.652-667.
9. Allegret, J. P., Mignon, V., & Sallenave, A., "Oil price shocks and global imbalances: Lessons from a model with trade and financial interdependencies", Economic Modelling, 49, 2015, pp.232-247.
10. Al-Roubaie, A., "Linkages creation and economic diversification: The case of Muslim countries", SHS Web of Conferences, (Vol. 56), EDP Sciences, 2018.
11. Alsamara, M. K., Mrabet, Z., Elafif, M., & Gangopadhyay, P., "The asymmetric effects of oil price on economic growth in Turkey and Saudi Arabia: new evidence from nonlinear ARDL approach", International Journal of Development and Conflict, 7 (2), 2017, pp.97-118.
12. Alsharif, N. N, "Natural resources and economic diversification: Evidence from the GCC countries", Economic Diversification in the Gulf Region, Volume II, Palgrave Macmillan, Singapore, 2018, pp. 21-49.
13. Anderu, K. S., "An empirical nexus between oil price collapse and economic growth in Sub-Saharan African oil based economies", Jurnal Perspektif Pembiayaan Dan Pembangunan Daerah, 5 (4), 2018, pp. 300-313.
14. Apergis, N., & Katsaiti, M. S., "Poverty and the resource curse: evidence from a global panel of countries", Research in Economics,2018, p. 2. doi: 10.1016/j.rie.2018.04.001
15. Awerbuch, S., & Sauter, R., "Exploiting the oil–GDP Effect to Support Renewables Deployment", SPRU Working Paper (No 129), December. 2004.
16. Aydın, L., & Acar, M., "Economic impact of oil price shocks on the Turkish economy in the coming decades: A dynamic CGE analysis", Energy Policy, 39 (3), 2011, pp.1722-1731.
17. Baffes, J., Kose, M. A., Ohnsorge, F., & Stocker, M.,"The great plunge in oil prices: Causes, consequences, and policy responses", Consequences, and Policy Responses, June 2015.
18. Baland, J. M., & Francois, P., "Rent-seeking and resource booms", Journal of development Economics, 61 (2), 2000, pp.527-542.
19. Barisitz, S., "How do resource-driven economies cope with the oil price slump? A comparative survey of ten major oil-exporting countries", Exchange, 100, 2014, pp.33-53.
20. Barsky, R. B., & Kilian, L., "Oil and the Macroeconomy since the 1970s", Journal of Economic Perspectives, 18 (4), 2004, pp. 115-134.
21. Bastianin, A., Galeotti, M., & Manera, M., "Oil supply shocks and economic growth in the Mediterranean", Energy Policy, 110, 2017, pp.167-175.
22. Bayramov, V., & Orujova, L., "Volatility, diversification and oil shock in resource-rich Turkic countries: Avenues for recovery", 2017, pp.303-329.

23. Benramdane, A., “Oil price volatility and economic growth in Algeria”, Energy Sources, Part B: Economics, Planning, and Policy, 2017. http://dx.doi.org/10.1080/15567249.2015.1128015
24. Bensafta, K. M., "US Dollar Dynamics and it Impacts on Algeria Imports from the Eurozone", Chlef University, 2018.
25. Blanchard, O. J., & Gali, J., "The Macroeconomic Effects of Oil Shocks: Why are the 2000s so different from the 1970s?", (No. w13368), National Bureau of Economic Research, 2007.
26. Bodenstein, M., Erceg, C. J., & Guerrieri, L., "Oil shocks and external adjustment", Journal of International Economics, 83 (2), 2011, pp.168-184.
27. Bouchaour, C., & Al-Zeaud, H. A.,"Oil price distortion and their impact on Algerian macroeconomic", International Journal of Business and Management, 7 (18), 2012, pp.99-114.
28. Bourbonnais, R., "Économétrie-9e édition: Cours et exercices corrigés", Dunod, Paris, 2015.
29. Bp Statistical Review of World Energy.
30. Cadot, O., Carrère, C., & Strauss-Kahn, V., "Export diversification: what's behind the hump?", E2009.34, 2011.
31. Camporeale, R., Caggiani, L., Fonzone, A., & Ottomanelli, M.,"Study of the accessibility inequalities of cordon-based pricing strategies using a multimodal Theil index", Transportation Planning and Technology, 42 (5), 2019, pp.498-514.
32. Charfeddine, L., & Barkat, K., "Short- and long-run asymmetric effect of oil prices and oil and gas revenues on the real GDP and economic diversification in oil-dependent economy", Energy Economics, 2020, https://doi.org/10.1016/ j.eneco.2020.104680 .
33. Charles, A., Mesagan, E., & Saibu, M., "Resource endowment and export diversification: Implications for growth in Nigeria", Studies in Business and Economics, 13 (1), 2018, pp.29-40.
34. Cheah, S. P., “A nonlinear ARDL analysis on the relation between stock price and exchange rate in Malaysia”, Economics Bulletin, 37(1), 2017, pp.336-346.
35. Chekouri, S. M., Chibi, A., "Algeria and the natural resource curse: oil abundance and economic growth", Economic Research Forum (No.990), 2016.
36. Chen, B., Gel, Y. R., Balakrishna, N., & Abraham, B., "Computationally efficient bootstrap prediction intervals for returns and volatilities in ARCH and GARCH processes", Journal of Forecasting, 30 (1), 2011, pp. 51-71.
37. Cherif, R., "The Dutch disease and the technological gap", Journal of Development Economics, 101, 2013, pp.248-255.
38. Cherif, R., & Hasanov, F., “Soaring of the Gulf Falcons: Diversification in the GCC Oil Exporters in Seven Propositions”, (No. 14-177), International Monetary Fund, 2014.

39. Cuñado, J., & de Gracia, F. P., "Do oil price shocks matter? Evidence for some European countries", Energy economics, 25 (2), 2003, pp. 137-154.

40. De V. Cavalcanti, T. V., Mohaddes, K., & Raissi, M., "Commodity price volatility and the sources of growth", CWPE 1112, 2011.

41. Deacon, R. T., & Rode, A., "Rent seeking and the resource curse", Companion to the political economy of rent seeking, Edward Elgar Publishing, 2015.

42. Dissou, Y., "Oil price shocks: Sectoral and dynamic adjustments in a small-open developed and oil-exporting economy", Energy Policy, 38 (1), 2010, pp.562-572.

43. Djimeu, E. W., & Omgba, L. D., "Oil windfalls and export diversification in oil-producing countries: evidence from oil booms", Energy Economics, 78, 2019, pp.494-507.

44. Dogruel, S., & Tekce, M., "Trade liberalization and export diversification in selected MENA countries", Topics in Middle Eastern and North African Economies, 13, 2011.

45. Ducoing, C., Peres-Cajías, J., Badia-Miró, M., Bergquist, A. K., Contreras, C., Ranestad, K., & Torregrosa, S., "Natural Resources Curse in the long run? Bolivia, Chile and Peru in the Nordic countries' mirror", Sustainability, 10, 2018, p.965.

46. El Anshasy, A., "Oil prices and economic growth in oil-exporting countries", Proceedings of the 32nd international IAEE conference, 2009.

47. El Anshasy, A. A., & Bradley, M. D., "Oil prices and the fiscal policy response in oil-exporting countries", Journal of Policy Modeling, 34, 2012, pp.605-620.

48. El Hag, S., & El Shazly, M. R., "Oil dependency, export diversification and economic growth in the Arab Gulf States", European Journal of Social Sciences, 29 (3), 2012, pp.397-404.

49. Elbadawi, I., & Gelb, A., "Oil, economic diversification and development in the Arab World", Economic Research Forum Policy Research Report (Vol. 35), 2010.

50. Elbadawi, I., & Kaltani, L., "Real exchange rates and export performance in oil-dependent Arab economies", Economic Research Forum Working Papers, (no 878), 2014.

51. Elwerfelli, A., & Benhin, J. K. A., "Oil a blessing or curse: A comparative assessment of Nigeria, Norway and the United Arab Emirates", Theoretical Economics Letters, 8, 2018, pp.1136-1160.

52. Escribano, G., "The impact of low oil prices on Algeria", Columbia Center on Global Energy Policy, 2016.

53. Ftiti, Z., Guesmi, K., & Teulon, F., "Oil shocks and Economic Growth in OPEC countries", Working Paper (No. 2014-064), 2014.

54. Fuinhas, J. A., Marques, A. C., & Quaresma, T. N., "Does oil consumption promote economic growth in oil producers? Evidence from OPEC countries", International Journal of Energy Sector Management, 9 (3), 2015, pp. 323-335.

55. Fuinhas, J. A., Marques, A. C., & Couto, A. P., "Oil rents and economic growth in oil producing countries: evidence from a macro panel", Economic Change and Restructuring, 48 (3-4), 2015, pp.257-279.

56. Gasmi, F., & Laourari, I., "Has Algeria Suffered from the Dutch Disease? Evidence from 1960–2013 Data", Toulouse School of Economics Working Paper, 2017.

57. Ghoddusi, H., & Wirl, F., " Crude or Refined? Rationality of Downstream Investment for OPEC Members", SSRN, 2018.

58. Gimba, O. J., & Okwanya, I., "Assessing the nexus between economic diversification and macroeconomic variables in Nigeria: an empirical evidence", Lafia journal of economics and management sciences, 3 (1), 2018.

59. Giri, R., Quayyum, M. S. N., & Yin, R., "Understanding Export Diversification: Key Drivers and Policy Implications", International Monetary Fund, 2019.

60. Grigoli, F., Herman, A., & Swiston, M. A. J., " A Crude Shock: Explaining the Impact of the 2014-16 Oil Price Decline Across Exporters", International Monetary Fund, 2017.

61. Guo, H., & Kliesen, K. L., "Oil price volatility and US macroeconomic activity", Review-Federal Reserve Bank of Saint Louis, 87 (6), 2005, p.669.

62. Hamilton, J. D., "Historical oil shocks", National Bureau of Economic Research, (No. w16790), 2011.

63. Harding, T., & Venables, A. J., "The implications of natural resource exports for nonresource trade", IMF Economic Review, 64 (2), 2016, pp.268-302.

64. Hausmann, R., Klinger, B., & López-Cálix, J. R., "Export Diversification in Algeria Trade Competitiveness of the Middle East and North Africa", Washington, DC: The World Bank , 2010, pp. 63-101.

65. Hesse, H., "Export diversification and economic growth", Breaking into new markets: Emerging lessons for export diversification, 2007.

66. Hesse, H., & Poghosyan, T., "Oil prices and bank profitability: evidence from major oil-exporting countries in the Middle East and North Africa", International Monetary Fund, 2009.

67. Hodula, M., & Vahalík, B., "Effects of oil shocks on EMU exports: technological level differences", Review of Economic Perspectives, 17 (4), 2017, pp.399-423.

68. Holm-Hadulla, F., & Hubrich, K., "Macroeconomic implications of oil price fluctuations: a regime-switching framework for the euro area", ECB Working Paper Series No 2119, 2017.

69. Hou, Z., Keane, J., Kennan, J., & te Velde, D. W., "The oil price shock of 2014", Technical report, Working Paper, Overseas Development Institute, London, UK, 2015.

70. Ikenberry, G. John. "The iron of state strength: comparative responses to the oil shocks in the 1970s", International Organization, 40, 1986, pp. 105-137. doi:10.1017/ S0020818300004495.

71. Ismail, K., “The Structural Manifestation of theDutch Diseas’: The Case of Oil Exporting Countries” (No. 10-103), International Monetary Fund, 2010.

72. Isukul, A., Chizea, J. J., & Agbugba, I., "Economic Diversification in Nigeria: Lessons from other Countries of Africa", DBN Journal of Economics & Sustainable Growth, 2 (1), 2019.

73. Jimenez-Rodriguez, R., "The impact of oil price shocks: Evidence from the industries of six OECD countries", Energy Economics, 30, 2008, pp.3095-3108.

74. Joya, O., "Growth and volatility in resource-rich countries: Does diversification help?", Structural Change and Economic Dynamics, 35, 2015, pp.38-55.

75. Ju, K., Su, B., Zhou, D., Zhou, P., & Zhang, Y., "Oil price crisis response: Capability assessment and key indicator identification", Energy, 93, 2015, pp. 1353-1360.

76. Kakanov, E., Blöchliger, H., & Demmou, L., "Resource curse in oil exporting countries", Economics Department (No 1511), 2018.

77. Khan, M. A., Husnain, M. I. U., Abbas, Q., & Shah, S. Z. A., "Asymmetric effects of oil price shocks on Asian economies: a nonlinear analysis", Empirical Economics, 2018, pp. 1-32.

78. Kilian, Lutz., "Oil price shocks: Causes and consequences", Department of Economics, University of Michigan, 2014.

79. Kitous, A., Saveyn, B., Keramidas, K., Vandyck, T., Rey Los Santos, L., & Wojtowicz, K., "Impact of low oil prices on oil exporting countries", JRC Science for Policy Report, 2016.

80. Latheef, U. A., “ Asymmetrical effects of macro variables on commercial bank deposits: evidence from Maldives based on NARDL”,
Online at https://mpra.ub.uni-muenchen.de/86361/

81. Lebdioui, A. A., “Economic Diversification and Development in Resource-dependent Economies: Lessons from Chile and Malaysia”, Doctoral dissertation, University of Cambridge, 2020.

82. Lee, D., & Zhang, H., “Export diversification in low-income countries and small states: Do country size and income level matter?”, International Monetary Fund, 2019.

83. Lefèvre, R., "The Algerian economy from ‘oil curse’to ‘diversification’?", The Journal of North African Studies, 22 (2), 2017, pp.177-181.

84. Leite, M. C., & Weidmann, J., “ Does mother nature corrupt: Natural resources, corruption, and economic growth”, International Monetary Fund, 1999.

85. Liu, C., Sun, X., Chen, J., & Li, J., "Statistical properties of country risk ratings under oil price volatility: Evidence from selected oil-exporting countries", Energy policy, 92, 2016, pp. 234-245.

86. López-Cálix, J. R., Walkenhorst, P., & Diop, N. (Eds.), “Trade competitiveness of the Middle East and North Africa: policies for export diversification”, The World Bank, 2010.

87. Lowi, M. R., “Oil wealth and the poverty of politics: Algeria compared”, Cambridge University Press, 2009.

88. Maghyereh, A., "Oil price shocks and emerging stock markets: A generalized VAR approach", Global stock markets and portfolio management, Palgrave Macmillan, London, 2006, pp. 55-68.

89. Maji, I. K., Saari, M. Y., Habibullah, M. S., & Utit, C., "Measuring the economic impacts of recent oil price shocks on oil-dependent economy: evidence from Malaysia", Policy Studies, 2017, DOI: 10.1080/01442872.2017.1320706

90. Manama, B., "Economic diversification in oil-exporting Arab countries", Annual Meeting of Arab Ministers of Finance, International Monetary Fund, 2016.

91. Matallah, S.,"Economic diversification in MENA oil exporters: Understanding the role of governance", Resources Policy, 66, 2020, 101602.

92. Measurement of Export Diversification Indices, Via the website: https://www.imf.org/external/datamapper/Technical%20Appendix%20for%20Export%20Diversification%20database.pdf

93. Mehrara, M., "The asymmetric relationship between oil revenues and economic activities: The case of oil-exporting countries", Energy Policy, 36 (3), 2008, pp.1164-1168.

94. Mehrara, M., & Sarem, M., "Effects of oil price shocks on industrial production: evidence from some oil-exporting countries", OPEC Energy review, 33 (3-4), 2009, pp.170-183.

95. Mehrara, M., & Oskoui, K. N., "The sources of macroeconomic fluctuations in oil exporting countries: A comparative study", Economic Modelling, 24 (3), 2007, pp.365-379.

96. Méon, P. G., & Sekkat, K., "FDI and exports diversification in Arab countries", Economic Research Forum Working Paper Series (No. 816), 2013.

97. Micco, A. A., "Oil shocks, output composition and labor demand", 2001, pp. 3677-3677.

98. Mohaddes, K., & Pesaran, M. H., "Oil prices and the global economy: Is it different this time around?", Energy Economics, 65, 2017, pp. 315-325.

99. Mohaddes, K., El-Anshasy, A., & Nugent, J. B., "Oil, Volatility and Institutions: Cross-Country Evidence From Major Oil Producers", Economic Research Forum Working Papers (No. 1115), 2017.

100. Moradbeigi, M., & Law, S. H., "Growth volatility and resource curse: Does financial development dampen the oil shocks?", Resources Policy, 48, 2016, pp.97-103.

101. Moshiri, S., "Asymmetric effects of oil price shocks in oil-exporting countries", the role of institutions, OPEC Energy Review, 39 (2), 2015, pp.222-246.

102. Murshed, S. M., & Serino, L. A., "The pattern of specialization and economic growth: The resource curse hypothesis revisited", Structural Change and Economic Dynamics, 22 (2), 2011, pp.151-161.

103. Nakibullah, A., "Economic diversification in Bahrain", Applied Economics and Finance, 5 (5), 2018, pp.67-74.

104. Niass, D, "Natural resources and export diversification in Africa", Final report (AERC - Group D), Cheikh Anta Diop University, Dakar (UCAD), pp.1-22.

105. Nusair, S. A., "The effects of oil price shocks on the economies of the Gulf Co-operation Council countries: Nonlinear analysis", Energy Policy, 91, 2016, pp.256-267.

106. Nwanne, T. F. I., "Assessing the relatinship between diversification of non-oil export product and economic growth in nigeria", European Journal of Accounting, Auditing and Finance Research, 2 (10), 2014, pp.136-146.

107. Offiong, A. I., Atsu, I. A., Ajaude, E., & Ibor, B. I., "The impact of oil price shocks on the economic growth and development of Cross River State, Nigeria", International Journal of Financial Research, 7 (4), 2016, pp.96-104.

108. Ogbonna, I. C., "Private Sector Development and Economic Diversification: Evidence from Nigeria", Advances in Social Sciences Research Journal, 5 (3), 2018, pp.170-183.

109. Omgba, L.D., "Institutional foundations of export diversification patterns in oil-producing countries", Journal of Comparative Economics, 2014. http://dx.doi.org/10.1016/j.jce.2014.02.001

110. Onoh, J. O., Nwachukwu, T., & Mbanasor, C. A., "Economic growth in OPEC member states: Oil export earnings versus non-oil export earnings", Journal of Developing Country Studies, 8 (2), 2018, pp.77-94.

111. Onoh, J. O., & Ndu-Okereke, O. E., "Dependence on oil income earnings and diversification of the economy–The Nigerian response", Journal of Developing Country Studies, 8 (2), 2018, pp.95-106.

112. OPEC Annual Statistical Bulletin.

113. Oriakhi, D. E., & Osaze, I. D., "Oil price volatility and its consequences on the growth of the Nigerian economy: An examination (1970-2010)", Asian economic and financial review, 3 (5), 2013, pp.683-702.

114. Osakwe, P. N., "Foreign aid, resources and export diversification in Africa: A new test of existing theories.", MPRA Paper No. 2228, 2007, Online at https://mpra.ub.uni-muenchen.de/2228/

115. Oyewunmi, O. A., "Oil Price Fluctuations and Dependency Malaise: What will Engender Socio-economic Adjustments?", International Journal of Energy Economics and Policy, 8 (6), 2018, pp.167-173.

116. Park, J., & Ratti, R. A., "Oil price shocks and stock markets in the US and 13 European countries", Energy economics, 30 (5), 2008, pp. 2587-2608.

117. Pendergast, S. M., “Corruption and the Curse of Natural Resources”, A Thesis Submitted in Partial Fulfillment of the Requirements for the Degree of MASTER OF ARTS in the Department of Economics, University of Victoria, Canada , 2007.

118. Pesaran, M., & Mohaddes, K., “Oil Prices and the Global Economy: Is It Different This Time Around?”, (No. 1052), Economic Research Forum, 2016.

119. Phillips, J. L., "Natural resources, opportunity, and global justice", A Ph.D. Dissertation submitted in partial fulfillment of the requirements for the degree of Doctor of Philosophy in the Program in Political Science, Brown University, 2010.

120. Rafiq, S., Sgro, P., & Apergis, N., "Asymmetric oil shocks and external balances of major oil exporting and importing countries", Energy Economics, 2016. doi: 10.1016/j.eneco.2016.02.01

121. Rafiq, S., Salim, R., & Bloch, H., "Impact of crude oil price volatility on economic activities: An empirical investigation in the Thai economy", Resources Policy, 34 (3), 2009, pp.121-132.

122. Rahmati, M. H., & Karimirad, A., "Subsidy and natural resource curse: Evidence from plant level observations in Iran", Resources Policy, 52, 2017, pp.90-99.

123. Rahmouni, O., "exports concentration and resilience to adverse shocks: empirical evidence from africa", International Journal of Economics, Commerce and Management, 10, 2018.

124. Rentschler, J. E., "Oil price volatility, economic growth and the hedging role of renewable energy", The World Bank, 2013.

125. Ross, M. L., "What do we know about economic diversification in oil-producing countries?", Available at SSRN 3048585, 2017.

126. Rouag, A., "Diversification of the Public Budgets Incomes in Algeria", Bachelor Thesis, University of Pardubice Faculty of Economics and Administration, 2011.

127. Sadorsky, P., "Oil price shocks and stock market activity", Energy economics, 21 (5), 1999, pp. 449-469.

128. Salisu, A. A., Oloko, T. F., Okunoye, I., Opeloyeru, O., & Olabisi, N., “Energy consumption and economic growth in oil importing and oil exporting countries: A Panel ARDL approach”, Centre for Econometric and Allied Research, University of Ibadan Working Papers Series, CWPS 0048, 2018.

129. Sarbijan, M. S., "Asymmetric Effects of Oil Price Shocks on Gross Domestic Product in Iran Using the Markov Switching Model", International Journal of Management, Accounting and Economics, Vol. 1, No. 2, September, 2014.

130. Seddiki, S., & Kiheli, A. S.,"Oil Price Shocks And Algerian Economy: Evidence From The new Economic Model", Roa Iktissadia REVIEW, University of El Oued, Algeria, V09, N01, 2019, pp. 13-26.

131. Torvik, R., "Natural resources, rent seeking and welfare", Journal of development economics, 67 (2), 2002, pp.455-470.

132. Tuama, H. H., "Economic Diversification and Oil Revenues in the Arab Gulf Countries-The Case of Saudi Arabia", Journal of Economics, 6(4), 2018, pp.122-130.

133. Uzonwanne, M. C., "Economic diversification in Nigeria in the face of dwindling oil revenue", Journal of Economics and Sustainable Development, 6 (4), 2015, pp.61-67.

134. Vandyck, T., Kitous, A., Saveyn, B., Keramidas, K., Los Santos, L. R., & Wojtowicz, K., "Economic exposure to oil price shocks and the fragility of oil-exporting countries", Energies, 11 (4), 2018, p.827. doi:10.3390/en11040827

135. Vardar, G., Kurt-Gumus, G., & Delice, M. E., "The Impact of Oil Price Shocks on Sector Indices: Evidence from Borsa İstanbul" Business and Economics Research Journal, 9 (2), 2018, pp. 271-289.

136. Veit, P. G., Excell, C., & Zomer, A., "Avoiding the resource curse: spotlight on oil in Uganda", WRI working paper/World Resources Institute, January 2011.

137. Venn, F., "The oil crisis", Routledge, 2016.

138. Wang, Y., Wu, C., & Yang, L., "Oil price shocks and stock market activities: Evidence from oil-importing and oil-exporting countries" Journal of Comparative Economics, 41(4), 2013, pp.1220-1239.

139. Zubikova, A., "Curse or blessing: economic growth and natural resources (Comparison of the Development of Botswana, Canada, Nigeria and Norway in the Early 21st Century)", Agricultural and resource economics: international scientific e-journal, (4,№ 1), 2018, pp.20-41.

140. http://www.dgpp-mf.gov.dz/

141. http://www.ons.dz

142. https://www.iea.org

143. www.wtrg.com/prices.htm

144. https://perspective.usherbrooke.ca/bilan/servlet/,consult%c3%a9

145. http://www.andi.dz/index.php/ar/statistique/bilan-du-commerce-exterieur

146. http://unctadstat.unctad.org

الملاحق

الملاحق

الملحق رقم (1): البيانات الوصفية للمتغيرات

Variable	Obs	Mean	Std. Dev.	Min	Max
hhi	25	.5256657	.041094	.4587486	.6018378
oilv	25	.005799	.0007686	.0049621	.0078009
gdpc	25	3358.535	1459.161	1452.269	5592.326
inv	25	37.0484	9.618869	22.44	53.922
oil	25	1630.775	205.8538	1309.537	1992.273
open	25	54.89025	11.88941	32.68459	76.65453
pop	25	1.662623	.2676051	1.267231	2.036092

الملحق رقم (2): إختبار التوزيع الطبيعي ل Jarque-Bera

للمتغير HHI	للمتغير OILV
Jarque-Bera 1.295806 Probability 0.523142	Jarque-Bera 9.606841 Probability 0.008202
للمتغير GDPC	للمتغير INV
Jarque-Bera 2.012512 Probability 0.365585	Jarque-Bera 1.978931 Probability 0.371775
للمتغير OIL	للمتغير OPEN
Jarque-Bera 2.137894 Probability 0.343370	Jarque-Bera 0.661997 Probability 0.718206
للمتغير POP	
Jarque-Bera 2.242393 Probability 0.325890	

variable	skewness	kurtosis
hhi	.3847962	2.192719
oilv	1.430392	4.019059
gdpc	.0547615	1.614353
inv	.2968891	1.756135
oil	.578575	2.15538
open	.1235491	2.242069
pop	-.1097609	1.549308

الملحق رقم (3): نتائج اختبارات الاستقرارية

نتائج اختبار ADF للمتغيرات عند المستوى

للمتغير HHI

Dickey-Fuller test for unit root — Number of obs = 24

	Test Statistic	1% Critical Value	5% Critical Value	10% Critical Value
		Interpolated Dickey-Fuller		
Z(t)	-1.255	-3.750	-3.000	-2.630

MacKinnon approximate p-value for Z(t) = 0.6493

للمتغير OILV

Dickey-Fuller test for unit root — Number of obs = 24

	Test Statistic	1% Critical Value	5% Critical Value	10% Critical Value
		Interpolated Dickey-Fuller		
Z(t)	-3.742	-3.750	-3.000	-2.630

MacKinnon approximate p-value for Z(t) = 0.0036

للمتغير GDPC

Dickey-Fuller test for unit root — Number of obs = 24

	Test Statistic	1% Critical Value	5% Critical Value	10% Critical Value
		Interpolated Dickey-Fuller		
Z(t)	-1.314	-3.750	-3.000	-2.630

MacKinnon approximate p-value for Z(t) = 0.6227

للمتغير INV

Dickey-Fuller test for unit root — Number of obs = 24

	Test Statistic	1% Critical Value	5% Critical Value	10% Critical Value
		Interpolated Dickey-Fuller		
Z(t)	-0.983	-3.750	-3.000	-2.630

MacKinnon approximate p-value for Z(t) = 0.7593

للمتغير OIL

Dickey-Fuller test for unit root — Number of obs = 24

	Test Statistic	1% Critical Value	5% Critical Value	10% Critical Value
		Interpolated Dickey-Fuller		
Z(t)	-1.523	-3.750	-3.000	-2.630

MacKinnon approximate p-value for Z(t) = 0.5219

للمتغير OPEN

Dickey-Fuller test for unit root — Number of obs = 24

	Test Statistic	1% Critical Value	5% Critical Value	10% Critical Value
		Interpolated Dickey-Fuller		
Z(t)	-1.365	-3.750	-3.000	-2.630

MacKinnon approximate p-value for Z(t) = 0.5990

للمتغير POP

Dickey-Fuller test for unit root — Number of obs = 24

	Test Statistic	1% Critical Value	5% Critical Value	10% Critical Value
		Interpolated Dickey-Fuller		
Z(t)	-0.818	-3.750	-3.000	-2.630

MacKinnon approximate p-value for Z(t) = 0.8137

نتائج اختبار ADF للمتغيرات عند الفرق الأول

للمتغير GDPC

Dickey-Fuller test for unit root — Number of obs = 23

	Test Statistic	1% Critical Value	5% Critical Value	10% Critical Value
		Interpolated Dickey-Fuller		
Z(t)	-4.308	-3.750	-3.000	-2.630

MacKinnon approximate p-value for Z(t) = 0.0004

للمتغير HHI

Dickey-Fuller test for unit root — Number of obs = 23

	Test Statistic	1% Critical Value	5% Critical Value	10% Critical Value
		Interpolated Dickey-Fuller		
Z(t)	-5.650	-3.750	-3.000	-2.630

MacKinnon approximate p-value for Z(t) = 0.0000

للمتغير INV

Dickey-Fuller test for unit root — Number of obs = 23

	Test Statistic	1% Critical Value	5% Critical Value	10% Critical Value
		Interpolated Dickey-Fuller		
Z(t)	-4.071	-3.750	-3.000	-2.630

MacKinnon approximate p-value for Z(t) = 0.0011

للمتغير OIL

Dickey-Fuller test for unit root — Number of obs = 23

	Test Statistic	1% Critical Value	5% Critical Value	10% Critical Value
		Interpolated Dickey-Fuller		
Z(t)	-3.087	-3.750	-3.000	-2.630

MacKinnon approximate p-value for Z(t) = 0.0276

للمتغير OPEN

Dickey-Fuller test for unit root — Number of obs = 23

	Test Statistic	1% Critical Value	5% Critical Value	10% Critical Value
		Interpolated Dickey-Fuller		
Z(t)	-3.172	-3.750	-3.000	-2.630

MacKinnon approximate p-value for Z(t) = 0.0217

للمتغير POP

Dickey-Fuller test for unit root — Number of obs = 23

	Test Statistic	1% Critical Value	5% Critical Value	10% Critical Value
		Interpolated Dickey-Fuller		
Z(t)	-3.202	-3.750	-3.000	-2.630

MacKinnon approximate p-value for Z(t) = 0.0199

نتائج اختبار PP للمتغيرات عند المستوى

للمتغير HHI

Phillips-Perron test for unit root — Number of obs = 24, Newey-West lags = 1

	Test Statistic	1% Critical Value	5% Critical Value	10% Critical Value
		Interpolated Dickey-Fuller		
Z(rho)	-4.146	-17.200	-12.500	-10.200
Z(t)	-1.279	-3.750	-3.000	-2.630

MacKinnon approximate p-value for Z(t) = 0.6385

للمتغير OILV

Phillips-Perron test for unit root — Number of obs = 24, Newey-West lags = 1

	Test Statistic	1% Critical Value	5% Critical Value	10% Critical Value
		Interpolated Dickey-Fuller		
Z(rho)	-18.878	-17.200	-12.500	-10.200
Z(t)	-3.772	-3.750	-3.000	-2.630

MacKinnon approximate p-value for Z(t) = 0.0032

للمتغير GDPC

Phillips-Perron test for unit root — Number of obs = 24, Newey-West lags = 1

	Test Statistic	1% Critical Value	5% Critical Value	10% Critical Value
		Interpolated Dickey-Fuller		
Z(rho)	-2.311	-17.200	-12.500	-10.200
Z(t)	-1.325	-3.750	-3.000	-2.630

MacKinnon approximate p-value for Z(t) = 0.6176

للمتغير INV

Phillips-Perron test for unit root — Number of obs = 24, Newey-West lags = 1

	Test Statistic	1% Critical Value	5% Critical Value	10% Critical Value
		Interpolated Dickey-Fuller		
Z(rho)	-2.199	-17.200	-12.500	-10.200
Z(t)	-1.035	-3.750	-3.000	-2.630

MacKinnon approximate p-value for Z(t) = 0.7402

للمتغير OIL

Phillips-Perron test for unit root — Number of obs = 24; Newey-West lags = 1

	Test Statistic	1% Critical Value	5% Critical Value	10% Critical Value
		Interpolated Dickey-Fuller		
Z(rho)	-3.717	-17.200	-12.500	-10.200
Z(t)	-1.607	-3.750	-3.000	-2.630

MacKinnon approximate p-value for Z(t) = 0.4802

للمتغير OPEN

Phillips-Perron test for unit root — Number of obs = 24; Newey-West lags = 1

	Test Statistic	1% Critical Value	5% Critical Value	10% Critical Value
		Interpolated Dickey-Fuller		
Z(rho)	-4.973	-17.200	-12.500	-10.200
Z(t)	-1.576	-3.750	-3.000	-2.630

MacKinnon approximate p-value for Z(t) = 0.4955

للمتغير POP

Phillips-Perron test for unit root — Number of obs = 24; Newey-West lags = 1

	Test Statistic	1% Critical Value	5% Critical Value	10% Critical Value
		Interpolated Dickey-Fuller		
Z(rho)	-2.255	-17.200	-12.500	-10.200
Z(t)	-1.007	-3.750	-3.000	-2.630

MacKinnon approximate p-value for Z(t) = 0.7506

نتائج اختبار PP للمتغيرات عند الفرق الأول

للمتغير HHI

Phillips-Perron test for unit root — Number of obs = 23; Newey-West lags = 1

	Test Statistic	1% Critical Value	5% Critical Value	10% Critical Value
		Interpolated Dickey-Fuller		
Z(rho)	-26.703	-17.200	-12.500	-10.200
Z(t)	-5.513	-3.750	-3.000	-2.630

MacKinnon approximate p-value for Z(t) = 0.0000

للمتغير GDPC

Phillips-Perron test for unit root — Number of obs = 23; Newey-West lags = 1

	Test Statistic	1% Critical Value	5% Critical Value	10% Critical Value
		Interpolated Dickey-Fuller		
Z(rho)	-21.765	-17.200	-12.500	-10.200
Z(t)	-4.309	-3.750	-3.000	-2.630

MacKinnon approximate p-value for Z(t) = 0.0004

للمتغير INV

Phillips-Perron test for unit root — Number of obs = 23; Newey-West lags = 1

	Test Statistic	1% Critical Value	5% Critical Value	10% Critical Value
		Interpolated Dickey-Fuller		
Z(rho)	-20.667	-17.200	-12.500	-10.200
Z(t)	-4.054	-3.750	-3.000	-2.630

MacKinnon approximate p-value for Z(t) = 0.0012

للمتغير OIL

Phillips-Perron test for unit root — Number of obs = 23; Newey-West lags = 1

	Test Statistic	1% Critical Value	5% Critical Value	10% Critical Value
		Interpolated Dickey-Fuller		
Z(rho)	-13.185	-17.200	-12.500	-10.200
Z(t)	-3.023	-3.750	-3.000	-2.630

MacKinnon approximate p-value for Z(t) = 0.0328

للمتغير OPEN

Phillips-Perron test for unit root — Number of obs = 23; Newey-West lags = 1

	Test Statistic	1% Critical Value	5% Critical Value	10% Critical Value
		Interpolated Dickey-Fuller		
Z(rho)	-16.472	-17.200	-12.500	-10.200
Z(t)	-3.259	-3.750	-3.000	-2.630

MacKinnon approximate p-value for Z(t) = 0.0168

للمتغير POP

Phillips-Perron test for unit root — Number of obs = 23; Newey-West lags = 1

	Test Statistic	1% Critical Value	5% Critical Value	10% Critical Value
		Interpolated Dickey-Fuller		
Z(rho)	-12.655	-17.200	-12.500	-10.200
Z(t)	-3.128	-3.750	-3.000	-2.630

MacKinnon approximate p-value for Z(t) = 0.0245

الملحق رقم (4): نتائج اختبار التكامل المشترك وفق اختبار الحدود

Cointegration test statistics: t_BDM = 2.2261

F_PSS = 7.9430

Table CI(ii) Case II: Restricted intercept and no trend

	0.100		0.050		0.025		0.010		Mean		Variance	
k	*I*(0)	*I*(1)	*I*(0)	*I*(1)	*I*(0)	*I*(1)	*I*(0)	*I*(1)	*I*(0)	*I*(1)	*I*(0)	*I*(1)
0	3.80	3.80	4.60	4.60	5.39	5.39	6.44	6.44	2.03	2.03	1.77	1.77
1	3.02	3.51	3.62	4.16	4.18	4.79	4.94	5.58	1.69	2.02	1.01	1.25
2	2.63	3.35	3.10	3.87	3.55	4.38	4.13	5.00	1.52	2.02	0.69	0.96
3	2.37	3.20	2.79	3.67	3.15	4.08	3.65	4.66	1.41	2.02	0.52	0.78
4	2.20	3.09	2.56	3.49	2.88	3.87	3.29	4.37	1.34	2.01	0.42	0.65
5	2.08	3.00	2.39	3.38	2.70	3.73	3.06	4.15	1.29	2.00	0.35	0.56
6	1.99	2.94	2.27	3.28	2.55	3.61	2.88	3.99	1.26	2.00	0.30	0.49
7	1.92	2.89	2.17	3.21	2.43	3.51	2.73	3.90	1.23	2.01	0.26	0.44
8	1.85	2.85	2.11	3.15	2.33	3.42	2.62	3.77	1.21	2.01	0.23	0.40
9	1.80	2.80	2.04	3.08	2.24	3.35	2.50	3.68	1.19	2.01	0.21	0.36
10	1.76	2.77	1.98	3.04	2.18	3.28	2.41	3.61	1.17	2.00	0.19	0.33

الملحق رقم (5): نتائج NARDL

Regression results (variables renamed):

Source	SS	df	MS		
				Number of obs	= 23
				F(13, 9)	= 5.84
Model	.010429406	13	.000802262	Prob > F	= 0.0060
Residual	.001237101	9	.000137456	R-squared	= 0.8940
				Adj R-squared	= 0.7408
Total	.011666508	22	.000530296	Root MSE	= .01172

_dy	Coef.	Std. Err.	t	P>|t|	[95% Conf.	Interval]
_y						
L1.	1.355925	.6091064	2.23	0.053	-.0219692	2.73382
_x1p						
L1.	-82.8521	24.51334	-3.38	0.008	-138.3051	-27.39907
_x1n						
L1.	-108.7818	32.10692	-3.39	0.008	-181.4127	-36.1509
_dy						
L1.	-.4617464	.2175099	-2.12	0.063	-.953788	.0302952
_dx1p						
--.	8.470583	7.2644	1.17	0.274	-7.962631	24.9038
L1.	78.77412	22.32431	3.53	0.006	28.27303	129.2752
_dx1n						
--.	-81.65827	25.59501	-3.19	0.011	-139.5582	-23.75834
L1.	-11.28822	7.000277	-1.61	0.141	-27.12394	4.547511
gdpc	-.0000564	.0000183	-3.08	0.013	-.0000979	-.000015
inv	-.0009116	.0009347	-0.98	0.355	-.0030259	.0012028
oil	-.0000612	.00006	-1.02	0.334	-.000197	.0000746
open	-.0050425	.0012455	-4.05	0.003	-.0078599	-.0022251
pop	-.1880654	.0706571	-2.66	0.026	-.3479029	-.0282279
_cons	.1399517	.1340637	1.04	0.324	-.1633216	.4432249

الملحق رقم (6): إحصائيات عدم التماثل

Asymmetry statistics:

	Long-run effect [+]			Long-run effect [-]		
Exog. var.	coef.	F-stat	P>F	coef.	F-stat	P>F
oilv	61.104	17.95	0.002	-80.227	25.22	0.001

	Long-run asymmetry		Short-run asymmetry	
	F-stat	P>F	F-stat	P>F
oilv	31.2	0.000	10.44	0.010

Note: Long-run effect [-] refers to a permanent change in exog. var. by -1

الملحق رقم (7): نتائج الاختبارات التشخيصية

Model diagnostics	stat.	p-value
Portmanteau test up to lag 9 (chi2)	14.41	0.1084
Breusch/Pagan heteroskedasticity test (chi2)	1.247	0.2640
Ramsey RESET test (F)	3.95	0.0718
Jarque-Bera test on normality (chi2)	.3671	0.8323

الملخص:

تعتبر الجزائر من البلدان المصدرة للنفط التي يرتبط اقتصادها بشكل وثيق بالقطاع النفطي، بحيث لا يزال النفط يهيمن على هيكل صادراتها السلعية بينما لم تستطع الصادرات غير النفطية أن تنمو بشكل مؤثر منذ الاستقلال بما يزيد من نسبتها في الصادرات الإجمالية، ولهذا حاولنا في هذه الأطروحة تحليل العلاقة ما بين الصدمات النفطية وتنويع الصادرات في الجزائر خلال الفترة 1995-2019 في فصلين اثنين، للتحقيق في الآثار غير المتماثلة لتقلب أسعار النفط على تنويع الصادرات في الجزائر بالاعتماد على متغيرين رئيسيين هما: مؤشر HHI وسلسلة تطاير أسعار النفط، بالإضافة إلى متغيرات تفسيرية أخرى مدرجة في النموذج، ونظرا لأن التقلبات يمكن أن تكون سلبية أو إيجابية وأن العوامل الاقتصادية تتفاعل مع هذه التغييرات بشكل مختلف، استخدمنا في هذه الدراسة تقنيات الانحدار الذاتي الموزع غير الخطي (NARDL) التي تم تطويرها مؤخرا بواسطة Shin et al (2014).

وقد أسفرت النتائج إلى أن تقلبات أسعار النفط لها علاقة غير متكافئة مع مؤشر تنويع الصادرات على المدى القصير والطويل، وبالتالي يظهر علاقة غير خطية فيما يتعلق بتنويع الصادرات، إذ أن التغيير الإيجابي لتطاير أسعار النفط له أثر سلبي على تنويع الصادرات بينما التغيير السلبي لتقلبات أسعار النفط له أثر إيجابي على تنويع الصادرات، كما بينت النتائج بالنسبة للمتغيرات التفسيرية الأخرى أن نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، الانفتاح، النمو السكاني لهم مساهمة تكاد تكون شبه معدومة في تنويع الصادرات الجزائرية، بينما بالنسبة للاستثمار وإنتاج النفط فتبين أن ليس لهما أي دور في تنويع الصادرات الجزائرية، وهذا ما يعني أن التركيز على قطاع النفط يعيق أداء التنويع في الجزائر.

الكلمات المفتاحية: الصدمات النفطية، تنويع الصادرات، نقمة الموارد الطبيعية، تقلبات أسعار النفط، الجزائر، نموذج NARDL.

Abstract :

Algeria is one of the oil-exporting countries whose economy is closely related to the oil sector, so that oil still dominates the structure of its commodity exports, while non-oil exports have not been able to grow impressively since independence ,by more in total exports, so we have tried in this thesis to analyze the relationship Between the oil shocks and the diversification of exports in Algeria during the period 1995-2019 in two chapters, to investigate the asymmetric effects of oil price volatility on the diversification of exports in Algeria based on two main variables: the HHI index and the oil price volatility series, in addition to other explanatory variables included in The model, and because of the volatility could be positive or negative and economic agents react to these changes differently, we used in this study the Nonlinear Autoregressive Distributed Lag (NARDL) techniques recently developed by Shin et al. (2014)

The results showed that oil price volatility have asymmetric relationship with export diversification index in the short and long run, and therefore shows a non-linear relationship with respect to export diversification, as the positive change in the oil price volatility has a negative impact on export diversification, while the negative change has a positive effect on the diversification of exports, and the results for other explanatory variables showed that the per capita GDP, openness, and population growth have an almost non-existent contribution to the diversification of Algerian exports, while for investment and oil production it turned out that they have no role in diversifying Algerian exports, so this means that the focus on the oil sector is hindering the diversification performance in Algeria.

Keywords: Oil shocks, export diversification, natural resource curse, oil price volatility, Algeria, NARDL model.

Résumé:

L'Algérie est l'un des pays exportateurs de pétrole dont l'économie est étroitement liée au secteur pétrolier, de sorte que le pétrole domine toujours la structure de ses exportations de matières premières, tandis que les exportations non pétrolières n'ont pas pu croître de manière impressionnante depuis l'indépendance, de plus au total. exportations, nous avons donc tenté dans cette thèse d'analyser la relation Entre les chocs pétroliers et la diversification des exportations en Algérie au cours de la période 1995-2019 en deux chapitres, d'étudier les effets asymétriques de la volatilité des prix du pétrole sur la diversification des exportations en Algérie sur la base de deux variables principales : l'indice HHI et la série de volatilité des prix du pétrole, en plus d'autres variables explicatives incluses dans le modèle, et du fait que la volatilité peut être positive ou négative et que les agents économiques réagissent différemment à ces changements, nous avons utilisé dans ce étudient les techniques NARDL (Nonlinear Autoregressive Distributed Lag) récemment développées par Shin et al. (2014)

Les résultats ont montré que la volatilité des prix du pétrole a une relation asymétrique avec l'indice de diversification des exportations à court et à long terme, et montre donc une relation non linéaire par rapport à la diversification des exportations, car le changement positif de la volatilité des prix du pétrole a un impact négatif sur les exportations. diversification, tandis que le changement négatif a un effet positif sur la diversification des exportations, et les résultats pour d'autres variables explicatives ont montré que le PIB par habitant, l'ouverture et la croissance démographique ont une contribution quasi inexistante à la diversification des exportations algériennes, tandis que pour l'investissement et la production pétrolière, il s'est avéré qu'ils n'ont aucun rôle dans la diversification des exportations algériennes, ce qui signifie que l'accent mis sur le secteur pétrolier entrave les performances de diversification en Algérie.

.**Mots-clés:** Amortisseurs pétroliers, diversification des exportations, malédiction des ressources naturelles, volatilité des prix du pétrole, Algérie, modèle NARDL.